مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد السادس ــ السنة الثانية ــ تموز / يوليو 2013

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. محسن صالح
أ. م. د. جواد كاظم البكري
أ. م. د. كامل حسون القيم
أ. م. د. حسن لطيف الزبيدي
م. د. فايق حسن الشجيري
سكرتارية التحرير: بسمة ماجد ــ غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي
التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس
الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. محمد صالح القريشي ـ أستاذ الاقتصاد ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

مجلة فصلية تُعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية على مستوى المنطقة والعالم، وتضع في أولوياتها الرصانة العلمية والموضوعية، ولا تعبر عن موقف سياسي مسبق، بل تنتمي إلى مصالح شعوب المنطقة في البناء والتطور، والسيادة والاستقلال، وتدعو الباحثين والكتاب العرب بمختلف توجهاتهم الفكرية والسياسية، إلى رفدها بدراساتهم ونتاجاتهم الفكرية، وفي مختلف المجالات التي تهتم بها المجلة، على أن تخضع البحوث والدراسات لشروط البحث العلمي والأكاديمي وتخضع للتقويم العلمي، وعلى وفق الشروط الآتية:

أن لا يكون البحث قد تم نشره سابقاً.

لغة المجلة: اللغة العربية على أن يراعى الوضوح وسلامة النص.

توثيق الكتب: اسم المؤلف ــ عنوان الكتاب ــ جهة النشر ــ مكان النشر ــ سنة النشر ــ رقم الصفحة.

توثيق البحوث: اسم الكاتب ــ عنوان البحث ــ اسم المجلة ــ مكان الصدور، تاريخ الصدور، رقم الصفحة.

أن لا يتجاوز البحث 15 صفحة A4

يحق لهيئة التحرير أن تطلب إجراء تعديلات جزئية أو كلية على البحث أو الدراسة قبل إجازة نشرها.

تقوم هيئة التحرير بإخطار الباحث بقبول بحثه أو دراسته خلال شهر من تسلمها، وتعتذر المجلة عن إعادة البحوث والدراسات التي يتعذر نشرها.

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد: 1709 لسنة 2012
ISSN 2227 - 5312

سعر النسخة الواحدة من «حمورابي»
4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

المحتويات

قناة الجزيرة... هجوم بالعنف الرمزي وتصدير للقوة الناعمة — د. كامل القيم 4

ملف العدد: حراكات الطور الثاني لثورات الشارع العربي.. مسارات جديدة

إشكالية التغيير في العالم العربي وجدلية البحث عن مخرج — ابو بكر الدسوقي 32

لماذا فشل الإسلاميون في الحكم: حالة حكم الإخوان المسلمين في مصر — عزمي عاشور 48

هل تجُبُّ شرعيةُ الانتخابِ شرعيةَ الانجازِ؟ عن صعوبات الدّمقرطة في مجتمعات انتقالية — د. امحمد مالكي 66

المثقف وأسئلة التغيير... الحرية، الوعي، الحقوق — د. عبد الحسين شعبان 80

مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات (الربيع) العربي — د. خالد شوكات 102

بحوث حمورابي

البنك المركزي العراقي وكلفة تثبيت سعر الصرف والتضخم — د. جواد كاظم البكري 118

الوقود الصخري الأميركي وسيلة جديدة لابتزاز دول النفط — بسمه ماجد حمزة 126

الاستراتيجية الأميركية وتصدير الارهاب المناطقي الجديد — د. محمد ياس خضير 136

المدارس الفكرية لإدارة الصراع عن بعد — د. حسين حافظ العكيلي 146

أوراق حمورابي

الحياة السياسية في العراق: من البعثنة إلى المكوَنة — د. عامر حسن فياض 158

قراءة في اتجاهات العقيدة العسكرية (الإسرائيلية) الجديدة — د. امين حطيط 164

فوضى التحكم بالمال العام في العراق — د. ماجد الصوري 180

مستقبل ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال — د. ليلى سيد مصطفى ارباب 188

الأبـواب الثابتة

بحوث مترجمة: أزمة سوريا في التحول — عبد السليم مجيد 196

متابعة: بصمات الفوضى: ارث الاحتلال الاميركي في العراق — عطارد عوض الشريفي 210

الرسائل والأطاريح الجامعية — د. فايق الشجيري 220

عرض الكتب — بسمة ماجد حمزة ــ د. سناء حمودي 228

مركز حمورابي

العنوان: بغداد - عرصات العسكية - شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت - طريق المطار - قرب المركز الاستشاري - بناية ماميا - ط 3
بغداد - الجادرية - صندوق بريد 2405
Website: http://www.hcrsiraq.com/ar/

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961 - 842304
Baghdad - Aljadriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hcrss2006@yahoo.com

رقم شهادة التسجيل 271874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية.

كلمة العدد

هذا العدد من مجلة حمورابي للدراسات خصص جزء منه، للطور الثاني من حركة التغيير في الشارع العربي، وهي مرحلة أكثر خطورة من مرحلة القيام بالتغيير، نظراً للتعقيدات التي تكتنفها سواء الداخلية منها أم الخارجية، فضلاً عن تعقيدات المشهدين السياسي والاقتصادي، التي جاءت في جلها نتيجة غياب الخبرة، فإسقاط النظم شيء وبناء الدول شيء آخر، فضلاً عن أنَّ معظم الاحزاب التي وصلت إلى سدة السلطة، باستحقاق أم بغير ذلك، أو أنها هي التي اسقطت النظم الديكتاتورية أم قفزت إلى السلطة على أكتاف الفقراء والمحرومين، أم جيء بها بإرادة خارجية، لم تكن قادرة على الوصول بحركة التغيير إلى برِّ الأمان.

جميع هذه التوصيفات المأخوذة عيانياً من تجربة الدول العربية في التغيير، من العراق إلى مصر، قدمت نمطاً من الاحزاب والقوى، لتجعل من تنظيماتها داخل المجتمع شكلاً يقابل مفهوم الوطن، وأن تتمدد وتتعافى بالسلطة وبمناخات التغيير في هذه المجتمعات، وهو ما عرضَّها إلى الاختزال الممروض في أسسه وفي مخرجاته، فغدت هذه التجارب فريسة سهلة تنهشها قوى متطرفة وإرهابية وعصابية، وتوافرّت بفضلها مناخات إطلت منها الفتن المختلفة، لتلف كل أحلام الشعوب في العتق من عبودية النظم الحاكمة، ولتقف شرائح المجتمع المنقسمة حتى على نفسها، حيرى بإزاء ما يحدث.

وهنا تكمن إشكالية التغيير غير المقاد، فشرائح المثقفين من غير العضويين، إما أنها انزوت أو تدافعت للحظوة برضا الأحزاب القافزة إلى السلطة، لتغير حتى من عقلانيتها المفترضة، من أن لا سلطان على العقل إلا العقل نفسه، وقبول ادعاءات هذه الأحزاب للحقيقة الكاملة، يعني حجب حق الآخر في التعبير والتفكير، إنها (اعتقال العقل) كما يزعم أدونيس.

إن منزلقات مرحلة ما بعد التغيير، ستكون أشد أيلاماً لشعوب التغيير، إذ خذلتها القوى والجماعات التي هيمنت على السلطة، والتي وفرت الفرصة للولايات المتحدة وحلفائها، لإعادة إنتاج فرصتها في إدارة أوضاع بلدان التغيير عن بعد، وعندما لا تستفيق الشعوب من نشوة اسقاط النظم الحاكمة، ورفع غشاوة التضليل التي أشاحتها الأحزاب والقوى والجماعات التي هيمنت على السلطة، ومواجهة استراتيجية القوى المضادة للتغيير، فإنها ربما تحتاج إلى ثورات مستمرة على حد تعبير تروتسكي.

إدارة المركز

قناة الجزيرة ... هجوم بالعنف الرمزي وتصدير القوة الناعمة

د. كامل القيم(*)
أكاديمي وباحث من العراق

* عضو مركز حمورابي ـ استاذ الاعلام والاتصال ـ جامعة بابل

(الانفجار الحاصل في القنوات الفضائية العربية ومواقع الانترنت، التي تنقل صوراً مريعة للانتفاضة، وتبثها مباشرة إلى الأجيال العربية الإسلامية الشابة، فإذا تربى 100 مليون عربي مسلم على تلك المشاهد، فإن اسرائيل لن يكتب لها البقاء) توماس فريدمان ـ 2002

مقدمة

تنبأ فريدمان بتلك الصرخة وتلك القوة، حينما زحفت الحكومات والمؤسسات إلى التمدد باتجاه الفضاء، تحت شعارات الرقمية الدولية وتصدير الصورة، والانصهار الثقافي، والمعادل الدعائي (الإسرائيلي)، الجميع تفاءل بصراع عربي ـ (إسرائيلي) سواتره الفضاء، بعدما عجز العرب ولعقود من إمكانية إقناع الرأي العام الدولي بقضيتنا العادلة وخصوصيتنا المنتهكة واقتصادنا المنهوب...، هكذا كان التنبؤ الافتراضي والعلمي لانبلاج حزمة كبيرة من فضائيات العرب...، لكننا فوجئنا بالحابل والنابل من فنون الهروب والانعطافات والانبطاحات من تلك المواجهة، بعدما تحولت الفضائيات إلى علاقات عامة للحكومات وللاستثمارات الكبرى، وللتوظيف التحريضي والعنفي والديني في داخل القلب العربي والإسلامي، لا في قلب إسرائيل أي (نابالم إعلامي) لا من الجزيرة ولا من غيرها، والتي أشعلتها حمى الدفاع والمنعة عن عورات مموليها وحسابتهم المستقبلية، فسنبقى في هذا المشهد في الوقت الذي لدينا قضايا (مشروعة كبرى)، وليس لدينا أدوات الدفاع حتى لو ملئنا الفضاء بملايين الفضائيات، ما دمنا نتساكن مع السياسة والآنا الحاكمة والكذب.

فالجميع يحمل (الشعار الافتراضي moral slogan) الدفاع عن مصالح العرب والمسلمين والرأي العام...، ويبدأ بفوران الحقيقة لكنه لا ينتهي بها... مأزق الأرجوحة المنضوية تحت ثالوث (الإعلام ـ والمال ـ والسياسة)، لذا ربما نخسر حتى المعتدلين والوطنيين مادامت فوهة آلات

التصوير تصوب باتجاه التحريض وخلط الأوراق والدعاية، لأجل التحصين العائلي والحاكمية والديمقراطيات الكاذبة، مرض وجهل جديد، كشف عنه نتاج المضمون الإعلامي المعفر بالرقم والصورة والفوتوشوب، وظهر جلياً أبان متغيرات الشارع العربي الأخيرة (هروبنا لنا.. ونصرنا لهم) وتلك حكايات الإعلام المتناوب، وإعلام الصدفة والصفقة والموت والارهاب والعجز... هكذا أراه بحسب الوقائع.

أن قناة الجزيرة كانت من طلائع الفضائيات، التي انطلقت بدهشة وتعجب وإبهار على أثير الرأي العام العربي والدولي

ولا شك في أن قناة الجزيرة كانت من طلائع الفضائيات، التي انطلقت بدهشة وتعجب وإبهار على أثير الرأي العام العربي والدولي، وكانت ولاتزال المصدر الأساسي للكثير من مستهلكي الإعلام الخبري والتفسيري ويتصاعد إلى الاستقصائي، على صعيد مختلف من الفئات الجماهيرية، والمحللين وقادة الرأي السياسي، فضلاً عن قطاع كبير من الإعلاميين والكتاب والسياسيين، هكذا ولدت الجزيرة لتكون من أولوياتها التغطية الخبرية (التفسيرية explanative)، ومن ثم تمددت لتكون وثائقية ثم رياضية، ثم الاتجاه إلى الرأي العام الدولي عن طريق البث بلغات اجنبية(*)، وتمتلك أكبر شبكة مراسلين ومكاتب تحليل المعلومات في مناطق العُقد الدائمة، لصالح جهات مختلفة تتنوع بحسب طلّاب الخدمة وبيع المواد الخبرية والصور والافلام تحت يافطة (الانتشار غير المسبوق). والبعض يُنظر لها على أنها أطاحت (أو قد تكون قد ابتلعت قنوات عربية مثل (LBC، ORBIT، MBC،)، فضلاً عن القناة المصرية الأولى وتلفزيون المستقبل وقناة ابو ظبي، والتي تربعت على عرش تداول الاخبار وتغطيتها، بشكل يقترب من الحداثة الإعلامية وسمات الرقمية الحديثة.

وقناة الجزيرة ولدت سياسية بامتياز (ودراماتيكية الظهور والنشأة جرّاء سقوط الأخر) والأخر هنا هو قناة BBC بنسختها العربية، بعدما قامت السلطات السعودية بإيقافها بالتعاون مع شبكة اوربيت، والتي تبث عبر شركة (مدار MADIR) للاتصالات، منذ اطلاقها عام 1994 على القمر السعودي عربسات، وكان حجب (BBC) يرجع إلى قرار سعودي ارتبط بتكرار استضافتها وتركيزها لظهور معارضين سعوديين، والتي كانت حينذاك تمثل النمط الانتقادي الجديد للأنظمة الحاكمة في المنطقة، ولم تأخذ طابعها المهني بعد، وقد ركزّت الجزيرة بشكل احترافي على ملعب اللغة والايحاء

(*) تشغل قناة الجزيرة عدد من القنوات المتخصصة فضلاً عن إلى قناتها الإخبارية الرئيسية. اعتباراً من عام 2007، تشمل شبكة قنوات الجزيرة التلفزيونية ما يلي:

- قناة الجزيرة الفضائية (القناة الأم).، قناة الجزيرة مباشر.، قناة الجزيرة مباشر مصر.، **قناة الجزيرة الإنجليزية.، قناة الجزيرة أمريكا.، قناة الجزيرة الوثائقية.، قناة الجزيرة للأطفال .قناة الجزيرة الرياضية- تضم مجموعة من القنوات منها 10 قنوات رياضية مشفرة وقناة تبث بتقنية فيديو عالي الوضوح**(HD)، فضلاً عن قناتين مفتوحتين.
- الجزيرة نت ...مركز الجزيرة للتدريب والتطوير الإعلامي.
- مركز الجزيرة للدراسات.
- قناة براعم(للأطفال)، قناة الجزيرة البلقان- بدأت البث من عاصمة البوسنة سراييفو في نوفمبر 2011. وتغطي دول منطقة البلقان باللغة المحلية، **الجزيرة الرياضية للأخبار**.
- بي إن سبورت : باقة قنوات رياضية مقرها في فرنسا وناطقة باللغة الفرنسية وتضم 10 قنوات.

الاعلامي الصوري، بطريقة التنافس والصعود بحدة الصراع بقطبين متنافسين، أو متعارضين والرجوع إلى التصريحات النارية والنقاش البيزنطي، الذي عشقه المتلقي العربي باعتباره ظاهرة جريئة وجديدة تُنفس عما يخالج المجتمع العربي من انتكاسات وانبطاحات للسلطات الفاسدة ومنها النظام السعودي.

وفي 20 نيسان عام 1996 تحديداً، توقف بث القناة بعد أن عرضت (BBC) فلماً وثائقياً (يظهر رجل أمن سعودي ينفذ حكم الاعدام بشاب)، ترافق ذلك مع استضافة القناة معارض أخر يدعى(محمد المسعري)، انتقد خلال اللقاء ممارسات وتطّرف نظام الحكم في المملكة، ووجود القوات الأميركية على الاراضي السعودية، وفي اثناء العرض المباشر قطعت شركة (مدار) البث بشكل مفاجئ، وتعرضت الشركة إلى انتقادات لاذعة من منظمات عربية ودولية على هذا القطع، إلا أن الأمر أصبح في غاية (التوظيف من الجانب القطري)، بعدما غدا طاقم القناة دون عمل أو دراية بالصراعات السياسية.

وأدركت قطر أهمية استثمار اللحظة، بعد أن رسمت لنفسها استراتيجية جديدة للتمدد الاعلامي والسياسي، على حساب السعودية والعراق وايران

وأدركت قطر أهمية استثمار اللحظة، بعد أن رسمت لنفسها استراتيجية جديدة للتمدد الاعلامي والسياسي، على حساب السعودية والعراق وايران، رغبة منها في دخول التنافس الاقليمي، لبناء (أنا سياسية جديدة) تستلزم قوة ضغط جديدة رأسمالها (الإعلام والمال) في تحريك مستقبلها بين كبار المنطقة، وبالفعل قامت قطر باستثمار الطاقم والمؤلف من(120) اعلامي مدربين ومهيئين لدخول المنحى الجديد لعالم الإعلام (البؤري التركيزي)(*)، ولكن من مدفع قطري هذه المرة، وقد تم التعاقد مع الطاقم المذكور ليكون المدشن الأول لقناة الجزيرة، في انطلاقها القطرية الكبرى[1].

(*) نقصد بالإعلام البؤري: هو النمط من الإعلام الذي يجعل من قضية محددة بؤرة متوارية من اهتماماته في التغطية أو التناول أو الاستضافة أو التحليل أو دفق الصور وتفسيرها بشكل تراكمي.

وتعتمد فلسفة صناعة الاخبار والتقارير لقناة الجزيرة على ركائز اساسية تتلاعب بها، حسب الظواهر قيد (التغطية coverage)، واذا كانت قناة الجزيرة قد أصبحت من الشهرة الدولية على أنها(مَعلَم) أو (رمز) قطري والأخر بوصفه (بالعربي)، فأن تلك القناة صحيح أنها استحوذت على اهتمام المشاهد العربي والدولي، باعتبارها قناة (التفسير والتحليل والكشف الفوري) المعزز بالصور والافلام والمُلاحق، لكن في ذات الوقت عززت

(1) ينظر تفصيلا في: Czuber Agnieszka.Al-jazeera-a mouthpiece for radicals or the Arabs window on the world? July8.2007 http// www.arabia.pl.english/ content/view/399/16/ عن: الجزيرة وقطر: م. س. ذ.، ص69.

لدى قطاع كبير من ترسانة شبهاتها وارتباطاتها مع جهات سياسية ومالية تطيح بموثوقيتها ومهنيتها، من حين لأخر بحسب تواتر ومواقع واطراف الازمات والصراعات على المستويين العربي والدولي(*)... وهكذا بنت لنفسها اتجاهات ومسارات في خارطة التحليل والمراقبة الإعلامية، نوجز منها بالآتي:

في ذات الوقت عززت لدى قطاع كبير من ترسانة شبهاتها وارتباطاتها مع جهات سياسية ومالية تطيح بموثوقيتها ومهنيتها

1 ـ في الوقت الذي كانت معظم الدول العربية تسير على اساس البث الارضي، وتلوّح دائماً بالمحلية والتقليدية السياسية في صناعة وتغطية

(*) وثيقة سرية قطرية أمريكية تكشف كيف تخلت أمريكا لقطر عن مونديال 2022

كشفت صحيفة «يديعوت أحرونوت» الإسرائيلية على موقعها على الانترنت عن وجود وثيقة سرية موقّعة بين الولايات المتحدة الأميركية وقطر بخصوص استضافة قطر لنهائيات كأس العالم لعام 2022 نختار من نصّها المترجم: عندما حُصرت المنافسة بين الولايات المتحدة الأميركية وقطر (كدولتين أساسيتين وقويتين في المنافسة) من أجل الحصول على حق استضافة نهائيات كأس العالم2022 رأت القيادة الأميركية في ذلك فرصة للضغط على أمير قطر الذي يسعى لأخذ دور السعودية في الوطن العربي كأقوى دولة خليجية، وبدأت أعمال التخطيط لكسب نتائج هذا القضية وقلبها لصالحها، وتم كشف بنود هذا الاتفاق التي شملت ما يلي: تقوم الولايات المتحدة بالتخلي عن حق الاستضافة لصالح قطر، ولكن هذا التخلي لن يكون علنياً بل سيكون سرياً مقابل قيام قطر بمجموعة من الأعمال مقابل هذا الإجراء.

ومجموعة المطالب التي وقعت عليها قطر هي: 1. المشاريع الخاصة بالملاعب والمنشآت الرياضية التي ستقوم دولة قطر بإشادتها من أجل نهائيات كأس العالم 2022 يكون حق بنائها محصوراً بشركتي بناء أمريكيتين هما شركة (موديولار كونستراكشن سيستم الأمريكية) وشركة (ستار جوزيف الأميركية). 2. يحق للولايات المتحدة عمل استثمارات جديدة في قطاعي النفط والطاقة في قطر وبتسهيلات قطرية مميّزة. 3. السماح للولايات المتحدة الأميركية بالعمل (غير المشروط) في مجال الإعلام خلال فترة المونديال وتجهيز معدات إعلامية متطوّرة يتمّ وضعها في قطر اعتباراً من عام 2020 أي قبل المونديال بعامين. وهناك بنود خاصة في الاتفاق ليس لها علاقة بالمونديال، وهي عصب هذا الاتفاق وشملت مواضيع سياسية متنوّعة، وأهمها قضية الشرق الأوسط:

1. تعمل قطر على تعزيز دورها القيادي في المنطقة عبر علاقات مباشرة ومميزة مع سورية ولبنان وتركيا وتطوير العلاقات لتشمل علاقات مباشرة مع حزب الله وحركة حماس والجهاد الإسلامي. 2. إقناع القيادة السورية بضرورة التخلي عن دعم (المنظمات الإرهابية) عبر إعطاء ملفات دعم لسورية من خلال إقامة مشاريع قوية في سورية وتشغيل عدد كبير من السوريين في المشاريع لكسب ودّ وحب الشعب السوري لأمير قطر. 3. العمل على متابعة الدعم لجنوب لبنان من خلال إشادة الأبنية والمشاريع السكنية والاستثمارية التي من دورها أن تُقرب أمير قطر من حزب الله والسعي لكشف مواقع أمين حزب الله وأماكن تواجده من خلال هدايا بسيطة تقدم لاحقاً للأمين العام لحزب الله وهي تساعد في تحديد موقعه بدقة على الأقمار الصناعية. 4. الضغط على تركيا وخاصة (أردوغان) من أجل مقاطعة سورية وبشكل تدريجي من خلال خلق ملف خاص بين الدولتين يتعلّق بالأكراد في سورية، وأن سورية تقدّم الدعم للأكراد وتثبيت ذلك بمعلومات تصل لاحقاً من البيت الأبيض لأمير قطر من أجل استخدامها في الضغط على تركيا بخصوص أكراد سورية والعراق. 5. تقديم الدعم المادي للرئيس العراقي من أجل أخذ دوره الفعال في العراق وبالتالي الدور الفعال لأمريكا وفق أسس يتم تزويد قطر بها تباعاً. 6. عدم التدخل في الشؤون اللبنانية الداخلية ويبقى الدور مقتصراً على كسب تأييد اللبنانيين في الجنوب، وذلك حسب البند (3) من نصوص الاتفاق. 7. تفعيل دور قناة الجزيرة أكثر من خلال تغطيات لملفات حسّاسة في كافة الدول العربية وفق مخططات تصل من مؤسسات إعلامية أمريكية متخصصة بذلك. 8. العمل الإعلامي على نشر الفوضى في الوطن العربي من خلال ملفات تتعلّق بالفساد في دول عربية في مقدمتها (سورية) وجعل المواطن العربي يتحرك نحو التغيير. 9. العمل على توسيع النشاط الإعلامي لدولة قطر والمتمثل في قناة الجزيرة من خلال قنوات إعلامية جديدة أو قنوات إذاعية في دول عربية متفرقة

أما البند الأخطر في الاتفاق فهو:

يحق للولايات المتحدة الأميركية إلغاء هذا الاتفاق في أي وقت يثبت فيه عدم قيام قطر بالدور المطلوب منها بموجب هذا الاتفاق، وبالتالي الضغط على الفيفا من أجل إلغاء استضافة قطر لمونديال كأس العالم 2022. كما يحق للولايات المتحدة الأميركية إضافة بنود أخرى للاتفاق، وفق المرحلة المقبلة مقابل مبالغ مادية، يتم الاتفاق عليها بين قطر والولايات المتحدة من أجل وضع مبالغ مالية في حسابات الشيخة (موزة) زوجة أمير قطر في سويسرا.

انظر: الموضوع في جريدة الوطن ومواقع اخرى عبر الفيس بوك:

http://www.facebook.com/notes/the-revolution-in-qatar

الاخبار، فإن الجزيرة قد خرجت عن طور المحلية، ونمط (اعلام القادة أو الزعماء أو الاحزاب الحاكمة) (كما تشير بعض الدراسات الإعلامية العربية)، وبالتالي بنت لنفسها . . . جسراً متفرداً من جمال التلقي الصوري، الذي كان بمثابة الانقلاب الأول على (اعلام السلطات الحاكمة)، في الوقت الذي تسارعت فيه قوى الاقتصاد الرقمي في ترويج استيراد ونصب اطباق الاقمار . . كانت قناة الجزيرة ثم العربية تلاقي نجاحاً منقطع النظير لمضمون جديد، استطاع أن يكسر الطوق (المحلي)، ويُناغم بعض الرغبات التي تتطلع إلى الجديد العربي من النقد والكشف والفضائح والفساد.

فمن الناحية الجيو ـ ستراتيجية، انطلقت الجزيرة في منطقة مغلقة ومستدامة على الاستبداد والتخلف السياسي، وقمع الحريات، وتسيد اعلام رسمي يلمع بالحكام والاحزاب الحاكمة، فكانت بحسب تعبير كنانة (النيزك الذي سقط في ماء راكد فحركه بقوة ورفع درجة سخونته)[2]، وبذلك اكتسبت القناة بعداً ابهارياً كبيراً، على الأقل في سلوكها الاخباري، الذي قطع الرتابة والاعتمادية اليومية على مجريات الحكام وقضايا تدور حول نفسها. إما الناحية الجغرافية: وجودها بؤرة في وسط الازمات والعقد العربية والدولية، وبحكم علاقاتها العامة وحنكتها السياسة، استطاعت أن تحصل على السبق والمرونة في عمل مسارات التميز العربي والدولي.

(2) علي ناصر كنانة، جيوش اللغة والإعلام (بيروت ، بغداد: منشورات الجمل ، 2012) ص 450.

وعلى الرغم من حرصها الظهور بمظهر الحيادية والمهنية في سياستها الإعلامية، إلا أن الواقع والتراث الاعلامي والسياسي الذي روجته وعالجته الجزيرة، لا يخلوا من خطوط ومراحل مختلفة وربما احياناً تصل إلى حد التناقض، فقد امتدت الفترة من عام 1996 أي من النشأة لغاية 2003، انطلقت الجزيرة بالخط العروبي المتمثلة بتكرار مساندة (صدام حسين)، والتركيز على مآسي الحصار والامراض والفقر الذي ضرب العراق، فضلاً عن تأييد القضايا الأخرى المتعلقة بالتوجهات المناصرة لقضية فلسطين وانتفاضتها في المناطق الفلسطينية . . ، كما كانت تعالج الاوضاع السياسية وتدّسُ الافلام الوثائقية القصيرة المنعشة للمد القومي الناصري، أو بتجميل اشباه الانتصارات للسياسات العربية أو للعلاقات الثنائية.

وثانيهما الفترة الممتدة بعد (2003)، والذي طبع القناة بصبغة وهوى

إسلامي مع الجماعات الإسلامية المعادية للولايات المتحدة، تارة وأخرى تغازل عن بعد السياسات الاستراتيجية الأميركية في المنطقة، بعدما لم تعطها(الدوحة السياسية) الضوء الاخضر للمواجهة، وبذلك نرى الجزيرة تقف المحلل والناقل فقط فيما حدث للعراق من مآسي وانتهاكات، من دون أدانه أو تكرار لبعض مفردات المضمون[3].

2 ـ التزمت قناة الجزيرة (على الأقل في بداية انطلاقها) على مبدأ مناصرة الشعب الفلسطيني وبعض القضايا ذات الاهتمام العروبي، وأوحت من خلال خطابها الشمولي على مستوى تجديد وقع البث والتفاعل ـ على أنها سطوة العرب نحو اسرائيل ـ، وقد تعاطف مع ما كانت تغطيه الجزيرة الكثير من الباحثين العرب والغرب، على أنها أوجدت توازناً في ميزان القوى العربية ـ مع الدعاية وقنوات الإعلام الإسرائيلية من جهة، ومن جهة أخرى مع المارد الوافد الغربي، الذي بدأ يتسارع مع تصاعد تقنيات الإعلام واستخدامات الانترنت، وباركت لها قوى اسلامية متعددة كان من ضمن طلائعها الإخوان المسلمون، والسلفيون في المغرب العربي والخليج ومصر. فضلاً عن القوى الراديكالية التي أطربتها التقارير والصور وأسلوب التحرير الذي نسج بنسيج التحريض والانتقاء.

3 ـ وكانت شخصية القرضاوي[4] مثلاً الانموذج الأمثل لتمثيل هذا الدور في تصدير الرؤى الإسلامية المتشددة، والمعبرة عن تشابك المصالح بين الدين والسياسة والمال. عبر بوابة قطر أولاً ثم الجزيرة ثانياً.

4 ـ استطاعت قناة الجزيرة أن تلقي بظلال وقائع حرجة في عُقد السياسات العربية والدولية، وخرجت عن الطور المحلي في نقل صور مباشرة أربكت النظام الاعلامي الدولي، وخلقت صدمة المشاهدة المباشرة لقضايا حساسة، (كانت تبدو بعيدة من منظور المكان والزمان)، حينما تفردت قناة الجزيرة بنقل المواجهات العسكرية بين الجيش الأمريكي وافغانستان، كما أنها تفردت مسرعة في نقل ما حدث في (11 سبتمبر)، ونقلت ردود افعال وتعليقات الحدث بالشكل الذي جعل منها حتى لدى المشاهد الأمريكي شاهد عيان على الدمار، الذي لحق

تفردت قناة الجزيرة بنقل المواجهات العسكرية بين الجيش الأمريكي وافغانستان، كما أنها تفردت مسرعة في نقل ما حدث في (11 سبتمبر)

(3) علي كنانة: جيوش اللغة والإعلام: م. س. ذ. ص 450
انظر: المعالجة الخبرية للجزيرة ودفاعها آنذاك عن (صدام)، حينما سلم (العليان) مفاتيح بوابة تكريت إلى القوات الأميركية، من دون قتال، (اطلقت علية الجزيرة وثيقة اتفاق)، في الوقت الذي سقط النظام وجردت القوات الأميركية العليان من سلاحه، وطلبت منه ترك وحدته والذهاب إلى البيت.. هذا ما ذكره العليان شخصياً في احدى مقابلات قناة الشرقية: انظر تفصيلاً في:
المصدر السابق: الصفحات 460 ـ 464.

(4) يقيم القرضاوي في قطر منذ (40) عاماً وهو يعمل في احد أبرز مراكز المال في العالم وفي قلب المالية الإسلامية ، وموقعه هذا والمجال التلفزيوني يرتبط بسياسات التنية في قطر وامارات الخليج الأخرى، فهو رئيس المجلس الشرعي للمصرف الإسلامي الدولي في قطر (أسسه عام 1991) علي بن عبد الله ال ثاني عضو الاسرة الحاكمة، علماً أن اسرة ال ثاني هي الشريك الاقتصادي والسياسي لقناة الجزيرة التي يقدم عليها القرضاوي برنامجه الاسبوعي . للمزيد ينظر:
ارميتي ماريانى، يوسف القرضاوي: سلطة اعلامية واقتصادية ورمزية (في كتاب) الفضاء العربي ترجمة، فردريك معتوق (دمشق، قدمس للنشر ،2003) ص ص221 ـ 229.

باختراق الأمن القومي الأمريكي. وهذا الموضوع اتخذ منحيين اثنين الأول: جعل من قناة الجزيرةـ بحسب مزاعم بعض موظفي البيت الابيض ـ قناة ضغط وكشف لانهيار الفرضية الأمنية الصخرية لأمريكا، كاشفةً عورة الاختراق الذي خططت له ونفذته القاعدة في ثلاث مواقع أمريكية مهمة، مما شكلت اختراق لخروج (صورة الضعف والانهيار النفسي الذي نتج عن تصريحات البنتاغون والدفاع الأميركية)، نقلته وحللته الجزيرة بمزيد من التشفي والتركيز على (فلتان اللسان) للقادة الميدانيين.

اعتمدت وسائل إعلام غربية كثيرة على اشرطة الجزيرة ونتاج مصوريها والأهم (احتكارها لأشرطة القاعدة)، وتسجيلات اسامة بن لادن

من جانب أخر: ترى الفرضية الثانية أن ما عملته قناة الجزيرة في ملاحقة نتاج التدخلات والسياسات الأميركية في العالم (افغانستان، تصريحات، محاربة الارهاب، احتلال العراق... الثورات العربية)، نتج عن ذلك مباركة مبطنة وتراكم لتأصيل صورة نمطية، على أن أمريكا جادة وحازمة بإزاء التطرف والعنف واشاعات الديمقراطيات في مناطق حالية وأخرى لاحقة.

5 ـ وكانت تغطية الجزيرة لعملية (ثعلب الصحراء عام 1998)، هي التغطية الأهم والأكثر ايغالاً في الانتقاء، مما جعلها تعتلي الشأن الدولي، وتدخل من الباب الكبير على المستوى العربي ثم تلاه احداث 11سبتمبر، وما تبعها من غزو لأفغانستان، تلك طرقت الجزيرة باب العالمية الاخبارية، (واصبحت لها اعتمادية كبيرة على المستويين الشعبي وبعض اصحاب القرار، ووسائل الإعلام الكبرى، إذ اعتمدت وسائل إعلام غربية كثيرة على اشرطة الجزيرة ونتاج مصوريها والأهم (احتكارها لأشرطة القاعدة)، وتسجيلات اسامة بن لادن، وقد(باعت قناة الجزيرة الشريط الأول بعد ثلاثة دقائق من عرضه بمبلغ (250 الف $)[5]. وشهدت علاقة الجزيرة بطالبان تناسقاً منقطع النظير في الوقت الذي منعت حركة جميع وسائل الإعلام في تغطية الحرب على افغانستان، حيث أعطي مندوبو ومراسلو وسائل الإعلام الأخرى (مهلة 48 ساعة لمغادرة البلاد)، عدا قناة الجزيرة التي سارعت في تغطية احداث الحرب وتفاصيلها وتداعياتها، ونتج عن

قامت الجزيرة بتسجيل وعرض أحاديث بن لادن (وبمفارقة عجيبة)، تقوم الجزيرة بتقديم اشرطة التسجيل للأمريكيين قبل عرضها بـ24 ساعة

(5) Colonel Steven P. Garney. Reporting from Qatar: This is Aljazeera. eleetronic resouree. PDF file. p4.
عن: محمد احمد ابو الرب: **الجزيرة وقطر: خطابات السياسة وسياسات الخطاب**، (الدار البيضاء: أفريقيا الشرق للنشر،2012) ص93.

الاحتكار (والتفاهم)، أن قامت الجزيرة بتسجيل وعرض أحاديث بن لادن (وبمفارقة عجيبة)، تقوم الجزيرة بتقديم اشرطة التسجيل للأمريكيين قبل عرضها ب24 ساعة.

6 ـ المفارقة الأخرى، والتي تحكم ارتباطات واستراتيجيات الجزيرة تتوضح حينما تريد أن تكون (احد الضحايا)، فمثلاً حينما تم قصف مقر قناة الجزيرة في كابل من قبل القوات الأميركية، كانت (فعل انعاشي منشط) وحدث وظفته الاطراف المختلفة وبمساعدة جهلة التحليل السياسي، على أنه حرب على الكلمة وحرية التعبير وكتم الحقائق، في حين أن الجزيرة كانت بأمس الحاجة إلى هذا (الصاروخ)، الذي أعطى الضوء الاخضر للجزيرة كي تعادل معادلة (الرأي العام العربي والدولي)، على أنها مستهدفة وأنها تغيض الجيش الأمريكي بقوة الحقيقة والصورة، وصدق جميع المترددين من خفايا سياسة الجزيرة على أنها العدو الجديد لأمريكا وتطلعاتها نحو البروق الدولي الجديد، واستثمرته بدهاء وذكاء لتعزيز مقدار الثقة وبالعائدية القطرية لمشروع مناهضة أمريكا. ولكن بعد ربط الخيوط وما تلاه من كشف موضوعي وميداني لحقيقة الحدث، تبين أن القصف كان (بالخطأ) وأن المبنى المجاور لمركز القناة كان ايضاً أصابه التدمير الشامل والمتمثل بمركز (الصليب الاحمر الدولي)، وهذا ما أكده مدير مكتب الجزيرة في مصر (حسين عبد الغني) في تصريحاته البعدية للحدث. في حين (تدعّي الجزيرة) وعلى لسان احد اعلامها (احمد منصور)، إن أمريكا قررت الحرب على قناة الجزيرة بناء على اظهارها الحقيقة، التي يكرهها بوش ورجاله، ويضع منصور في مذكراته حول معركة الفلوجة موضوعا رئيسا تحت عنوان (بوش يقرر قصف قناة الجزيرة)، ويذكر ما نشرته صحيفة (ديلي ميرور) البريطانية في عددها الصادر في 22 نوفمبر- تشرين الثاني عام 2005 وفي صدر صفحتها الأولى تحت عنوان رئيس مع صورة جورج بوش (بوش يخطط لقصف حليفه العربي ـ أي قناة الجزيرة)، ويروي احمد منصور تفاصيل الاستهداف، بشكل مسهب وكإحدى تقنيات الجزيرة غير المرئية[6].

بوش يخطط لقصف حليفه العربي ـ أي قناة الجزيرة)، ويروي احمد منصور تفاصيل الاستهداف

ويروي منصور على هامش موقف الجزيرة من بعض القيادات الأميركية،

(6) انظر تفصيلاً في :احمد منصور: معركة الفلوجة: هزيمة أمريكا في العراق (بيروت: دار الكتاب العربي،2008) ص ص 225 ـ 235.

بالقول أن الجنرال مارك كيميت (المروّج الاول للأكاذيب حول السياسة الأميركية العسكرية) ـ والكلام لمنصور ـ قد طلب من ادارة القناة أن تجري مع احمد منصور لقاء مباشر حول السياسة الأميركية ازاء العراق والمنطقة، . . . ويذكر تفاصيل التردد ثم القبول. . . ويروي بالنص ظروف اللقاء واسئلته[7] . . وبالطبع ما ذكره احمد منصور لن يصب في ابواب مختلفة، والمعطيات وتاريخ الجزيرة والصدامات العسكرية معرفة. . . وسنمر على استثمار الجزيرة لمثل تلك الوثائق والازمات في الصفحات اللاحقة.

(7) ينظر تفاصيل اللقاء واجراءاته بشكل تفصيلي في: احمد منصور: معركة الفلوجة، م. س. ذ. ص ص 236 ـ 260.

والجزيرة متهمة (بسطوة اسرائيل على بعض ملفاتها)، سواء أكانت على مستوى بعض البرامج المعالجة (التنفيس)، أو اشاعة نمط أم الامتلاك، أم رسم سياسات محددة، لكن الادهى والاهم والاخطر مما اشيع حول الموضوع هو الآتي: (تحدّث الكاتب جمال النجار صاحب كتاب «حقيقة الجزيرة»، عن معلومة تتردّد كثيراً في أمكنة ومناسبات مختلفة، ومفادها أنّ إسرائيل تملك أسهماً في قناة الجزيرة بمقدار النصف). أيّ أنّ إسرائيل تملك نصف القناة. وهذه المعلومة لم يؤكدّها أو ينفيها أحد، وبقيت شائعة، تطفو على السّطح كلّما أراد أحدٌ ما مهاجمة الجزيرة. غير أنّ هنالك معطيات تؤكد وجود رجلٍ أميركي إسرائيلي من أصلٍ يهودي، أراد أن يشتري 50% من أسهم الجزيرة عام 2004، وظلّ يعيد العرض مع زيادة المبلغ المعروض حتّى خريف 2009.

أنّ إسرائيل تملك أسهماً في قناة الجزيرة بمقدار النصف). أيّ أنّ إسرائيل تملك نصف القناة

هذا الرجل هو «حاييم صبّان»، رجل أعمال أميركي من أصلٍ يهودي، تربطه علاقة قوّية بإسرائيل. أسّس مركز صبّان لسياسات الشرق الأوسط، كما أنشئ المنتدى الأميركي الإسرائيلي الذي يعمل على تفعيل الحوار مع قادة الفكر والرأي المسلمين. وصبّان صديق شخصي لأمير قطر حمد بن خليفة آل ثاني، ووزير خارجيتها ورئيس الوزراء حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني. هذه المعطيات جعلت القناة قبلة للمنتقدين وبالأخصّ في العالم العربي، الذي تسكن فيه القضية الفلسطينية وجدانه وتتربع على عرش اهتماماته. هذا وتبثّ قناة الجزيرة في فلسطين المحتلة من خلال القمر الصناعي الإسرائيلي عاموس[8].

(8) راجع الموقع: الجزيرة في الميزان: http://donkeshotat.wordpress.com/2011/10/16/

وقدمت الجزيرة بين عامي(2001 ـ 2003) أكثر من (60) برنامجاً تناولت احداث 11 ايلول وما تلاها تحت مسمى (الحرب على الارهاب) وحضي برنامج الاتجاه المعاكس بحدود (8 حلقات) كانت مخصصة لتلك الهجمات، وفي معرض حديثه عبر فيصل القاسم عن الارادة والترويج الخفي للقناة، ومن يدعمها على الارتفاع بنصيب بن لادن من الهيبة والمقارنة مع دولة (كالولايات المتحدة)، وفي معرض احدى الحلقات يقدم فيصل القاسم مقدمته بالآتي:

(. . . تحية طيبة مشاهدي الكرام، هل تعلمون كم يبلغ وزن الشيخ اسامة بن لادن؟ تساءل احد الزعماء العرب في قمة عمان، والجواب: لا يبلغ وزنه50 كيلو جراماً على أقل تقدير، إما متوسط وزن أي زعيم عربي فهو أكثر من (80 كيلو جرام)، ناهيك عن وزن الجيوش والميزانيات الضخمة، مع ذلك ـ والقول للقاسم أثناء مقدمة البرنامج ـ ومع ذلك ف ابن لادن صاحب القد النحيل، يجعل أعتى قوة في التاريخ ترتعد أوصالها لسماع اسمه، إما اصحاب الأوزان الثقيلة جسدياً ومادياً، فلا يثيرون في نفس أمريكا إلا الشفقة وربما السخرية، وهكذا يجري احدهم المقارنة!! الم يصبح بن لادن نداً تخشاه أمريكا ؟ من الذي جعل أمريكا تصرخ آه والف آه؟ ومن. . . الخ.

تلك المقدمة (البطولية والقدسية لابن لادن) طارقةً السامع العربي والإسلامي، لتحول ابن لادن إلى رمز مقبول ومعارض لهيمنة أمريكا. . . من خلال المقارنات (بين رجل دين اسلامي (حذف سمة الارهاب). . . ودولة عظمى)، وفي ذات المقدمة التي استشهدنا بها يطرح القاسم (9 اسئلة)، تمجد بطولات ومزايا بن لادن مقابل 7 تتحدث عن أطراف أخرى.

هذا النموذج الذي تسعى الجزيرة إلى تصديره على أنه عامل (سياسي)، وليس فقط رؤية في برنامج اعلامي، والعملية التبادلية بن قطر وبن لادن وقناة الجزيرة ثالوث الافادات المتراكمة (فابن لادن)، مثلاً سوقت له قطر الكثير من صورته الرمزية، وعملت على بناء منظومة تلقي حذرة ومقبولة، وليست نافرة بحكم المقارنة مع دولة ممقوتة ومرتبطة مع اسرائيل كالولايات المتحدة، والجزيرة ذاتها

قطر وبن لادن وقناة الجزيرة ثالوث الافادات المتراكمة

استفادت كثيراً من خلال بيع الافلام والمقابلات واللقطات الحصرية بمبلغ (20 ألف$) للدقيقة الواحدة[9]، فضلاً عن اتساع المشاهدة وإمكانية الوصول إلى عقلية المتلقي العربي والإسلامي عبر تلك المتناقضات، والتي فطنت لها الجزيرة من خلال (المنافسة والصراع وتلاقي الاضداد). إما (قطر الدولة) فكان لها مردود سياسي من خلال جعل الجزيرة محور الدبلوماسية العربية والدولية من أجل التخفيف من الانتقاء أو التغطية أو التناول لبعض الاحداث، فقد لعبتها قطر لعبة سياسية ذكية، وغدت في أحيان متقطعة تلوّح بها ـ أي بالجزيرة ـ كقوة مغيّرة وضاغطة، والازمات، التي عصفت بالواقع العربي تثبت هذا المنحى من خلال الازمة اللبنانية والفلسطينية وما لعبته من دور مهدت له وعززت من مساره قناة الجزيرة، بل وحتى أوجدت فيه ملامح التأثير التي اضافتها دون واقع أو أرضية.

(9) Bessaiso Ehab Y: **Aljazeera and the War in Afganistan: A Delivery system or Mouthpiece**? From book: The Aljazeera Phenomenon. Ibid. P.166
عن: محمد ابو الرب: الجزيرة وقطر ، مرجع سابق ، ص 98.

متغيرات الشارع العربي وتغطية الجزيرة:

لم يكن الواقع العربي بكل تناقضاته غريباً أو مفاجئاً في مقدّرات واستراتيجيات التغطية وفنونها لقناة الجزيرة، فمنذ ولادة بثها العربي (1996) إلى الآن تجري اعادة تحليل دوري لفروضها المختلفة، وبحسب بعض المراقبين أن الجزيرة لم تعد قناة النقل الخبري المستقلة لقطر، أنما غدت ذراعاً دبلوماسياً وسياسياً للقفز إلى مستوى (التأثير الاممي)، ومن تلك المرحلية بعديدة المدى ارادت الجزيرة أن تلعب على ركامات ما بعد الثورات، للتحكم بالإرادات الجديدة سواءً اكان بتقارير الجزيرة أم على مستوى المال، ومزيداً من الضغط على السعودية وايران اعلامياً، وإذا أردنا البدء بدور الإعلام في الثورات العربية على أنه الناقل نخطأ كثيراً، اذا ما نسينا معه (المحّرك incentive) أو الصانع واحياناً (المحرّض incitation)، تحت مسميات البراءة والخدمة الإعلامية (والشطارة) في الوصول إلى ميدان التحريك. . . ، كل ذلك جعل من قناة الجزيرة وبما تحمله من سمات وخصائص، نراها قد اشركت كل مهاراتها على الأقل في أن تكسب ولاءات جديدة من ابناء وشباب الثورات، ومن ثم قياداتهم كما تمنت . . ، وبناءً على تجربتها مع حماس والسودان والصومال وما بعد غزة، وفعلاً نجحت في استقطاب شباب الثورة لتصنع (صورة نمطية الحليف والمساند)، ويبدو وفي خضم متغيرات اذهان الشعوب تُمحى أو تتلاشى اراداتها السرية

وعنفوان السياسة (القطرية الدولة)، كغيرها من قنوات التأثير والتفكير الجمعي التي من شأنها أن تحرك البيادق الجديدة ولاءً لخدمة الجزيرة.

في خضم الثورات العربية واقع (سبراني) فوري، جميل ومؤثر، ومتصاعد للكشف والتحري والمساءلة، كان الإعلام بوسائله النشطة ومهارة التفعيل والتوظيف عبر أدوات التواصل الاجتماعي الرقمية كالفيس بوك والتوتير واليوتيوب. . .قد جنى ثماره، لقد أفرزت لنا أحداث الثورات الأخيرة جملة من الحقائق ونُظم جديدة للسلوك والإدارة الإعلامية. . .الإعلام الذي يطّهر وينظّف البلدان والشعوب المقهورة من وهن الضعف والخذلان والفساد وخنق حريات التعبير وحقوق المواطنة. . . إعلام يرشق السياسيين بالأحذية الناعمة والخشنة، وبمخلفات فسادهم وجهلهم وقسوتهم نحو الشعب. . . لقد تعلمنا ونتعّلم من هذا المناخ معنىً ومنصة جديدة (للتوظيف الإعلامي)، وما يندرج تحته من مهارات وقدرات وفنون. . . وتعلّمنا كيف ينخذل ويترنح إعلام السلطة الذي يلهث وراء إرضاء الهيبة والبقاء على حساب حقوق الناس وبهاء عيشهم. . . رأينا بعض القنوات التونسية والمصرية والليبية والبحرينية واليمنية الرسمية. . . تريد أن تعطي للرؤساء بعض الساعات كي يبقوا فراعين، تنتقي لهم. . . وتصّنع. . . وتضّخم. . . وتبسّط. . . ولكن ذلك كان فاتراً وخجولاً وعاهراً أمام حقيقة ما يجري . . . وأمام إرادات قوى التغيير في ميادين التحرير، وراحت تضع له علامات ورتوش بالصور والكلمات التي لا تنفع أمام المدفعية الفضائية التي كان العرب. . . كل العرب مرماها استيراداً وتصديراً، في الوقت الذي أطبق الخناق على حرية التغطية الإعلامية وحرية انسياب المعلومات من شوارع الثورات للإعلاميين، وقطع الاتصال عبر الانترنت وشبكات الاتصال المحمول . . . واخيراً الخناق على الاتصال الجمعي، برفع ساعات الحظر.

وكانت السلطات المصرية (مثلاً) تتوسل المصريين بالتعرض للقنوات الحكومية على حساب القنوات الدولية والعربية، التي كانت تنقل الأحداث وتناقشها (بتغطية) رائعة الشمول والتنوع (أنه مخيال الإبداع في علم الاتصال الحديث)، فالكاميرات وصور الفوتو، والمحمول، وقصاصات الورق، وشعارات الشوارع، وارتسامات الوجوه، والموسيقى الوطنية، والأرشيف

البطولي لرموز وطنية واسلامية، والأطفال... و...الخ. كلها معينات سمعية وبصرية أجهدت السلطات، وفتحت آفاق الانتفاضة بشكل متسارع ولحضي غير مسبوق.

كانت قناة الجزيرة إحدى ـ إن لم تكن أهم ـ أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية لقطر

تلك القوى الناعمة اصبحت تُسهم بشكل كبير في تشكيل وإدارة العلاقات الدولية، سواء على مستوى الدولة، أو غيرها من الفواعل من غير الدول، على نحو قد يضعف أو يعزز سياساتها الخارجية، وأوزانها الإقليمية والدولية. ويمكن لمتابع السياسة الخارجية القطرية في السنوات الأخيرة ملاحظة الدور المتزايد والمؤثر الذي تلعبه القوة الناعمة في العلاقات الخارجية لدولة قطر على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك في ظل العولمة وثورة المعلومات والاتصالات. لذا، كانت قناة الجزيرة إحدى ـ إن لم تكن أهم ـ أدوات القوة الناعمة التي اعتمدت عليها السياسة الخارجية لقطر في تعزيز مكانتها إقليمياً ودولياً. ومن هنا، يصعب فهم السياسة القطرية دون النظر إلى أداء وتوجهات قناة الجزيرة، نظراً للعلاقة التعاضدية بينهما. فبينما دعمت قطر القناة وأمدتها بالتمويل، عززت الجزيرة دور الدولة القطرية، ومكنتها من اكتساب مكانة إقليمية وعالمية تفوق الوزن السياسي لدولة بحجمها[10].

ونتيجة الدور الذي لعبته قطر (والجزيرة) في دعم الثورات العربية، تتعرض الآن لاتهامات علنية بالتدخل في شئون هذه الدول، ولم تقتصر تلك الاتهامات على المستوى الرسمي فقط، لكن صدرت أيضاً من المستوى الشعبي، فقد تظاهر عديد من التونسيين أمام السفارة القطرية في تونس، احتجاجاً على ما وصفوه بالتدخل القطري في شئونهم الداخلية، ومحاولة فرض أجندة سياسية خاصة، كما انتقد بعض المسؤولين الليبيين الحاليين دور قطر في مرحلة ليبيا ما بعد القذافي، كما تثار في مصر اتهامات حول تمويل قطر للجماعات السلفية، ومن ثم محاولة التأثير في شكل النظام السياسي الجديد. وقد أثيرت من قبل العديد من التساؤلات حول حجم الدور القطري في التأثير في أحداث الربيع العربي، وهو الأمر الذي يستدعي الوقوف على ملامح وأهداف السياسة الخارجية القطرية، في ظل الثورات العربية، وحدود القوة الناعمة في تفعيل هذه السياسة.

(10) مروة فكري: ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية تجاه دول الثورات العربية عن: السياسة الدولية (الاهرام الالكتروني: ايلول 2013 (http://digital. ahram. org. eg/ articles. aspx?Serial = 780553& eid = 9634)

وفي معرض مقالاتها ذكرت الواشنطن بوست في الأيام الأولى للثورة التونسية (إن ما يجري في تونس ليس في الحسبان، ونخشى أن يمتد إلى شوارع العرب. . . ، ومن هنا على البيت الأبيض أن يعيد خرائط ودراسات مستقبل المنطقة). وإذا كانت التغطية للثورات العربية كانت لصالح القنوات الفضائية بامتياز، فأن الوسائل الإعلامية الأخرى قد لاحقت التفاصيل بالرأي والتحليل وخاصة الصحافة المطبوعة، والمواقع الإخبارية عبر الانترنت، الذي كان شريان دفق التواصل اليومي لشباب الثورة. وإذا أردنا التحدث عن التمايز في تناول مفهوم الثورات وفنون التغطية لتفصيلاتها، لابد لنا من أن نضع المقدمات الآتية كأسباب لهذا التمايز، فليس من المعقول أن نضع دائماً حيادية التناول وموضوعية التحرير والاستخدام الرمزي، على أنه خالٍ من الضغوطات في إبعادها المختلفة، ويمكن إجمال أسباب ذلك التمايز وبشكل افتراضي يكمن في الآتي:

1 ـ كل تلك العوامل تجعل التغطية الإعلامية تسير بمعايير مختلفة، لان إراداتها مختلفة، بالأخص لما يتعلق بهوية وسياسة القناة ومن يقف خلفها. فمثلاً كان للجزيرة والعربية الثقل الكبير في التغطية اللحظية لثورات تونس ومصر واليمن وسوريا، سواء ما تعلق منها بالحجم أو النوع، فساعات البث الكبرى ولأيام غطت مئات التقارير ومئات الحوارات، فضلاً عن البث المباشر لما يجري في شوارع تونس والقاهرة وليبيا، لكنها في المعيار الإعلامي (الجزيرة مثلاً)، قد انغمست في التحريض ولم تكتم صبرها في ارداتها في التغيير بأي شكل. . . ، فقد وصفها البعض ومنهم خبراء وأكاديميين على أنها مشارك فعلي في إسقاط النظام، من جهة أخرى نراها تغض النظر عن التظاهرات التي جرت في البحرين بشكل عجيب؟ ولم تتطرق لأمن قريب او بعيد (حتى بسبتايتل) إلى أحداث الكويت والسعودية وعمان والدليل على ذلك:

طالب عدد من الإعلاميين والنشطاء قناة الجزيرة بتغطية أحداث السعودية والبحرين وسوريا بكل حيادية وموضوعية، وعدم الارتباط بأجندة قطر كدولة

(فقد طالب عدد من الإعلاميين والنشطاء قناة الجزيرة بتغطية أحداث السعودية والبحرين وسوريا بكل حيادية وموضوعية، وعدم الارتباط بأجندة قطر كدولة، وذلك من خلال بيان قاموا بنشره على الفيس بوك والتويتر،

في البحرين تظاهرت قناة الجزيرة في نقلها لتطورات الأحداث هناك بالحيادية، في حين بالمضمون والانتقاء، كانت تدعم النظام البحريني

ودعوا كل المستخدمين إلى التوقيع عليه تحت عنوان (إلى قناة الجزيرة من شباب الثورات العربية)، من جانبها انتقدت صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية تغطية قناة «الجزيرة» الفضائية القطرية للثورات التي اندلعت في الدول العربية، وأكدت أن (القناة القطرية التي نالت الإشادة بتغطيتها المكثفة لأحداث الثورات العربية توشك أن تفقد مصداقيتها بين طوائف العالم العربي بسبب تغطيتها الأحادية الجانب لبعض هذه الأحداث). وأوضحت الصحيفة ـ في تقرير نشرته وأوردته على موقعها الالكتروني ـ أن تغطية الجزيرة الإخبارية المبادرة والمكثفة للثورات التي هزت منطقة الشرق الأوسط، والتي من المحتمل ضلوع القناة في تأجيج معظمها، نالت الإشادة لأنها كانت تنقل الأحداث بحذافيرها. وقال جوزيف مسعد الاستاذ في السياسة العربية الحديثة في جامعة كولومبيا «في دول عربية أخرى، وقفت «الجزيرة» بوضوح الي جانب التظاهرات، لكن في البحرين تظاهرت قناة الجزيرة في نقلها لتطورات الأحداث هناك بالحيادية، في حين بالمضمون والانتقاء، كانت تدعم النظام البحريني»[11].

(11) كامل القيّم، التمايز في التغطية الإعلامية لثورات الربيع العربي، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد1، بيروت ،2011، ص 122.

يرى اسعد ابو خليل مؤلف نشرة العرب الغاضبين، (لقد فقدوا مصداقيتهم في العالم العربي، اما بتغطية التطورات من جانب واحد أو تجاهلها تماماً، لقد أصبحوا محطة نظام نموذجية).

وأوضح النقاد أنه بينما تقترب التظاهرات من معاقل القناة، تتعرض استقلالية القناة في نقل تطورات الأحداث للخطر، وعلى الرغم من دعمها بعض التظاهرات ضد بعض أنظمة الحكم العربية طويلة الأمد، بدا من الواضح أن الشبكة الإخبارية ورئيسها، غيرا من خططهما عندما تعلق الأمر بتهديد مملكة أخرى على الخليج العربي. وأوضح المديرون التنفيذيون للجزيرة أن البث الإذاعي للقناة العربية وقناة الجزيرة للأخبار العالمية بالإنجليزية يعملان باستقلالية تامة بعيدةً عن التحكم القطري، لكنه المح المذيعون إلى أن القناة التي تمتلكها الإذاعة القطرية تقع تحت قيادة ابن عم أمير قطر، معيدين إلى الأذهان الوثيقة السرية الشهيرة التي سربها موقع «ويكيليكس»، والتي

دول الخليج خائفة من الحلف الإيراني ـ السوري، وتموّل وسائل الإعلام الموجّه على نسف هذا الحلف

كشفت علانية أن السفارة الأميركية عام 2009 وصفت قناة الجزيرة بأنها «أداة للتأثير القطري».

في السياق ذاته أطلت الإعلامية السورية لونا الشبل، المستقيلة من قناة «الجزيرة» على شاشة التلفزيون السوري من خلال برنامج «لقاء خاص»، والذي اتهمت فيه قناة «الجزيرة» بخيانة الأمانة الصحفية، وأنها تلفق الأخبار التي تبثها حول الأحداث في سوريا. وقالت الشبل في البرنامج حسبما نقلته «بوابة الأهرام»، إنه يوجد مخطط للإطاحة بنظام الأسد منذ فترة إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن، مدعية أنَّ دول الخليج خائفة من الحلف الإيراني ـ السوري، وتموِّل وسائل الإعلام الموجَّه على نسف هذا الحلف.

التغطيات الأخيرة لهذه القناة كشفت عن تبنّيها الواضح للأسلوب الدعائي التحريضي

ولم يفوت جمهور موقع (اليوتيوب)؛ «السقطة» المهنية التي وقعت فيها قناة الجزيرة الإخبارية، عندما نشرت الأخيرة مقطعاً تلفزيونياً، قالت إنه لتعذيب سجناء في أحد السجون اليمنية، ليتبين فيما بعد عدم صحة انتساب هذه المشاهد إلى «اليمن»، وليتضح أنها صور متلفزة عنيفة لتعذيب السجناء العراقيين خلال فترة حكم صدام حسين للعراق، وهي المشاهد نفسها التي كانت قناة العربية قد بثتها في عام 2007، حسب ما تظهر تواريخ نشر المقاطع على اليوتيوب. من جهتها اعترفت قناة الجزيرة بهذا الخطأ ولكن على استحياء، عبر إعلان أن حادثة التعذيب وقعت في بلد آخر، دون الإشارة إلى أنها وقعت خلال الفترة الصدامية، أو حتى الاعتذار إلى الجمهور والجهات اليمنية المعنية، حسب ما تقتضي قواعد المهنية الصحفية[12].

(12) كامل القيّم ، مصدر سابق، ص 123.

وتكشف هذه الحادثة عن مدى التسرع وعدم المصداقية في التغطية الإخبارية، لقناة سارعت في يوم من الأيام إلى إعلان «ميثاق شرف صحفي» داخل الإعلام العربي. غير أن التغطيات الأخيرة لهذه القناة كشفت عن تبنّيها الواضح للأسلوب الدعائي التحريضي، في تغطية أحداث الثورات العربية، منتهجة طرائق النظرية الشمولية في الإعلام التي ابتدعها فلاديمير لينين مطلع القرن العشرين؛ حيث يكون التحريض والتنظيم والتوجيه، هم

أهم ركائز الإعلام بالنسبة لهذه النظرية، التي لا تدير بالاً للمصداقية، كما فعلت «الجزيرة» وبعض القنوات في تجييشها المتعمد، ونشرها لمقاطع يوتيوب لأحداث مظاهرات هنا أو هناك، وإذاعتها لأخبار عن «شهود عيان» من دون التحقق من مصداقيتها.

والغريب في الأمر أن شاهد العيان خلال تغطية هذه القنوات، يكون اتصالاً هاتفياً من شخص غير معلوم الهوية؛ وتقوم القناة بنشره فوراً، فهل هذا من السذاجة أم أنه جزء من النهج التحريضي العام الذي بات يحكم عمل القناة، خاصة إذا ربطنا ذلك بالتعليق الذي طرحه أبرز مذيعي قناة الجزيرة، فيصل القاسم في صفحته في تويتر، عندما تساءل عن الأكثر تأثيراً في إشعال الثورات العربية؛ القنوات التلفزيونية أم تويتر وفيسبوك؟.

وضمن سؤال وجه إلى المحرر صالح الأزرق قناة الحوار اللندنية، ألم تكن تغطية الفضائيات العربية لهذه الثورات انطلاقاً من دوافع سياسية وإيديولوجية؟ يقول (لا ينكر أحد في مجال العمل الإعلامي، والفضائي تحديداً، وجود أجندات لأي فضائية في العالم، ولا سبيل إلى وجود إعلام كالماء لا لون ولا طعم له ولا رائحة. لكن الفيصل هنا أن تكون هذه الأجندة لا تُخل بالمهنية ولا تناقض الوطنية وتنحاز دائماً إلى الناس والحقيقة. ومن هنا كان الانحياز إلى الناس في تونس ومصر سهلاً على معظم الفضائيات، باستثناء الفضائيات الرسمية التي انتظرت حتى بعد سقوط العروش لتعدل بوصلتها رويداً رويداً، أو بعض الفضائيات (المستقلة مثلاً)، التي ظلت حتى قبل سقوط المخلوع بن علي بساعات، وهي تتحدث عن بن علي بشيء من «الرأفة»، وبأن الحوار هو الحل فيما كانت الثورة تتقدم نحو وزارة الداخلية، ولم تعدل من تغطيتها، إلا بعد تأكدها أن بن علي أضحى من الماضي.

القوى الناعمة تعصف في شوارع العرب:

بدأت الضخ الاعلامي لقناة الجزيرة منذ لحظة احتراق (البو عزيزي) وكانت تونس قد شهدت تغطية غير مسبوقة للقناة على هوى التصريحات والمتغيرات المسرعة لا سيما (بعد أن اشاعت بعض الفضائيات العربية من

أن السعودية ترحب بلجوء بن علي إلى اراضيها، فكانت الجزيرة بحق الناطق اليومي بأسم طلّاب التغيير ودعمت بشكل غير مسبوق تطلعات الاحزاب والقوى التي ازاحت بن علي، والأمر يسير على الثورة في ليبيا، وقد كشف الثورة الليبية التصادم السياسي بين قطر والقذافي من خلال تقاريرها واسلوب التغطية التي اوحت به بتكرارات مختلفة، حول اتجاهات القذافي من سياسة قطر واسلوب ادارتها للضخ الدبلوماسي والاعلامي لتسريع اسقاطه[13].

وفي خضم تصاعد قوى الجزيرة الناعمة في شؤون الشارع العربي، تشير ليلى الزبيدي (في احدى تقاريرها الدولية)، مدير مؤسسة «هاينريش بويل» الألمانية في بيروت، ازاء تغطية الجزيرة القطرية، قائلة «رغم أنها قامت بتغطية الأحداث في تونس ومصر ثم ليبيا واليمن بشكل جيد، لكن المشكلة ظهرت في تغطيتها لما جرى في البحرين من احتجاجات مماثلة راح ضحيتها الكثيرون برصاص قوات الأمن الحكومية». وعزت الناشطة الحقوقية في دعم الديمقراطيات السبب في ذلك إلى العلاقات الخاصة التي تربط قطر بالأنظمة الخليجية للملكيات والإمارات المجاورة. وقالت «**لا نعلم شيئاً عما يجري في السعودية وبطبيعة الحال عما يجري في قطر نفسها**». **وأوضحت «هنا المحك. اختلفت تغطية الجزيرة للثورات العربية من دول لأخرى، وفقاً لأولوياتها الخاصة»**[14].

واشارت أن «القناة الإنجليزية كانت تغطيتها أكثر كثافة من نظيرتها العربية التي لم تعطِ البحرين حقها، رغم أن رد فعل الحكومة كان عنيفاً جداً في التعامل مع المتظاهرين». وبحسب الزبيدي، فإن اتهامات بعض المحللين للثورة البحرينية بأنها «شيعية» و«مدعومة من إيران» كانت وراء إحجام «الجزيرة» عن إبراز أحداثها. وفي حين لم تسلم «الجزيرة» من هجوم وسائل الإعلام الحكومية العربية، كتب المراسل الصحفي محمود سعيد، شهادته كمراسل عمل مع «بي بي سي» و«الجزيرة». وكتب في مقال نشر بالقاهرة: يقول: «من حسن الحظ أنني خلال الـ 18 يوماً الأولى من الثورة... تذوقت من أبرز أطباق الإعلام الناطق بالعربية». ووصف سعيد ذلك بأنها «فرصة سخية من القدر» مكنته من الاطلاع على أداء المؤسستين

(13) وقدم القرضاوي تهنئة خاصة لقناة الجزيرة على التغيير التاريخي الذي حدث في مصر, واصفاً دورها الذي قامت به بالأبرز والأقوى، مؤكداً أنها أصبحت صوت الأحرار في البلدان العربية ومنتقداً في الوقت نفسه الإعلام المصري، الذي وصفه بالمطبل للنظام المصري، متمنياً بأن يتم تغيير اسم ميدان التحرير إلى ميدان الثورة أو ميدان 25 يناير.
إلى ذلك أبدى الرئيس الليبي معمر القذافي تعجبه من قناة الجزيرة ومن الشيخ يوسف القرضاوي متسائلاً لماذا لا تنتقد الجزيرة القواعد الأميركية في دول الخليج في إشارة لتلك التي في قطر انظر:
http://alhasela. com/cms/node/106

(14) ينظر: مركز DW الاعلامي :مركز اخباري الماني.

«العريقتين»، للتعرف عن قرب على طريقة كل منهما في نقل الثورة، واختبار أجندتهما التحريرية، ودراسة ميولهما الصحفيين في تلك الفترة الحساسة من عمر الأمة العربية.

وضرب المراسل مثالاً بمحاولته الاتصال بمسؤولين حكوميين في مصر طوال فترة الثورة، كان جميعهم يرفضون التجاوب معه «أغلب الظن لإثبات تهمة التحيز»، على حد تعبيره. وقال «حاولت أنا شخصياً ترتيب موعد مع أحمد شفيق رئيس الوزراء (السابق) قبل التنحي بيومين، ولم أتلق جواباً، ورداً على تهم الانحياز والتحريض، أشار في ختام مقاله إلى أن «**الجزيرة» لم تتوان في «تنحية إحدى المذيعات عن الشاشة خلال ما تبقى من نوبة عملها، عندما لاحظت تغيراً في ملامح وجهها، انفعالاً بأحداث الثورة، وحزناً على شهدائها**».

وحاولت الجزيرة بقوى ناعمة جديدة وجميلة صنعت بعناية حتى تشبك خيوط مقتل القذافي على ذمة (الرئيس السوري بشار الاسد)، حينما قامت المخابرات القطرية بتسريب خبر حول قيام الطيارين السورين بتشغيل واستخدام طائرات القذافي، وسربت الخبر مستعينة بصحيفة (ديلي تلغراف) البريطانية، لتقوم الجزيرة (بنقل الخبر بطريقة العاجل) على ذمة الديلي تلغراف، مضيفة أن الرئيس الاسد هو من قام بتدبير مقتل القذافي، ومن ثم تبين التحقيقات الصحفية ضلوع الاستخبارات الفرنسية في الموضوع، اعلامياً الامر ليس نتائج الخبر بل بتوظيفه وقتياً لصناعة رأي عام وقتي يصنع الاتجاهات للجماهير الليبية بإزاء سوريا، ومواقفها من القذافي، في الوقت الذي وقفت الجزيرة مع القذافي منذ تأسيسها وحتى عام 2009، بالشكل الذي اشتكى الكثير من رموز المعارضة الليبية من توظيف الجزيرة لصالح نظام القذافي، اما في ما يتعلق بالثورة اليمنية فقد سارت على ذات النهج في لكن بوتيرة أقل وبتوظيف أكثر احترازاً من المعالجة الاخبارية والاطراد في التقارير، وهذا بالطبع راجع إلى فلسفة القناة بإزاء مخرجات الثورة والتغيير الحاصل في اليمن، فقد خطفت الجزيرة الكثير من الامنيات التي كان الشعب اليمني قد شارك فيها بكل قواه القبلية منها

وحاولت الجزيرة بقوى ناعمة جديدة وجميلة صنعت بعناية حتى تشبك خيوط مقتل القذافي على ذمة (الرئيس السوري بشار الاسد)

والليبرالية لأجل التصحيح والتغيير السلمي، لكن الجزيرة كافأته باستضافة رموز مقربة إلى الدوحة على أنهم زعماء التغيير وشباب الثورة، ليس لأنهم شاركوا بفاعلية بقدر ما يحملونه من ثقافه وتناغم مع مشايخ قطر(*). ولاتزال الجزيرة ترغب بلعبتها في ادارة التغيير في اليمن من خلال برامجها الحوارية وبالأخص برنامجها المشهور (الاتجاه المعاكس) «كرر فيصل القاسم» معد ومقدم برنامج الاتجاه المعاكس وصفة للثورة اليمنية بأنها لا تساوي شيء، ووصفه للشعب اليمني أنه مُخدر بالقات وسكران. وامتدح القاسم في سياق ادارته لبرنامجه الحواري الحراك الجنوبي، ووصفه بأنه متصاعد يوماً بعد يوم، مدللاً على ذلك بالمظاهرات المليونية، وقال القاسم جاء ذلك في رده على البرلماني من حزب المؤتمر الشعبي العام عبد الخالق البركاني، عندما حاول أن يصور فعاليات كبرى قام بها الحراك الجنوبي في عدن يوم 13 يناير الماضي، باعتبارها «مناسبة وطنية يمنية» بشكل عام، وذلك في حلقة البرنامج التي بثت قبل قليل على قناة الجزيرة وخصصت للحديث عن «الثورة اليمنية هل أنجزت أهدافها»(15).

وقال القاسم مخاطبا البركاني «عن أي تصالح وتسامح، وعن أي وحدة تتحدث والحراك في الجنوب يتصاعد يوما بعد يوم والمظاهرات هناك تخرج بالملايين». وقال فيصل القاسم في سياق حواره مع ضيوف الحلقة «أن البعض يتحدث بأن الجنوب سينفصل». عن أن الثورة اليمنية ذهبت أدراج الرياح، وأنها لم تحقق أهدافها حتى هذه اللحظة، وذلك في تصويت نشرته قناة الجزيرة على موقعها الإلكتروني، وأظهر أن نسبة أكثر من 80% يؤكدون أن الثورة اليمنية لم تحقق أهدافها مقابل 19% قالوا أنها حققتها. كما كشف القاسم عن أرقام تحاصصات مهولة يتقاسمها أطراف الحكم القبلي والديني في صنعاء، الطرح البرامجي مدروس بعناية وهو كجزء من تصدير نواعم القوى التي ممكن الممكن أن تؤثر على شعيره من الاتجاه السياسي اليمني لصالح الخارجية القطرية، لاسيما وأن قطر تسعى بشدة إلى كسب ود الجنوب اليمني، باعتبارها من استراتيجيات الانفتاح الاقتصادي (والعمق الابوي)، الذي تريد أن تمارسه وتراكمه قطر على حساب البوصلة السياسية السعودية.

في أبان الثورة المصرية شاركت الجزيرة بشكل مذهل في نقل معطيات ثورة

(*) نشاهد قناة الجزيرة لكي نشاهد شباب ثورة اليمن في تلك القناة اثناء استضافتهم في تلك القناة، بل بعض الاوقات كانت الجزيرة المباشر تستضيف محمد عزالدين الحميري لوحدة لينظر لنا عن الثورة، وكنا من أشد المعجبين به على اساس أنه من شباب الثورة المخلصين والغير حزبيين, فسبحان الله بين عشية وضحاها. مسيرة الحياة فضحت لنا الوجوه التي غشونا بها في قناة الجزيرة على اساس أنهم من شباب الثورة وطلع الاخ الحميري احد نبيحة الاصلاح القبيحين، بل فأجئنا قبل يوم بمقال قبيح كشخصه يتحدث في مقالة عن «أتباع سيدي حسين وتساقط الأوراق»، وكان مقال تلفيقي جمعه من مجابرة المنتديات السلفية الاخوانية ومخصوصا من ردود ومواضيع الاعضاء في هذا المنتدى، وطبعاً اتى بإحصائيات في حجة والجوف، وكأنه كان حاضراً بينهم وعلى اساس أنه حامي حمى الثورة، ويتحدث باستعلائية واستكبار وصدق نفسه أنه رجل عظيم، وفكر نفسه أنه آخر عظماء التاريخ، عندما كانت تستضيفه الجزيرة الاخبارية والمباشر، بل طلع في الحقيقة بلطجي. ينظر تفصيلاً في:
محمد فاخر: الجزيرة والثورة اليمنية
الرابط:
http://www. yemenstreet. net/news-686.htm

(15) صحيفة تكتل نت الاخبارية الالكترونية: قناة الجزيرة تمتدح الحراك الجنوبي وتكرر وصف الشعب اليمني بالمخدر(20 فبراير 2023.

ومن هنا تدخل الجزيرة خط العدو الثاني بعد الاخوان قبل واثناء وبعد ثورة (30 يونيو) الثورة الثانية

(25 يناير)، وكنت اتابع تحركات الرأي العام وتفصيلات الضغط الشعبي على بيادق حكم مبارك، والذي تغير فجأة موقفها منه مع شرارة الثورة، وقبل ذلك التصريحات، التي أدلى بها الخارجية القطرية من مشكلات الاستثمار القطري في مصر وموقف الرئاسة منها، وتصاعدت النغمة السياسة والإعلامية لقطر مع فوران الثورة، وفعلاً كانت الجزيرة منبراً للثورة وما تم نقله من انتهاكات لقوى الأمن والجيش بحق الثوار، كانت له كاميرا الجزيرة بالمرصاد، وربما كانت بعض الاشرطة المصورة للجزيرة احدى شهادات الاثبات في بعض محاكم الانتهاكات. وقد حصلت الجزيرة على العديد من الثناءات من الثوار ورجال الدين والقوى المثقفة لموقفها المساند لتسريع الثورة، والتعبير عن سلوكها السلمي اليومي، في الوقت الذي اختفت العديد من القنوات العربية والمصرية عن أمكانية اتخاذ موقف كما وقفته الجزيرة في استمرار البث المباشر على طول زمن الثورة، وتراجعت التغطية بحسب الاحداث التي رافقت متغيرات الثورة الانتقالية في مصر، وكانت التغطية إلى حد كبير متعاطفة مع الثوار، وتزايد هذا الاحتضان والاهتمام بشكل مفاجئ حينما استلم الاخوان المسلمون الحكم في مصر، ومن هنا حصل التقاطع للرأي العام المصري ازاء الجزيرة، وبدأت بالعناد والقفز على رغبات الشعب المصري، لتصبح أداة لتصدير الفتن ولتزويق حكم الاخوان على أنه هو المخرج لجميع الازمات المصرية، واشتغل بث (الجزيرة مصر مباشر) على قدم وساق لكي يناصر حكم الاخوان، وحينها انقلب الرأي المصري بقوة لحمل (صورة ذهنية image mentality) عالية الرفض نحو الجزيرة، حتى اعتبرها البعض عدوة الشعب المصري، وربما انسحب هذا الموضوع على صورة قطر كدولة امام هذا الرأي الجارف الحساس تجاه وسائل الإعلام التي وقعت في فخ اذكاء النار والفرقة ولتبارك العنف وترفع به إلى مستوى التحريض ومن هنا تدخل الجزيرة خط العدو الثاني بعد الاخوان قبل واثناء وبعد ثورة (30 يونيو) الثورة الثانية. فقد افادت صحيفة (فرانكفورتر روندشاو) الألمانية أن قناة «الجزيرة» القطرية، التي سيطر عليها الإخوان المسلمون وعلى رأسهم الواعظ يوسف القرضاوي، فقدت العديد من مراسليها وصحفييها بسبب فقدانها حيادتيها واستقلاليتها، ولأن الحكومة القطرية تفرض عليها ما يتناسب مع سياستها الخارجية. وأشارت الصحيفة

أن الكثير من المسيحيين غادروا الجزيرة، وأن الإخوان المسلمين يسيطرون عليها الآن. ومؤشر(الجزيرة أمريكا) الجديدة في التغطية المكثفة لحال الاخوان بعد مرسي، يشير إلى توافق ومسرحية سياسية بين الدوحة وواشنطن(*)، في هذه المسألة لأن كلاهما يعتبر الإخوان المسلمين معتدلين ويستحقون الدعم في مقابل المجموعات الإسلامية السلفية(16). وأشارت الصحيفة إلى أن تقارير الجزيرة كانت في بداية أحداث «الربيع العربي» داعمة للمتظاهرين، ولكن عندما اندلعت المظاهرات في الجارة البحرين، لم تبث المحطة أي أخبار عن ذلك إلى أن تعرضت لانتقادات حادة من جانب الناشطين، مما جعلها تبث بعض الأخبار القليلة.

وأضافت (فرانكفورتر روندشاو) أن «البحرين هي جارة قطر وفيها توجد القاعدة البحرية المركزية للأسطول الخامس الأمريكي، وإضافة إلى ذلك تخشى قطر انتقال الانتفاضة من البحرين إليها». لكن إبراهيم هلال(مدير تحرير الجزيرة) استهجن هذا الرأي، قائلا أن «خطر انتقال الثورة إلى قطر من البحرين هو كلام فارغ»، وهذا هو الرأي الرسمي للحكومة القطرية. وكانت لجنة تحقيق دولية قد توصلت في العام الماضي، إلى نتيجة مفادها عدم وجود أي تدخل إيراني، وذلك منذ الشهر الأول للانتفاضة في البحرين.

وفي معرض حديثة في جريدة اليوم السابع المصرية يشير(اسامة هيكل وزير الإعلام المصري الاسبق)، حول اختراقات الجزيرة السرية لمصر بالقول: قمت بواجبي كمواطن مصري حين تحملت مسؤولية وزارة الإعلام، وأصدرت قرارين بإغلاقها، وتم تفعيلهما بغلق مقر القناة بالعجوزة ومصادرة أجهزتها مرتين، عندما اكتشفت أن وجودها غير قانوني، فلا يوجد قناة تحصل على تراخيصها من دولة حتى تعمل في دولة أخرى، حيث حصلت الجزيرة على تراخيصها من قطر من أجل أن تعمل في مصر، موضحا أن بداية عملها جاء بغفلة من الحكومة المصرية، وعدم استمرار إغلاقها أصبح مسؤولية الوزراء الذين أتوا من بعده. ويشير هيكل إلى أنه عندما قام بإغلاق القناة المحرضة لم يخش غضب أحد، وواجه وقتها هجوماً

عندما تولى صلاح عبد المقصود وزارة الإعلام في عهد جماعة الإخوان، أقبلوا على عمل ترخيص لقناة الجزيرة

(*) دخلت فضائية «الجزيرة أمريكا» السوق الأميركية بعد أن بدأت بثها، أمس الأول، دون اختلاف في سياستها التحريرية القائمة بشكل أساسي على التحريض ضد مصر، كما هو الحال مع شقيقاتها «الجزيرة والجزيرة الإنجليزية والجزيرة مباشر مصر». وفي «إعلان نوايا»، قدمت القناة الجديدة نفسها للمشاهد الأمريكي بعدة تقارير عن الصراع السياسي في مصر، بدأت بتقريرين عن الأحداث المصرية تحت عنوان «مصر وسط الاضطراب» عن فض اعتصام ميدان رابعة، إلى جانب عنوان فرعي «رصاص يتطاير في شوارع القاهرة»، وركزت «الجزيرة أمريكا» على التصوير داخل مسجد رابعة وتكثيف مشاهد الجرحى والقتلى ونقل شهادات من الإخوان، دون غيرهم.
أما التقرير الثاني فجاء في نفس السياق المنحاز للإخوان وعرض ما جرى حول مسجد الفتح في ميدان رمسيس ووصفه بأنه «موقعة حربية». ويشتمل مقر «الجزيرة أمريكا» في نيويورك على إحدى أكبر غرف الأخبار في الولايات المتحدة الأميركية، و3 مراكز بث، إلى جانب 12 مكتباً في كبريات المدن الأميركية، فيما يتجاوز كادرها التحريري أكثر من 900 صحفي، ورغم ذلك رفضت شركة توزيع تليفزيوني أمريكية كبيرة بث القناة. وردت الجزيرة بمقاضاة «إيه. تى. آند. تى» أمام محكمة ديلاوير الأميركية واتهمها بخرق العقد.
امير وجدي: قناة «الجزيرة أمريكا» تبدأ البث بالتحريض ضد مصر (بوابة الوطن المصرية الالكترونية) في 2013/8/22.

(16) انظر: http://www.awsatnews.net/?p=94754

غير مبرر من القوى السياسية التي أطلق عليها كثيرون النخبة، ولكن ظهرت هذه النخبة على حقيقتها وظهر تدعيمها الكامل للإخوان، ومساهمتها في دعم «الجزيرة» التي شكلت خطراً كبيراً على الأمن المصري وقدرتها على البث لمدة عامين بالمخالفة للقانون.

ويسرد هيكل تفاصيل مساهمة الإخوان في جعل الجزيرة، من أخطر المخططات التي تعمل على تدمير مصر، وأسباب استمرار بثها بعد إصدار قرار بغلقها، قائلاً: عندما تولى صلاح عبد المقصود وزارة الإعلام في عهد جماعة الإخوان، أقبلوا على عمل ترخيص لقناة الجزيرة، حتى يكون عملها في مصر قانونياً، ولكن فوجئوا بأن يجوز أن يكون لها مكتب في مصر، لأنها تعمل بتصريح من قطر وليس من مصر، فاتجهوا إلى طريق آخر، وهو أن تكون الجزيرة شركة مساهمة مصرية بشراكة بين 3 شركات، واحدة منها بنسبة 90%، وأخرى بنسبة 5% من رأس المال، وهاتان الشركتان قطريتان، أما الـ 5% المتبقية، فهي لشركة تم تأسيسها في بريطانيا بأموال قطرية، وكل هذا ليس له أي أساس من الواقع، وإنما مجرد اتفاقات وحسابات وهمية.

وأشار هيكل إلى أن مسألة تحويل القناة لشركة مساهمة مصرية من الأساس أمر خاطئ، متسائلاً، كيف تكون شركة مساهمة مصرية وهى بأموال قطرية، موضحاً أن كل هذه المخالفات تم قبولها قانونياً لوجود الإخوان في الحكم، الذين برروا لأنفسهم كل شيء، فاستطاعوا أن يجعلوا هيئة الاستثمار تقوم بعمل المرحلة الأولى من الترخيص، والمتمثلة في قبول أوراق القناة وإبلاغ القائمين عليها بإنجاز الإجراءات التي تتمثل في الحصول على موافقة النايل سات على إعطاء تردد للقناة، ثم تحصل على موافقة مدينة الإنتاج الإعلامي حتى تبنى للقناة استوديو للبث من داخلها ثم تحصل «الجزيرة مباشر» بعدها على موافقة اتحاد الإذاعة والتليفزيون والاستعلامات، وما إلى ذلك، ثم تحصل في النهاية على ترخيص اسمه المزاولة، لافتا إلى أن هذا الترخيص لم تحصل عليه «الجزيرة» حتى الآن بعدما قامت ثورة 30 يونيو، وأن القائمين على القناة لم يحصلوا سوى على موافقات البدء في الإجراءات فقط.

ويشير هيكل إلى أن غلق القناة حاليا ليس له معنى، لأن العاملين بالجزيرة لا

يعملون من داخل مكتب وليس لهم موقع محدد، بعدما أدركوا أن الرفض الشعبي لهم من الممكن أن يطيح بهم بعد نجاح ثورة 30 يونيو، ولذلك يعملون بوحدات محمولة للبث الخارجي تسمى الـ SNG المحمولة، وهى وحدات صغيرة يتم حملها في شنطة صغيرة تعلق بالظهر، ويستطيعون من خلالها البث من أي شارع، لأنها تبث من أقمار أخرى غير النايل سات، وهذا سيساعد على استمرار بثها[17]، وقد اعلنت السلطات المصرية اخيراً غلق مكاتب الجزيرة ومنع البث المباشر لها مع 3 قنوات أخرى موالية للإخوان المسلمين، بسب التحريض وعدم الحيادية التي ظهرت في الآونة الاخيرة من صراع الرأي العام المصري مع الاخوان. كما تقدم عبد العزيز فهمي مدير عام بالشباب والرياضة بمحافظة الغربية، ببلاغ إلى النائب العام المستشار هشام بركات ضد كلا من يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والدكتور نبيل اسماعيل فهمى وزير الخارجية، وتميم بن خليفه بن حمد حاكم دوله قطر ومالك قناة الجزيرة الفضائية، وموزه المسند والدة حاكم قطر ومالكه قناة الجزيرة الفضائية يتهمهم فيه بالإساءة والتحريض ضد مصر.

(17) عمرو صحصاح: جريدة اليوم السابع المصرية (5/ سبتمبر 2013).

تقدم عبد العزيز فهمي مدير عام بالشباب والرياضة بمحافظة الغربية، ببلاغ إلى النائب العام المستشار هشام بركات ضد كلا من يوسف القرضاوي رئيس الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين، والدكتور نبيل اسماعيل فهمى وزير الخارجية، وتميم بن خليفه بن حمد حاكم دوله قطر ومالك قناة الجزيرة الفضائية، وموزه المسند والدة حاكم قطر ومالكه قناة الجزيرة الفضائية يتهمهم فيه بالإساءة والتحريض ضد مصر

واتهم مقدم البلاغ حكام قطر بالإساءة لدوله مصر وكان منها ما يخص الوديعة القطرية البالغة 2 مليار دولار، والتي قامت الحكومة المصرية بردها اليهم بسبب التعنت والشروط التعجيزية ومحاولات الضغط السياسي على مصر وشعبها، وكذلك الاساليب والادعاءات الكاذبة من خلال قناة الجزيرة القطرية، والتي يملكها حكام قطر ويستخدمونها للتحريض ونشر الأكاذيب. كما وجه مقدم البلاغ الاتهام إلى يوسف القرضاوي بالتحريض على أعمال العنف في مصر، واوضح قائلاً «أنه محسوب على المصريين، ولكننا نتبرأ منه ومن افكاره التحريضية ضد مصر وشعبها سواء في قناة الجزيرة أو في الندوات الدائم الظهور فيها». وطالب مقدم البلاغ بوضع المتهم الثالث والرابع على قائمة ترقب الوصول ومنعهم من دخول البلاد، لما ارتكبا من جرائم تحريض ومحاولة قلب نظام الحكم بواسطة قنوات الجزيرة، وجعلها منفذ للقرضاوي

وامثاله، كما طالب بإلزام وزير الخارجية باستدعاء السفير القطري والقرضاوي للتحقيق معهم، والا يتم طرد السفير القطري من مصر[18]. وكان السياسيون والمثقفون وصناع الرأي العام في مصر يتهافتون للظهور في قناة الجزيرة، والآن يقاطعها عدد كبير منهم تحت ذريعة فقدانها المصداقية بعد انحيازها لحركة الاخوان المسلمين. وأسس صحفيون مصريون حركة تحت «إعلاميين من أجل مصر»، وضعت ضمن هدفها الأول مقاطعة الجزيرة «لأسلوبها التحريضي»، حيث يؤكد البيان:

(18) طارق حافظ: بلاغ للنائب العام يتهم حكام قطر و«موزة والقرضاوي» بالتحريض والإساءة إلى مصر (موقع خدمات الفجر في 25/9/ 2013).

«عدم الاستجابة لأي مؤتمرات صحفية تدعو لها قناة الجزيرة أو أي قناة تنتهج نفس النهج التحريضي، من خلال إثارة الجدل ونقل الأخبار الكاذبة وكشف ما تقوم به تلك القنوات من محاولات لإشاعة الفوضى من خلال إذاعة بيانات كاذبة، وبسبب تخليها عن المهنية وعدم نشر أي أخبار تخص تلك القنوات في صحفنا المصرية، باستثناء الأخبار التي نكشف بها ألاعيب تلك القنوات، وعدم إجراء أي حوار صحفي مع أي مذيع من الجزيرة أو مثيلتها من القنوات، التي تحاول قلب الحقائق لدعم الإرهاب في مصر». وهكذا، تجد قناة الجزيرة التي ساهمت بدور فعال في الربيع العربي تفقد شعبيتها وتتعرض للملاحقة، وكأنها اصبحت من ضحايا هذا الربيع[19].

يؤكد البيان: عدم الاستجابة لأى مؤتمرات صحفية تدعو لها قناة الجزيرة

(19) موقع الف بوست: «قناة الجزيرة أكبر الخاسرين في تطورات مصر» 9/ 9/ 2013.

الخاتمة

على الرغم من أن قناة الجزيرة لديها امكانات سحرية وتراث متراكم في استمالات العرب باستخدامها التغطية (البؤوية)، إلا أن ذلك (الربيع الاعلامي للجزيرة) لم يدم ولم يستقر، ولم يتصالح مع أهل الحاضر الديمقراطي، ربيعها الذي شكلته بعد مضي سنوات من الاعباء المادية، والحرفية، وبناء النمط، الجزيرة سقطت وبانت غافية، في جيوب اهل السياسة، على حساب احباب الاعلام والقضية، واذا كانت قد نجحت في سنواتها الربيعية (وفي مطلع الالفية الثالثة)، فأن التدني الذي وسمّ اوصافها في تظاهرات ثورة الشعب المصري الأخيرة (بالعاهر الإعلامي) وبالمتحّولة، حول بوصلة مصالح قطر وارتباطاتها سواء على مستوى الغزل الأميركي أم لما بعده (الاسرائيلي)، واليوم تسقط بالضربة القاضية لصالح التيارات

المتشددة للإخوان المسلمين. . . والمزيد من الافغان والراديكاليين التكفيرين (في أعرابنا) ينتظرون دورها الموعود. للمضي في غسيل الدماغ الجمعي. . . وانتاج نصرة الموت والدمار والتخلف وايجاد توصيف (لدولة الامارة أو الخليفة). . . أي اعلام رقمي يدافع ويصفق هذا المد الحارق لكل مسارات التاريخ.

تلك السقطة الإعلامية والتاريخية ربما غير المحسوبة، ايقنت حُكم الراي العام العربي المجروح بضبابية (نظرية فوضى القاعدة الخلاقة) والانتقائية والدعاية، ايقّنت اليوم أن الجزيرة خارج الخدمة، وإن صورها البائسة من شاشات محمول المراهقين بدأ مخجلاً، سواءً أكان على الثورة المصرية، أم السورية، أم الاوضاع في العراق، تتوسل الجزيرة (مصدره الصور إلى العالم والوكالات الدولية) تتوسل المراهقين تشتري وتستخبر، لقطة أو صورة لسلوك محدد، قد يشفي غليل مالكيها في اكمال رسم السياسات. . نحن نحزن ايضاً على الجزيرة . . . سقطتها وانكفاء جبروتها . . . وبيان عُهرها الطائفي والسياسي والدولي . . . ولكن هل من جزيرة ثانية. . . هل من امبراطورية أخرى . . . . والتنبؤ العلمي لا يمكن أن يدخل عالم الارادات وغيب الفهم الافتراضي، لدول صغيرة تتعكز على خبث التأثير النفسي والإعلامي، وتُسيق الناس في العراق وسوريا ومصر وليبيا الى الموت والخراب . . . بدم بارد وتحت يافطة الإعلام المشاكس أو إعلام الاستقصاء ونظريات كلاب الحراسات العربية . . . يعتقد الباحث أن زمن الاحكام الجاهزة قد ولّى . . . وإن سطوة ومصداق الجزيرة وآخريات قد نهبتها صقور السياسة . . . وترك تلك السواتر الإعلامية . . بلا دم . . خجلى من نفسها قبل أن تخجل من جمهورها.

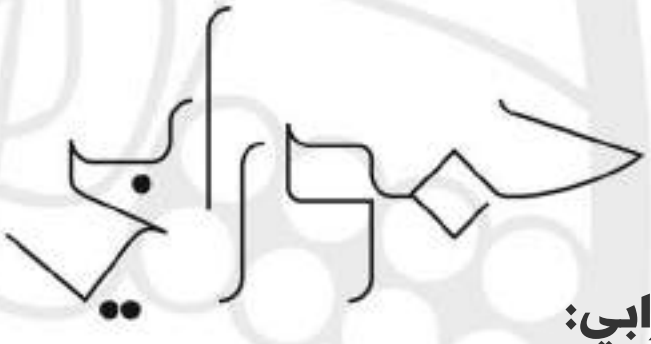

ملف حمورابي:

حراكات الطور الثاني لثورات الشارع العربي... مسارات جديدة

- إشكالية التغيير في العالم العربي وجدلية البحث عن مخرج — أبو بكر الدسوقي
- لماذا يفشل الإسلاميون في الحكم: حالة حكم الإخوان المسلمين في مصر — عزمي عاشور
- هل تجُبُّ شرعيةُ الانتخابِ شرعيةَ الانجازِ؟ عن صعوبات الدّمقرطة في مجتمعات انتقالية — د. أمحمد مالكي
- مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات (الربيع) العربي — د. خالد شوكات
- المثقف واسئلة التغيير... الحرية، الوعي، الحقوق — د. عبد الحسين شعبان

إشكالية التغيير في العالم العربي وجدلية البحث عن مخرج

أبوبكر الدسوقي(*)
كاتب وباحث من مصر

(*) مدير مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

لا شك أن المطالبة بالتغيير في العالم العربي هي مطالب قديمة متجددة، ظهرت خلال العقود الماضية على نحو متفرق، لكنها تزايدت في العام 2010 ثم تبلورت وانفجرت في شكل ثورات جماهيرية حاشدة في العام 2011، سميت تجاوزاً ثورات الربيع العربي، والتي كانت في معظمها تطالب بتغيير سياسي يشمل إسقاط النظم الاستبدادية الفاشلة، التي جثمت على صدور الوطن بفسادها وطغيانها عبر عقود، وقد لخص شعار الثورة المصرية في 25 يناير 2011 (عيش ـ حرية ـ عدالة اجتماعية)، جملة المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للشعوب العربية الرامية لإحداث التغيير في هذه المجالات.

مرت المطالب الشعبية العربية المطالبة بالتغيير بمرحلتين:

الأولى: في الموجة الثورية الأولى لثورات الربيع، والتي أفضت في معظمها إلى صعود التيار الإسلامي للحكم، بعد عدة جولات من الاستحقاقات الانتخابية.

المرحلة الثانية: تمثلت في حكم الإسلاميين، ثم المرحلة الثالثة التي بدأت بعد ثورة 30 يونيو 2013 في مصر، وسقوط تجربة الإخوان المسلمين.

لماذا تعثرت الثورات العربية الرامية إلى الاستجابة لتطلعات الجماهير في تحقيق الحرية والكرامة، والحياة الكريمة، والعدالة الاجتماعية

وذلك عبر محورين لهذه المطالب أحدهما سياسي والآخر اقتصادي اجتماعي، وهو ما تتناوله هذه الدراسة بقدر من التفصيل، في محاولة الإجابة عن تساؤلات عدة وهي، ماهية حقيقة التغيير الذي حدث؟ ولماذا تعثرت الثورات العربية الرامية إلى الاستجابة لتطلعات الجماهير في تحقيق

الحرية والكرامة، والحياة الكريمة، والعدالة الاجتماعية، وكيفية الخروج من هذه الدائرة المفرغة إلى مستقبل أرحب للشعوب العربية؟ وذلك عبر المراحل التالية:

أولاً: التغيير وثورات الربيع العربي في 2011

لا يزال الجدل محتدماً حول أبعاد التغيير الذي حدث في المرحلة الأولى بالنسبة لثورات الربيع العربي، والتي أعقبت الثورات في تونس ومصر ومن ثم ليبيا واليمن وسوريا، التي ما زال شعبها ثائراً في وجه نظام بشار الأسد، حيث شهدت المرحلة الانتقالية في بلاد الربيع العربي أحداث كثيرة، اتسمت بالقلق والتوتر، وشابها الكثير من الأخطاء والتقلبات والصعوبات والإشكاليات التي كانت من شأنها أن تهدد مسار الثورات العربية، بل وتهديد كيان دول الثورات نفسها ووحدتها واستقرارها.

فمع قيام ثورات الربيع العربي في عام 2011، تزايدت التطلعات الشعبية نحو مستقبل أفضل، بعد عقود من الظلم والفساد والمحسوبية، كانت البداية عند محمد البوعزيزي في تونس، صاحب المؤهل الجامعي الذي تحول إلى بائع متجول، والذي أحرق نفسه اعتراضاً على ظلم الشرطة له ومحاربته في رزقه، وأيضاً الشاب المصري خالد سعيد في الإسكندرية الذي مات متأثرا من شدة التعذيب، وقد مثلت وفاة هذين الشابين الشرارة الأولى لعدة ثورات متتالية أطاحت بنظام بن علي في تونس ومبارك في مصر، والقذافي في ليبيا، و«صالح» في اليمن.

ورغم التعثر الذي شهدته هذه المرحلة بدرجة أو بأخرى، إلا أن التاريخ سوف يسير في النهاية في الطريق الذي دفعت الشعوب ثمناً باهظاً له، فقد تحولت المراحل الانتقالية إلى ما يشبه «مصيدة»، بدا أن الخروج منها من دون آلام إضافية، وفي وقت ملائم في اتجاه الانتقال من الثورة إلى الدولة، التي تشهد بناء نظم سياسية ديمقراطية مدنية، أمراً متعذراً إلى حد كبير، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظام القديم والجديد وعناصر الثوار المدنية والدينية، وارتباك أداء السلطات الانتقالية، مدنية أو عسكرية، في ظل

بناء نظم سياسية ديمقراطية مدنية، أمراً متعذراً إلى حد كبير، في ظل تداخل غير منضبط بين مستويات مختلفة من الصراعات، بين عناصر النظام القديم والجديد

مصاعب سياسية واقتصادية وأمنية، ضغطت على الجميع وأثرت في هياكل الدول بحيث أصبح مستقبل هذه الدول موضع تساؤل[1].

(1) أبوبكر الدسوقي، الثورات العربية لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية؟، (القاهرة: مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، أبريل 2012) العدد 188.

ولأن ثورة التوقعات العربية كانت كبيرة في اتجاه التغيير بعد ثورات الربيع العربي، وكان المتوقع من نظم الحكم الجديدة أن تعمل جدياً وسريعاً، لإعادة بناء النظم والمؤسسات، وإدارة عملية التحول الديمقراطي، كجزء من عملية إعادة بناء الدولة، في إطار من الوحدة والالتفاف الشعبي المستند إلي حكم القانون، وبناء الدولة الديمقراطية الحديثة على غرار ما حدث في أوروبا الشرقية والدول الناهضة في جنوب وجنوب شرق آسيا، بحيث تتحقق العدالة الاجتماعية وتتحسن الأحوال الاقتصادية والمعيشية للمواطنين والشعوب. إلا أن الواقع كان مخالفاً لذلك.

ففي مصر رغم أنها خطت خطوات إيجابية كبرى، بإجراء انتخابات تشريعية نزيهة للمجلس التشريعي بغرفتيه (الشعب والشورى)، ثم حل الأول بسبب عوار تشريعي في القانون الذي تمت بموجبه الانتخابات، ثم بدأت انتخابات رئيس للجمهورية، ورغم تصدر مرشحين للمشهد الانتخابي (د. عبد المنعم أبو الفتوح، والسيد عمرو موسى)، إلا أن نتائج الجولة الأولى جاءت بمرشحين آخرين غير متوقعين، وهما (الفريق أحمد شفيق، آخر رئيس وزراء لنظام حسنى مبارك، والدكتور محمد مرسى، رئيس حزب الحرية والعدالة، مرشح الإخوان المسلمين)، ولذا كان الانتخاب صعباً للناخبين، ففريق يصوت لشفيق خشية وصول الإسلاميين للحكم، والفريق الآخر يصوت لمحمد مرسى، تجنباً لإعادة إنتاج النظام السابق، وهكذا كانت إحدى المحطات الرئيسية لاختيار رئيس الجمهورية وتأسيس نظام الحكم الجديد عملية يشوبها الانقسام الحاد وعدم الأمان، وكانت النتيجة فوز مرشح الإخوان المسلمين بنسبة تقل عن 52 %، مع الأخذ في الاعتبار أن جزءاً كبيراً من النسبة التي حصل عليها الدكتور مرسى جاءت نكاية في المرشح الآخر، ولاشك أن ذلك مثل هشاشة للحكم الديمقراطي المنتظر وشرعية الرئيس الجديد[2].

أن جزءاً كبيراً من النسبة التي حصل عليها الدكتور مرسى جاءت نكاية في المرشح الآخر

(2) د. بهجت قرني، ما بعد سقوط رأس الحكم: تحديات المرحلة الانتقالية ومآلات الربيع العربي، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013.

وبعد الإعلان عن فوز مرشح الإخوان المسلمين قام المجلس الأعلى للقوات المسلحة بتسليم الحكم للرئيس المنتخب وعاد الجيش إلى ثكناته

وتفرغ للقيام بمهام حفظ الأمن القومي للبلاد وخروجه من الحياة السياسية، لكن وعلى الرغم من التقدم الذي حققته مصر إلا أنها سرعان وقعت أسيرة للجدل والخلاف بين القوى الثورية، حيث أصبحت هناك حالة من التفكك والانقسام والتنازع علي السلطة، ووضح ذلك في الخلاف بين التيار الإسلامي الحاكم ممثلاً في حزب الحرية والعدالة الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين، وحلفاؤه، وبين المعارضة المدنية الليبرالية والعلمانية، في ظل عدم رضا شباب الثورة لما آلت إليه الأمور، فعقب الانتخابات الرئاسية بأشهر قليلة، شب الخلاف حول الإعلان الدستوري الذي أصدره رئيس الجمهورية في نوفمبر 2012، ثم الجدل حول الدستور، وتجددت المظاهرات والاحتجاجات في الذكرى الثانية لثورة يناير في 2013، حيث استشرى العنف على أثرها في الشارع المصري على نحو غير مسبوق. هذا بالإضافة إلى الانفلات الأمني في البلاد، والذي كان له تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي، ومن ثم أثرت هذه التداعيات بشكل سلبي علي الاقتصاد المصري خلال هذه المرحلة، ونتيجة لذلك فشلت كل مبادرات الحوار الوطني بين القوى السياسية، وكانت النتيجة أن مصر الدولة الكبرى المركزية في الإقليم أصبحت على شفا الإفلاس، وصار شبح الدولة الفاشلة يطاردها مهدداً بانهيار ركائزها[3].

ومما زاد الأمر سوءاً تردى الأحوال الاقتصادية، وارتباك عجلة الإنتاج، وظهر ذلك جليا في الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات والاعتصامات أمام المؤسسات المختلفة للدولة من قبل الموظفين والعاملين بها[4]، حيث كانت هناك مطالب فئوية وعامة لا نهائية، وفي الوقت نفسه تواجه البلاد حالة من تقلص الموارد، الأمر الذي يجعل الدولة عاجزة عن تلبية كافة المطالب، فقد نتج عن الثورات ثورة من التطلعات، لكن حقائق الواقع قد حولتها إلى ثورة من الإحباطات، نتيجة عجز الموارد عن الوفاء بهذه المطالب[5].

ولكن هذه الأوضاع لم تدم طويلاً خاصة مع ثورة 30 يونيو، والتي استجاب فيها الجيش المصري لرغبات الشعب المصري بعد خروج الملايين إلى الشوارع، مطالبين بعزل الرئيس محمد مرسى عن الحكم، بعد أن رفض مطالب الجماهير بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، أو حتى الدعوة للاستفتاء العام.

أما في تونس، فالمشهد لا يختلف كثيراً عن مصر، فكانت سمة المرحلة

(3) أبو بكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، أبريل 2013.

(4) خليل العناني، أخطاء إدارة المرحلة الانتقالية في مصر، متاح علي الرابط:
http://www.tellskuf.com|index.php?option=com-content&view=article&id13557

(5) أبوبكر الدسوقي، الثورات العربية لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الانتقالية؟، مرجع سابق.

الانتقالية هي الانقسام والصراع السياسي أيضاً بين قوى الثورة، بعد ظهور نزعة الهيمنة الكاملة من قبل الائتلاف الحاكم الذي تتزعمه حركة النهضة الاخوانية على مجمل العملية السياسية، وعلى الرغم من التغييرات السياسية الواسعة التي شهدتها تونس منذ قيام الثورة فيها، وأهمها انتخابات المجلس التأسيسي، والتي صعدت على إثرها إلى رأس السلطة في تونس حركة النهضة الإسلامية، إلا أن المرحلة الانتقالية في تونس واجهت بعض المشكلات السياسية، والتي كان من أهم أسبابها طول الفترة الانتقالية، فقد كان من المفترض أن تنتهى في أكتوبر 2012، لكن المجلس لم ينجح في وضع دستور للبلاد، وهو ما أدى إلى تأخر إجراء الانتخابات التشريعية، فضلاً عن ضعف أداء الحكومة، وعلى الرغم من دعوة حمادي الجبالي، الأمين العام لحركة النهضة، رئيس الوزراء التونسي آنذاك، لتشكيل حكومة من الكفاءات المستقلة، باعتبارها الطريق الوحيد لإنقاذ البلاد، إلا أن حركة النهضة رفضت هذه المبادرة، وكانت النتيجة أن تقدم «الجبالي» باستقالته في 19 فبراير 2013، ثم تشكلت حكومة جديدة برئاسة «على العريض»، وجهت إليها انتقادات بأنها حكومة ترضيات، وأنها إعادة إنتاج للائتلاف الحاكم، ومع بروز العنف في الشارع التونسي وخاصة الاغتيالات لرموز المعارضة الوطنية التونسية، ومع بروز التيار المتشدد والمتهم بالقيام بأعمال عنف، طالبت المعارضة التونسية بعقد مؤتمر للإنقاذ[6].

ظهور نزعة الهيمنة الكاملة من قبل الائتلاف الحاكم الذي تتزعمه حركة النهضة الاخوانية على مجمل العملية السياسية

(6) أبوبكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مرجع سابق.

أما في ليبيا، فمن خلال النظر إلى التجربة بعد مرور أكثر من عامين على اندلاعها ضد العقيد معمر القذافي، نجد أن ليبيا قد خاضت مرحلة انتقالية صعبة، فقد كان هناك غياباً لمؤسسات الدولة لإدارة المرحلة الانتقالية، وضعفاً في الأجهزة الأمنية التي تحافظ على السلم والأمن، فقد وضع المجلس الوطني الانتقالي جدولاً زمنياً للمرحلة الانتقالية، لكنه إفتقر إلي البنية المؤسسية لضمان تنفيذ خريطة الطريق، ولعل ما زاد من تحديات هذ المرحلة وجود عشرات الآلاف من الثوار المسلحين، الذين رفضوا التخلي عن أسلحتهم حتى تلبى مطالبهم المختلفة، وتواصل العنف بين القبائل الليبية المختلفة والميليشيات المسلحة، فضلاً عن أن ليبيا لا تزال مفتتة على أسس مناطقية تفتتاً شديداً[7].

بروز العنف في الشارع التونسي وخاصة الاغتيالات لرموز المعارضة الوطنية التونسية، ومع بروز التيار المتشدد والمتهم بالقيام بأعمال عنف

(7) «الربيع العربي وما بعده.. تحديات وآفاق المرحلة الانتقالية في مصر، مائدة مستديرة، مجلة السياسة الدولية، العدد 193، يوليو 2013.

فحتى وقت قريب كانت الدولة عاجزة عن إحكام السيطرة الأمنية على البلاد، وتنفيذ السياسات الخاصة بها، فضلاً عن الجدل الدائر الذي اثير حول قانون العزل السياسي، مما أثار عديد من الاضطرابات، منها حصار المؤتمر الوطني من قبل مجموعات المطالبين بالعزل، بجانب دخول البلاد في دائرة عنف واغتيالات تعرض لها عمر المقريف رئيس المؤتمر، وأدى ذلك إلي خروج مظاهرات مطالبة بتفعيل الجيش والشرطة، كما تزايد انتشار السلاح، وهو ما يهدد بانتشار العنف في مختلف أنحاء البلاد، بالإضافة إلى محاولات بعض القبائل الليبية لإعلان استقلال بعض المناطق (مثل إقليم برقة)، وهو ما يؤثر بشكل سلبي على وحدة الأراضي الليبية[8].

(8) صعوبات تواجه عملية الانتقال من الثورة إلى الدولة في ليبيا "، موقع الحرة، الخميس 26 يناير 2012.

فضلاً عن الخلاف بين القوى السياسية الليبية والجدل حول نظامي الحكم بين الرئاسي والبرلماني، ومع أن الأحزاب السياسية الرئيسة لم تعلن مواقف حاسمة حيال هذه المسألة، فقد انقسم الرأي في الشارع السياسي الليبي بين ثلاثة نماذج: النظام البرلماني، النظام الرئاسي، والنظام شبه الرئاسي، فرغم اتفاق القوى السياسية حول هوية الدولة، لكنهم لم يتفقوا على شكل الدولة، فالشرق الغني بالنفط والذي يعاني تهميشاً في ظل النظام السابق يطالب بالفيدرالية، في الوقت الذي تعاني منه ليبيا من ضعف مؤسساتها التي يمكن الاعتماد عليها وخاصة مؤسسة الجيش.

تواصل الفرق المسلحة ممارسة أدوارها علي الأرض في تحد صريح للدولة والحكومة والمؤتمر الوطني

فحتى الآن ليس هناك ما يشير أو يفصح عن وجود أية نجاحات حقيقية للسلطات الانتقالية المؤقتة في ليبيا، بل أن هناك تدهوراً في الشأن الأمني، وتأخر بناء الجيش والمؤسسات الأمنية، حيث يمثل الوضع الأمني الهش في البلاد أكبر تحد مباشر للعملية الانتقالية في ليبيا. إذ يشكل عشرات الآلاف من الثوار المسلحين، المنظمين في عشرات الميليشيات ذاتية القيادة، شبكة من السيطرة على مختلف أنحاء البلاد، حيث تواصل الفرق المسلحة ممارسة أدوارها علي الأرض في تحد صريح للدولة والحكومة والمؤتمر الوطني[9]، وهو ما يعني أن الثورة الليبية لم تستكمل أهدافها في هذه المرحلة.

(9) يوسف الصواني، الانتقال الديمقراطي في ليبيا: التحديات والآفاق، متاح علي الرابط: http://www.arabsfordemocracy.org|democracy|pages| view| page ID|3207

أما في الحالة اليمنية، فلا يزال اليمن يواجه الكثير من التحديات، بعد التخلص من نظام علي صالح، وأبرزها إعادة بناء مؤسسات الجيش والأمن،

وضمان حيادها، فضلاً عن التمهيد لوضع دستور جديد بإجراء الحوار الوطني قبل بدء الانتخابات المقرر لها في عام 2014، فالمرحلة الانتقالية في اليمن، اتسمت بعدم وجود استقطاب بين القوى السياسية اليمنية، فالمجتمع اليمني بطبعه محافظ، إلا أن اليمن عانى من انهيار اقتصاده بشكل كبير، فضلاً عن ظهور المنشقين عن الجيش اليمني، وصعوبة عودتهم وإعادة دمجهم مرة أخرى في الجيش من جديد.

امتدادات التأثير القبلي في الجيش اليمني، والأجهزة اليمنية، واستشراء الفساد في إدارات الدولة، وبقاء حضور قوى للرئيس السابق على عبدالله صالح، وأفراد أسرته في أهم مفاصل الدولة

فالأزمة اليمنية تميزت بتشابك مجموعة من العوامل تختص بها دون غيرها من الأزمات، التي تواجه كثير من بلدان الربيع العربي، ولعل أشدها نفوراً امتدادات التأثير القبلي في الجيش اليمني، والأجهزة اليمنية، واستشراء الفساد في إدارات الدولة، وبقاء حضور قوى للرئيس السابق علي عبدالله صالح، وأفراد أسرته في أهم مفاصل الدولة، الأمر الذي ألقى بظلال قاتمة على المرحلة الانتقالية في اليمن، خاصة بعد انتخاب الرئيس التوافقي عبدربه منصور هادي، وفقاً لما نصت عليه المبادرة الخليجية، والتي اشترطت التوافق بين حزب المؤتمر الشعبي «الحزب الحاكم سابقاً»، وأحزاب المعارضة .

وبالنظر في المرحلة الانتقالية في اليمن، نجد أن التحولات محفوفة بالمخاطر هناك شكوك حول تطبيق سلس للمبادرة الخليجية، يضع مستقبل البلاد على المحك في طريق الانتقال السلمي للسلطة، ومن هذه العوامل التي ساهمت في ذلك:

ـ معارضة كثير من شباب الثورة ومنظمات المجتمع المدني اليمنية، لحكومة التوافق الوطني التي قامت علي تفاهم حزبي بين أحزاب اللقاء المشترك وحزب المؤتمر الشعبي، والأحزاب المتحالفة معه.

ـ عدم التعامل الجاد مع المبادرة الخليجية وقرار مجلس الأمن الدولي 2014، من قبل حزب المؤتمر الشعبي، حيث تبنى تفسيرات خاصة ببنود المبادرة والقرار، تخدم الإبقاء على سيطرة أقارب وأنصار صالح على مفاصل إدارات الدولة والجيش والأجهزة الأمنية.

ـ عدم إنجاز خطوات جدية ملموسة على طريق توحيد الجيش، وإعادة هيكلة

قيادته وقيادة الأجهزة الأمنية، والتعامل مع الميليشيات القبلية المسلحة[10].

خلاصة القول، أن المشهد السياسي العام في ثورات الربيع العربي انحصر في طغيان الصراع الداخلي، وسيادة حالة من العجز في إدارة التحول الديمقراطي.

وعلى المستويين الاقتصادي والاجتماعي، فقد كانت مطالب الشعوب تنحصر في تحقيق العدالة الاجتماعية ورفع الأجور والحد من البطالة والسيطرة على أسعار السلع والخدمات، ولكن يبدو أن تطورات الثورات قد أحدثت آثاراً سلبية على الاقتصاد نتيجة العامل الأمني المتدهور، وانعكاس ذلك على قطاعات الاستثمار والسياحة والمصارف، فظهرت الأزمات الاقتصادية والمالية تمثلت في بعض السيولة وعجز الموازنات العامة، فضلاً عن أزمات مستمرة في نقص الطاقة والوقود، ومن هنا جاء سعي مصر إبان عهد الرئيس السابق مرسى للحصول على قرض من صندوق النقد الدولي، بلغ نحو 408 مليار دولار، للتخفيف من حدة الأزمة رغم الشروط المجحفة للصندوق، والتي كثيراً ما انتقدت هذه الخطوة من قبل حزب الحرية والعدالة عندما أقدمت على القرض ـ وإن كانت بشروط أقل إجحافاً ـ الحكومات السابقة لحكومات الدكتور مرسي.

وفي تونس عجزت الحكومات عن إيجاد سبل وحلول للمشكلات الاقتصادية وأزمة البطالة أو إحداث إصلاحات في مجال العمل وتحسين الخدمات العامة، فعلى الرغم من أن الحكومة التونسية أعلنت تحقيق معدل نمو وصل إلى 3,5 %، لكن في الواقع تعانى الأوضاع الاقتصادية من التدهور، فالحكومة تواجه موجة من الانتقادات بسبب ارتفاع البطالة ونسبة الفقر، فضلا عن تراجع الاستثمارات الأجنبية وقطاع السياحة[11].

وفي سوريا، نستطيع القول بأن البنية التحتية في سوريا قد انهارت، ولذلك لا مجال للحديث عن الاقتصاد السوري، فالوضع الاقتصادي تأثر تأثراً كبيراً بالأحداث الجارية، حيث ارتفعت البطالة في البلاد، فضلاً عن انخفاض إنتاج النفط إلي40 ألف برميل يومياً، مقابل 380 ألف برميل يومياً قبل بدء الأزمة السورية، مما يهدد الدولة السورية بالإفلاس ويجعلها على أعتاب الدولة الفاشلة.

(10) عامر راشد، المرحلة الانتقالية في اليمن وتحدي الوصول إلي حلول مستدامة، أخبار شرق المتوسط، متاح علي الرابط:
http://www. eastrernmednews. com|permalink|5252.html

(11) إيمان أحمد عبد الحليم، أزمات متصاعدة.. مأزق المرحلة الانتقالية في تونس، الموقع الإلكتروني، السياسة الدولية، (28 ـ 9 ـ 2013)، متاح علي الرابط:
http://www. siyassa.org.eg| news Q|2825.aspx

فخسائر الاقتصاد السوري حتى نهاية عام 2012 تقدر بنحو 48,4 مليار دولار أمريكي بالأسعار الحالية، وهو ما يعادل 81,7 % من الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في عام 2010 بالأسعار الثابتة لعام 2000، وتعتبر هذه الخسارة كبيرة مقارنة بالخسائر التي نتجت عن النزاعات الداخلية في دول أخرى. وإجمالي هذه الخسارة تتوزع على 50% خسارة في الناتج المحلي الإجمالي، 43 % أضرار في مخزون رأس المال، إضافة إلى 7% والتي تمثل الزيادة في الإنفاق العسكري نتيجة للأزمة[12].

(12) تقرير حكومي سوري يتحدث عن خراب الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي الذي سببه الطغمة الحاكمة في البلاد، متاح علي الرابط: http://syria.frontline.leftover-blog. com|article114879539.html

وخلال هذه المرحلة يمكن رصد عدة ملاحظات هي:

- أنه كان هناك غياباً لحكومات ما بعد الثورات العربية عن الاهتمام بالملف الاقتصادي، الذي يهم المواطن بشكل أساسي، ويمكنه الوفاء بمطالبه وإشباع حاجاته.

- إن دول الربيع العربي بعدما نجحت في التخلص من الأنظمة المستبدة، كانت السمة السائدة بين القوي السياسية هي الاختلاف والتنازع السياسي، مما أدى إلى ضعف الأداء العام، والعجز عن إيجاد الحلول بشأن الأزمات التي تواجه المجتمعات العربية، وربما كانت من الأفضل والأصلح الرجوع إلي حالة التوافق الوطني، أو الائتلاف الوطني.

- سببت الثورات العربية حالة من عدم الاستقرار الداخلي، أدت إلى تراجع السياسات الخارجية للدول العربية تجاه العالم والإقليم، فأصبحت الدول العربية أكثر عرضة للاختراق من جانب القوى الإقليمية، والدولية بشكل مباشر وغير مباشر.

- أثبتت الأحداث أن السياسة هي التي تقود الاقتصاد، فالتدهور الاقتصادي في دول الربيع العربي مرجعه هو عدم الاستقرار السياسي، فبدونه لن تستطيع الدول تحقيق ما تصبو إليه الشعوب في إشباع حاجاتها الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، فضلاً عن وجود قوى للثورة المضادة التي تسعى لإفشال الثورات عن طريق تأزيم الأزمات والمشاكل.

هناك اتفاق بين كافة القوى المشاركة في الثورات على هدف الإطاحة بالنظم المستبدة، ولكن لم يكن هناك توافق في الآراء على ماهية المرحلة اللاحقة

- ويلاحظ أنه كان هناك اتفاق بين كافة القوى المشاركة في الثورات على هدف الإطاحة بالنظم المستبدة، ولكن لم

يكن هناك توافق في الآراء على ماهية المرحلة اللاحقة، وشّكل نظام الحكم الذي سيحل مكان الانظمة البائدة[13].

(13) بول سالم، تساؤلات حول مصير الربيع العربي، جريدة الحياة، الخميس 4 آب/أغسطس 2011.

ثانياً: تجربة الإسلاميين في الحكم

لم تكن النتائج بعد وصول الإسلاميين إلي سدة الحكم في بعض دول الربيع العربي ناجحة على النحو الذي كانت ترغبه الجماهير، فبعد ثورات كبرى قامت بها الشعوب العربية للقضاء على الأنظمة الفاسدة، لم تحدث التغييرات المنشودة، فقد كان من الطبيعي أن تقود الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المحتدمة والمتفاقمة في كثير من البلدان العربية، واستشراء الفساد، وتزايد البطالة والفقر والتخلف والأمية، إلى تراكم الاحتقان والغضب الشعبي وانفجاره بصورة احتجاجات وانتفاضات وثورات في الميادين والشوارع والساحات العامة، لكن مع وصول الحركات الإسلامية إلى سدة الحكم، (حركة النهضة في تونس وجماعة الإخوان المسلمين في مصر)، لم يحدث تغييراً ملموساً علي أرض الواقع، ولم تحدث الإصلاحات المطلوبة، ولم يتحقق التحول الديمقراطي المطلوب ولا النهضة الاقتصادية الموعودة، بل وجهت الانتقادات لهذه النظم بأن لديها رغبة شرهة في الاستحواذ والهيمنة والسيطرة على كل مفاصل الدولة، وهو ما عرف باسم «الأخونة»، وكذلك محاولة فرض رؤيتهم على المجتمع .

ففي مصر واجه الإسلاميون ضغوطات شعبية وانتقادات حادة منها: إخفاقهم في إدارة البلاد فضلا عن نهجهم واستراتيجيتهم الساعية إلى فرض أيديولوجيتهم الخاصة على المجتمع الغير مهيأ لذلك، والمنقسم سياسياً، منذ الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس السابق محمد مرسي في نوفمبر 2012، والذي استحوذ فيه الرئيس على العديد من السلطات بخلاف سلطاته التنفيذية، الأمر الذي أدى إلى تجذر الانقسام والتنازع والبعد عن قيمة التوافق الوطني، وأدى إلى ظهور موجات من المظاهرات والاحتجاجات أسفرت عن حوادث عنف، إلى أن تم في النهاية إسقاطهم عن الحكم بواسطة الاحتجاج الجماهيري الغاضب في 30 يونيو 2013، بعد انحياز الجيش المصري إلى جانب المتظاهرين المصريين الثائرين على حكم الإخوان[14].

(14) شاكر فريد حسن، من دروس ثورات الربيع العربي، (3 ـ 10 ـ 2013)، متاح علي الرابط: http://www.aljabha.org/index.aspx?! = 79756

وحال نفسه بالنسبة لتونس، حيث صعدت حركة النهضة المحسوبة على التيار الإسلامي إلى سدة الحكم بعد انتخابات ديمقراطية، لكن لم تلب هذه

حركة النهضة مارست الإقصاء ضد القوى السياسية والوطنية الأخرى، وهو ما قوبل بتظاهرات واحتجاجات من قبل المعارضة التونسية

الحركة طموحات الشعب التونسي حيث تفاقمت المشكلات الاقتصادية في البلاد، ولم يحدث أي تحسن على المستوى الاجتماعي، بل ظهر الإقصاء على المستوى السياسي للقوى السياسية والوطنية، على الرغم من الائتلاف بين حركة النهضة وحزبين علمانيين في السلطة، إلا أن حركة النهضة مارست الإقصاء ضد القوى السياسية والوطنية الأخرى، وهو ما قوبل بتظاهرات واحتجاجات من قبل المعارضة التونسية، ومطالبتها بتغيير الحكومة وإسقاط المجلس التأسيسي ومؤسسات الدولة، والمطالبة بدستور جديد للبلاد.

أما بالنسبة لتجربة الإسلاميين في ليبيا، فإن الأداء غير المقنع للإسلاميين في مصر وتونس كان مؤثراً على اختيار الليبيين في أول انتخابات تشريعية ديمقراطية في بلادهم، فقد خسر الإسلاميون الانتخابات، في ظل ممارسات أنصار الشريعة، خاصة في مدينة بنغازي، حيث دأبوا على استعراض قوتهم العسكرية فضلاً عن مطالبتهم في المظاهرات بتطبيق الشريعة، كما صبغت هذه المظاهرات بطابع عسكري تمثل في الحضور الكبير للمسلحين بمختلف أنواع الأسلحة، وهو ما جعل الكثيرون يعيدون النظر في كيفية تصويتهم[15].

(15) رئيس تونس: تجربة الإسلاميين في مصر أسقطتهم في ليبيا، (15–7–2012)، متاح على الرابط:
http://www.pal-home.net|ar|categories|65661.html

كما أن التحالف بين القوى الوطنية الذي قاده محمود جبريل، رئيس الوزراء السابق، يمثل تيارات وآراء سياسية مختلفة ومتباينة أحياناً، إلا أنها تمكنت من الالتقاء حول أجندة وطنية واسعة وشاملة وغير مقيدة بأي بعد أيديولوجي، وهو ما جعل محمود جبريل يعمل على توحيد ما يزيد عن 60 حزباً سياسياً صغيراً خاصة في غرب ليبيا ووسطها، وعمل على تنظيم عدد كبير من الجمعيات الأهلية والغير حكومية تحت اسم جمعيات المجتمع المدني، فضلاً عن أن نسبة كبيرة من العنف خاصة في المدن الكبرى بعد نهاية الثورة والإطاحة بالعقيد القذافي، ارتكبتها ميليشيات مصنفة على أنها إسلامية أو قريبة من التيارات السياسية الإسلامية، بالإضافة إلى الوعى لدى الناخب الليبي بدور القوى الأجنبية وتدخلاتها في الشأن الداخلي الليبي[16].

أن نسبة كبيرة من العنف خاصة في المدن الكبرى بعد نهاية الثورة والإطاحة بالعقيد القذافي، ارتكبتها ميليشيات مصنفة على أنها إسلامية أو قريبة من التيارات السياسية الإسلامية

(16) مصطفي الفيتوري، لماذا خسر الإسلاميون في انتخابات ليبيا؟، (14–8–2012)، متاح علي الرابط:
http://ar.qantara.de|content|ar-fy-intkhbt-liyby-lmdh-khsr-islmywn-fy-ntkhbt-lyby

وكنتيجة لذلك بدأت حدث نوع من المقاومة لسياسات الإخوان المسلمين

حيث ظهرت إلى العلن حركة تمرد في مصر، والتي دعمها الكثير من المثقفين والنشطاء السياسيين المدنيين، ورجال أعمال أيضاً، والتي تسببت في تزايد قلق نظام حكم الرئيس السابق مرسي، من اتساع دائرة تأثيرها في الشارع السياسي المصري، فقد هدفت حركة تمرد، إلى جمع توقيعات من الشعب المصري بما يتجاوز ما حصل عليه الرئيس مرسى في انتخابات الإعادة، وكان الهدف السياسي لحركة تمرد المصرية، هو الضغط السياسي والمعنوي على السلطة وإجراء انتخابات رئاسية مبكرة[17].

(17) صالح سليمان عبد العظيم، حركة تمرد المصرية، موقع العربية، (21–5–2013)، متاح علي الرابط: http://www.alarabiya.net|ar|arab-and-world|egypt|2013|05|21| حركة ـ تمرد ـ المصرية

وقد استطاعت «تمرد» أن تجمع ملايين التوقيعات المطالبة، بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة كنوع من الرفض لحكم الإخوان المسلمين في مصر، حيث أعلنت الحركة عند انطلاقها أنها جمعت 200 ألف توقيع في الأسبوع الأول، ثم تواصل انتشار الحركة في الأوساط الشعبية المصرية، وانضمت لها قوى المعارضة التي أجمعت تقريباً على تأييدها، وسعت للانضمام إليها أيضاً بعض قوى تيار الإسلام السياسي، فكانت الحشود الهادرة التي زحفت على الشوارع والميادين يوم 30 يونيو 2013[18].

(18) حركة تمرد المصرية نجاح باهر في إزاحة الصنم الإخواني، (12–7–2013)، متاح علي الرابط: http://www.alarab.co.uk|?p=51997

وقد شجع نجاح حركة تمرد، الكثير من القوى السياسية والثورية المعارضة في البلاد العربية، مما دفعها لإطلاق حركات مشابهة تحمل الاسم نفسه، وفي مقدمتها تونس، فقد أعلن ناشطون سياسيون في تونس عن تدشين لحركة تمرد مناهضة لحركة النهضة الإسلامية، يكون هدفها العمل على إسقاط المؤسسات المنبثقة عن المجلس التأسيسي وإلغاء مشروع الدستور، وذلك في ظل الأزمة السياسية التي تمر بها البلاد بسبب الخلافات حول الدستور الجديد، الذي تسعي حركة النهضة إلي إقراره وترفضه أحزاب المعارضة[19].

فجر اغتيال المعارضين اليساريين شكري بالعيد، ومحمد البراهمي أشهر أسوأ موجة احتجاجات في البلاد

(19) تمرد تونس بالتزامن مع تمرد مصر، صحيفة البناء، (28 ـ 9 ـ 2013)، متاح علي الرابط: http://www.al-binaa.com|index>php?option=com-content&view=article

ولعل من أهم أسباب ظهور حركة تمرد في تونس سلسلة العنف والاغتيالات، التي طالت معارضين بارزين، فقد فجر اغتيال المعارضين اليساريين شكري بالعيد، ومحمد البراهمي أشهر أسوأ موجة احتجاجات في البلاد، لكن الإسلاميين نجحوا في امتصاص الغضب الشعبي الذي استمر بضعة أسابيع، بتشكيل حكومة جديدة ضمت عدد كبير من المستقلين استجابة لطلب المعارضة التونسية[20].

(20) تقرير عربي، المعارضة العلمانية تستثمر مكاسب شقيقتها المصرية .. تحولات المشهد السياسي التونسي لإسقاط الإسلاميين، (3–9–2013)، متاح علي الرابط: http://www.al-binaa. com|index. php?option = com. content & view=article &id=849583

فنموذج 30 يونيو المصري يكاد يتكرر في تونس، فعلى الرغم من الفوارق السياسية بين مصر وتونس، إلا أنه من غير المستبعد أن تشهد تونس ما شهدته مصر من تغيير، ولكن ربما يكون هذا التغيير بشكل مختلف، فمثلما تأثرت مصر بالثورة الأم في تونس، أيقونة الثورات في العالم العربي، يمكن أن تتأثر تونس بالثورة المصرية في 30 يونيو تأثراً بنظرية الدومينو.

ثالثاً: ما بعد 30 يونيو2013

حيث بدأت مصر مرحلة أخرى من التغيير بعد إسقاط حكم الإخوان في ثورة 30 يونيو 2013، أعلنت فيها المؤسسة العسكرية بمشاركة القوى السياسية المصرية عن خارطة طريق، يعد فيها دستور توافقي جديد، وتجرى فيها انتخابات تشريعية ورئاسية جديدة، ويتم فيها اكتمال بناء مؤسسات الدولة، إلا أن هناك تحديات جديدة تواجه مصر في تلك المرحلة الانتقالية، منها استشراء العنف في الشارع السياسي المصري، فبعد عزل الرئيس مرسي، مارس بعض انصاره أعمال عنف في مناطق متفرقة من البلاد، والتي تنذر في مجملها بالمزيد من تدهور الأوضاع، هذا فضلاً عن المظاهرات المتكررة لأنصار الرئيس السابق، وهم يطالبون بكسر ما سموه الانقلاب العسكري وعودة الرئيس المعزول للحكم، في حين قابلت سلطات الدولة هذا العنف بالقوة للحفاظ على الأمن والاستقرار.

هناك تحديات جديدة تواجه مصر في تلك المرحلة الانتقالية، منها استشراء العنف في الشارع السياسي المصري

ويعد من أهم التحديات التي تواجه المرحلة الانتقالية بعد ثورة 30 يونيو، تحقيق تنمية وتقدم للاقتصاد المصري، حيث يشكل التراجع الاقتصادي مصدر خطر على الدولة المصرية، خاصة في ظل تراجع معدلات النمو الاقتصادي، وتراجع الاستثمارات، مع ارتفاع نسبة البطالة في المجتمع، فضلًا عن المطالب الفئوية للعاملين والموظفين بالدولة، حيث بات محتماً على من في سدة الحكم إحراز تقدم ملموس على الصعيد الاقتصادي، وربما تساهم المساعدات الخليجية في تخفيف حدة الأوضاع نسبياً[21].

ولعل المرحلة الانتقالية الثانية قد تم تحديدها وإطالتها لمدة تسعة أشهر، على الرغم من أن هناك مطالبات لتقليصها لـ ستة أشهر، في حال إجراء انتخابات رئاسية أو تشريعية متزامنة، لذا كانت هناك مطالبات بتعديل الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس، لكن أولوية مواجهة العنف الصادر

(21) أماني عبد الغني، المجموعة الدولية للأزمات: تحديات المرحلة الانتقالية الثانية في مصر، المصري اليوم، (4 ـ 9 ـ 2013)، متاح علي الرابط:
http://www.almasryalyoum.com|node|2088911

من بعض مؤيدي جماعة الإخوان المسلمين، كان لها الصوت الأعلى في هذه الفترة، كما يعانى المجتمع أيضاً الانقسام والاستقطاب السياسي والثقافي في المجتمع بين القوي المدنية والإسلامية.

رابعاً: جدلية البحث عن مخرج

فيبدو أن الشعوب العربية مازالت مستمرة في كفاحها من أجل التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بما يحقق لهذه الشعوب الآمال التي تنشدها والمكانة التي تستحقها بين الأمم، وقد عرضنا في هذه الدراسة للعديد من التطورات التي حدثت في بعض بلدان ثورات الربيع العربي، والتي عكست في مجملها مطالب شعوب هذه الدول، في إحداث التغيير المنشود بعد عقود من التخلف والجمود، لكن عملية التغيير مستمرة والمطالبة به لن تتوقف، طالما النظم مازالت بعيدة عن إشباع الأهداف الكبرى وتحقيق الجدوى من عملية التغيير، لكن الأحداث تفيد أننا ما زلنا ندور في حلقة مفرغة، تزايد الجدل في كيفية الخروج منها، فما بنته مصر بعد ثورة 25 يناير تعيد بنائه من جديد بعد 30 يونيو2013، بسبب أخطاء شابت البناء منذ اللحظة الأولى، تسببت في الإطاحة بكامل البناء، بعد الانحراف في مسار الثورة، وهو ما يتجدد أيضاً في دول أخرى، فإلى أين تقودنا عملية التغيير هذه؟، وهل ستكرر ثانية؟، وهل سيظل التغيير قاصراً على من هم في قمة هرم السلطة، أي التغيير السياسي فقط للنخبة الحاكمة، لكن التغيير الذي يحدث الاستقرار ويكمل بناء مؤسسات النظام، ويثبت من أركان الدولة لا يزال غائباً وغير متحققاً، فنحن لا نزال في عملية هدم وبناء مستمرة، لكن الشعوب مازالت تدفع الثمن من استقرارها وحياتها ومستقبلها، فلا ينكر أحد ما للتغيير السياسي من فوائد تحقق تصحيح المسار وترسي أسس التحول الديمقراطي في هذه البلدان، لكن الشعوب تدفع الثمن اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً وإنسانياً أيضاً، فلا يخفي على أحد ما يترتب على عملية التغيير من انقسامات ومشاحنات داخلية بين أبناء الشعب الواحد بل داخل الأسرة الواحدة، وهذا ما كان واضحاً في مصر بين أنصار الرئيس المعزول، الذين اتخذوا من شعار «رابعة» رمزاً ومن صور الرئيس المعزول أيقونة لهم، واعتبروا كل من ليس معهم أو مؤيدا للانقلاب فهو ضدهم، وبين أنصار ثورة 30 يونيو الذين اتخذوا من الفريق أول عبد الفتاح السيسي،

لا نزال في عملية هدم وبناء مستمرة، لكن الشعوب مازالت تدفع الثمن من استقرارها وحياتها ومستقبلها

وزير الدفاع بطلاً قومياً، ومن الإخوان المسلمين إرهابيين وقتلة، ولاشك أن كل هذه الانقسامات تترك أثاراً اجتماعياً وجراحاً إنسانية لا يمكن معالجتها إلا بمرور فترة طويلة من الزمن.

ولعل البحث عن مخرج من قبل الشعوب العربية وصولاً لمرحلة الاستقرار الشامل، لن يتأتى إلا بتطبيق العديد من الإجراءات والسياسات، منها ضرورة إطلاق عملية سياسية تقوم على حوار سياسي شامل، يشارك فيه كل فرقاء الوطن وشركائه، لكن ذلك مرهون بموافقة أطرافه، فلا يمكن أن ينجح حوار والأطراف مازالت مصرة على العنف والإقصاء وتخوين الآخرين، كما أنه يجب أن تكون هناك قيادات واعية، بحيث لا يدفعها صراعها السياسي والأمني مع الإخوان المسلمين إلى معاداة التيار الإسلامي كله، بل قد يتجرأ البعض على معاداة الدين نفسه، ولذا ينبغي التحذير من مغبة ومخاطر تزايد نزعة شعبوية ضد التيار الإسلامي كله، مما سيكون له أُثر سلبي ويفتح المجال للدخول في أعمال عنف ومواجهات دموية لا تنتهى، لكن العكس هو المطلوب، بتأكيد القيم الدينية السمحة وإظهار الجانب المضيئ للدين الإسلامي، من خلال شيوخه وعلمائه الأجلاء مثل علماء الأزهر الشريف في مصر[22].

ينبغي التحذير من مغبة ومخاطر تزايد نزعة شعبوية ضد التيار الإسلامي كله، مما سيكون له أُثر سلبي ويفتح المجال للدخول في أعمال عنف ومواجهات دموية لا تنتهى

(22) محمد شومان، المرحلة الانتقالية في مصر وضرورة المصالحة، الحياة اللندنية، (17 ـ 72013)، متاح علي الرابط: http://daharchives.alhayat.com|issue.archivehayat|2008

كما يجب أن تلتزم النظم الجديدة بخرائط الطريق التي تم الإعلان عنها، بحيث يكون هناك برنامج واضح ومحدد لانتقال السلطة وانتهاء المرحلة الانتقالية، على نحو يعزز من إقامة نظم سياسية ديمقراطية مدنية حديثة، تقر بالتعددية السياسية والفكرية والتداول السلمى للسلطة، وتكفل الحريات والحقوق الأساسية للشعوب، وتعمل على إرساء دعائم الديمقراطية والحرية بمفهومها الشامل، كما أنه من الضروري إعطاء أهمية كبرى للمطالب الاقتصادية والاجتماعية، ولابد أن يشهد المواطنون خطوات عملية على أرض الواقع وإلا فقدت التغييرات السياسية جدواها، وفقدت الثورات قيمتها بل تصبح مهددة بالفشل، فهناك ضرورة لاتخاذ قرارات إيجابية فيما يتعلق بالمواطن وما يواجهه في حياته اليومية من مشاكل اقتصادية ومعيشية، فلن تنجح الثورات إلا عندما يكون لها نتائج إيجابية على أرض الواقع[23].

فلن تنجح الثورات إلا عندما يكون لها نتائج إيجابية على أرض الواقع

(23) محمد الخليفي، قراءة في تداعيات عزل الرئيس المصري محمد مرسي، القدس، (9 ـ 7 ـ 2013)، متاح علي الرابط: http://www.alquds.co.uk|?P61729

كما تلعب طريقة إدارة المرحلة الانتقالية والقوى المتحكمة فيها، دوراً محورياً في تحديد نجاح أو فشل الثورات في تحقيق أهدافها، فقد يؤدى غياب الرؤية الواضحة والمتفق عليها إلى التخبط والفشل، كما قد تنجح قوى سياسية أو مجتمعية أو تحالف بين عدد منها، في تحويل مسار المرحلة الانتقالية إلى ما يخدم مصالحها، معيقة بذلك حدوث تغييرات جذرية أو ثورية[24].

(24) أبوبكر الدسوقي، الثورات العربية لماذا سقطت في مصيدة المرحلة الإنتقالية الإنتقالية؟، مرجع سابق.

خلاصة القول أن عملية التغيير مستمرة، والمطالبة به لا تتوقف، لأن عملية التغيير التي بدأت منذ أكثر من عامين لم تؤت ثمارها المرجوة بعد، نظرا لتعثر مسارات التغيير في بعض الأحيان، واضطرار البعض الآخر إلى إعادة بناء النظم مرة أخرى، حيث تعود مرة أخرى إلى نقطة الصفر بعض انحراف المسارات عن أهدافها، فضلاً عن اقتصار التغيير على الجوانب السياسية وبالتحديد تغيير رأس الحكم أو النخبة الحاكمة، في حين أغفلت النواحي الاقتصادية والاجتماعية في ظل الظروف الصعبة التي يشهدها المسار السياسي، في حين تواصل الشعوب كفاحها في البحث عن مخرج فيما ألت إليه الأمور من تعثر وإخفاق.

لماذا يفشل الإسلاميون في الحكم: حالة حكم الإخوان المسلمين في مصر

عزمي عاشور(*)
كاتب من مصر

(*) مدير تحرير مجلة الديمقراطية ـ مؤسسة الاهرام.

مقدمة

بات الحديث عن الإسلام وثقافته من الأمور التي تتطلب جدية في البحث، على أساس أن هذا المكون أصبح رافداً أساسياً في تشكيل عقلية وتصرفات الأفراد داخل المجتمع، والذي ظهر بشكل واضح في نسبة التصويت الكبيرة، التي أدت إلى حصول الأحزاب الإسلامية على الأغلبية في انتخابات ما بعد الثورة، في كل من تونس ومصر والمغرب، والخطورة هنا لا تكمن في الدين الإسلامي كمكون لثقافة المجتمع، فهو أحد الديانات التي جاءت وارتقت بإنسانية البشر، وإنما تكمن في أن تباينت بشأنه عملية التفسيرات وهيمنة فيه التأويلات المرتبطة بالماضي، بصرف النظر عن مدى صحة مضمونها، وندرت فيه التفسيرات العصرية المدركة لسنن التطور للمجتمع البشري، والقرآن الكريم نفسه في آيات كثيرة أسس لهذا المبدأ، وهو مبدأ التعلم من تداول الأيام واستخلاص السنن والعبر والأحكام، ومن ثَمَّ احتكار الدين وتوقيف الزمن وتوقيف عقل المجتمع على فترة زمنية، ترجع إلى السلف في تفسيراتهم وفي رؤيتهم للحياة، والواقع يتنافى مع المبادئ العامة والقيم التي جاء بها.

ارتبط فشل الإسلاميين أساساً بالمعضلة الفكرية، التي بنوا شرعيتهم عليها بحجة العودة إلى الأصول

ومن هنا ارتبط فشل الإسلاميين أساساً بالمعضلة الفكرية، التي بنوا شرعيتهم عليها بحجة العودة إلى الأصول، فهذه الدراسة تحاول أن تربط بين هذا البعد الفكري المتحفظ وغير المتطور وعملية فشلهم على أرض الواقع في الحكم ـ نموذج الإخوان المسلمين في مصر.

أولاً: إشكالية الإسلاميين مع القيم الإنسانية والدينية

تبدو عملية توقيف عقل البشر على مرحلة معينة من التاريخ في قضايا كثيرة، لعل أبرزها قضايا خلط الدين وإقحامه في أمور تحتاج إلى استخدام العقل، وليس الاتكال على تفسيرات كانت محكومة بظروف العصر التي ظهرت فيه، وفي هذا الإطار يجب التمييز بين المبادئ والقيم التي جاءت به الأديان، ومنها الدين الإسلامي، وبين الأفكار البشرية وما يستجد فيها من تطورات وتغييرات، ففي الحالة الأولى الأفكار والقيم أمور ترتبط بالأساس بالفطرة البشرية، ومن ثَمَّ فالقيمة نفسها المرتبطة بفطرة الإنسان، قد لا تختلف في مضمونها في الماضي عنها عما هو موجود الآن، فمثلاً قيم العدل أو الحرية كلها قيم مرتبطة بالفطرة، قد تكون تعرضت للانتكاسة في مراحل زمنية، إلا أن الإنسانية دوماً تسعى للتمحور حولها مهما كان الابتعاد لظروف مرتبطة بالاستبداد وسيادة الظلم.

القيم الإنسانية ليس لها جنسية واحدة تحتكره، فهي ملك لكل البشر

ومن هنا فتاريخ القيم الإنسانية ليس لها جنسية واحدة تحتكره، فهي ملك لكل البشر، ولم تساهم في إثرائها الديانات السماوية فحسب، وإنما غير السماوية أيضاً، وتجارب الحضارات الإنسانية التي تعاقبت على مدار آلاف السنين، بما فيها الحضارات التي سبقت ظهور الديانات السماوية الثلاث (اليهودية، المسيحية، الاسلام)، فالسنن الكونية ليست مرتبطة في التصاقها بعملية التدافع والتفاعل في المجتمعات بنزول الديانات، وإنما جاء ارتباطها بشكل أساسي مع بداية الخلق .

ولذلك كانت السنن الكونية متحققة منذ هذه اللحظة والى الآن، ونافذة سواء كان ذلك موافقاً للتفسيرات الدينية أو معارضاً لها، مع التسليم أنه ليس بالضرورة أن كل ما هو تفسير ديني يرتبط بالحقيقة، فمسألة الرزق على سبيل المثال بمنطق الدين، لا تقتصر على فئة تدين بدين دون أخرى، ولا تقتصر على أصحاب الديانات السماوية من دون الديانات الأرضية، ولا على المؤمنين دون غيرهم الذين لا يعرفون الخالق، فهذه السمة تعم الكل، فهي ترتبط بقوانين الحياة كالأخذ بالأسباب عند طلبه، بأن يكون هناك سعي وبذل جهد للحصول عليه، وهذا منطق طبيعي لأنه إذا كانت هناك وحدة في الخلق، على سبيل المثال، للجنس البشري من حيث التكوين العضوي

والشكل، فذلك يستتبع أن توجد سنن كونية حاكمة غير سنن وقوانين البشر لا تستثني فئة عن أخرى فيما يتعلق بوجود هذا الإنسان.

ومن هنا فهذه الوحدة في السنن الكونية الحاكمة تدحض احتكار أية فئة للدين، وتجعل من كل الديانات بمثابة رسائل إرشادية في مسائل جاءت في فترات زمنية معينة لإرشاد البشر إلى اكتشاف حقيقة جوهرهم، ولعل أول شيء أكدته هذه الديانات هي الحرية، ليس فقط من الاستبداد والقهر، وإنما حرية العقل بمعنى أن يؤمن المؤمن بالخالق، عن طريق العقل والاقتناع وليس عن طريق الإتباع، إلا أن الخطورة تكمن في أن عملية التدين تحولت إلى عادة وإتباع، أصبح الدين بهذا الشكل، مع مرور الأيام ومع كثرة التفسيرات وتفشي الجهل والفقر، أداة لسلب عقل وإرادة البشر وتحويلهم إلى خاضعين ومستسلمين، ليس فقط أمام تفسيرات الدين بصرف النظر عن الصحيح منها والمشوه، وإنما أيضا أمام الأسطورة التي تقترن أحياناً به، وأصبح الأنسان البسيط في ظل هذه الظروف ضعيفاً وملجأه هو الدين، وبناء على ذلك تعاظمت وقويت سلطة كل من تكلم باسميهما أمام هؤلاء الضعفاء من البشر.

وترعرع السلطة الدينية هذا، أخذ أشكالاً مختلفة سواء داخل المؤسسة الدينية الرسمية أو خارجها، عن طريق تفشي ظاهرة الإسلام السياسي في شكل جماعات، وفرق تبني شرعيتها على النهج نفسه المرتبط باحتكار الدين وبتفسيراته الماضوية، مستغلة في ذلك ضعف البشر الناتج عن الفقر والجهل وقمع السلطة السياسية لنشر فكرها، الذي لم تجد صعوبة في نشره، مما أدى إلى أن أصبح الدين وكل ما يرتبط به من ممارسات بمثابة أداة تعبوية وحشد لأصحاب السلطة الدينية.

أصبح الدين وكل ما يرتبط به من ممارسات بمثابة أداة تعبوية وحشد لأصحاب السلطة الدينية

فتاريخ الأفكار يؤكد أن الصالح منها يجد طريقه التلقائي للتطبيق على أرض الواقع، من دون فرض أو إجبار في دعوتها، ولعل أبرز الدعوات التي تحملها هذه الجماعات سواء المعتدل منها أو المتطرف، هي الدعوة لعودة الخلافة الإسلامية، وتحت هذا المسمى أفكار كثيرة فضفاضة لا تمت بصلة للواقع الذي تنادى برفضه، فعند النظر إلى فلسفة الحكم في الوقت الحاضر في النظم السياسية الغربية، نجد أنها تميز بين معنيين:

الأول: مرتبط بمضمون وجوهر عملية الحكم وتسيير شؤون المجتمع

والثاني: مرتبط بشكل هذا النوع من الحكم. حيث في المعنى الأول نجد أنه حدث ما يشبه بمأسسة القيم الإنسانية الصالحة كالعدل والحرية، على سبيل المثال، في سلوكيات وثقافة المجتمع، الأمر الذي جعل من هذه الثقافة وهذه المؤسسات التي تترجم فيها، بمثابة القيّم على شكل عملية الحكم، ومن ثَمَّ الفرد الحاكم ما هو إلا تابع لهذا النظام الثقافي، يتحرك وفقاً له وليس هو المحرك له .

ويتضح ذلك على سبيل المثال في نمط اختيار رئيس دولة عن طريق الانتخابات لفترة محددة، ثم بعد ذلك يترك الحكم لرئيس جديد يأتي بانتخابات، وأيضاً ظاهرة محاسبة هذا الحاكم وفقاً لنمط مأسسة القيم والثقافة في المجتمع، في حالة ما إذا ارتكب خطأ، وهذا يقترب أكثر بالمعنى الثاني المرتبط بشكل الحكم، والذي يبدو ضعيفاً جداً، أمام المعنى الأول المرتبط بمأسسة القيم داخل مؤسسات وثقافة المجتمع تترجم كسلوك.

وعن طريق التحليل السابق يمكن تسكين المطالبين بالسلطة الدينية أو الدولة الإسلامية في إطار المعنى الأول، ولكن بشكل معاكس، بمعنى أنه ليس من المهم مأسسة المجتمع وثقافته بقيم كالعدالة والحرية، وإنما المهم هو تسكين الشكل سواء في سلطة دينية تستلب هوية الأفراد، سواء تم ذلك في شكل خلافة إسلامية أو أي نوع آخر، لشكل الحكم يهتم بالشكل على حساب المضمون، وبالفرد على حساب المجموع وبالرأي على حساب الآراء، وبالتفسير الواحد للدين على غيره من التفسيرات، ومن هنا يتأكد جوهر أن كل هذه المصطلحات الفضفاضة كالخلافة الإسلامية، ما هي إلا خدعة كبيرة، قد لا تحقق العدل والحرية بقدر ما تكون إطار تسلب فيه إرادة وحقوق البشر تحت مسمى الدين.

إشكالية مفهوم الوطن في مواجهة مفهوم الأمة والتنظيم الديني

هل صدق المفهوم يأخذ شرعيّته من الواقع أو من المسمّى؟ فمن المفاهيم ما يقترب بشكل كبير من الواقع، ومنها ما يبتعد عنه، وأكثر المفاهيم التي ارتبطت بالواقع كممارسة وشعور مفهوم الوطن، الذي تبلور بهذا الشّكل نتيجة لتجارب كثيرة، قد عانتها المجتمعات من ويلات الحروب، بسبب ظروف مرتبطة بالتشبّث بقيم ومفاهيم ايديولوجيّة ودينيّة...

وتأتي عبقريّة مفهوم الوطن من أنّها تعاملت مع الواقع من منطلق جغرافي، وأنّ الإنسان بن المكان ليس وفقاً لأسس عقائديّة أو دينيّة واثنيه، وإنّما وفق أسس مناخيّة وجغرافية، تشكل إنسان هذا الحيز الجغرافي بخصائص عيش مشتركة تجعله يتفوّق فيها عن الظّروف الأخرى، وتجارب الحضارات التي عاشت في ضفاف الأنهار، كانت أسبق من النّظم الحديثة في الانتصار للوطن القائمة فكرته على الحيز الجغرافي وظروف العيش، مثلما كان موجوداً في الحضارة الفرعونيّة بمصر وبابل في العراق، فخصائص الموقع الجغرافي، والعمل الزراعي، وما ارتبط بذلك من تفاعلات اجتماعيّة مختلفة، قد خلقت الشخصيّة المصريّة القديمة، وهو ما شكّل الأساس لبناء هذه الشخصيّة على مدار آلاف السّنين.

وتجارب الحضارات التي عاشت في ضفاف الأنهار، كانت أسبق من النّظم الحديثة في الانتصار للوطن القائمة فكرته على الحيز الجغرافي

ولم يكن ظهور مفهوم الدّولة القوميّة في القرن السّابع عشر منذ صلح وستفاليا 1648 يعكس مفهوم الوطن بالشّكل المعيشي والجغرافي، بقدر ما كان يعكس فكرة أيديولوجيّة أو اثنيّة، لذلك كانت النّتيجة الحروب والصّراعات الأوروبية، التي انتهت بحربين عالميتين مدمّرتين، راح ضحيّتها الملايين من البشر، ومن هنا كانت أهميّة إعادة ترجمة المفهوم بوضع الإنسان كهدف أساسي فيه، بصرف النّظر عن أيّ انتماء له، فهو الوحدة أو النّواة لهذا الوطن، ومن ثَمَّ ضرورة البحث عمّا يحفظ له كرامته، لذلك فالنّظم السّياسيّة الحديثة ترجمت مفهوم الوطن بتركيزها على هذه العوامل، دون أن تبرز عوامل أخرى كالدّين والاثنيات وغيرها.

ومن هنا استطاعت دولة كالولايات المتّحدة، أن تقدّم أنموذجاً جديداً في صنع المواطنة في نظام مؤسّس على قانون تنتفي فيه الفوارق الاثنيّة والدّينيّة، واستطاعت أن تجمع الولايات الخمسين في شكل فيدرالي، تبرز قيمته في انتصاره لقيمة هذا الأنسان، المكوّن الأساسي لهذا الاتّحاد الفيدرالي، الذي منه نبعت فكرة المواطن الأمريكي، فقد احترمت الإنسان، وقدّرته وفق مبادئ مرتبطة بالحريّة وبالكرامة الإنسانية، واحترمت خصوصيّاته في شكل لا يتعارض مع مصالح المجموعة، والتّجربة الأمريكيّة ـ ليس من السّهولة الشرح فيها ـ لكونها قائمة بالأساس سواء في وجود الدستور، أو في إطار المؤسّسات والقانون على أفكار فلاسفة النّهضة الحديثة، من أمثال لوك وهوبز وغيرهم، ومن هنا يسهل التّفرقة ما بين العامّ والخاصّ إذا استخدمنا

مفهوم المصلحة، بحيث لا يمكن أن تضيع المصلحة العامّة في سبيل تحقيق المصلحة الفردية، أو العكس، فالكلّ في تشكّله فيه توازن وانسجام لتتحقّق مصالحه.

كلّ ذلك كان ترجمة حقيقيّة لمفهوم الوطن (العام) الذي ينصهر بداخله الخاص (الأفراد) المتباينين دينيّاً واثنيّاً وأحياناً لغويّاً، والانصهار هنا نابع في كونهم أمام الحقوق والواجبات متساوين، وأنّهم أمام الفرص التي تهيّأت ـ بشكل يحمل قدر من العدالة ـ متساويين أيضاً، والمساواة هنا لا تبخس المتفوّق حقّه بل تفتح الطّريق أمامه.

بالنّسبة إلى كثير من مجتمعاتنا، لم تستطع أن تنتصر إلى مفهوم الوطن بهذا الشّكل، فعلى الرّغم من وجود حضارتين قديمتين انتصرتا لهذا المفهوم في الماضي في كلّ من العراق ومصر، فإنّ اختلاق المفاهيم غير الواقعيّة ومحاولة تركيب الماضي على الحاضر، كان سبباً في ظهور مفاهيم مضادّة ومفتّتة لمفهوم الوطن ومن أبرزها ظهور مفهومين متضادّين من حيث حيزهما الجغرافي:

الأوّل: هو مفهوم الأمّة.

والثاني: يقابلها على المستوى الأصغر هو مفهوم التّنظيم.

فالأمّة هنا لا يقصد بها الوطن وإنّما كلّ ما هو إسلامي. وهو أمر قد يكون عابراً لكلّ الأوطان، بما فيها دول كثيرة غربيّة التي يوجد فيها ملايين من المسلمين، ومن هنا فالفكرة تبدو هلامية، لأنّ الذين يدعون إلى تحقيق هذا المفهوم، يبنون تبريراتهم على أسس دينيّة، وهو ما يتناقض تماماً مع التّعريف الأساسي لمفهوم الوطن، الذي يرتبط بالمكان المعيشي الذي يحقّق حاجات الإنسان، بصرف النّظر عن انتمائه الدّيني أو انتسابه الاثني، ومن ثمّ ليس من المستغرب أن نجد مسلمين يعيشون في وضع أفضل، من ناحية المعيشة والحريّات والكرامة الإنسانيّة في مجتمعات أغلبيّتها تحمل ديانات أخرى، ولكن يعيشون تحت انتماء الوطن الواحد كالولايات المتّحدة، أو بريطانيا، عن غيرهم ممّن يعيشون في مجتمعات تنادى بمفهوم الأمّة كأفغانستان، أو باكستان، أو حتّى في بعض الدّول العربيّة، وإذا كان مفهوم الأمّة على المستوى العابر للأقطار لا يمكن تركيبه على الواقع، لأنّه لو

حدث لاقتتل البشر فيما بينهم، لأن كلّ إنسان سينتصر لديانته وليس لمعيشته ولوطنه.

بالمثل أيضاً مفهوم التّنظيم الدّيني الذي هو على المستوى المايكرو فهو يعمل بنفس المفهوم الكاسر والمحلل والمفتت للوطن، لكونه ينطلق من رؤية دينيّة لوجوده وتفاعله مع من حوله ينطلق من هذه الرّؤية، فهو لا ينطلق من واقع معيشيّ بقدر ما ينطلق من هويّته التنظيميّة والدينيّة، والمثال الواضح لهذا الأمر جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي تريد أن تخلق من تنظيمها الدّيني داخل المجتمع المصري شكل ما يقابل مفهوم الوطن، وتنتقل به من المجتمع المصري، ليصبح موجوداً في مجتمعات أخرى في دول كثيرة، بهدف الانتصار لفكرتها الأساسيّة وهي الأمّة ومن هنا فالانتماء سواء كان إلى التّنظيم أو حتّى إلى الأمّة، لا يرتبط بواقع معيشيّ بقدر ما يرتبط بعاطفة، وشتّان بين العاطفة والواقع، إنّ عمليّة تحويله إلى واقع، قد يصعب تحقيقها لكونها تتناقض مع ما هو موجد على الأرض من تنوّع دينيّ وتنوّع مذهبيّ لأصحاب الدّيانة الواحدة، فكيف بتنظيم دينيّ أن يأتي بنظريّة دينيّة، في حين أنّ مفهوم الوطن يعطى الكل الحريّة في اختياره، وفي تديّنه الذي يرتضيه لنفسه...

جماعة الإخوان المسلمين في مصر، التي تريد أن تخلق من تنظيمها الدّيني داخل المجتمع المصري شكل ما يقابل مفهوم الوطن

وكيف لصاحب التّنظيم الدّيني أن يفرض رؤية ماضويّة لحل مشكلات الواقع، في حين أنّ صاحب مفهوم الوطن هدفه بالأساس الإنسان وكرامته، وفي سبيل ذلك يسعي إلى تحقيق الهدف بكلّ ما هو متاح من سبل، ومن هنا تفاعل مفهومي الأمّة والتنظيم مع الواقع يفقدهما مضمونهما، فمشكلة المجتمعات العربيّة، في قدرتها على أن تعيش وتتكيّف مع المفاهيم العاطفيّة والبعيدة عن الواقع، ليس حبّا فيها، وإنّما لقدرتها على امتصاص كلّ ما ينجرّ عنها من نتائج كالتخلّف والاستبداد.

صدام الإسلاميين مع مؤسسات الدولة الوطنية

اذا كانت ظروف الثورات أوجدت الإخوان المسلمين بحزبيهما في كلا من مصر وتونس على رأس الحكم، فبات النظر للتجربتين، بناء على أفكارهم ومعتقداتهم، محل دراسة وتمحيص في كونهما هل يستطيعا أن ينتصرا ويقضي على فكرة الدولة، لصالح الانتصار لفكرة الامة أو الخلافة الموجودة

في عقيدتهم، أو أن الواقع سوف يجبرهما للانصياع لمعطياته والعمل على الحفاظ على مكونات الدولة الوطنية؟.

تظهر تفاعلات السياسية في المجتمعات العربية أن عوامل بروز منطق اللا دولة ليست غريبة عن الكثير من هذه المجتمعات، فهناك حالات تعكس هذا الواقع مثل الصومال والعراق وبدرجة ما السودان ولبنان، نظراً لعدم تمكن البناء المؤسسي لمفهوم الدولة ولثقافة الحكم، فضلاً لو أضفنا إليها عقيدة القادمون الجدد من الإسلاميين، الذين ينتصرون لمبدأ الامة أو الخلافة على حسابها، وهو ما يقودنا الى إشكالية مفهوم الدولة العصرية، التي لم تتبلور في هذه المجتمعات بعد، فقد نجد محاولات الشد والجذب ما بين هذه العقائد الايدلوجية الحاكمة تفتت وتهدم ما تأسس منها بدلاً من الاستمرار في بنائها، ويحدث هذا في وقت شهد مفهوم الدولة تطور كبير في دول ما كان يعرف بالعالم الثالث، سواء في دول شرق آسيا أو أمريكا اللاتينية لتتحول من نهج الدولة القومية أو الدول الديكتاتورية، إلى نهج الدولة بشكلها العصري المتعارف عليه غربياً، أي الدولة الديمقراطية الحاضنة لجميع طوائف مجتمعاتها بغض النظر عن الجنس أو اللون أو الشكل، وكان هذا الأنموذج للدولة هو الحل الأمثل للخروج من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، ببنائها للمؤسسات القانونية والسياسية التي تقود وتنتصر لهذا التحول، وبعد مرور أكثر من عقدين استطاعت هذه الدول أن تتكيف مع هذه النماذج للحكم، وتحقق طفرات معيشية واقتصادية ونقلة حضارية وتعليمية لمجتمعاتها.

في نفس توقيت هذه تحولات في العالم النامي كان الكثير من المجتمعات العربية ترزح تحت الحكم الاستبدادي، والذي أدت نتائجه مؤخراً إلى الثورات، والتي بعد ما يقرب من ثلاث سنوات عليها، تشير المؤشرات إلى أن الانتقال نحو الدولة الديمقراطية أو الدولة الحاضنة طريقه ليس سهلاً، وأنه سوف يكون هناك ثمن لإنجاز هذه الخطوة، حتى لو كانت بداية الثورات هي انتصار لفكرة الدولة الديمقراطية الحاضنة بشعاراتها الحرية والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

أن الصراع الحقيقي على مدار السنتين الماضيتين، كان ومازال حول ما هي الأسس الصحيحة لبناء دولة ما بعد الثورة

أولاً: أن الصراع الحقيقي على مدار السنتين الماضيتين، كان ومازال حول ما هي الأسس الصحيحة لبناء دولة ما بعد

الثورة، فعملية الشد والجذب لم تهدأ، منذ أن طالبت القوى الثورية على سبيل المثال في مصر بالبدء بالدستور والمرور بالإعلان الدستوري وقوانين الانتخابات والانتخابات نفسها، وأحكام محكمة الدستورية العليا، وبداية الصراع ما بين رئيس الدولة ممثل التيار الإسلامي مع مؤسسة القضاء، التي عبرت بشكل واقعي عن حمايتها لمؤسسات دولة القانون سواء كان ذلك في أحكام المحكمة الدستورية، أو في أحكام القضاء التي كانت تنتصر لفكرة القانون والعدالة، بعيداً عن الأهواء بأحكامها التي أصدرتها في حق انصار النظام السابق، لعدم توفر الأدلة حول الكثير من الاتهامات، فهي تنتصر لفكرة الحكم وفقاً للبراهين والأدلة، وهي قيمة راقية في مفهوم العدالة، حتى لو كان الأخير هذا خصماً ومن أنصار نظام قد سقط.

ثانياً: إذا كانت الثورة المصرية أسقطت نظاماً ديكتاتورياً لحكم الفرد، إلا أن مرحلة حكم الإخوان المسلمين، كشفت أن نظام الحكم السابق لهم، كان له مزايا في انتصاره على الرغم من ديكتاتورية لمؤسسات الدولة الوطنية، سواء في الدستور القديم الذي تم إلغاؤه، والذي لم يفرق ما بين أبناء الشعب، أو في المبادئ التي كانت موجودة فيه، باستثناء المواد التي تعطي سلطات كبيرة للحاكم الديكتاتور، إلا أنه في باقي المواد كان دستوراً مثالياً، على عكس الدستور الذي تم الاستفتاء عليه في عهد الرئيس السابق محمد مرسي، بكونه يعبر عن فصيل سياسي، وليس عن مجتمع بحجة تطبيق الشريعة، وهو في الأساس يتناقض في جوهره مع مبادئ الدين الاسلامي، بهذا الانحياز الذي يذكى من الطائفية والصراع داخل المجتمع .

ثالثاً: عملية الأخونة والإحلال داخل النخبة في مؤسسات الدولة، ليس وفقاً للمعايير المهنية والقدرات الإدارية، وإنما وفقا للانتماء الإخواني، وهو نهج يعمل ضد كيان مفهوم الدولة في مقابل مفهوم اللا دولة، فاذا كانت الحجة أنهم هم الحزب الفائز في الانتخابات التشريعية والرئاسية، فهي مقولة حق يراد بها باطل، لأن الحزب الفائز في أي نظام ديمقراطي، يعمل وفق المؤسسات والقوانين التي تحمي الجميع تحت مظلتها، ومن ثَمَّ فالدولة بمؤسساتها تعمل بشكل محايد عن الحزب الفائز، أي كان شكله وعملية التغيير فقط قد تكون في شكل الإدارة، التي تحكم وليس في أدلجة مفاصل الدولة كما يحدث الآن في مصر، فالدول التي تمر بتجارب

عملية الأخونة والإحلال داخل النخبة في مؤسسات الدولة، ليس وفقاً للمعايير المهنية والقدرات الإدارية، وإنما وفقا للانتماء الإخواني

وممارسة ديمقراطية حقيقية، لو شعرت أن هناك شبه مولاة أو فساد سياسي أو مالي أو عرقلة في تنفيذ أحكام قضاء، بحجة نشر أفكار وأيدولوجية الحزب، فدستور وقانون الدولة حَكَمْ وحاجب امام من يعمل ذلك، فكل حزب سياسي له سياسته وبرامجه، التي يحكم بها دون أن يخل بمبدأ سيادة القانون وعدم الخروج عن مبادئ الدستور، التي هي بالأساس تنتصر لحقوق الجميع، ولا تنتصر لفئة على حساب أخرى، ولا تخلق محاصصة في العمل الإداري والسياسي، وإنما كل الأفراد مواطنين أسوياء أمام القانون، والدستور بصرف النظر عن الانتماء الحزبي الذي يكون مجاله فقط في البرامج والسياسات، التي يقنعون بها الأفراد ليصوتوا لهم ايام الانتخابات، فما يحدث في مصر بأخونة المؤسسات، ليس تنفيذ لسياسة الحزب الفائز في الانتخابات، كما يبررون، وإنما هو خروج عن مبادئ العدالة والمساواة، وتكافؤ الفرص وأخذ حقوق ليعطيها لغير أصحابها، بشكل مخل من شأنه تحطيم كل قيمة ورمزية مرتبطة ببناء الدولة الوطنية الحاضنة للجميع .

رابعاً: ظهور كيانات ما فوق الدولة، ما يلفت النظر في الحالة المصرية، أيضاً أنه على الرغم من كون الإخوان وصلوا بالحكم بطريقة ديمقراطية، وعن طريق رعاية مؤسسات الدولة، سواء في القضاء في عملية الإشراف أو في الجيش في حماية الانتخابات، إلا أنها لا ترضى أن يكون هذا الدور موجوداً، وتحاول أن تخرج وتوجد واقعاً خارج نطاق هذه المؤسسات، فالجماعة التي أصبح لها حزب حاكم ورئيس منها، تصر على أن يتصدر مكتب إرشادها الصورة في مسرح الأحداث، على مدار فترة حكم الرئيس مرسي بشكل مثير للأسئلة، فوجدنا القرارات الرئاسية متضاربة وأن هناك تراجعاً في بعضها، وظهور ما يبدو على أنه صراع ما بين الرئاسة ومكتب الإرشاد.

القرارات الرئاسية متضاربة وأن هناك تراجعاً في بعضها، وظهور ما يبدو على أنه صراع ما بين الرئاسة ومكتب الإرشاد

بدا التناقض يظهر ما بين مؤسسة رئاسية لها إطار وتقاليد في عملية الإدارة وجماعة الإخوان بمكتب الإرشاد، الذي يريد أن يدير وأن يتدخل في عملية الحكم، بحجة أنهم هم الذين جاءوا به وآثروه على أنفسهم، ولولاهم ما كان جالساً على كرسي حكم مصر، كان مثل هذا النمط من العلاقة غير مألوف في ادارة أية دولة، سواء كانت دولة نامية أو دولة متقدمة أو حتى دولة ديكتاتورية.

هنا نحن بإزاء دولة فوق الدولة، أو بمعنى أصح دولة بمؤسساتها ودولة أخرى غير رسمية

هنا نحن بإزاء دولة فوق الدولة، أو بمعنى أصح دولة بمؤسساتها ودولة أخرى غير رسمية، تحاول أن تضع يدها وتعزز وجودها بنفس الشكل والثقافة التي جاءت بها على مدار الثمانية عقود الماضية، من السرية وعدم الشفافية والعمل السري، فالجماعة كتنظيم لا يخضع للدولة المصرية وقوانينها، حتى بعد أن أصبح لهم حزب ورئيس منهم، مثل هذا الوجود لجماعة تحكم بلد مثل مصر يضع علامات استفهام كبيرة، عن هذا الشكل الذي يزرع الخوف والرعب في قلب أي إنسان تجاه تنظيم كان الكثيرون يتعاطفون معهم في السابق، بحكم عمليات الاضطهاد التي واجهوها من النظم السابقة والشكل، الذي هم عليه في السنة التي حكموا فيها مصر.

وهذه العلاقة لهذا الكيان وغيره من الكيانات التي قد تظهر للجماعات الدينية، سواء السلفية أو الجماعات الجهادية، سوف يكون طريق لهدم الأسس الحديثة للدولة العصرية، بخلق قداسة لمجموعة من البشر لتكون لها قوانينها وقداستها، التي لا يمكن أن يحاسبها عليها أحد، وليس من الغريب أن نسمع مؤشرات تدلل على ذلك، مثل تكوين مليشيات أو مجالس عرف بديلة للقضاء أو شرطة بديلة لكل فصيل ديني أو سياسي تحت دعاوى حفظ الأمن، وهو في حقيقة هدم الأمن والاستقرار، فمن المقومات الأساسية لمفهوم الدولة الحديثة، أنها هي التي تحتكر سلطة العنف الشرعي الممثلة في الشرطة والجيش، وهما الدعامتان اللتان عن طريقهما تأخذ الدولة مفهومها المجتمعي والجغرافي، أي من ناحية حفظ الأمن في الداخل، والحفاظ على حدودها من أي تهديد، أما أن تظهر مليشيات وفصائل لكل فريق سياسي، وقد تعدت الستة عشر حزباً إسلامياً في عهد الرئيس السابق مرسي، فهو مؤشر على عدم الاتفاق، حتى فيما بين الموصفين بالإسلاميين على مفهوم الإسلام والشريعة، وكان ذلك مؤشراً على أن المجتمع في طريقه إلى حالة من الانقسام، والتفتيت والدخول في حرب أهلية، وتجارب الدول التي مرت بذلك ليست ببعيدة سواء في أفغانستان، التي تجمعت فصائلها في محاربة السوفييت، ثم بعد ذلك تحولت لتقتتل فيما بينها على جسد مجتمعاتها الذي دفع الثمن.

الثورات العربية أعطت انطباعاً ايجابياً للانتصار لدولة المواطنة أو الدولة الديمقراطية أو دول القانون

ومن هنا فإن كانت الثورات العربية أعطت انطباعاً ايجابياً

للانتصار لدولة المواطنة أو الدولة الديمقراطية أو دول القانون، سواء بالطريقة السلمية التي أسقطت بها نظمها الديكتاتورية، أو في تفاعلات المرحلة الانتقالية، التي كشفت عن تعطش حقيقي للديمقراطية بعمليات الانتخابات، التي جرت في مصر من انتخابات تشريعية ورئاسية، إلا أنه تبقى المخاوف في مضمون ما يحدث كما سبق الشرح.

ثانياً: لماذا فشل الإخوان المسلمون في حكم مصر؟

ثمانون سنة منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين، وهي في صراع ليس فقط مع ثقافة المجتمع، وإنما مع السلطة السياسية الحاكمة، بدأ ذلك بالفترة الليبرالية في النصف الأول من القرن الماضي، والذي شهد تعددية سياسية وفكرية، كان الإخوان موجودين فيها وفق رؤيتهم الفكرية والدينية، وليس وفق منطق هذه التعددية التي كان يتناوب فيها الحكم حزب الأغلبية المعارض، ممثلاً في الوفد مع أحزاب أخرى، لأنهم كانوا يطبقون نظرية مرشدهم، أن ليس هناك تحزب في الإسلام، ولذلك فالحياة السياسية بتعدديتها تّعد خارج فكرهم، وحتى عندما اشتركوا بعد ثورة يوليو في وضع دستور54، كشأن أية قوة سياسية أخرى، كان هناك في الخفاء مخططهم الذي يسعون إليه والمتفق مع منطق كرههم للتحزب، ولولا الصدام الذي حدث بينهم وبين الرئيس جمال عبد الناصر في خمسينيات القرن الماضي، بعد مؤامرة اغتياله وانقلابه عليهم بتفكيك تنظيمهم وسجن قيادتهم لاكتملت الصورة، التي كانوا يحاولوا أن يرسمونها للمجتمع المصري.

منذ نشأة جماعة الإخوان المسلمين، وهي في صراع ليس فقط مع ثقافة المجتمع، وإنما مع السلطة السياسية الحاكمة

وقد مرت عقود من حظر تنظيمهم في ظل وجود حاكم ديكتاتور قوى من عبد الناصر مروراً بالسادات، وحتى الرئيس الأسبق مبارك ولم يتخلوا عن أيدولوجيتهم، وباتوا باستغلالهم الدين في ظل الاستبداد السياسي، الذي كان كفيل بألا ينشر العدل بين فئات المجتمع، مما جعل طاقة المجتمع تتوجه صوب الرأسمال الديني، الذي يمسك بجزء من زمامه الإخوان، وما تفرع عنها بعد ذلك من جماعات إسلامية، أخذت شكل العنف في مواجهة النظام الحاكم والمجتمع.

وعلى الرغم من أن عصر مبارك قد شهد ظهور الإخوان داخل البرلمان في دورات 84 و87 و2000 و2005 بشكل ملحوظ، حيث دخلوه ليس بكونهم

حزباً سياسياً، وإنما بشكل مستقلين، إلا أن تفاعلات السنوات التي انقضت من عمر الثورة المصرية، والتي حدثت فيها تحولات كثيرة من سقوط نظام مبارك، وبروز قوى سياسية جديدة بما فيها ظهور حزب ممثل لإخوان باسم الحرية والعدالة، طرحت تساؤلات كثيرة من بينها، هل هذا حزب حقيقي أو ديكور في الحياة السياسية، يجارون به الواقع بما فيه القوى السياسية والمديرين للمرحلة الانتقالية ممثلين في المجلس العسكري في ذلك الوقت، ليتمكنوا من أن يهيمنوا بمنطق أدوات النظام السابق، عن طريق حزب مهيمن على السلطات الثلاث جاء عن طريق الانتخابات.

ظهور حزب ممثل لإخوان باسم الحرية والعدالة، طرحت تساؤلات كثيرة من بينها، هل هذا حزب حقيقي أو ديكور في الحياة السياسية

ـ توزيع السلطة داخل الجماعة في مواجهة مدنية الدولة

إذا كانت الانتخابات البرلمانية في الفترة السابقة لسقوط الإسلاميين، كانت قد جاءت بأغلبية برلمانية إخوانية، ربما ظهر ذلك بكونه أمر عادى ناتج عن الانتخابات، وربما نظر إليه البعض في كونه ظاهرة صحية لتمثيل الإسلاميين نتيجة وجودهم المنظم، إلا أن واقعة تشكيل لجنة الدستور بالشكل الذي أظهر إصرار الجماعة على أن تكون قواعد كتابة الدستور بيدها، ثم المفاجأة بترشيح مرشح لهم في آخر لحظة للرئاسة، في شكل يخالف كل وعودهم من قيادات الجماعة، بأنهم لن يرشحوا أحد للرئاسة أظهرت قدراً كبيراً من الأجندة الخفية، التي طالما ظل يعمل بها الإخوان في الخفاء منذ نشأة تنظيمهم، والمتمثلة في فرض نظرية الحكم الخاصة بهم في حالة التمكين، فالطريق بدا لهم مفتوحاً للسيطرة على السلطات الثلاث، البرلمان بمجلسيه والحكومة والرئاسة، من دون أي أساس من بعيد أو قريب لقوى أخرى موجود في المجتمع، وهو ما أخذ يزيد من المخاوف لدى النخبة والرأي العام، الذي بدأ ينتفض من هذا الانحراف في تصرفات الإخوان، والتي لم تكن غريبة عنها على مدار الثمانين سنة الماضية، والأمر الذي يجعل الاعتقاد بأن الأدوات الديمقراطية التي أوصلتهم الى هذا الوضع، ما هي إلا وسيلة استخدموها دون أن يحيدوا عن نظريتهم في الحكم، التي كانوا يؤمنون بها في السابق في عهد مرشدهم الأول حسن البنا والتي تحرّم التحزب والأحزاب .

ومن هنا يأتي السؤال الثاني عن ما هو شكل توزيع السلطة في نظرية الإخوان للحكم، والتي بدأت تتبلور في هذه الفترة من عمر الثورة، إذ إننا هنا بإزاء سلطة رباعية الأبعاد، هرمية التدرج مبنية على السمع والطاعة، وليست سلطة ثلاثية يحدث بينها توازن للسلطات، فالإخوان في نهجهم للسلطة الرباعية الأبعاد هذه، كانوا يدشنون سلطة جديدة في الحكم تعلو على سلطة رئيس الجمهورية، ممثلة بالمرشد ومكتب الإرشاد ومجلس شورى الجماعة، الذي اتضح في الكثير من التفاعلات أن لها الكلمة العليا في الكثير من القضايا، التي من المفروض أنها ليست من اختصاصها، مثل تحديد الاعضاء المائة لوضع الدستور ليختارها الاعضاء المنتخبين بعد ذلك، بشكل فيه إلغاء لإرادة هؤلاء بمجرد كونهم ينتمون لحزب الجماع، ثم تأتي بعد ذلك سلطة الرئيس فالبرلمان في الحكومة.

إننا هنا بإزاء سلطة رباعية الأبعاد، هرمية التدرج مبنية على السمع والطاعة، وليست سلطة ثلاثية يحدث بينها توازن للسلطات

فالمرشد بمكتب الإرشاد هو الذي يقرر، والرئيس الذي المفترض أنه هو المنتخب من الشعب، هو الذي ينفذ ويكون مهيمن بمساعدة الحكومة، ثم البرلمان يشرّع ويوافق على ما يأتي به الرئيس والحكومة، من دون أن يكون هناك مساس أو محاسبة للمرشد بمكتب الجماعة، والسؤال ماذا عن باقي الأحزاب والقوى السياسية الأخرى، هنا سوف تأتي الإجابة الشافية والمانعة من وجهة نظرهم، أننا أمة إسلامية واحدة، وليس فينا أحد يخالف رأي الامة أو الجماعة، ومن هنا نكون بصدد تأسيس ديكتاتورية حكم الجماعة، باسم الدين وعودة الخلافة الإسلامية، التي بات مع وجود مسلمين في كل بقاع الأرض غير محددة المكان ومستحيلة التنفيذ، سوف يكون الطريق أكثر سهولة من النظام السابق في تدشين هذه الحالة من الاستبداد، غير البعيدة عن عقلية هذه المجتمعات التي يسهل السيطرة والتحكم في عقليتها، نتيجة ليس فقط للظروف المجتمعية السيئة من الفقر والأمية، وإنما للضعف الشديد تجاه كل ما يرتبط بالدين أو بالأساطير والغيبيات.

فكان واضحاً أن الإخوان وفقاً لنظريتهم يوزعون الحكم والمناصب والسلطات داخل الكادر الإخوان، بشكل لا يتقيد بالنظم الحكم الحديثة، إلا في الشكل فقط أما جوهره لا يعكس غير أيدولوجيتهم، التي تتعارض مع مدنية الدولة الحديثة من المؤسساتية، واعلاء قيمة القانون من المساواة في

الحقوق أمام أبناء الوطن الواحد، ومن هنا فالنظرية الجديدة للحكم الإخواني، ربما سوف تكون فريدة في نوعها، لكونها تحمل تميزاً وعنصرية ليس ضد أصحاب المذاهب الدينية الأخرى فحسب، وإنما ضد المنتمين للدين الاسلامي نفسه .

ولكن السؤال هل يسهل تطبيقها في هذا العصر، الذي اسقط فيها شباب نظام ديكتاتوري أمتد لعقود، فاذا كان هناك سلطة في التحكم في عقول الأغلبية، إلا أن الأجيال الجديدة أيضاً ليست كما كان في الماضي، لديها رؤية وحرية في الاختيار ولديها طرقها المختلفة لمعرفة الحقيقة، فالإخوان غاب عنهم، وفقاً لتصورهم أن المجتمع لن يرحمهم بمخططهم، وأن الحكم في عصر لم تعد تخفى فيه الحقائق وذادت فيه تطلعات الناس، لن تسكت عن هفوة نظام الحكم الذي بات يدشنه الإخوان، فالناس لن يأكلوا شعارات ومظاهر خادعة بقدر ما هم يريدون أن يحيون عيشة كريمة.

فكل هذه الممارسات على مستوى الإنسان العادي كفيله لتجعله يثور ويغضب، وهو يشعر بالظلم لذلك فمؤشرات العصيان في مدن القناة ومحافظات أخرى، والتي لم تحدث من قبل حتى في ثورة 25 يناير، يؤكد أن هؤلاء البسطاء قد وصلتهم الرسالة مبكراً، وأنه لا خير في الذين يحكمون، لذلك لم يكن غريباً أن يرصد احد المراكز البحثية بأنه في شهر نوفمبر 2013، حدث ما يقرب من (864) مظاهرة واحتجاج بما يعادل تقريباً ثلاثين مظاهرة احتجاجية في اليوم الواحد، ومن هنا فمحاولة تركيب الجماعة على مؤسسات الدولة المصرية، ومن ثم المجتمع لا يمكن أن تنجح بهذه السهولة الموجودة بها في أيدولوجية وعقلية الإخوان، فالعكس هو الذي كان سوف يحدث لو أنهم استوعبوا الواقع وعملوا على تدشين الآليات الديمقراطية.

في شهر نوفمبر 2013، حدث ما يقرب من (864) مظاهرة واحتجاج بما يعادل تقريباً ثلاثين مظاهرة احتجاجية في اليوم الواحد

الجماعة ونهج التوريث على طريقة المبارك

كان السؤال بعد مرور أكثر عامين من بدء قيام الثورة وإجراء أربعة انتخابات منها اثنان برلمانيان، واستفتاء على الدستور وانتخابات رئاسية بجولتيها، هل مازالت عوامل قيام الثورة في موجتها الأولى؟ إن الإجابة بالمؤشرات الموجودة في المجتمع تقول بالنفي وفقاً للآتي:

أولاً: عدم توافر قاعدة تكافؤ الفرص والعدالة في القوانين المنظمة للانتخابات، فإذا كان الإخوان المسلمين استندوا في شرعيتهم إلى أنهم هو الأكثرية، التي تمثل الشعب بعد أن حصلوا على الأغلبية في المجالس التشريعية، كما كان يفعل الحزب الوطني السابق، فإن المحكمة الدستورية أصدرت حكمين تاريخيين الأول ببطلان مجلس الشعب، والثاني بإلغاء قرار الرئيس المنتخب بعودة البرلمان، لكونها ارتأت عدم تكافؤ الفرص بالطريقة والقانون، التي أجريت بها الانتخاب الذي صب في صالح التيار الاسلامي الإسلامي، للسماح لترشح على القائمة الحزبية والقائمة الفردية في الوقت نفسه لصاحب الانتماء الحزبي الواحد، وهو سيناريو يعيد ما كان يفعله الحزب الوطني في السابق، عندما كان يحصل على الأقلية في الانتخابات البرلمانية في عامي 2000 و2005، فيلجأ إلى المستقلين ويضمهم إليه ويصبح له الأغلبية .

ثانياً: أن عدم كتابة الدستور عقب الثورة مباشرة وضع أكثر من علامة استفهام حول الطريقة التي يمكن أن يخرج بها، وخصوصاً حينما نص الإعلان الدستوري على أن يختار الاعضاء المنتخبين في مجلسي الشعب والشورى أعضاء اللجنة التأسيسية المائة، والتي بعد تشكيلها قضت أعلى هيئة قضائية في مصر ببطلانها، نتيجة التكوين المخل بأغلبية إسلامية جاءت وفقاً لقانون لم يحقق قاعدة العدالة وتكافؤ الفرص بين كل المرشحين، وعندما تم تشكيل اللجنة بنفس التكوين، الذي يعكس الانتماء داخل البرلمان، فتم تشكيلها مرة ثانية بعد أن صدر قرار بعدم دستوريته وأعيد تركيبها بالوزن النسبي نفسه للإسلاميين، ولكن بأعضاء من خارج البرلمان، والاستفتاء عليه بسرعة عقب انتفاضة الطبقة الوسطى في نوفمبر وديسمبر الماضيين، على الرغم من تحفظات القوى السياسية على الكثير من بنوده، كونه كتب مفصلاً على مقاس الإسلاميين، مثلما تم في المادتين 76 و77 من دستور71، لتكون على مقاس المرشح الوريث في عهد نظام مبارك.

أن عدم كتابة الدستور عقب الثورة مباشرة وضع أكثر من علامة استفهام حول الطريقة التي يمكن أن يخرج بها

ثالثاً: كان الدور الذي تقوم به جماعة الإخوان المسلمين في ظل رئيس الدولة التابع لهم، يكاد يتطابق مع الدور الذي كانت تقوم به لجنة السياسيات في الحزب الوطني، الذي تم حله عقب سقوط النظام الأسبق، بوجودها وتدخلاتها غير الرسمية في الحياة السياسية المصرية في اختيار

الوزراء والنخبة داخل المؤسسات، فضلاً عن تدخلات الابن الوريث في طريقة الحكم في السنوات الأخيرة من حكم أبيه، يزاد عليها أن الجماعة ما زالت لا تخضع إلى الآن لقوانين الدولة، وتعتمد في وجودها وتمويلها على فرضية الأمر الواقع، ومن ثَمَّ اذا كان الجميع تساءل عن مدى مشروعية لجنة السياسات داخل الحزب الحاكم السابق، في أن يكون لها الدور والهيمنة على النخبة في مصر في السنوات العشرة السابقة للثورة، فإن هذا السؤال بات يطرح بنفس الشكل بعد أشهر قليلة من فوز المرشح الإخواني بالرئاسة، وقد ظهر الدور الخفي للجماعة ومكتب الإرشاد في الحياة السياسية المصرية بشكل غير شرعي، لا يتناسب مع الطريقة الديمقراطية التي انتخب بها الرئيس السابق محمد مرسي، وهو ما خلق آلية جديدة من الفساد الناعم soft corruption الذي يركز على المحاباة والموالاة لأصحاب الانتماء الواحد، حتى لو كان على حساب الكفاءة والجدارة للآخرين، وهو ما يزيد من ضعف الدولة بمؤسساتها الحاكمة، فبدلاً من أن يكون هناك رئيس جاء عن طريق الانتخابات، وجدنا رئيساً يدور في فلك تنظيمه لا في فلك ادارة الدولة التي انتخبه شعبها.

أن الجماعة ما زالت لا تخضع إلى الآن لقوانين الدولة، وتعتمد في وجودها وتمويلها على فرضية الأمر الواقع

ثالثاً: صدام الإسلاميين مع المجتمع وفشل تجربتهم

عندما جاءت ثورة 25 يناير 2011 أسقطت هيمنة السلطة التقليدية بسلميتها وهو ما قاد في النهاية إلى أن وصل الإسلاميون إلى السلطة، ممثلين بجماعة الإخوان المسلمين بعدما كان ذلك ممنوعاً عنهم لحيازة الحكام السابقين لها، ومن هنا لم يكن مستغرباً منهم وإن جاءوا بانتخابات نزيهة أن يكونوا أكثر تسلطية من النظم السابقة لهم، وهو ما خلق التحول المهم في الثورة المصرية لتختصر قرون قد مرت بها التجربة الغربية، وتنقل الصراع مباشرة إلى المجتمع في مواجهة السلطة الدينية الممثلة، هنا بحكم الإخوان، فالشارع لم ينتخبهم ليعيدوا إنتاج النظام السابق في سلطويته، وإنما لتحقيق أهداف ثورة كسرت الكثير من التابوهات، وهذا التحول الدراماتيكي في الصراع على الأرض، بدأ عقب الإعلان الدستوري في نوفمبر 2012، عندما هب المجتمع بانتفاضة ضد حكم الإخوان، بعدما استشعر خطورة ما يقومون به، من إعادة إنتاج الاستبداد

هب المجتمع بانتفاضة ضد حكم الإخوان، بعدما استشعر خطورة ما يقومون به، من إعادة إنتاج الاستبداد بلبوس ديني

بلبوس ديني، وتطورت الأمور بشكل تدريجي بعدها بستة اشهر، وفي30 يونيو بمناسبة مرور عام على حكمهم في مليونيات ملأت شوارع وميادين مصر تطالبهم بالرحيل، بعد أن تم التمهيد لهذا اليوم بشكل حضاري عن طريق توقيع 22 مليون استمارة من المواطنين، يقرون فيها بأنهم لا يرغبون في حكم الإخوان، وهو ما أدى الى عزل الرئيس مرسي بتدخل من الجيش، مثل هذا التحول في الصراع على الأرض بدا شيئاً جديداً، وأن جاء متأخراً في مجتمعات تقليدية كالمجتمعات العربية، التي ظلت فيها السلطة السياسية والدينية مهيمنتين منذ أكثر من ألف وخمسمئة سنة، بأن يواجه المجتمع أصحاب الأفكار الراديكالية من الإسلاميين، من دون أن يتخلى عن تدينه بشكل عصري وبما يعكس الأفكار والقيم الحديثة، وسوف يظل هذا هو التطور الأهم في الثورة المصرية، فسقوط النظم السياسية قد حدث في السابق، عندما تم الانتقال من حكم المماليك إلى حكم محمد علي، ومن داخل أسرة محمد على في أثناء ثورة 1919، عاشت مصر تجربة ثرية في الحكم الليبرالي، ثم بعد ذلك حكم الضباط الأحرار بعد ثورة يونيو 1952، فالجديد هنا هو ثورة المجتمع تجاه القيم والأفكار من دون أن تلغى ديانات شعوبها، بل زادتها احتراماً.

هل تجُبُّ شرعيةُ الانتخابِ شرعيةَ الانجازِ؟

(عن صعوبات الدّمقرطة في مجتمعات انتقالية)

د. أمحمد مالكي(*)
أكاديمي وباحث من المغرب

(*) أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية في كلية الحقوق، جامعة القاضي عياض/ مراكش، المغرب

مقدمة

لا شك في أن ما جرى في مصر يوم ثلاثين يونيو- حزيران 2013، حمل أكثر من مفارقة، فمن جهة، تمَّ خلعُ رئيس يحظى بشرعية انتخابية، لم يقع التشكيك في صدقيتها لحظة تنظيمها، ومن جهة أخرى، فوّضت الجماهير، التي جابت مدنَ مصر وميادين وشوارع حواضرها الرئيسة، للجيش وأركانه أمرَ توقيف سريان مؤسسة الرئاسة ورسم خطة طريق، بُغية استعادة هيبة الدولة، وإعادة بناء شرعية السلطة على أسس ومنطلقات جديدة .

فهكذا، وجد المصريون، ومعهم المجتمعات العربية، أنفسهم أمام قضية معرفية وسياسية فائقة الأهمية تتعلق بالتجاذب بين شرعيتين، **شرعية صناديق الاقتراع**: التي حملت الرئيس (مرسي)، وجماعة (**الإخوان**) إلى السلطة، وأمدّتهم بأحقية التمثيل والتعبير عن الإرادة العامة، وشرعية الإنجاز، التي لم تلمسها قطاعات واسعة من المجتمع المصري، وتجني ثمارها في واقع الحياة، ومن مَكر التاريخ أن الإرادة العامة التي أكسبت (**الإخوان**) شرعية التمثيل، هي نفسها التي انتفضت عليهم، واستعانت بالجيش لتنزع عنهم هذا الغطاء، تحت طائلة عُسرهم في تحقيق شرعية الإنجاز.

ومع ذلك، تُحفز الحالة المصرية، بحسبها لحظة سياسية قوية في سياق ما يجري في المنطقة العربية منذ العام 2011، على التفكير العميق في الصعوبات التي تواجه سيرورة الدمقرطة Processus dmocratique في ما

يسمى (**المجتمعات الانتقالية**)، أو في طور الانتقال Socits en transition.

فمن الأسئلة ذات الصلة التي تروم المقالة التفكير في الإجابة عنها، الإشكاليات الآتية:

- ما العلاقة بين شرعية الانتخاب وشرعية الإنجاز؟ وهل تكتمل الشرعية الديمقراطي بتلازم شرعيتي الانتخاب والإنجاز؟
- لماذا تآكلت شرعية (الإخوان) في مصر؟ وهل مثّلَ تدخلُ الجيش عملاً مشروعاً؟
- كيف يتأتى تعزيز شرعية الانتخاب بشرعية الإنجاز في ضوء ما حدث في مصر؟

أولاً: في العلاقة التلازمية بين شرعية الانتخاب وشرعية الإنجاز

ثمة فهم شبه يقيني لدى الكثير من الناس مفادُه أن النظام الديمقراطي يقوم ويتأسس على (**حكم الأغلبية**)، وأن المواطنين حين يمنحون طواعيةً أصواتهم لمن يقتنعون بسداد رأيهم، وخطابهم، واستراتيجيتهم الانتخابية، يفوّضون سيادتهم لهؤلاء، فيمكّنونهم تالياً بشرعية التصرف من دون قيد ولا شرط، والحال أن (**السيادة**)، في ما أجمع عليه الفقه الدستوري، وكرّسته النظريات السياسية ذات الصلة، من المفاهيم المفصلية غير القابلة للتفويض، إذ هي أعزّ ما يمتلك الشعب ويطلبُه ويطالب به، فالسيادة حق أصيل للأمة، التي تُعدّ، بدورها، مناط السيادة ومصدرها، والقيّمة على أحقية امتلاكها وممارستها، إما مباشرة، أو بشكل غير مباشر، عبر تفويضها لمن تتوسل فيهم القدرةَ على ممارستها بالنيابة عنها بكفاءة واقتدار.

فالسيادة حق أصيل للأمة، التي تُعدّ، بدورها، مناط السيادة ومصدرها، والقيّمة على أحقية امتلاكها وممارستها

جدير بالتأكيد، من زاوية أخرى، أن الانتخاب، بحسبه آلية إجرائية لاختيار من هم أولى بممارسة وظيفة التمثيل Representation، لا يولّد، لوحده، الشرعيةً الديمقراطية Lgitimit dmocratique، وإن حظيت نتائجه برضا الناس وقبولهم، لكون (**الشرعية الديمقراطية**)، تحتاج، علاوة على المقوِّمات المعيارية، أي الانتخاب ولوازمه، إلى مقومات سياسية واجتماعية، وفي صدارتها اقتران القول بالفعل، أي تحويل الخطابات

والبرامج والاستراتيجيات الانتخابية إلى أفعال ملموسة، وصيرورتها سياسات عمومية يلمس الجسم الانتخابي نتائجها الإيجابية في عيش أفراده ومعيشتهم.

تمدّنا الأدبيات السياسية، كما تمت مراكمتها في أوروبا والغرب بشكل عام، بإطار مفاهيمي جدير بالاستحضار في سياق الحديث عن العلاقة التلازمية بين شرعيتي الانتخاب والإنجاز، فسواء لدى ماكس فيبر (Max Webe ـ 1864/ 1920) مع بداية القرن العشرين، أو مع يورغن هابرماس (Jurgen Habermas ـ 1929)، أو لاحقاً مع بيير بورديو (Pierre Bourdieu ـ 1930/ 2002)، تمّ تطوير مفهوم (الشرعية) في ارتباط مع التطورات العميقة التي شهدتها المجتمعات، واستجابة للأسئلة المعرفية التي أفرزتها ديناميات التغيير داخل هذه الفضاءات.

فالشرعية لا تتحقق عبر آلية الانتخاب الحر والنزيه والإرادي فحسب، بل تتأكد بـ (مشاركة المواطنين)

إذ علاوة على اجتهاد فيبر في تأصيل مفهوم (الشرعية)، وإعادة تنميطه بالتشديد على القيمة الاستراتيجية للشرعية العقلانية أو الديمقراطية، مقابل الشرعيتين السائدتين: التقليدية والكارزمية أو الإلهامية[1]، هناك المجهود النظري الواضح الذي بذله هابرماس، في إعادة بناء مفهوم الشرعية على أساس جديد أكثر نقداً وتطويراً، مما قام به بورديو1984[2].

فالشرعية لا تتحقق عبر آلية الانتخاب الحر والنزيه والإرادي فحسب، بل تتأكد بـ (مشاركة المواطنين) Participation des citoyens، أي بانخراط الجميع، أفراداً وجماعات، في تدبير الشأن العام، وبذلك فتح مفهوم (المشاركة المواطِنة) Participation citoyenne أفقاً معرفياً وسياسياً استراتيجياً لتوسيع دائرة الشرعية، ونزع الطابع المعياري والإجرائي الذي لفَّ بها على صعيد الفهم والإدراك. فهكذا، لم تّعد (الشرعية) رهينة صناديق الاقتراع ونتائج التصويت، بل أصبحت، علاوة على ذلك، مرتبطة بمدى تحقق عنصر المشاركة الفعلية للمواطنين في التعاطي مع الشأن العام، بالحوار، والمبادرة، والمتابعة، والتقييم، إن التواصل بين الناس والتعاون فيما بينهم، والإنصات المتبادل بعضهم مع بعض، والبحث عن المشترك، وبناء التوافقات، هي أهم مقومات الشرعية الجديدة، وأقوى مصادرها، وفق اجتهاد (يورغن هابماس)[3].

(1) Pour plus de details, voir entre autres:
- Catherine Colliot - Thelene, Etudes Weberiennes, PUF, 2001.
- Catherine Colliot - Thelene, Sociologie de Max Weber, la Decouverte, 2006.

(2) Voir entre autres,
- Jacques Dubois, Pascal Durant & Yves Winkin, le symbolique et le social. La rception internationale de la Pense de pierre Bourdieu, Ed. de l,Universit de Liege, coll. Sociologie, 2005, 323 p.
- Pense de pierre Bourdieu, Ed. de l,Universit de Liege, coll. Sociologie, 2005, 323 p.

(3) Voir essentiellement, J. Habermas, Ecrits politiques: culture, Droit, Histoire, Paris, Cerf (1990), Reedition. Paris, Flammarion, Coll. «Champs» 1999.

لم تّعد (الشرعية) رهينة صناديق الاقتراع ونتائج التصويت

والحقيقة أن (الديمقراطية التشاركية) Dmocratie Participative، ساهمت في اغناء مفهوم (الشرعية)، ووسّعت نطاقه، والأهم من كل هذا أضفت قدرا كبيراً من النسبية على معنى (الشرعية الانتخابية) ودلالات (حكم الأغلبية)، فمن جهة، سمح هذا الاجتهاد بإمكانية تمدّد الشرعية لتطال مجالات واسعة من مجالات السلطة ودوائر ممارساتها، حيث مسّت اختصاصات الفاعلين السياسيين، والأفعال والتعبيرات اليومية للمواطنين.

ومن جهة أخرى، حدث (تنسيب) Relativisation، معنى (الشرعية) كحالة مستدامة، مما يعني أن لا وجود لـــ(شرعية) بالمطلق، فهي)الشرعية(مفهوم نسبي بطبيعته، مفتوح على التغيّر المستمر والمنتظم في الزمن، وقابل للمساءلة، والنقد والاعتراض، أو بتعبير هابرماس غدت (الشرعية) عبارة عن (مسار من الاختبارات المتجددة)[4] La lgitimit comme parcours dpreuves renouveles، ومن هنا برز معنى جديد للشرعية، غير مرتبط بمنظومة المبادئ والقيم والمساطر، كما كان مفهوماً منذ عقود، وإنما مؤسس على فكرة أن الشرعية حالة متجددة من الاحتكاك بين «الأقوال والأفعال»، وهو ما يلتقي ويتقاطع مع تفكير (حنة ارندت) Hannah Arendt 1906 ـ 1975[5]، القاضي بأن (الأقوال والأفعال هي الوسائل التي بواسطتها يتجاوب الناس، ليس بوصفهم أشياء فيزيقية، ولكن بحسبهم بشراً) 1983[6]، مما يُفضي إلى عدِّ الشرعية نابعةً من (التفاعل بين شخصين أو مجموعتين، يُفترض أن يغترف أحدهما للآخر بصلاحية كل المبادئ أو بعضها التي تحكُم تصرفه وتوجه سلوكه)[7].

لقد قادت التطورات الفكرية والمعرفية المحال عليها أعلاه، إلى نوع من الاحتكاك والتوتر بين مرجعيتين في تحديد معنى الشرعية: بين من يؤسس الشرعية على معيار التمثيل والانتخاب، وبين من يشدد على إعادة بنائها على أسس جديدة، تروم تغيير الفهم السائد لموضوع الشرعية، إذ تتجاوز الجانب المعياري إلى ما هو أوسع وأعمق، أي توليد القبول، وتحقيق الإنجاز، وهو ما يجهد بيير روزنفلون ـ Pierre Rosanvallon 1948، منذ سنوات بغية تعميق الاجتهاد فيه[8]، عبر إصداراته المنتظمة والعميقة، ومحاضراته المتتالية في أرقى المؤسسات الأكاديمية الفرنسية (مدرسة الدراسات العليا في العلوم الاجتماعية EHESS، والكليج دو فرانس College de France).

(4) Cite in: www.participation-et-democratie.fr/fr/node/1338 (16 - 09 - 2013).

(5) Pour consulter sa biographie, voir: fr.wikipedia.org/wiki/Hannah_arendt.

(6) Ibid.

(7) Ibidem

(8) Voir, fr.wikipedia.org/wiki/Pierre_rosanvallon (16-09 - 2013)

ينطلق (روزنفلون) بوصفه أحد أبرز الباحثين في تاريخ الديمقراطية وقضية العدالة الاجتماعية، من الدعوة إلى إعادة صياغة مفهوم الشرعية على أسس جديدة، تتجاوز مصفوفات التحليل التقليدية، المميِّزَة بين (الحكام) و(المحكومين)، والمركِّزة على معيارية الانتخابات، وشكلية التمثيل Representation، إلى مقاربة مغايرة تعتمد تمايزات الأفراد والأوضاع، وتعيد تأسيس الشرعية الديمقراطية على مختلف أشكال النزاهة impartialit والتجرد، التي تضمن للأفراد (التساوي في الفرص والإمكانيات)[9]، وتقتضي أن تُبنى الشرعية على سياسة القُرب Proximit من المواطنين، عبر التحاور معهم، والإنصات لمطالبهم، والاجتهاد في إيجاد حلول ناجعة لمشاكلهم، مع العمل على توفير الصيغ الكفيلة بجعلهم شركاء في بناء السياسات العمومية، علاوة على الانتباه إلى التنامي المتصاعد للحركات الاجتماعية، وما يمكن أن تخلق من تأثيرات دالّة على صعيد البنيان العام للدولة والمجتمع.

(9) Cf. www.participation-et-democratie...op.cit.

فهكذا، لم تنحصر اجتهادات الفكري السياسي المعاصر في نزع الطابع المعياري والقانوني عن مفهوم (الشرعية)، بل تجاوز ذلك إلى اجتراح إطار مرجعي جديد يربط بين الشرعية الناجمة عن نتائج الانتخابات، والإنجازات المنتظرة منها، وليس أية انجازات، إنها الإنجازات التي تحقق للمواطن مواطنيته في المشاركة السياسية، والاستفادة من التوزيع المتوازن للثروات، أي العدالة الاجتماعية.

ثانياً: لماذا تآكلت شرعية (الإخوان) في مصر؟

تشكل الحالة المصرية عيّنة تمثيلية لتفسير التوتر الحاصل بين الشرعية الانتخابية، بمعناها القانوني والمعياري، وشرعية الإنجاز، التي تُقاس بالمكتسبات الملموسة، وتُعزّز بالنتائج الفعلية، فبماذا يمكن تفسير تراجع شعبية (الإخوان)، بعدما استفادوا من سياق ثورة 25 كانون الثاني- يناير 2011، وحظوا بدعم قطاعات واسعة من الشعب المصري، إما بالتصويت لهم في انتخابات الرئاسة لعام 2012[10]، أو بتأييد فوزهم، والرهان عليهم في إحداث التغييرات المنشودة لحقبة ما بعد قيام الثورة و سقوط حكم الحزب الوطني (حسني مبارك)؟

(10) أجريت الانتخابات الرئاسية المصرية على دورتين: تمت الأولى يومي 23 و24 مايو/ أيار 2012، وأقيمت الثانية يومي 16 و17 يونيو/ حزيران من العام نفسه، وهي أول انتخابات بعد ثورة 25 يناير 2011، وثاني انتخابات تعددية في مصر. وقد قادت مرشح حزب الحرية والعدالة محمد مرسي إلى السلطة، بنسبة 73،51٪ نظير 27،48٪ المحصل عليها من قبل منافسه المستقل احمد شفيق..

ثمة شبكة معقدة من العوامل المُفسّرة لتأكل شرعية سلطة (الإخوان)، أي

حكم حزب الحرية والعدالة، فمنها ما يرتبط بالسياق العام (العربي والدولي) الذي زامن فوز (الإسلاميين) وصعودهم إلى السلطة، وأخرى ذات علاقة بالوضع الذاتي لحزب الحرية والعدالة وجماعة الإخوان بشكل عام، والحقيقة أن الصورة غير واضحة بما يكفي لتحديد ما جرى في مصر، لاسّيما بالنسبة لتدخل الجيش، وحسم الصراع بعزل الرئيس مرسي، ورسم خارطة طريق، والدخول في تنفيذ خطواتها مباشرة.

1. فمن المعروف أن نصيب (الإخوان) في ثورة 25 يناير ـ كانون الثاني 2011 كان محدوداً، إن لم نقل شبه منعدم، بل إن الصبغة الغالبة على سلوكهم تجاه الحراك الذي طال مصر بعد تونس، ظل موسوماً بالتردد، والترقب، والاحتراز، بدليل أن التحاقهم بركب الثورة جاء متأخراً، وانطلق بعد أن أيقنوا أن حكم الحزب الوطني آيل إلى السقوط، بيد أن (الإخوان)، وهذه سمة بارزة لتنظيمهم، استثمروا حالة الوَهن التي ميزت المعارضة الوطنية المصرية بكل مكوناتها، واستغلوا ضعف الرؤية لدى طليعة الثورة، واستفادوا من تواجدهم في قلب النسيج المجتمعي المصري منذ عقود، فمن المعروف عنهم قدرتهم العالية والمنتظمة على الاحتكاك بقاع المجتمع المصري، وممارسة سياسة القرب مع شرائح واسعة من أبنائه، في لحظات الشدة، وأزمنة الرخاء، وأن تاريخهم يوضح، بما لا يترك مجالاً للشك، كيف دخلوا في هدنة متوافق عليها مع النظام السياسي منذ إبرام ما يسمى (اتفاق التلمساني) عام 1971، تمكنوا عن طريقه من شراء السلم المطلوب لاستمرارهم موجودين وحاضرين في الساحة المصرية، دون أن ينالوا شرعية التأسيس في شكل حزب وتنظيم سياسي معترف به، وبالمقابل اقتنعوا بوجود خطوط حمراء في علاقتهم بالسلطة، وتمسكوا بعدم الاقتراب منها، هكذا كانت استراتيجية (الإخوان) متأرجحة بين ضرورات الوجود ومستلزمات احترام حدود السلطة، على الرغم من اشتداد حدة لغة خطابهم السياسي أحياناً، وقسوة النظام عليهم أحيانا أخرى، إن منطق الصفقة مع السلطة، هو الذي حكم بشكل استراتيجي أداء (الإخوان) طيلة العقود الأربعة المنصرمة، وغير ذلك من المواقف، التي قد تبدو متناقضة مع هذه الروح، ولا تعدو أن تكون مجرد تفاصيل عديمة القيمة .

فمن المعروف أن نصيب (الإخوان) في ثورة 25 يناير ـ كانون الثاني 2011 كان محدوداً

نروم التأكيد عبر الملاحظة أعلاه على أن وعي (الإخوان)، لم يكن موجهاً

لتقديم بديل سياسي مغاير جذرياً للنظام السياسي، الذي ساد في مصر منذ بداية حكم السادات 1971، ولم تكن ثقافتهم السياسية قادرة، بحكم تكوينها على إدراك هذا المقصد، أي إعادة بناء نظام سياسي يقطع مع التسلطية، ويؤسس شرعيةً جديدةً للدولة والسلطة، كما طالبت بها جماهير ثورة 25 يناير 2011، وقدمت كُلفة بشرية باهظة من أجل تحقيقها، ونلاحظ أن خطاب حزب الحرية والعدالة الفائز في الانتخابات الرئاسية، والمهيمِن على التوازنات داخل المؤسسات الدستورية الأخرى (البرلمان، والجمعية التأسيسية تحديداً)، سرعان ما فقدَ بريقَه، ولم يعد مُغرياً، ولا جاذباً لقطاعات واسعة من الشعب المصري، بل إن شخصيات معروفةً داخل التنظيم (الإسلامي)، حذّرت من الوجهة التي جنح إليها (الإخوان)، والآفاق السياسية غير الواضحة التي تنتظرهم[11].

أن سقف خطاب (الإخوان) جاء مرتفعاً على صعيد الوعود و(التبشير) بالإنجازات

(11) أنظر على سبيل المثال، ما يُنشر في الشبكة العنكبوتية ومواقع التواصل الاجتماعي، بخصوص الأداء السياسي للإخوان، وفي مقدمتهم مؤسسة الرئاسة..

2. فمن اللافت للانتباه أن سقف خطاب (الإخوان) جاء مرتفعاً على صعيد الوعود و(التبشير) بالإنجازات، سواء في حملاتهم في الانتخابات الرئاسية، أو حين تمكّنهم من تسلّم السلطة، علماً أن سياق فوزهم شديدُ الدقة من الناحية الاقتصادية والمالية، وضاغطٌ جداً من حيث المطالب الاجتماعية وطبيعة الانتظارات، التي شكلت أحد المصادر القوية لاندلاع ثورة 25 يناير2011، وقد أثبت مرور الأيام أن وعي السياسة بحسبها (فعل أو فن الممكن)، كما يُقال، كان ضعيفاً لدى السلطة الجديدة في مصر، فقد غلبت (الرغبة على الممكن)، وإذا شئنا الذهاب بالتأويل بعيداً، نجزم بأن خطاب (الإخوان) كان تضليلاً إيديولوجياً، وليس تفكيراً واقعياً.

فهكذا، تضمن خطابُ (الإخوان) وعوداً بالغة الأهمية، غير أنها عسيرة التنفيذ في السياق المصري الوطني والدولي، ومنها على سبيل المثال (مشروع النهضة)، الذي أطلقوه مباشرة بعد فوز المرشح مرسي، يقضي بتنمية مصر، بميزانية قدرها مائتي مليار دولار، تم الترويج لتوفيرها عن طريق اتفاقات مع شركات عالمية على حسابها، علاوة على(مشروع المئة يوم الأولى التي وعد فيها الرئيس الناخبين بتنظيف القاهرة وتحقيق الأمن)، بيد أن المدة انتهت وازدادت معاناة القاهرة من وَحَلِ الزِّبال والنفايات. والواقع أن القائمة طويلة من الوعود التي صاغ (الإخوان) على أساسها خطابهم

تضمن خطابُ (الإخوان) وعوداً بالغة الأهمية، غير أنها عسيرة التنفيذ في السياق المصري الوطني والدولي

للفوز في الانتخابات، وإقناع الناس بشرعية ظفرهم بكرسي السلطة[12].

3. جدير بالتأكيد أن مقابل إخفاق (الإخوان) في تحقيق انجازات ملموسة تُعزز شرعيتهم الانتخابية، نجحوا في تضخيم حضورهم في كل مفاصل الدولة، إذ بعد انتزاعهم مؤسسة الرئاسة، هيمنوا على البرلمان، والجمعية التأسيسية، وجنحوا بكل الوسائل إلى التواجد في كل مواقع مؤسسات الدولة، وكأنهم، من حيث يدرون أو لا يدرون، يعيدون بناء دولة جديدة، كما رسموها لأنفسهم، لا كما يجب أن يتوافق حولها المصريون بكافة مكوناتهم.

(12) من مقالات كثيرة حول وعود حزب الحرية والعدالة، والرئيس مرسي، أنظر، سليمان العطار، في دواعي السقوط الكبير لحكم «الإخوان»، أفق، مؤسسة الفكر العربي. ofok.arabthaught.org/?p=234 (16-09-2013)

أن ما حصل في أكثر من سنة من حكم (الإخوان) يصُبّ في ما أسماه (الإسلاميون) أنفسهم (مشروع التمكين)، أي تمكين (الإخوان) من التموقع في البناء المؤسسي للدولة

والواقع أن ما حصل في أكثر من سنة من حكم (الإخوان) يصُبّ في ما أسماه (الإسلاميون) أنفسهم (مشروع التمكين)، أي تمكين (الإخوان) من التموقع في البناء المؤسسي للدولة، ولمَ لا (أخونتها)، أي زرع روح (الجماعة) في كامل مفاصلها، ولن يتحقق ذلك طبعاً، إلا بالإمساك بمفاتيح التمكين ومداخله الأساسية، وهكذا وجد الآلاف من (الإخوان) ومن يناصرونهم أنفسهم في مراكز المسؤولية، بل (حتى آلاف المدارس عينوا لها مديرين) من جماعتهم، الأمر الذي ولّد موجة من كراهية المواطنين لهم، من الذين لم يلمسوا في (التعيينات الجديدة) ما يقنع بكفاءة أصحابها، وخبرتهم ودرايتهم في إدارة شؤون الناس ومصالحهم، ناهيك عن الشوائب التي طالت عدداً من المشاريع الإنشائية والاقتصادية، حيثُ لوحظ منح امتيازات لعناصر تنظيمهم) حق احتكار مجالات معينة (دون التقيد بالضوابط القانونية، وفي مقدمتها الإجراءات المطلوبة في مجال المناقصات والمزايدات[13].

(13) المصدر السابق نفسه.

ولعل أبرز ما صدم المصريين التواقين لتدشين مرحلة جديدة متناغمة مع روح ثورة يناير 2011، ما تعرضت له مؤسسة الدولة وهوية المجتمع المصري وسيادة مصر بشكل عام، فقد تمَّ المسّ باستقلالية القضاء، الذي يُعدّ أعزّ ما يُفتخر به في أرض الكنانة، حين تمَّ تعيين النائب العام بغير حق ولا سند قانوني، فكانت النتيجة أن بدأت تتدهور العدالة وتتآكل شرعيتها، ففقد الناس ثقتهم في مؤسساتها، ولم يعودوا مطمئنين على أنفسهم وأعراضهم. ناهيك عن

تمَّ المسّ باستقلالية القضاء، الذي يُعدّ أعزّ ما يُفتخر به في أرض الكنانة

محاصرة المحكمة الدستورية من (ميليشيات)، زرعت الخوف والرعب في القضاة والمتقاضين معاً.

وبالموازاة، لم ينجِ قطاع الإعلام والثقافة من شدّة (الإخوان) وقساوتهم في الضغط عليه، والسعي إلى تغيير هويته الموسومة بالتعدد والاختلاف، وهو ما دفع الفنانين والإعلاميين ورجال الإبداع إلى التظاهر في مسيرات لم تشهد مصر نظيراً لها من قبل، أما السيادة العليا (الترابية)، فشرعت في فقدان أرصدتها، حين توالت الهجمات على صحراء سيناء، وتعرض عدد من الجنود للقتل والتنكيل.

ليس ثمة شك أن العلاقة تلازمية بين السلطة ومظهر من يمارسها، فالإنسان هو الأسلوب Lhomme est le style، كما يقول المثل الفرنسي، لذلك، لم تكن تجربة (الإخوان) موفقة، ولا ناجحة، من زاوية المظهر والتواصل، فقد شعرت قطاعات واسعة من المصريين بنوع من التقزز والنفور من أسلوب الرئيس مرسي وحكومته في مخاطبة المواطنين، والسعي إلى التواصل معهم، والحقيقة أن المقام لا يسمح بالتفصيل، لأن تحليل طبيعة التواصل السياسي لتجربة حكم (الإخوان)، يمكن أن يكون بحثاً مستقلاً بنفسه، أما سبب ضعف تواصل (الإخوان)، فمرده في تقديري يعود إلى طبيعة ثقافتهم السياسية، ورؤيتهم للحياة والكون .

ظل «الإخوان» طيلة أكثر من سنة، وفي مقدمتهم الرئيس مرسي، يفكرون في ما يجنيَ تنظيمهم من منافع

ولعل الأخطر في جوهر هذه الثقافة، أن يُفكر المسؤول السياسي من دائرة (عشيرته السياسية)، لا من قلب الأسئلة التي يطرحها المجتمع بمختلف روافده، وتطالب مكوناته السياسية بالاجتهاد في معالجتها، عبر صياغة سياسات عمومية فعالة وناجعة. لذلك، ظل «الإخوان» طيلة أكثر من سنة، وفي مقدمتهم الرئيس مرسي، يفكرون في ما يجنيَ تنظيمهم من منافع، أكثر مما يجب أن تجنيَ مصر من نتائج إيجابية ملموسة، في مجالات الدّمَقرطة وتعميق الحريات، وإعادة توزيع الثروات، وتجاوز الاختلالات المتراكمة في حكم الحزب الوطني .

ثالثاً: ما العمل لتعزيز شرعية الانتخاب بشرعية الإنجاز في ضوء الحالة المصرية؟

تستلزم الإجابة عن السؤال أعلاه إبداء ملاحظتين متكاملتين، تتعلق الأولى:

بما حصل في أعقاب 30 يونيو2013، أي تحديداً مبادرة الجيش بأخذ زمام الأمور، بعزل الرئيس، وإيقاف عمل الحكومة المشكلة بعد انتخابات 2012، وتنصيب رئيس جديد وبعده حكومة جديدة، وتشكيل لجنة لإعادة صياغة الدستور بمراجعة وتنقيح فصوله.

هل يتعلق الأمر بانقلاب عسكري، لا يشذ عن الانقلابات التي ألفتها المجتمعات العربية وغيرها من الدول خلال النصف الثاني من القرن العشرين؟ أو أن ما حدث يدخل في صميم المبادرات التي تتقضيها المسؤولية التاريخية والوطنية للمؤسسة العسكرية في مصر، كما ورد في خطاب الإعلان عن توقيف تجربة حكم (الإخوان)؟

لا نروم قصداً الدخول في عملية تقييم لما حصل، فالاحتماء بالجيش لتجنيب البلاد مخاطر الحرب الأهلية، ودرء التآكل المتنامي لهيبة الدولة، قد يكون مطلوباً في السياق المصري، الموسوم بضعف ثقافة الاختلاف، وترهل أرصدة قوة الأحزاب والتنظيمات السياسية، والمميّز أيضاً باستعصاء بناء التوافقات بين الأغلبية والمعارضة داخل النسق السياسي المصري، وبالمقابل، ليست مبادرة الجيش، على الرغم من وجاهة المسوغات التي تمّ اعتمادها لتبرير اللجوء إلى إيقاف عمل المؤسسات المنبثقة عن انتخابات 2012، خالية تماماً من أية أبعاد، قد لا تُسعف معطيات الواقع السياسي الداخلي والإقليمي والدولي في الكشف عنها الآن، لكن قد تصبح واضحة في المدى المتوسط، لسبب موضوعي، هو أن المؤسسة العسكرية رقم مهم في المعادلة الاقتصادية والسياسية المصرية، إذ ظلت مصر محكومة بالعسكر منذ سقوط الملكية 1952، إلى انهيار نظام حسني مبارك 2011.

أما الملاحظة الثانية، فترتبط بمستقبل (الإخوان) بعد أن أسقطت ملايين المتظاهرين شرعيتهم في 30 يونيو 2013، مدعّمين بالجيش، فهل تقدر النخبة القائدة الجديدة على حفز المصريين على التصالح مع أنفسهم، وتجنيب البلاد فرضية الحرب الأهلية؟ لابد من التشديد على أن التيار الإسلامي في المشهد السياسي المصري معطى موضوعي يصعب إلغاؤه، أو تهميشه وإقصاؤه، إنه طلب اجتماعي حقيقي، بقطع النظر عن التحفظات التي من الممكن إبداؤها تجاه رؤيتهم للشأن العام، ومنهجية تدبير إشكالاته .

لذلك، نحن أمام وضع مركب في الحالة المصرية، وكأي وضع من هذه الطبيعة، هناك ضرورة قصوى للاجتهاد في معالجة جوانب التعقيد في مثل

هذه الوضعيات، وهو اجتهاد مطلوب من كل الفاعلين السياسيين والاجتماعيين، أكانوا في السلطة، أم في المعارضة.

1. فمن جانب الحركة الإسلامية، والإخوان جزء منها، أثبتت تجربة حكم هؤلاء، على قصر مدتها، وجود (عجز ديمقراطي) واضح في الثقافة السياسية الناظمة لسلوك (الإخوان) وأدائهم في الممارسة.

وليس ثمة شك أن المرحلة الراهنة التي قادت (الإسلاميين) إلى الحكم هي بامتياز، مرحلة بناء التوافق: توافق حول المحافظة على مطالب الحِراك العربي (الثورات)، وصيانتها من التبدُّد، وتوافق حول إعادة بناء الدولة) النظم (القادرة على تحقيق الأهداف، وفي صدارتها إنجاح العملية الديمقراطية، لذلك، سيكون خطأً قاتلاً الاعتقاد، أو ترويج الاعتقاد، بأننا أمام مرحلة (اقتناص الغنائم)، ولا حتى (اقتسامها)، إنها بالعكس مرحلة «اقتسام أعباء» صياغة عَقد اجتماعي جديد، يُعيد للحرية والعدالة الاجتماعية والمواطنة الكاملة اعتبارَها الدستوري والحقوقي، ويكرِّس قيمَها الكونية في الممارسة .

الاعتقاد، بأننا أمام مرحلة (اقتناص الغنائم)، ولا حتى (اقتسامها)، إنها بالعكس مرحلة «اقتسام أعباء» صياغة عَقد اجتماعي جديد

وإذا توخينا قراءة ما آلت إليه تجربة (الإخوان) في مصر، وتعميم دروسها على بقية البلاد العربية التي نجحت فيها الحركات الإسلامية، يمكن الإقرار بانطواء تجربة (الإسلاميين)، على قِصر مدتها، في كل من تونس ومصر وإلى حد ما المغرب على مفارقات بخصوص سيرورة بناء التوافق في هذه الأقطار، لعل أبرز مفارقة تلك المتعلقة بالفجوة الواضحة بين الخطاب والممارسة، فمن جهة الخطاب، لا يجد المتابع لتجربة (الإسلاميين) أدنى عناء في ملامسة دفاع أدبياتهم، وتأكيد تصريحات قادتهم، على ضرورة التوافق والشراكة واقتسام الأعباء في بناء المرحلة الجديدة، أي مرحلة ما بعد (الثورات العربية).

فعلى سبيل المثال، لم يفت (الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح)[14]، الإعلان أن (**الخيار الملائم لليمن في المرحلة القادمة، هو الشراكة والتحالف مع القوى السياسية في الحكم لخمس عشرة سنة قادمة، بصرف النظر عن نتيجة الانتخابات الحرة، التي قد يحرز فيها التجمع اليمني للإصلاح أغلبية أو أكثرية**)[15].

(14) يتعلق الأمر بمحمد السعدي.الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح.

(15) Voir, http://www.yefss.com/ index.php?option = com_content &view = article&id = 54: 2012 - 07 - 16 - 10 - 22 - 02 & catid = 7: 2012 - 07 - 16 - 08 - 36 - 12 & ltemid = 7

أما الشيخ (راشد الغنوشي)، زعيم حركة النهضة، فكان واضحاً حين أكد عشية الانتخابات التشريعية أن (**حركته ترمي إلى إنشاء تحالف وطني يقود حكومة الثورة المنتخبة، حتى لو حصلت الحركة على الأغلبية**)، وهو ما قد حصل، حين ظفرت بأربعين في المئة (40%)، من مقاعد المجلس التأسيسي، والحال أن التصريح ينسجم تمامَ الانسجام مع برنامج الحركة، الذي شَدَّد على (حرص الحركة على بناء عقد اجتماعي جديد)، يقوم على التوافق والمشاركة بين كل الأطراف (البرنامج 08)، وأكد أيضاً روح الوفاق والتعايش بين كل التونسيين دون إقصاء أو تمييز، في ظل نظام يحفظ حرية المواطن وكرامته، ويحقق نمو البلاد وتطورها واستقرارها، ويحترم تطلعاتها للحداثة والأصالة معاً (البرنامج 05)[16].

(16) .Ibid وللتدقيق أكثر، أنظر برنامج حركة النهضة.

ونلمس الروح التوافقية نفسها في (حزب الحرية والعدالة)، الذراع السياسي للإخوان المسلمين في مصر، إذ أكد في برنامجه (**التعاون البناء بين كافة القوى الوطنية، أو في الأقل التنافس الشريف دون إقصاء أو استبعاد أو إرهاب فكري**)، عاداً أن (**إصلاح ما أفسده الطغاة والنهوض بالوطن، هو مهمة جسيمة لا يقوى عليها فصيل وحده، أو حزب بمفرده**)، ومع ذلك لا تجد الخطابات حول «التوافق وآلياته» شروطاً ناضجة في الواقع، إذ يلُف الممارسة قدر كبير من الارتباك والغموض، وأحياناً الالتباس المولِّد للارتياب، وعدم اليقين .

2 . أما من جهة القوى المتناظِرة مع (الإسلاميين)، من علمانيين، وقوميين، واشتراكيين، فمطالبة، هي الأخرى، بممارسة روح التوافق في تعاملها مع من يخالفُها الرأي، ولا يشترك معها في النظر إلى الشأن السياسي، وبدرجة أساسية (الحركات الإسلامية)، فمما يمكن ملاحظته في واقع الحال، أنها هي الأخرى، تضمر قدراً من الارتياب، والتشكيك في تعاملها مع (الإسلاميين)، وقد يؤخذ على بعض أطيافها عيب الفجوة بين الخطاب والممارسة، وضعف ثقافتها السياسية الديمقراطية القادرة على تحفيزها على قبول الاختلاف، وحسن إدارته.

لذلك، يبدو تعزيز الشرعية الانتخابية بشرعية الإنجاز عملية معقدة، وتزداد تعقيداً أكثر في السياقات الانتقالية، كما هو حال مصر، وبلدان عربية شبيهة لها .

ويبدو أن مفتاح معالجة مظاهر التعقيد مرتبط بشكل عميق بنمط الثقافة السياسية الذي تحمله النخب القائدة للمرحلة الانتقالية. وقد **أبانت التجربة المصرية عن ضعف الحس الديمقراطي في الثقافة السياسية للإخوان**، في قلب ما آلت إليه الأوضاع في هذا البلد. ومن الراجح جداً أن مستقبل تطور الأحداث نحو الأفضل في هذا الفضاء التاريخي والحضاري المهم جداً مرتهن بشكل عميق بمدى وعي الفاعلين قيمة الديمقراطية في بناء التوافقات التاريخية اللازمة، لإسعاف بلدهم في الانعطاف نحو إعادة بناء الدولة ومؤسساتها، وصياغة علاقة تعاقدية سليمة ومتوازنة مع المجتمع، بكافة مكوناته وروافده، الاثنية، واللغوية، والدينية والثقافية.

ديمقراطية العرب
البحث عن هوية

د. عامر حسن فياض

مركز حمورابي 2013

المثقف واسئلة التغيير... الحرية، الوعي، الحقوق

الدكتور عبد الحسين شعبان(*)
مفكر وباحث من العراق

(*) أستاذ القانون الدولي ـ خبير دولي في ميدان حقوق الإنسان.

ما الإنسان دون حرّية يا ماريانا؟
قولي لي، كيف أستطيع أن أحبّك اذا لم أكن حرّاً!؟
كيف أهبك قلبي اذا لم يكن مُلكي؟
الشاعر الإسباني لوركا

مقدمة

لعل مدخل قصيدة لوركا يختصر هاجس الحاجة إلى الحرية، بمعناها الإنساني الواسع، الذي لا تستقيم حياة البشر من دونه، ولأن (المثقف) كثير الهموم وكبير التطلّعات وشديد الحساسية، فإن إحساسه بضرورة الحرية والفراغ الذي يتركه غيابها أو تقليص مساحتها، يلقي عليه أعباءً جديدة وضغوطاً ثقيلة تختلف عمّا يتعرّض له غيره، ومن ثمَّ فللحرية أو غيابها أثره وانعكاساته على فعله الثقافي ونشاطه الابداعي، المعرفي والاجتماعي.

وقد طرحت التغييرات التي حصلت في العديد من أقطار الوطن العربي، موضوع الحرية مجدداً على بساط البحث، ليس في سجالاتها السابقة ووجهتها المدنية والسياسية والاجتماعية فحسب، بما فيها قضية المسؤولية والالتزام وحدود الحرية وأين تبدأ وأين تنتهي، بل علاقتها بالقانون وبحكم القانون، حيث تصبح هذه العلاقة مدماكاً أساسياً وجوهرياً للتغيير والانتقال الديمقراطي المنشود، إذْ لا يمكن الحديث عن تحوّل ديمقراطي حقيقي دون حكم القانون والشرعية الدستورية واستقلال القضاء.

وإذا كانت الحرية تجسّد هاجس الوجود الإنساني منذ الأزل، خصوصاً صراع الإنسان ضد الإنسان وصراعه ضد الطبيعة، ومهما اختلفت الحضارات والأديان، وانقسمت الفلسفات والمجتمعات، فإنها ظلّت تمثّل الحافز الأساسي للصراع بين الخير والشر وبين الظلم والعدل .

ومثلما طرحت موجة التغيير الأخيرة علاقة الحرية بحكم القانون (Rule of Law)، وموقعها في نظام العدالة (Justice) وصراع البشر من أجل الوصول إليها، فإنها في الوقت نفسه عكست الحاجة الماسّة إليها، ولا سيّما في جانبها الفكري والمعرفي، وخصوصاً في نطاق العلاقة مع الجامعة والبحث العلمي.

أولاً: المثقف والثقافة والحرّية

قبل عقدين أثار كتاب إدوارد سعيد (صور المثقف)، جدلاً كبيراً لم ينقطع بالأساس حول معنى ودور ووظيفة (المثقف) بشكل عام، والمثقف العربي بشكل خاص، خصوصاً في ظل التطورات العاصفة التي شهدتها العقود الثلاثة المنصرمة، من المرحلة الجديدة لـ(العولمة) والثورة العلمية ـ التقنية، والتقدم الهائل في المعلومات والاتصالات وتكنولوجيا الإعلام والطفرة الرقمية (الديجيتل)، ذلك أن مصطلح (**المثقف**) يّعد مستحدثاً في اللغة العربية من أصل كلمة (Intellectual)، إذ كانت العرب لوقت قريب تستخدم مصطلح (**الأديب**) أو تطلق لفظة (**الكاتب**) على ما تقصده بالمثقف اليوم أو ما يقع في دائرته.

وتاريخياً ارتكزت السلطة المعرفية على ثلاثة أطراف هي: **الحاكم** الذي بيده المُلك، و**العالِم** ثانياً الذي يمثل سلطة الفقيه الديني أو رجل الدين (الوسيط، والمؤدلج لما يريده الحاكم وحلقة الوصل مع الرعيّة)، و**العامّة** ثالثاً وهم المتلقون الذين يمثّلون الرعيّة أو المواطنين أو الشعب بالمفهوم الحديث.

أما اليوم فقد اختلف الأمر كلّياً فلم تّعد سلطة الكاتب (المثقف) الجديد، الكاتب (القديم) تستمد قوتها من الدين (وإنْ كان له قوامه الخاص وتأثيره الكبير، ولاسيّما في دول العالم الثالث)، إذ أخذ المثقف بالمصطلح الحديث تدريجياً يؤثر في الرأي العام، ويساهم في تنمية العقل والوجدان وفي تجسيد الأخلاق ونشر الافكار، مع أن هذه المكانة تصطدم في أحيان كثيرة بدور السياسي وموقعه في سلطة القرار، وإذا كان مثل هذا التأثير كبيراً في العالم المتقدّم والدول الديمقراطية، فهو لا يزال محدوداً جداً في ما نطلق عليه (الدول النامية) أو بلدان العالم الثالث، ولا سيّما أنه يُراد

يُراد للمثقف في الكثير من الأحيان أن يتحوّل إلى ملحق لدور السياسي، وخصوصاً لمن هو في السلطة

للمثقف في الكثير من الأحيان أن يتحوّل إلى ملحق لدور السياسي، وخصوصاً لمن هو في السلطة، وأن الفجوة لا تزال واسعة وعميقة بين صاحب القرار وبين المثقف، حتى إن احتاج الأول إلى الثاني لتسويق خطابه وتزويقه أحياناً.

وإذا كان للسلطة السياسية أدواتها ووسائلها وبها تسعى لبسط نفوذها وفرض هيبتها، فالمعرفة على تعبير المفكر والفيلسوف البريطاني (بيكون) هي سلطة، أي إن سلطة المثقف هي معرفته ووسيلته الابداعية لنشر ثقافته وبسط سلطانه، وكما يقال المعرفة: قوّة أو سلطة Knowledge ispower، إلا أن سلطة المعرفة تختلف عن السلطة السياسية والعسكرية من حيث التأثير والسلطان والجبروت، إذْ إن الأخيرة تملك أدوات القمع وبإمكانها أيضاً استخدام أدوات المعرفة والثقافة لفرض سلطتها القمعية، وقد استخدمت الكثير من الأنظمة على نحو مترابط القمع السياسي البوليسي مرافقاً للقمع الإيديولوجي الثقافي، وهو ما يتطلّب من المثقف أن يحترم وسيلته الابداعية وينأى بنفسه عن الاستخدام التوظيفي لثقافته من جانب السلطات لإضفاء مشروعية على القمع السياسي، والمثقف الذي لا يخدم معرفته وثقافته، فإنه من ثَمَّ لا يحترم سلطته، أو يتنازل عنها، لحساب غيره، وبذا سيفقد حريته.

ويمكن القول باختصار إن المثقف الحالي بحسب ميشيل فوكو يجسّد ضمير الأنسان ويوقظ فيه الوعي، ويبشر المجتمع بالحقيقة، وهو ما أطلق عليه اصطلاح (المثقف الشمولي) حامل رسالة التغيير، أما جان بول سارتر الذي مثّل أنموذج (المثقف الشمولي) بمواصفات فوكو، فقد دعا إلى الالتزام من جانب المثقف، وأصبح مفهوم (المثقف الملتزم) منذ الخمسينات شائعاً، بحسب تعبيرات سارتر والأدب الاشتراكي بشكل عام، خصوصاً ما سمي (بالمدرسة الواقعية الاشتراكية).

المثقف الحالي بحسب ميشيل فوكو يجسّد ضمير الأنسان ويوقظ فيه الوعي، ويبشر المجتمع بالحقيقة

وكان كارل ماركس قد عدّ المثقف ناقداً اجتماعياً، يعبّر عن ضمير المجتمع في البحث عن الحقيقة وحددّ وظيفته التي عّدها (نقداً صارماً لكل ما هو موجود، صرامة تحول دون تراجع النقد، لا أمام النتائج التي يقود إليها، ولا أمام الصراع مع السلطة أياً كانت) .

ودعا انطونيو غرامشي 1891- 1937 إلى (**المثقف العضوي**)، الذي يتماهى

مع الطبقة (العاملة)، ويصبح عقلها المفكّر وقلبها النابض، إلّا أن مثل هذا الدور تحوّل في الواقع الفعلي وفي الكثير من الأحيان إلى نوع من الاستلاب للأغلبية وشكل من أشكال البيروقراطية ونمط صارخ من الاستبداد، خصوصاً في ظل أنظمة شمولية توتاليتارية وهيمنة أقليّة، وهو ما عرفته التجربة الاشتراكية العالمية منذ ثورة اكتوبر الروسية في العام 1917، وقد أخذت تلك التجارب بتقليد أعمى بعض أنظمة (العالم الثالث)، وما أطلقنا عليه (أنظمة التحرر الوطني) ومنها في بعض بلداننا العربية، لتضيف عليها نوعاً من القسوة والوحشية والتخلف.

قضى غرامشي أكثر من (20) سنة من عمره القصير في السجون، ومن هناك كتب أهم رسائله ودراساته وخرج منها بآراء واستنتاجات، عُدَّت من جانب مدرسته الفكرية التقليدية خروجاً عن النصوص (المقدّسة)، بل مروقاً، إذ دعا إلى (وحدة المثقفين في كل مجتمع من مجتمعات العالم)، ولاسيما أنه قسّمهم قسمين: القسم الأول ـ المثقفون التقليديون، والقسم الآخر: المثقفون العضويون وهم مَن يقع عليهم العبء والمسؤولية الكاملة في تحقيق أهداف المجتمع، وهو ما يمكن أن نطلق عليه اسم النخبة أو الصفوة (Elite).

المثقفون العضويون وهم مَن يقع عليهم العبء والمسؤولية الكاملة في تحقيق أهداف المجتمع

ويعّد البعض ومنهم الناقد طرّاد الكبيسي، أن نظرية غرامشي حول النخبة تقترب من نظرية ميكافيلي في كتابه (الأمير) والمثقف العضوي هو (**الأمير الحديث**)، الذي يمكن أن يصنع القيم الاخلاقية والاجتماعية والاقتصادية الجديدة عن طريق الممارسة، لا الافتراضات النظرية، لقد حدّد غرامشي بذلك وظيفة المثقف العضوي، الذي عدّه ألتوسير حامل المعرفة بوصفها عملية تمثيل نظري للموضوعات الخارجية، أي منتج الوعي وركّز ماركوز على أن مهمة الفكر هي الرفض، أي كسر حدة الواقع والسيطرة عليه.

فمن هو المثقف أذن بعد هذه التوصيفات وما هي حدود حريته الفكرية ؟

أذكر نموذجين من المثقفين، الأول بحسب توصيف غرامشي هو(كل إنسان في النهاية، يمارس خارج مهنته، فعالية ثقافية ما، فهو فيلسوف، فنان، صاحب رأي، إنه يشارك في تقديم تصوّر عن العالم، له سلوك أخلاقي

واعي. . . إنه إذن يساهم في دعم تصوّر ما عن العالم أو تعديله، إي إنه يساهم في ميلاد أنماط جديدة للتفكير).

أما النموذج الثاني، فهو الذي أخذ به سارتر، (الذي لا يميل إلى إضفاء صفة المثقف على العالِم، لن يُسمّى بالمثقف، العلماء الذين يشتغلون على تشطير الذرة لتحسين أسلحة الحرب الذرية، فهؤلاء علماء، ولكن إذا اجتمع العلماء أنفسهم ووقّعوا بياناً يحذّر الرأي العام من استعمال القنبلة الذرية، فعندئذ يتحوّلون إلى مثقفين).

وبحسب المفكر الأنثروبولوجي البريطاني تايلور (أواخر القرن التاسع عشر)، أن المثقف هو(**ذلك الكلّ المعقد، الذي يتضمن المعرفة والقصيدة والاخلاق والقانون والتقاليد، وكل ما يكتسبه الأنسان بوصفه عضواً في مجتمع إنساني**).

لقد تحدّث **ابن خلدون** عن العمران بطوريه الحضري والبدوي، أي الحياة الاجتماعية بمختلف ألوانها وأشكالها، بما تعني الحضارة، وهو ما دعا إليه المفكر العربي المعاصر **قسطنطين زريق** حين عدها (نمطاً من الحياة يتميز بخطوط وألوان من التقدم والرقي)، والمثقف مثلما ذهب إليه زريق بحاجة إلى معرفة وعقلانية والتصاق بقضايا المجتمع.

إن المتأدّبِ هو (من يعرف شيئاً عن كل شيء، ويعرف كل شيء عن شيء)

وقديماً قالت العرب: إن المتأدّبِ هو (من يعرف شيئاً عن كل شيء، ويعرف كل شيء عن شيء)، والأدب بمعناه الواسع الثقافة وهو (الأخذ من كل علم بطرفٍ)، وباستعارة عنوان كتاب الدكتور أحمد صدقي الدجاني هو (عمران لا طغيان).

والرأي عندي أن المعنى الاجتماعي اليوم لكلمة (المثقف) يتسّع ليشمل كلّ من اشتغل بالثقافة إبداعاً ونشاطاً، بما يتضمن العاملين في حقل العلوم الطبيعية والدين والفن والفلسفة والكتابة والصحافة والتأليف وغيرها، ويواجه مثقف اليوم وبخاصة في مجتمعاتنا العربية والإسلامية ثلاث سلطات:

السلطة الأولى: هي التي تقبض على السلطة، أي التي تحكم بصورة رسمية، التي تحاول أن تطّوعه وتدجنّه بالإقناع أو بالاقتلاع، بمحاربته بلقمة الخبز أو بمقص الرقيب أو بالعزل أو الاتهام أو السجن أو النفي أو بكاتم

الصوت الذي يلاحقه، أي بـ(القمع الفكري والأيديولوجي أو بالقمع البوليسي)، وقد استعارت بعض المعارضات وربما بالعدوى أخلاق الجلّاد أحياناً.

السلطة الثانية: فهي السلطة **التقليدية** أو ما نطلق عليه **الثيوقراطية الدينية**، وهي وإنْ لعبت أدواراً ايجابية في تخريج النخب، إلّا أنها وقفت في بعض الأحيان ضد عمليات التطوّر والتحديث تحت عناوين مختلفة، فتراها تتدخل أحياناً في حرق الكتب وإباحة دم المثقف وتحريم الأفكار، لدرجة أن الحداثة والشعر الحرّ يصبحان (**بدعة وضلال**)، فما بالك بالمسرح والموسيقى والنحت والرقص وغيرها .

ويصبح كتاب مثل (ألف ليلة وليلة) أو (رباعيات الخيام) أو (أولاد حارتنا) لنجيب محفوظ أقرب إلى الزندقة، ويتم اغتيال الشيخ الجليل حسين مروة والمفكر المبدع مهدي عامل، والباحث فرج فوده ويلاحق نصر حامد أبو زيد ويقاضى بتفريق زوجته (بما يسمّى بالحِسبة) باسم الدين وتثار فتنة في القاهرة ضد حيدر حيدر وروايته وليمة لأعشاب البحر برغم مرور (17) عاماً على صدورها، وكذلك أثيرت حملة دعائية ضد الفنان اللبناني مارسيل خليفة بحجة تجاوزه على (المقدسات).

فإن الإنسان هو جوهر كل دين وهدفه الذي يتجلّى بالرحمة والغفران والتسامح والصفح والتآزر والحوار

كلّ ذلك يجري باسم الدين في حين أن غاية كل دين هي الإنسان الحر، وذلك بعيداً عن أصابع المفسّرين والمؤوّلين الذين يدّعون أنهم وكلاء الله، ويتم تدمير العقل ونعمة التفكير، وهو موهبة ربّانية، ميزّ بها الباري عباده عن سائر المخلوقات، بل الثقافة كقيمة عليا تحت مزاعم مختلفة، وعليه فإن الإنسان هو جوهر كل دين وهدفه الذي يتجلّى بالرحمة والغفران والتسامح والصفح والتآزر والحوار، (وجادلهم بالتي هي أحسن) (سورة النحل ـ آية 125).

إن مثل تلك الاجراءات والتنظيرات والمواقف المتشنّجة التي تتعكز على الدين، لا يجمعها جامع مع الدين الإسلامي أو المسيحي أو أي دين آخر، ولا يمكن أن يجتمع الدين بما فيه من مُثل وقيم إنسانية مع التصفية الجسدية بسبب الاختلاف في الرأي والتحريم للأفكار والآراء، وفي الوقت الذي ينبري بعض رجال الدين المتطرفين والمتعصبين والغلاة برفع أصبع الاتهام

بإزاء أي رأي حرّ أو عمل إبداعي يفسرونه على طريقتهم (الظلامية)، تراهم يسكتون حين يُنتهك تراث العرب والمسلمين وتُداس كراماتهم كلّ يوم وكل ساعة، على مرأى ومسمع من السلطة التقليدية، سواءً بالاحتلال أو بالتبعية أو السجون أو الحصار أو الجوع أو الأمية أو التخلف، أو كل ذلك، ولا يتم تحريك ساكن أو رفع الصوت (**ضد سلطان جائر**).

ولا أدري كيف يتم السكوت مثلاً على ما قامت به القوات (الإسرائيلية) المحتلة من انتهاكات صارخة وسافرة للشعب العربي الفلسطيني، بما فيها محاولة تهويد القدس والاستمرار في بناء المستوطنات وطرد السكان العرب، وكذلك ما قامت به قوات الاحتلال الأميركي في العراق من أعمال وحشية، أو ما تقوم به أنظمة عربية بإزاء شعوبها في حين تستثار(الغيرة)، ويشمّر البعض عن ساعده بإزاء نص ابداعي قابل للتفسير وفق قراءات متعددة ومختلفة أو لرسوم كاريكاتيرية مسيئة للرسول، أو غير ذلك، ولعلّ المسلمين سلطات ومؤسسات وشعوب، نظروا إلى بعض النصوص الإبداعية في العهود الإسلامية الأولى بشكل منفتح وتسامحي، في حين أن الذين يدعّون أنهم يسيرون على هدى السلف يتّخذون مواقف متطرّفة، بل مفرطة في الغلو والتعصّب، لا يجمعها جامع مع الإسلام وروحه السمحاء ورسالته الإنسانية، لا بشأن بعض النصوص في الحاضر، بل بخصوص تلك النصوص التي مضى عليها مئات السنين.

أن الذين يدعّون أنهم يسيرون على هدى السلف يتّخذون مواقف متطرّفة، بل مفرطة في الغلو والتعصّب

أما السلطة الثالثة: فهي قوة **العادات والتقاليد وسكونية المجتمع**، الذي يستجيب للصوت الأعلى، إما تأمُّل الفكر ودقته وعمقه وأجوائه الرحبة فتراها بعيدة عن (العقل السائد)، الذي ليس من السهولة صدمه، مع معوّقات وعراقيل وتخلّف، إن العادات والتقاليد تشكل أحياناً عائقاً أمام تقدم المجتمع، خصوصاً إذا وقفت حجر عثرة بوصفها سلطة ضد أي تغيير، سواءً كان (الموروث) دينياً أو طائفياً أو عشائرياً أو اجتماعياً أو غير ذلك، وأحياناً تقف السلطة الاقتصادية وإن لم تكن مفصولة كلياً في العالم الثالث عن السلطة السياسية، بوجه المثقف وتسعى لتطويعه مستغلة حاجته فتسعى لتسخير إبداعه لمصلحتها.

إن المفهوم الواسع للثقافة يشمل أنواع وأشكال المعرفة والمعتقدات والفنون

والآداب والأخلاق والقيم والعادات والتقاليد ونمط العيش والسلوك، أما المفهوم الضيق للثقافة فيشمل الانتاج الفكري والإبداعي بشكل عام، ولعلّ مفهوم الثقافة أقرب إلى التقدّم المادي، الاقتصادي والتقني والعلمي، وفي ثقافتنا فإن مكوناتها تستند إلى اللغة والدين والتراث، بكل ما تحمله من مركبات.

تحدّيات المثقف:

الحرية هي التي تجسّد الهاجس الإنساني والتحدّي الأكبر للمثقف، ولعلّ التراث الإنساني يزخر بنماذج خالدة على تفاعل المثقف مع مجتمعه، وقد دوّنت حضارة بابل التي سُجّلت على الألواح الطينية (ملحمة كلكامش) الباحث عن الخلود، فبعد مسيرة طويلة بحثاً عن (أوتانابشيم) يقول كلكامش بطل الطوفان في حوار على لسان (سيدوري) إحدى حوريات الماء التي التقاها كلكامش بعد نجاته مهتزّاً لموت صديقه (أنكيدو) مردّداً:

وجدت حياتي... أينبغي إذن أن أموت أنا أيضاً كما مات أنكيدو؟

إن اليأس يملأ قلبي!!.

فتخاطبه سيدوري عند تلك الضفة النائية...

إلى أين تجري على هذا النحو يا كلكامش؟

أنك لن تعثر أبداً على حياة الخلود التي تبحث عنها

إن المثقف الحالي يعاني من ضغوط كثيرة، خصوصاً في ظلّ التطورات التي شهدها العالم، وبعد حقبة النفط والانهيارات الدراماتيكية، التي عصفت بالنظام الدولي الثنائي القطبية الذي أقيم في أعقاب الحرب العالمية الثانية، وسيادة قطبية أحادية وبخاصة بعد انتهاء عهد (الحرب الباردة) واحتدام نار الصراع الايديولوجي الدولي وتحوّله من شكل إلى شكل جديد، خصوصاً بإزاء المنطقة العربية والإسلامية وعدّ التهديد الإسلامي، بل الإسلام أحياناً، يمثّل خطراً على العالم، تعاظم بعد أحداث 11 أيلول (سبتمبر) 2001 الإرهابية الاجرامية، ومن ثم ما سمّي الحرب الدولية على الإرهاب، واحتلال افغانستان والعراق وتداعياته على الوضع الدولي.

كل هذه التطوّرات فضلاً عن بعض حالات الإحباط التي أعقبت الربيع

العربي، خصوصاً بهيمنة (الإخوان) على مقاليد السلطة في بعض البلدان العربية، وانفلات الفوضى وتدهور الوضع الأمني، أثرت على نحو بليغ على المثقف، خصوصاً في البلدان التي جرت فيها التغييرات مثل تونس ومصر وليبيا واليمن، وانعكاسها على بلدان عربية أخرى، ولا سيّما بعد فشل المشاريع اليسارية والقومية السابقة وترنّح المشروع الإسلامي، والانقسام الحاد في مجتمعات التغيير بين أتباع الأنظمة السابقة والأنظمة الجديدة، وبين الإسلاميين والعلمانيين، مما زاد في يأس شرائح واسعة من المثقفين، بل أدّى إلى انطفاء روحهم في الكثير من الحالات، بعد أن كانت متّقدة وتنتظر التغيير.

فالمثقف فضلاً عن همومه العامة التي هي هموم المجتمع، ظلّ هاجسه المفقود، هو حرّية التعبير، فتراه تابعاً للسلطات ينمّق لها أطباق الأيديولوجيا على طريقة صاحبنا هلال الصابئ، الذي كتب إلى عضد الدولة البويهي، كتاباً عن (بني بويه) فلمّا سأله أحدهم أحقاً فعلت ذلك، فأجابه نعم، إنها (**أباطيل ننمقها وأكاذيب نلفّقها**) ومن هؤلاء كثيرون في السابق والحاضر أو على طريقة أبي حيان التوحيدي، الذي كتب وناقش وحاور وجادل وساجل طيلة سبعة عقود قضاها في أتون المعركة الفكرية والثقافية في عصره، فلما بلغ شأوه، وهو على مشارف التسعين، أطعم كل ما كتبه إلى النيران قائلاً، إنه أحرقها لقلّة جدواها وضّناً بها على من لا يعرف قدرها بعد موته، أو على طريقة جمال حمدان في مصر الذي اختار العزلة وسيلة للاحتجاج في فترة صعود الحقبة البترودولارية، وهو من قسّم المثقفين إلى ترزي ومقاول وتجريدي وسلطوي ونيوليبرالي، في حين ذهب هادي العلوي (العراق) هارباً إلى التاريخ حين تحدث عن المثقف الكوني باستعادة التاريخ الصوفي بالتاوية الصينية، مشترطاً عمق المعرفة والروحانية والترفّع عن الخساسات الثلاث: المال والسلطة واللذائذ، وليست تلك سوى صورة متعالية عن أنموذج طهري نادر للمثقف الافتراضي الذي هو العلوي نفسه.

فشل المشاريع اليسارية والقومية السابقة وترنّح المشروع الإسلامي

أما غاليلو، فقد تجرّع كأس السم على أيدي كهان القرون الوسطى (المظلمة) ومحاكم التفتيش باسم الدين، لكن الارض ظلت تدور، وفي حالات أخرى فضلّ المثقف الانكفاء أو الهرب إلى الأمام، فخسر نفسه أو خسرنا إبداعه لحين أو لكل الوقت.

وفي عالمنا العربي والإسلامي، نماذج كثيرة على تحريم الفكر وتجريم التفكير ومنع حرية التعبير والرأي ورفض الحوار ومصادرة حق الاختلاف والتنكّر للتعددية والتعايش مع الآخر، وسادت تحت يافطات مختلفة فكرة الرأي الواحد الإطلاقي الشمولي، الذي يدّعي امتلاك الحقيقة، إذ توجب الطاعة على المحكومين وإنْ كانت سلطة الحكام لا تستمد أساسها من العدل والشرعية والقانون.

إن السلطة أياً كانت أنظمتها ملكية أم جمهورية، حزبية أم غير حزبية، عسكرية أم مدنية يمكن أن تصبح مُلكاً عضوضاً، كما قالت العرب اذا ترافقت مع محاولات فرض الرأي بالقوة وغياب الرقابة وضعف المساءلة وتعطيل مبدأ سيادة القانون، أما إذا صاحبها وسائل تكنولوجية حديثة وأساليب تضليل جديدة ودعاية سوداء، غدت أكثر قسوة ووحشية ولا إنسانية، وذلك حين تستهدف انتزاع عقيدة أو التبرؤ منها بالتعذيب والإكراه أو بالديماغوجيا والتزييف.

إن السلطة أياً كانت أنظمتها ملكية أم جمهورية، حزبية أم غير حزبية، عسكرية أم مدنية يمكن أن تصبح مُلكاً عضوضاً

لقد لعب المثقفون في أواخر القرن الماضي وأوائل العشرين دوراً متميزاً مقتحمين ميادين مهمة، فشبلي شميل ومن بعده سلامة موسى دعيا لتحقيق العدالة الاجتماعية في إطار الاشتراكية وقاسم أمين نادى بتحرير المرأة ومحمد عبده أهتم بتطوير الفكر الديني، أما الكواكبي وبعده الشيخ حسين النائيني فقد شدّدا على تغيير نظم الحكم وتحدّثا عن (طبائع الاستبداد)، ودعا الأفغاني إلى الجامعة الإسلامية، ولعمري إن تلك الحركة الاصلاحية تركت تأثيراتها اللاحقة على عموم التطور الفكري في المنطقة، وعلى مستوى الصراع العربي التحرري ضد الهيمنة الأجنبية، وكانت حركة المشروطة عام 1906 في ايران والحركة الدستورية عام 1908 والأتاتوركية فيما بعد في تركيا، دعوة لتحديث نظم الحكم والتمسك بالدستور.

ومع كل مرحلة التطور اللاحقة سواء بتحقيق الاستقلال أو بعدها، ظلت الحرّية ولاسيما حرّية الفكر والتفكير واستقلالية البحث العلمي مفقودة، بل عوملت بعّدها منطقة محرّمة ومختومة بالشمع الأحمر، وإن جرى التخفيف عنها قليلاً فقد تم زرعها بالألغام.

إن ادعاء امتلاك الحقيقة يعني حجب حق الآخر في التعبير والتفكير، وحسب أدونيس فأن ذلك يعني (اعتقال العقل)

إن ادعاء امتلاك الحقيقة يعني حجب حق الآخر في التعبير والتفكير، وحسب أدونيس فأن ذلك يعني (اعتقال العقل)، عقل الذات الآخر، وينطلق مصادرة حق الآخرين في التعبير من (إرادة) سياسية مفروضة على الواقع ومرتبطة بالقوة، وليس بالعقل وتصبح صورة (الآخر)، هي صورة العدو، الخصم، الرأي الآخر، المشبوه أو العميل بلغة السياسة والأيديولوجيا، وبلغة بعض رجال الدين المتطرفين تصبح صورة (الآخر)، الكافر والملحد أو الزنديق والمارق.

ويضيف أدونيس، أن مثل هذا النمط من التفكير يعني (قفا السلطة المستبدة)، أيّ (ظهرها)، بمعنى الوجه الآخر للاستبداد، (وجها العملة الواحدة)، فمن لا يحترم الآخر، كيف يمكنه احترام الذات (نفسه)، فليس للطغيان صورة واحدة، بل صورٌ متعددة.

إن حفظ المثقف لكرامته وكرامة الثقافة التي يحملها يقوم على مبلغ إخلاصه لهذه الثقافة على حد تعبير قسطنطين زريق، وقد اختلّت كثيراً معادلة الثقافي بالسياسي سواء في ظل سيادة الافكار النازية في ألمانيا والفاشية في إيطاليا، أو عن طريق هيمنة الستالينية ورائدها في الثقافة (جدانوف) في الاتحاد السوفيتي السابق، والتي شهدت حملة قمع وتصفيات لا نظير لها، أو في فترة المكارثية في الولايات المتحدة التي شهدت حملة ارهاب ولاسيما ضد المثقفين.

وهناك نماذج كثيرة من معاناة المثقفين، لوكاش (المجري)، وتولياتي (الإيطالي) وغارودي وآرغون (الفرنسيان) وبريخت (الالماني) وغوركي (الروسي) وعشرات الأمثلة، وفي عالمنا العربي، دفع أعلام كبار مثل الجواهري، وأدونيس ومحمود درويش، وسعدي يوسف، وبلند الحيدري وأميل حبيبي، وعبد الوهاب البياتي ونجيب محفوظ ومحمد حسنين هيكل ومحمد باقر الصدر ونصر حامد أبو زيد وأحلام مستغانم والسياب ومعين بسيسو ومحمد حسين فضل الله وعزيز السيد جاسم وهادي العلوي وعبد الرحمن منيف وأدوارد سعيد والطاهر وطار والمهدي بن بركة ومظفر النواب وشفيق الكمالي وحسن العلوي وشمران الياسري (ابو كاطع) وحيدر حيدر وعشرات غيرهم، ضريبة التباس وتداخل المعادلة الثقافية ـ السياسية.

ثانياً: عنصرا الوعي (الحرّية والقانون)

للحرّية الفكرية موقع مهم في منظومة الحقوق الأساسية للإنسان، وخصوصاً الحقوق المدنية والسياسية، فبعد حق الحياة والعيش بسلام، الذي هو حق مقدس لا يمكن الحديث عن أي من الحقوق دون توافره، هناك أربعة حقوق وحريات أخذت بها المعاهدات والاتفاقيات والمواثيق الدولية التي تنظم حقوق الإنسان، وهو ما نطلق عليه اسم (الشرعة الدولية)، ونعني بها: (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان) الصادر عام 1948 وما بعده (العهدان الدوليان حول الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية)، الصادران عن الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1966 واللذان دخلا حيّز التنفيذ في العام 1976، وغيرهما من المواثيق والمعاهدات الدولية.

ويعّد ميثاق الأمم المتحدة، وما أعقبه من تقنينات وزيادات تطويراً معاصراً لما بدأته الثورة الفرنسية منذ ما يزيد على قرنين من الزمن 1789، وقبلها ما تضمنه الدستور الأمريكي عام 1776 بخصوص حقوق الإنسان وبشكل خاص الحقوق والحريات الأساسية، والذي أعقبه الدستور الليتواني الذي صدر قبل الدستور الفرنسي بنحو أربعة أشهر، يوم كانت ليتوانيا تضم بيلاروسيا (روسيا البيضاء) وأوكرانيا وأجزاء مهمة من بولونيا وتعتبر من الدول الأوروبية الكبرى.

وعندما نقول الحرّيات الأساسية، فإننا نعني:

1. حرية الرأي والتعبير.
2. حق الاعتقاد.
3. حق التنظيم الحزبي والنقابي والمهني.
4. حق المشاركة السياسية في إدارة الشؤون العامة.

وقد ورد في ديباجة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ما يأتي: (لمّا كانت الامم المتحدة قد أكدت في الميثاق... إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية وبكرامة الفرد وقدره، وبما للرجال والنساء من حقوق متساوية، وحزمت أمرها على أن تدفع بالرقي الاجتماعي قُدماً وأن ترفع مستوى الحياة في جو

أفسح من الحرية. . . فإن الجمعية العامة تنادي بهذا الاعلان العالمي لحقوق الانسان).

ونصّت المادة الأولى على ما يأتي (يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء).

وذهبت المادة الثانية إلى تأكيد أن (لكلّ إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات الواردة في هذا الإعلان، من دون تمييز، كالتمييز بسبب العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الرأي السياسي، أو الاصل الوطني أو الاجتماعي أو الثروة أو الميلاد، أو أيّ وضع آخر من دون أي تفرقة بين الرجال والنساء). وأكدت المادة 18 أن (لكل شخص الحق في حرّية التفكير والضمير والدين ويشمل هذا الحق، حرية تغيير دينه أو عقيدته وحرية الاعراب عنهما بالتعليم والممارسة وإقامة الشعائر ومراعاتهما سواء أكان ذلك سراً أم مع الجماعة).

يولد جميع الناس أحراراً متساويين في الكرامة والحقوق. وقد وهبوا عقلاً وضميراً وعليهم أن يعامل بعضهم بعضاً بروح الإخاء

أما المادة 19، فقد التزمت قضية الدفاع عن حرية الرأي والتعبير، بوصفها حقاً أساسياً للإنسان لا يمكن تقييده أو التضييق عليه، فما بالكم بإلغائه وقد نصّت على أن (لكل شخص الحق في حرية الرأي والتعبير، ويشمل هذا الحق حرّية اعتناق الآراء دون أي تدخل، واستقاء الأنباء والأفكار وتلّقيها واذاعتها بأية وسيلة كانت، دون التقيّد بالحدود الجغرافية).

ولهذا الغرض تشكّلت منظمة خاصة لحقوق الانسان وفقاً للمادة (19) تُدعى (Article 19) (المركز الدولي ضد الرقابة)، التي تؤكد حرّية التعبير وتناقل المعلومات، التي هي حقوق أساسية لا يمكن من دونها الدفاع عن أي من الحقوق الأخرى، بما فيها حق الحياة.

ونصّت معظم الدساتير العربية والإسلامية، ولا سيّما بعد الربيع العربي والقوانين الجنائية، على حرّية التعبير، لكن هذا الحق يتم تقييده بقانون ليلغيه فعلياً أو يسحبه ويحوله بالممارسة إلى شيء آخر، ذي سقف لا يتجاوز ما تريده السلطات، وإلّا يتم إنزال أقصى العقوبات بالمخالفين، وهناك أمثلة كثيرة وصارخه على حجب حرّية الفكر واستخدام العقوبات الغليظة بموجب

(قوانين) و(تشريعات)، بما فيها عقوبة الإعدام أحياناً تحت مزاعم مختلفة، كالمروق أو الخروج على إجماع الأمة، أو إثارة نار الفتنة أو الدعوة إلى الإرهاب أو غير ذلك.

أذكر هنا بعض الأمثلة عن حجب حرّية الفكر والتعبير في العراق في ظل النظام السابق، واستخدام العقوبات الغليظة بموجب قوانين وتشريعات تصدر من أعلى الهيئات، ففي20 تشرين الثاني (نوفمبر) 1976 أصدر مجلس قيادة الثورة القرار رقم (1244)، والذي تم بموجبه اضافة فقرة إلى المادة (200) الشهيرة من قانون العقوبات البغدادي رقم (111) لسنة 1969 إذ نصّت على ما يأتي: «كلّ من انتمى أو ينتمي إلى حزب البعث، ويثبت انتماؤه بعد انتهاء علاقته بالحزب إلى أية جهة حزبية أو سياسية أخرى أو يعمل لحسابها أو مصلحتها»، يعاقب بالإعدام.

«كلّ من انتمى أو ينتمي إلى حزب البعث، ويثبت انتماؤه بعد انتهاء علاقته بالحزب إلى أية جهة حزبية أو سياسية أخرى أو يعمل لحسابها أو مصلحتها»، يعاقب بالإعدام

وفي 7 حزيران (يونيو) 1978 أضيفت فقرة جديدة إلى المادة (200) الذائعة الصيت وفقاً للقرار (111) الصادر عن مجلس قيادة الثورة مؤكدة (حكم الاعدام)، على كلّ من كسب إلى أية جهة حزبية أو سياسية شخصاً له علاقة بحزب البعث (خلال أو بعد انتهاء علاقته بالحزب).

ويقدّر الذين أُجبروا على التوقيع على (حكم أنفسهم) بالإعدام بموجب المادة (200)، ووفقاً لتعهدات مكتوبة بين عام 1978- 1980 نحو ربع مليون مواطن، ممن تعرّضوا للاستجواب أو الاعتقال، بما له مساس مباشر بالحرّية الفكرية وحرية الرأي والتعبير .

أما القرار رقم (461) الصادر في 31 آذار (مارس) 1980، القاضي بإعدام أعضاء حزب الدعوة الإسلامي فقد صدر بأثر رجعي، أي إنه يطبّق على الأفعال المرتكبة قبل صدوره، وهي ظاهرة غريبة وشاذة، وقد اختفى قسرياً وقيل إنه أعدم بعد حوالي عشرة أيام من صدور هذا القانون المفكر الإسلامي المرموق محمد باقر الصدر وأخته الكاتبة بنت الهدى في 9 نيسان (أبريل) 1980، و تم تنفيذ حكم الإعدام بمئات ممن اتّهموا بالعمل مع حزب الدعوة والحركة الإسلامية استناداً إلى هذا القرار الغريب .

وللأسف الشديد استمرت سياسات العزل والإقصاء حتى بعد الإطاحة

بالنظام السابق، فقد أصدر حكم الاحتلال بموجب قرار الحاكم المدني الأمريكي في العراق قانون اجتثاث البعث، وبموجبه تم حرمان عشرات الآلاف من حقوقهم المدنية، فضلاً عن حقوقهم في العمل والتقاعد، وبعد الحراك الجماهيري في محافظة الأنبار وامتداده إلى خمس محافظات، أصدرت لجنة خاصة شكلها مجلس الوزراء برئاسة نائب رئيس الوزراء د. حسين الشهرستاني قرارات بإعادة حق بضع عشرات من الآلاف كانوا محرومين طيلة السنوات العشرة من حقهم في التقاعد دون قرار قضائي أو جريمة شخصية .

وحتى بعد صدور قانون المساءلة والعدالة، فإن الحالات التي لا تزال معلقة تشمل عشرات الآلاف من المواطنين، الأمر الذي يحتاج إلى وضع تاريخ زمني لإنهاء مفعول هذه القوانين وإلغاء سياسات العزل والتهميش طبقاً لمفهوم العدالة الانتقالية، ومن كان متهماً بقضية جنائية، فيمكن للقضاء أن يفصل فيها.

لقد أصدر الحاكم المدني الأمريكي في العراق بول بريمر بعد مباشرة عمله مباشرة قراراً يقضي باجتثاث البعث بتحريم الأفكار، وليس لمساءلة الأفراد المتهمين بالارتكاب، الأمر الذي جعل نهج العزل السياسي سائداً، بل سمة عامة للدولة، في الوقت الذي كان يمكن تقديم المتهمين إلى القضاء دون تحريم العقيدة، وإذا كانت العدالة الانتقالية ضرورة مطلوبة على أوضاع الماضي والحاضر، فإنها لا تنفي أو تستبعد العدالة الجنائية، بل تستخدم وسائل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية مع العدالة الجنائية، ولفترة مؤقتة وانتقالية، بهدف كشف الحقيقة والمساءلة وجبر الضرر وتعويض الضحايا واصلاح الأنظمة القانونية والقضائية والأمنية، وصولاً إلى المصالحة الوطنية .

المرتكبين في السابق والحاضر لا بدّ من مساءلتهم وكشف الحقيقة كاملة، لكي لا يفلتوا من العقاب ولكن دون أية كيدية أو انتقام أو ثأر

وبهذا المعنى فإن المرتكبين في السابق والحاضر لا بدّ من مساءلتهم وكشف الحقيقة كاملة، لكي لا يفلتوا من العقاب ولكن دون أية كيدية أو انتقام أو ثأر، والأمر يمكن تطبيقه على انتهاكات الحكم السابق وعلى انتهاكات الاحتلال والحكومات التي قامت بعده ولعل الانتهاكات الجسيمة والفادحة التي حصلت بعد الاحتلال ألقت بمسؤوليات جديدة، خصوصاً لكشف ما حصل في سجن أبو غريب والسجون العراقية والأمريكية الأخرى في

العراق، بما فيها ما حصل في الفلوجة والنجف والبصرة وكركوك وديالى والموصل من انتهاكات صارخة، فضلاً عن بعض السجون السرّية.

ومن المفارقات أن يكون بعض ضحايا حرّية التعبير عن الرأي أنفسهم الوجه الآخر للاستبداد ومنع الرأي الآخر، حين تقوم بعض منظمات التطرّف بارتكاب وممارسات عنيفة تحت زعم (إظقامة الحد)، باسم مخالفة بعض تعاليم الدين، في محاولة لتنصيب نفسها فوق القانون، مشيعةً نوعاً من الإرهاب الاجتماعي، مبررة للسلطات (التي تعتبر أعمالها غير مسوغة أصلاً في منع الصوت الآخر وحرية التعبير)، الإيغال في عمليات التشدّد والتضييق على الحرّيات العامة والخاصة، المدنية والسياسية، وممارسة الإرهاب، بحجة التصدّي لجماعات التطرف وأعمال الإرهاب الفردية ونشر الفضيلة ومحاربة الرذيلة، في حين تمارس هي ارهاباً حكومياً وغير حكومي أحياناً.

الفكر يُردُّ بالفكر، وسماحة الحوار تتسع لصراع الأفكار، إما جعجعة السلاح فلا تنتج طحيناً، بل تجعله خليطاً برائحة البارود

وباعتقادي، (إن الفكر لا يقابل بالعنف أو الاغتيال أو إخفاء الصوت الآخر، كما لا يحسم بالقضاء، الفكر يُردُّ بالفكر، وسماحة الحوار تتسع لصراع الأفكار، إما جعجعة السلاح فلا تنتج طحيناً، بل تجعله خليطاً برائحة البارود)، والحوار يجب أن يتّجه أولاً وقبل كل شيء بإقرار حق الغير (الآخر) في التعبير وفي التعايش وفي المنافسة السلمية، ثم لاستخلاص ما هو ضروري لإدامة السلام الأهلي واحترام حقوق الجميع .

وبتقديري إن مكان حرّية الفكر والبحث العلمي والأكاديمي، هو قاعات الجامعات وأروقة الكليات والمعاهد وحلقات الدرس والبحث والمنابر الفكرية والثقافية، وفي إطارها يتم النقاش والجدل، فهي المكان الطبيعي والرحب لتبادل الأفكار واستمزاج وجهات النظر وقرع الحجة بالحجة والدليل بالدليل والشك بالشك والبرهان بالبرهان، وفي الجامعات ومراكز الأبحاث والدراسات تبدأ الأسئلة والشكوك وتثور الانتقادات ويتم البحث والاجتهاد في محاولة الوصول إلى أجوبة مقنعة وبراهين.

أما محاكمة الفكر أو محاصرته اجتماعياً لدعاوى سياسية أو اعتبارات لا علاقة لها بالدين، فهذا ليس سوى ويعني اصدار حكم بالموت المدني دون محاكمة، وهو مناقض لروح وجوهر الإسلام الذي يقرّ بمبدأ التسامح، فعدم التسامح يعني منع الاجتهاد وتحريم وتكفير، أيّ رأي حرّ وجديد، بحجة

محاكمة الفكر أو محاصرته اجتماعياً لدعاوى سياسية أو اعتبارات لا علاقة لها بالدين

المروق، وتزداد اللوحة قتامة في ظل الدين الواحد حين يتم التمترس الطائفي والمذهبي وحين يُنظر إلى الآخر خصماً وعدواً، بل أشد عداوة من العدو الحقيقي أحياناً، وتجري محاولات لإلغاء الفِرَق والمذاهب والاجتهادات وتعميم نظرة أحادية الجانب وفقاً للأفكار الشمولية التي لا تعترف بالآخر.

ولا أظن أن مجتمعاً من دون اختلافات أو اجتهادات متعارضة مختلفة أو انقسام في الرأي أو معارضة موجود، أو أنه وِجدَ في الكون منذ الخليقة، بل أستطيع القول إن مجتمعاً بلا اختلاف أو تمايز أو خصوصيات، هو من صنع الخيال، ولا وجود له على أرض الواقع، بل إنه مجتمع ميت إنْ وجد، فالتماثل ضربٌ من المحال.

التعددية والتنوّع وحق الاختلاف والاجتهاد هي بعض عناصر يقظة الوعي

التعددية والتنوّع وحق الاختلاف والاجتهاد هي بعض عناصر يقظة الوعي، ومن أركان تنشيطه بما يساعد على التطوّر والتجدّد ولا تستقيم هوية (الأنا) من دون هوية (الآخر)، جاء في القرآن الكريم (واختلاف ألسنتكم وألوانكم لآيات للعالمين)، (سورة الروم ـ الآية 22).

والاختلاف لا يلغي الائتلاف بالطبع (ولو شاء ربّك لآمن من في الأرض كلهم جميعاً، أفانت تكره الناس حتى يكونوا مؤمنين) (سورة يونس ـ الآية 99)، وجاء في (سورة البقرة ـ الآية 256)، (لا إكراه في الدين، قد تبّين الرشد من الغيّ) وجاء في (سورة الكهف ـ الآية 29)، (وقل الحقّ من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر).

وسمح الإسلام بحرية الخطأ إذا لم يكن مقصوداً، خصوصاً إذا استهدف الاجتهاد الفكري واستنباط الحلول والأحكام، حين أكدّ الفقه الاسلامي أن (المجتهد إنْ أصاب فله حسنتان، وإن أخطأ فله حسنة الاجتهاد)، بمعنى أن الخطأ مع الاجتهاد يتحوّل إلى حسنة، لأنه محاولة لاستخدام العقل وكانت بعض الفرق الإسلامية قد أكدت دور العقل بموازاة النقل خصوصاً فيما يتعلق بكل ما له علاقة بشؤون الحياة كالمعتزلة والصوفية وغيرها.

وقال الإمام الشافعي: رأيي على صواب ولكنه يحتمل الخطأ، ورأي غيري خطأ، ولكنه يحتمل الصواب، وهو ردٌ بليغ على أفكار التعصب والانغلاق والعنف وعقلية التحريم والجريم وفرض الرأي، التي قادت من الناحية

السياسية إلى احتكار الحكم وتبرير مصادرة حقوق الآخرين، تارة باسم القومية أو بحجة الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وأخرى باسم الطبقة العاملة ومصالح الكادحين، وثالثة باسم الدين، لإسكات أي صوت ولتسويغ فكرة الاستئثار وادعاء امتلاك الحقيقة.

ثالثاً: الحرّية والجامعة

طرحت التغييرات التي حصلت في العديد من البلدان العربية موضوع الحرية الفكرية في الإطار الجامعي والأكاديمي على بساط البحث، خصوصاً في ظل الجدل المُثار سابقاً وحالياً حول النظام التعليمي والتربوي، ومنطلقاته الفكرية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، لا سيّما موقفه من الآخر ومن الاختلاف والتنوّع والتعددية، وكل ذلك له علاقة بالثقافة وارتباطها العضوي بالحرّية، إذ تشكّل حرّية البحث العلمي ركناً مهماً وأساسياً من أركان تطور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، بل المجتمع كله.

تشكّل حرّية البحث العلمي ركناً مهماً وأساسياً من أركان تطور الجامعات والمؤسسات الأكاديمية، بل المجتمع كله

لقد نما التعليم الجامعي بشكل كبير وبجميع مستوياته في الوطن العربي، سواء في المؤسسات الجامعية ومراكز الأبحاث والدراسات العلمية، وكذلك عن طريق الارتفاع الهائل في عدد الطلبة وازدياد أعداد الأساتذة الجامعيين وتعاظم خبراتهم، ومع هذا النمو برزت مشكلات نوعية، لعلّ أهمها موضوع الحرية الفكرية في إطارها الجامعي والأكاديمي، إذ لم يرافق التطور الكمّي في التعليم الجامعي تطوّراً نوعياً، لا في أقطار اليُسر (الغنية بالنفط) ولا في أقطار العُسر، بل إن بعض أقطار اليُسر بددت الثروات الهائلة على الحروب والمغامرات والصراعات الداخلية والاستخدامات غير الرشيدة واللاعقلانية وغيرها.

وفي ربع القرن الماضي ازداد عدد الجامعات العربية ومراكز الأبحاث الأكاديمية، زيادة ملحوظة، بالنسبة إلى الجامعات الرسمية أو الأهلية، في حين كان هناك تسرّباً، بزيادة هجرة العقول والأدمغة المفكّرة، تساوق طردياً مع اندلاع الحروب والنزاعات وانفلات الوضع الأمني في بعض البلدان، فضلاً عن شحّ الحرّيات وضعف الحوافز المعنوية والمادية.

وكان المجتمع الجامعي يأمل في وضع حد لمحاولات احتواء وتأطير أساتذة الجامعات والباحثين الأساسين في مراكز الابحاث والدراسات التي راجت

في سنوات السبعينيات والثمانينيات، ولا سيّما في بعض البلدان التي حدثت فيها تغييرات مؤخراً، والتي قابلها عزوفٌ شديد من جانب الأساتذة والباحثين عن المشاركة في الحياة العامة، كردّ فعل طبيعي ضد محاولات قسرية لإجبارهم على تطويع وسيلتهم الابداعية والأكاديمية، إلّا أن أشكالاً جديدة من التسيس أو التديين أو التمذهب، برزت لدى أوساط جامعية وأكاديمية لم تعرفها أروقة الجامعات من قبل، وانقسم المجتمع الجامعي، إلى أنصار الأنظمة القديمة وأنصار الأنظمة الجديدة، وبين الاتجاهات الإسلامية والعلمانية، وأحياناً بين أتباع هذه الطائفة أو تلك وغير ذلك.

وولّد الانغمار سابقاً في المهمات الوظيفية والابتعاد عن الأضواء شعوراً باليأس والانكفاء على الذات والانفصام عن المجتمع أحياناً، وذلك تلافياً لمحاولات السلطات توظيف نتاجات الأساتذة والباحثين واستغلال أسمائهم لمصالحها الخاصة، خصوصاً في ظل أنظمة تعليم عتيقة وإدارات بيروقراطية ومناهج لا تستجيب لروح العصر، وأجهزة لا تعرف الرحمة وغياب أو ضمور للحرّية الفكرية وضعف المبادرة، وعدم تشجيع حرّية البحث العلمي والاكاديمي.

لقد ظلّ الباحث الأكاديمي والأستاذ الجامعي يعاني من غياب الحرّية مثلما يعاني اليوم، من التعصب والتطرف والغلو

لقد ظلّ الباحث الأكاديمي والأستاذ الجامعي يعاني من غياب الحرّية مثلما يعاني اليوم، من التعصب والتطرف والغلو، ومن القيود المفروضة عليه للالتزام بالمناهج (المقررّة)، التي غالباً ما تكون ذات اتجاه محدد (ضيق)، ومن الرقابة المختلفة التي جعلته يعيش في بعض البلدان تحت هاجس الرعب، ولا سيّما إذا ترافق الأمر مع تهديدات وانفلات للعنف وظلّت حرّية البحث العلمي محدودة، فضلاً عن الانظمة الجامعية الادارية، كالتعيين والدوام والإجازات والمرض والترقيات والتفرّغ، وهذه كلّها معوّقات أمام الباحث وعامل كبح يحدّ من إبداعه، فضلاً عن ضعف الحوافز في الكثير من الأحيان، وتقديم الولاء كشرط أساسي لتولّي المسؤوليات والترقيات، وذلك على حساب الكفاءة والاخلاص للوطن.

وانتشرت العديد من الاعتبارات الجديدة ـ القديمة ـ التي سبق للكثير من البلدان العربية أن سلكت طريقاً يساعد على تخطيّها أو يخفف من تأثيراتها السلبية بعد أن عانت منها في حقبة سابقة، الطائفية والشوفينية والعشائرية والجهوية، وقد لعبت الاعتبارات الحزبية والدينية والطائفية السياسية

الضيقة، دوراً كبيراً للتأثير في حرّية الجامعات والبحث العلمي، وعلى الاستفادة من الطاقات والكفاءات العليا لحسابات بعيدة كل البعد عن التقويمات العلمية والأكاديمية.

ففي العراق مثلاً وبعد الاحتلال الامريكي عام 2003، تم إعفاء نحو (3) آلاف أستاذ جامعي من مواقعهم، بسبب الاتجاه السياسي وليس بسبب ارتكابات أو إدانات قضائية، ورغم أنه أعيد الكثير منهم، الّا أن الجامعات العراقية ما تزال تعاني من نقص فادح في مستوى الكفاءة، ولعلّ بعض التعيينات الجديدة لأسباب سياسية أو طائفية أو إثنية قد لعبت دوراً في ذلك، ناهيكم عن اغتيال نحو (450) عالماً واستاذاً جامعياً، وهجرة أعداد كبيرة إلى الخارج بسبب تصاعد أعمال العنف من جهة وممارسات الاحتلال من جهة أخرى، فضلاً عن الفوضى الأمنية، وكذلك بسبب موجة التطهير الطائفي وما رافقها من أعمال عنف منفلتة من عقالها، مما أضاف عبئاً جديداً على المستوى الجامعي والأكاديمي، ولاسيما أن هناك آلافاً من أساتذة الجامعات والباحثين كانوا قد غادروا العراق بسبب سياسات النظام السابق وبسبب الحروب والحصار.

لقد جرت عمليات (تخريب) للجامعات منذ السبعينيات وتم تفريغ الكثير من أصحاب الكفاءات والمواهب منها ومن مراكز الأبحاث

لقد جرت عمليات (تخريب) للجامعات منذ السبعينيات وتم تفريغ الكثير من أصحاب الكفاءات والمواهب منها ومن مراكز الأبحاث، ولا سيّما إن كانت لا تتفق مع الاتجاه السائد، مما أدى إلى هبوط المستوى الدراسي الجامعي، فضلاً عن نكوص النظام التعليمي، وانعكس ذلك بشكل خطير على الحرّية الفكرية، بالترافق مع عدم مواكبة التطور الدولي، وخصوصاً منجزات العولمة وثورة الاتصالات والتدفق الهائل للمعلومات وتكنولوجيا المعلومات والطفرة الرقمية «الديجيتل»، الأمر الذي أدى إلى تخلف البرامج الدراسية والمناهج الجامعية، وأصبح بعضها يفوح برائحة النزعات الطائفية والعسكرية أو العنصرية أو العشائرية، وبما يضرّ بمصلحة المجتمع، ويفقده التعايش والسلم الأهلي والاجتماعي، ويؤثر في شخصية الطالب التي ينبغي أن تنمّى لتكوين شخصية عصرية منفتحة وقادرة على استيعاب الجديد وروح العصر.

وبسبب غياب الحرّية الفكرية وفقدان حرية التعبير شهدت البلدان العربية

والبلدان النامية عموماً هجرة كبيرة للعقول والأدمغة المفِكَّرة Brain Drain، فضلاً عن تأثير ذلك في الطموح الشخصي للأستاذ والباحث (موضوعياً وذاتياً) وإغراءات أخرى دفعت بأصحاب الكفاءات إلى ترك أوطانهم، حيث يتسرّب سنوياً العديد من العلماء والنابغين والباحثين وأساتذة الجامعات بحثاً عن الحرّية الفكرية والأمان، وتحسين أوضاعهم من الناحية الإبداعية والشخصية، عن طريق الفرص التي تتاح لهم خارج بلدانهم، وفي ذلك نزيف خطير للكفاءات وهدر كبير للموارد.

إن الغالبية من أصحاب العقول لا يرغبون في ترك بلدانهم ولا يطمحون بالهجرة، ولكنهم اضطروا للرحيل بسبب مشكلات ومعوّقات صادفتهم لدى عملهم، سواء مشكلات البحث العلمي وضيق فسحة الحرّية والتجاوز على حقوقهم الشخصية والعامة، والتعامل البيروقراطي، والنظام الاداري، وحقوق التفرغ العلمي وغيرها.

وبسبب غياب الحرّية الفكرية وفقدان حرية التعبير شهدت البلدان العربية والبلدان النامية عموماً هجرة كبيرة للعقول والأدمغة المفِكَّرة

إن علاقة الباحث بالسلطة هي علاقة ملتبسة في الغالب، خصوصاً ما يتعلق منها بحريته في البحث والتعبير واستقلاله، فضلاً عن القيود المفروضة عليه وهاجس المراقبة، لدرجة أنها أصبحت أكثر تعقيداً وارتياباً من جهة، وعدائية من جهة أخرى، ومؤخراً استشكل الأمر مع جماعات التطرف، فأصبح هناك شكل من العداء بينها وبين الجامعات ومراكز الابحاث والدراسات الاكاديمية والفكرية، لعدم قبولها الرأي الآخر، وتجري في العراق حالياً محاولات لإرغام الطالبات على ارتداء الحجاب، وعزلهن عن الطلاب، وقد جرت احتكاكات وأعمال عنف شملت حتى أبناء الأديان الأخرى، كالمسيحيات مثلاً اللواتي يتعرضن لضغوط مضاعفة.

وفي التسعينيات وحدها، سقط أكثر من (100) مثقف ومبدع بينهم أساتذة جامعات في الجزائر، لا لذنب سوى أن بعضهم لا يُقرّ للجماعات المتطرفة أعمالها الإرهابية، وإنْ كان لا يعارض حقها في الحرية ومعارضة السلطات الحاكمة ولكن بالوسائل السلمية، في حين طحنت أعمال العنف والإرهاب بين الحكومة وجماعات التطرف ما يزيد على (100) ألف مواطن، وهؤلاء ضحايا فرض الرأي بالقوة وبعيداً عن صناديق الاقتراع أو الاحتكام إلى الرأي العام.

أما في العراق، فقد كانت الحصيلة مريعة بعد الاحتلال في العام 2003، إذ استهدف العلماء وأساتذة الجامعات وسقط منهم أكثر من (450) أكاديمياً، وشملت قائمة المستهدفين نحو ألفي مثقف من إعلاميين وكتاب وفنانين وأدباء وأطباء وقضاة ومحامين ومهندسين ومدرسين واقتصاديين وغيرهم، واضطرّ مئات الآلاف من السكان إلى النزوح ومثلهم للهجرة إلى بلدان اللجوء، ووصل عدد اللاجئين في فترة النظام السابق وما بعد الاحتلال إلى ما يزيد عن أربعة ملايين عراقي، وإذا كان بعضهم قد عاد بعد فتور الموجة الطائفية ـ المذهبية التي اشتعلت في العام 2006 و2007، لكن استمرار الإرهاب والعنف، يجعل الكثير من الكفاءات العراقية تستقر في الخارج.

سقط أكثر من (100) مثقف ومبدع بينهم أساتذة جامعات في الجزائر، لا لذنب سوى أن بعضهم لا يُقرّ للجماعات المتطرفة أعمالها الإرهابية

وتحتكر السلطات أحياناً بعض المعلومات أو مصادرها، وتحجبها عن الباحث وتحظر عليه الوصول إليها تحت حجة (أمن البلد) ومتطلبات (الصراع الخارجي) و(العدو) الذي يدق على الأبواب، بل يقرع الطبول، وهو ما تضع عليه خطّاً أحمر، وتحاول بعضها أن تسخّر الباحث لأغراض الدعاية، بحيث يصبح داعية سياسياً فاقداً بذلك موضوعيته، الأساس في تكوين شخصية الباحث، ومن ثم بحثه، وقد كشفت أحداث الربيع العربي هشاشة العديد من الأنظمة التي كانت تبدو منيعة ومحصّنة، فضلاً عن حجم الاختراقات التي كانت فيها.

إن الباحث يتعامل مع الحقائق دون أن يروّج لأيديولوجية معينة، في حين أن الداعية السياسي يحاول نشر آرائه السياسية والترويج لها، بل تسويقها أحياناً وهو ما يتناقض مع مهمة الباحث الذي ينبغي عليه التمسك بالحيادية والموضوعية ونتائج البحث التي يصل إليها. إن ذلك لا يعني دعوة إلى الحيادية المطلقة للعلم ووظيفته ذات البعد الاجتماعي، فالعلم له علاقة وطيدة بالأخلاق، ولا يمكن فصلها وإلّا تحوّل إلى النقيض باستخدام نتائج العلم والبحث ضد المجتمع والإنسان، ولأغراض عدوانية وشريرة.

الحرية باختصار، تعني الضرورة وهي صيرورة الوجود الإنساني، ولا سيّما إذا اتّسمت بالوعي الذي هو انعكاس لدرجة تطور المجتمع، وحرّية المثقف، الهواء الذي يتنفس منه لتحقيق ذاته وإضفاء نوع من (الألسنة) على إبداعه ونتاجه العلمي أو الأدبي.

مشروع الشرق الأوسط الجديد: قراءة في دلالات (الربيع) العربي

د. خالد شوكات(*)
أكاديمي وباحث من تونس

(*) رئيس مؤسسة الجامعة الخضراء ـ تونس.

مقدمة

خلافاً لما كان متوقّعاً من حركة الرّبيع العربي التي انطلقت من تونس في 14 يناير 2011، شهدت الأوضاع في المنطقة العربية مجموعة انتكاسات وانهيارات متتالية في ظرف زمني وجيز، وعلى كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، بما قلب الحلم العربي إلى كابوس مؤلم، وحوّل الآمال في قيام أنظمة ديمقراطية تسرّع تحقيق مشروع الوحدة العربية، إلى مخاوف حقيقيّة من انتهاء الحالة إلى انهيار كامل لما يسمّى بـ (الدولة الوطنية)، والسقوط في وضعية أكثر قتامة تؤكد تلك التوقّعات التي أبداها بعض الكتّاب والمفكّرين العرب من أن المراد بهذه الأمّة هو (تجزئة المجزأ وتقسيم المقسّم)[1].

(1) عبد الله خليفة الشايجي، تفتيت المفتّت وتقسيم المقسّم، الاتحاد الإماراتية، عدد 26 ـ 11 ـ 2012.

ويملك الباحث المتابع لحالات التغيير التي شهدتها دول ما يسمّى بالربيع العربي، الجزم بأنها انتهت جميعاً إلى ما يعرف بـ (الدولة الفاشلة) أو ما يشبهها، فالدولة في كلّ من ليبيا واليمن وسوريا تكاد تكون عاجزة كلّياً عن أداء وظائفها الطبيعية، فيما تبدو حالة العجز في الحالتين المصرية والتونسية جزئية، لكنّها على أيّة حال في وضع أسوأ بكثير ممّا كانت عليه في ظل الأنظمة الديكتاتورية السابقة، وهو ما يزكّي الاعتقاد بأن الأطراف التي لعبت أدواراً مباشرة في تفجير ما عرف بـ (الربيع العربي)، وخصوصاً منها الأطراف العربية والإسلامية، إمّا أنها تورّطت في مخطّطات خارجية لم تكن تقدّر أهدافها ومداها الحقيقي، أو أنّها كانت بعلمها وإرادة أنظمتها مجرّد أدوات لتنفيذ هذه المخطّطات على غرار ما شهده التاريخ العربي والإسلامي الحديث والمعاصر في أكثر من حقبة سابقة.

وقد أسهمت المتغّيرات التي مرّت بها المنطقة العربية في السنوات الثلاث الماضية، إلى فرض ثلاثة مباحث رئيسة على طاولة البحث والتحليل والدراسة، **أوّلها** متعلّق بما إذا كانت هذه المتغّيرات نتاج مخطّطات التغيير التي جرى الحديث عنها في أوساط العلاقات الدولية، منذ انهيار جدار برلين وسقوط المنظومة السوفيتية، **وثانيها** متّصل بالرؤى التي أطّرت أدوار الدول المنضوية تحت ما عرف بـ(الثالوث السنّي) في المنطقة[2]، أي قطر وتركيا والمملكة العربية السعودية، أمّا **ثالثها** فمرتبط بالقراءات الاستشرافية للمآلات الممكنة للحرب السورية في سائر أبعادها ودوائرها المتشابكة، الوطنية والإقليمية والدولية، وهي الحرب التي ستتوقّف على نتائجها مصائر عديد الأطراف القريبة والبعيدة.

(2) يوسف بلحاج رحومة، روسيا تكشّر عن أنيابها، القدس العربي اللندنية، عدد 22 ـ 05 ـ 2013.

أولاً: مخطّطات التغيير

يعارض العديد من الباحثين والمتخصصّين في الشؤون العربية والشرق ـ أوسطية، فكرة أن (الربيع العربي) كان مجرّد حركة احتجاجية عفوية انطلقت يوم 17 ديسمبر 2010، من محافظة سيدي بوزيد وسط الجمهورية التونسية، انتهت بانهيار أهمّ الأنظمة الاستبدادية القائمة في المنطقة من مغربها إلى مشرقها، ويرى هؤلاء أن قصّة الربيع العربي، هذا (التسونامي) الذي عصف بحكم أكثر الرؤساء تعميراً في السلطة، جرى التخطيط والتمهيد لتنفيذها منذ سنوات طويلة خلت، وتندرج في سياق مخطّطات القوى الدولية النافذة لمستقبل المنطقة، وخصوصاً منها القوى الغربية، المعنية أساساً بتأمين مصالحها في مجالين معروفين، الأوّل هو (النفط) الذي ما تزال البلاد العربية والإسلامية الأوفر مخزوناً منه عالمياً، والثاني (إسرائيل) التي ما تزال تعدّ في مراكز القرار الغربي قاعدة الغرب المتقدّمة في قلب العالم العربي الإسلامي الواجب حمايتها وتأمين أمنها ومستقبلها[3].

هذا (التسونامي) الذي عصف بحكم أكثر الرؤساء تعميراً في السلطة

(3) محمد عبّاس، العلاقات الاستراتيجية بين الغرب وإسرائيل، مركز الوعي العربي، القاهرة، عدد 31 ـ 08 ـ 2013.

ويعدّد المهتمّون ضمن هذا الإطار ثلاث أطروحات أساسية، هي كما يأتي:

الأولى: أطروحة الشرق الأوسط الجديد: يعد الرئيس الإسرائيلي الحالي شيمون بيريز أهم المنظّرين لأطروحة (الشرق الأوسط الجديد)[4]، وهي أطروحة جرى تطويرها وتداولها في سياق أنشطة (معهد السلام) الذي أسسه قطب الحركة الصهيونية، بالتزامن مع توقيع اتفاقية (أوسلو) بين منظّمة

(4) شمعون بيريز، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمد حلمي عبد الحافظ، الأهلية للنشر، القاهرة 1998.

التحرير الفلسطينية والدولة العبرية سنة 1991، وفي أفق البحث المحموم للقادة الإسرائيليين عن موقع طبيعي مقبول لدولتهم، التي ما يزال ينظر إليها عربياً وإسلامياً ـ في الأقل من وجهة النظر الشعبية ـ، بوصفها خليّة سرطانية زرعتها القوى الاستعمارية والامبريالية في جسد الأمّة العربية والإسلامية، لعرقلة نموّها وإذكاء الصراعات بين مكوّناتها، والحيلولة دون نهضتها وتبوّئها مكانة دولية لائقة بها.

وتقول هذه الأطروحة بأهمية بناء منطقة الشرق الأوسط على أسس جديدة، ديمقراطية وعلمانية وحداثية، تقوم على الاعتراف من جهة بحق اليهود في إقامة دولتهم المستقلّة في فلسطين، وتمنح سائر الأقليات الطائفية والدينية واللغوية الموجودة في المنطقة الحق نفسه في إقامة كيانات مستقلّة أو شبه مستقلّة، تعكس التنوّع العقائدي والاثني والثقافي الّذي يميّز المنطقة بطريقة أفضل، ويمكّن الشعوب من التخلّص من الأطر السياسية والايديولوجية المفروضة عليها والتي لا تعبّر عن هويتها أو إرادتها.

الهدف الأساسي من حركة الربيع العربي توفير الشروط العملية والموضوعية لتطبيع أطروحة الشرق الأوسط الجديد

ويعتقد باحثون بأن الهدف الأساسي من حركة الربيع العربي توفير الشروط العملية والموضوعية لتطبيع أطروحة الشرق الأوسط الجديد، ويرى هؤلاء بأن تهديم الدول القائمة ليس سوى مقدّمة لحركة إعادة بناء لاحقة ستظهر عن طريقها كيانات سياسية جديدة لن يكون لديها أي مشكل مع الدولة العبرية، وستصبح معها إسرائيل الدولة اليهودية دولة طبيعية في ظل دول أخرى مجاورة، واحدة مسيحية والأخرى درزية والثالثة قبطية والرابعة شيعية والخامسة سنّية والسادسة علوية والسابعة كردية، بل دولة رائدة ونموذجية ستقاس على نظامها الديمقراطي العلماني بقية الأنظمة التي سيجري إحداثها[5].

الثانية: أطروحة الفوضى الخلّاقة: تقدّمت بهذه الأطروحة الدكتورة «كونداليزا رايس» وزيرة الخارجية الأمريكية في عهد الرئيس جورج بوش الابن[6]، ومفادها أن المغامرة الأمريكية في العراق، على الرغم من كلّ الفوضى والخراب والإرهاب والقتل والدمار الّذي خلّفته، هي مغامرة محسوبة تستحّق التكرار، في إطار المسعى الدولي والغربي الواجب لـ(دمقرطة) دول منطقة الشرق الأوسط، وإنهاء معاناة الشعوب العربية الرازحة منذ قرون تحت نير الأنظمة الاستبدادية.

(5) كمال بن يونس وآسيا العتروس، صراع طائفي جديد أم مخطّط أجنبي لتقسيم المنطقة، الصباح التونسية، عدد 06 ـ 06 ـ 2013.

(6) أحمد الجار الله، الفوضى الخلّاقة.. حروب مذهبية بلا أفق، السياسة الكويتية، عدد 15 ـ 06 ـ 2013.

وترى الآنسة رايس، وآخرون في مراكز القرار الغربي والأمريكي، أن الشعوب العربية والإسلامية يجب أن تكون مستعدّة لدفع ثمن الحرّية غالياً، وأن تكون متفهّمة لطبيعة مراحل الانتقال نحو الديمقراطية، وأن ترى في الإرهاب وسفك الدماء وتدمير البنى التحتية وهدر الطاقة والمال والموارد البشرية مقدّمات لا مفرّ منها للمرور إلى عالم الحرّية والديمقراطية، وهو ما عاشته وتحمّلته شعوب أخرى في أوربا وآسيا وأمريكا اللاتينية قرّرت التحرّر من الاستعباد والعيش بكرامة.

أن الشعوب العربية والإسلامية يجب أن تكون مستعدّة لدفع ثمن الحرّية غالياً

ويؤمن متخصصّون في الشأن العربي والإسلامي، بأن حركة الربيع العربي ليست سوى جزء من هذه الرؤية الأمريكية التي لا ترى حرجاً في دفع المنطقة العربية والإسلامية برمّتها، إلى عالم الفوضى والإرهاب والاقتتال الداخلي على أسس طائفية ومذهبية وايديولوجية، متوقّعين أن تسفر هذه (الفوضى الخلّاقة) عن عالم عربي وإسلامي جديد أكثر اندماجاً في الرؤية الغربية لمستقبل العالم، وأكثر تأميناً لقطبي المصالح الغربية في المنطقة، أي النفط وإسرائيل، وهو ما يعني استعداد هذه القوى الدولية للتعايش مع منطقة عربية وإسلامية مشتعلة إلى حين، تكون معها دولها عاجزة عن خوض أي مواجهة مصيرية وحاسمة مع الدولة العبرية، ولن تضار بشكل كبير إبّانها مخزونات النفط خصوصاً في ظل تأكيدات أمريكية على قرب استغناء واشنطن، عن أي بترول أجنبي مع اكتشافات الحقول الجديدة داخل الولايات المتحدة الأمريكية[7].

أن تسفر هذه (الفوضى الخلّاقة) عن عالم عربي وإسلامي جديد أكثر اندماجاً في الرؤية الغربية لمستقبل العالم، وأكثر تأميناً لقطبي المصالح الغربية في المنطقة، أي النفط وإسرائيل

الثالثة: أطروحة اتفاقية سايكس بيكو الثانية: يعدّ المستشرق البريطاني الأصل الأمريكي الجنسية (برنارد لويس) هو صاحب هذه الأطروحة[8]، على الرغم من وجود مقدّمات لها في أطروحات سابقة كتلك التي تقدّم بها قبل سنوات (صموئيل هنتينغتون) صاحب نظرية (صراع الحضارات)[9]، وتنطلق هذه النظرية من أن الوقت حان لمراجعة اتفاقية (سايكس بيكو) الشهيرة التي وضعت أسس خارطة الدول في منطقة المشرق العربي والإسلامي، وكانت السبب الرئيس في تفتيت الأمّة العربية إلى كيانات قطرية، وخذلان الشريف حسين قائد الثورة العربية الكبرى ضد الأتراك

(7) عبد العزيز الفكّي، حول قدرة أمريكا على الاستغناء عن نفط الشرق الأوسط، الاقتصادية السعودية، عدد 21 ـ 12 ـ 2012.

(8) ريتا فرج، برنارد لويس.. المستشرق الكلاسيكي، الحياة اللندنية، عدد 30 ـ 03 ـ 2013.

(9) صموئيل هنتينغتون، صدام الحضارات أو إعادة بناء النظام العالمي، ترجمة محمود خلف ومالك أبو شهيوة، الدار الجماهيرية، طرابلس 1999.

العثمانيين، بعد أن كانت بريطانيا وحلفائها الغربيين قد وعدوه بإقامة دولة جامعة لكلّ العرب.

ويرى برنارد لويس، المعروف بميوله الصهيونية، أن العالم العربي والإسلامي يجب أن يعاد عجنه وتقسيمه على أسس مغايرة تماماً، لتلك التي جرت في اتفاقية سنة 1916 (وهي السنة التي ولد فيها لويس نفسه وتلك مفارقة من مفارقات القدر)، على نحو تكون فيه الغلبة للدولة اليهودية، وهو ما يعني تفتيت الدول العربية والإسلامية الحالية إلى كيانات عرقية وطائفية ومذهبية ودينية صغيرة، تجعل من السعودية والعراق وسورية ومصر وإيران وتركيا والسودان، بوصفها الدول الكبرى الرئيسة في المنطقة، إمارات وسلطنات وجمهوريات وملكيات صغيرة عاجزة متناحرة، تتطلّع في مجملها إلى صداقة إسرائيل لتأمين بقائها واستمراريتها.

وقد لاحت بحسب عدد كبير من الباحثين والمتخصصين، الكثير من المؤشرات الدّالّة على أثر لهذه الأطروحة في أفق حركة الربيع العربي، إذ سقطت دول مثل السودان والصومال عمليّاً في واقع التقسيم، وتهافت الدولة القطرية فيهما إلى دويلات متناحرة متصارعة، على حين يحوم هذا الشبح المفزع بقوّة على كافة دول المنطقة، إذ أطلّت الفتن الداخلية على أنواعها بأعناقها منذرة بتلاشي السلطات المركزية وسيطرة أمراء وحكّام محليّين على شؤون المناطق التي يسيطرون عليها، إذ تبدو دول مثل العراق وسوريا ومصر في وضعية دفاع حقيقية وحاسمة عن وحدتها الوطنية وبقاء كيانها القطري، في ظل تنامي نزعات الاستقلال الكلّي أو الجزئي للأقاليم المكوّنة لها.

تبدو دول مثل العراق وسوريا ومصر في وضعية دفاع حقيقية وحاسمة عن وحدتها الوطنية وبقاء كيانها القطري

لا مندوحة عن القول بأنّ إيراد هذه الأطروحات قد توجّب من باب التدقيق التحليلي والبحث الموضوعي، غير أن الملاحظة واجبة بأنه لا أدلّة ثابتة إلى حدّ الآن تؤكّدها تماماً أو تنفيها كليّة، وقد تكون الحقيقة مجانبة، أو توليفاً بين عناصر مختلفة وردت في طيّات هذه الأطروحة أو تلك، وقد اقتضت النزاهة العلمية الإشارة إلى ذلك، ولاسيما أن الوثائق الدولية المتعلّقة بهذه الحقبة من التاريخ العربي، لن يفرج عنها ربّما إلا بعد عقود من الآن في أقلّ التقديرات، وكم من وثيقة أبطلت مفعول تقدير ظنّ لسنوات طويلة أنه صائب وحقيقي.

ثانياً: الثالوث السنّي ـ لقد أبرزت وقائع الربيع العربي لاعبين إقليميين جدد، بالتزامن مع خفوت نجم عدد من اللاعبين القدامى، وقد اتّسمت أدوار هؤلاء اللاعبين الجدد بكثير من الغموض، ولاسّيما على مستوى المنطلقات والمحدّدات، في ظلّ تباين جليّ في أحجامهم الجغرافية والديمغرافية والاستراتيجية، واختلاف صارخ بينهم في حجم المصالح المتاحة والدور التاريخي السابق في المنطقة والطموح الاستراتيجي الممكن، فضلاً عمّا يمكن أن يثار من أسئلة حول العلاقات القائمة بين هذه القوى الإقليمية الصاعدة والقوى الدولية ذات المصالح الأكبر والدوافع الأوضح للتدخّل في القضايا المطروحة.

إن أي حديث عن حركة الربيع العربي، لابدّ أن تقود إلى الإشارة للأدوار التي لعبها الثالوث القطري ـ التركي ـ السعودي، في مسرح الأحداث والسعي الفاعل إلى تقرير مصير المنطقة، في التقاء في الأهداف أحياناً، وتباين في الدوافع في أحيان أخرى، فعلى الرغم من الخلفية الطائفية التي بدت محرّكاً لعمل هذا الثلاثي، إلا أن كل تمحيص في الحالة يفضي لا محالة إلى الوقوف على مظاهر التنافر والتمايز بين العواصم الثلاثة الدوحة وأنقرة والرياض، ويحيل إلى حقائق مهمّة لا مناص من أخذها بالحسبان في كل دراسة أو تحليل.

أن كل تمحيص في الحالة يفضي لا محالة إلى الوقوف على مظاهر التنافر والتمايز بين العواصم الثلاثة الدوحة وأنقرة والرياض

وفيما يأتي بعض أوجه هذا التنافر والتمايز:

1 ـ قطر الإمارة الغامضة[10]: استمرت إمارة قطر دولة عربية خليجية صغيرة واقعة على هامش الأحداث حتّى منتصف التسعينيات من القرن الماضي، وكانت تراهن في سياستها الخارجية على الدوران في الفلك السعودي بالنظر إلى عدّة عوامل لعلّ من أهمّها انحدار أسرة آل ثاني الحاكمة من نجد منطلق الأسرة الحاكمة السعودية نفسها ومنبت جذرها، فضلاً عن الروابط المذهبية التي جعلت (السلفية الوهّابية) العقيدة الرسمية للدولتين، ومخاوف الدوحة الدائمة من مخاطر الهيمنة الإيرانية.

(10) كريستيان شينون وجورج مالبرينو، قطر.. أسرار الحقيبة السوداء، دار ميشال أيرون، باريس 2013.

وقد شهدت قطر ابتداء من سنة 1995، عدّة تحوّلات دراماتيكية في سياساتها الداخلية والخارجية، تشير بعض المصادر إلى وجود مرجعية أمريكية وراءها، ابتداء من وصول الأمير السابق حمد بن خليفة إلى السلطة

بعد انقلاب أبيض على والده، ثم إنشاء قناة الجزيرة التي أضحت في ظرف قياسي أهم وسيلة إعلام عربية، منهية بذلك هيمنة سعودية دامت ثلاثة عقود على الخريطة الإعلامية العربية[11]، وانتهاء بتطوير قاعدة (السيلية) العسكرية الأمريكية لتكون واحدة من أهم القواعد العسكرية لواشنطن خارج أرضها، وكذلك الطفرة الاقتصادية التي عاشتها الإمارة بسبب إصلاحات عميقة طالت قطاع الغاز الطبيعي، ممّا مكّن الدوحة من تبنّي استراتيجية تدخّلية واسعة النطاق في العالم العربي والإسلامي، والتحوّل بتشجيع غربي واضح إلى أحد مراكز صنع القرار في المنطقة.

(11) يسري فودة: قناة الجزيرة وقطر في خطر، اليوم السابع المصرية، عدد 28 ـ 05 ـ 2009.

أن الاختيار الأمريكي لقطر، لتكون قاعدة للتخطيط لمستقبل المنطقة العربية والإسلامية، جاء نتاج أسباب متعدّدة ومتضافرة في آن واحد

ويعتقد باحثون في العلاقات الدولية إلى أن الاختيار الأمريكي لقطر، لتكون قاعدة للتخطيط لمستقبل المنطقة العربية والإسلامية، جاء نتاج أسباب متعدّدة ومتضافرة في آن واحد، أوّلها صغر حجم الإمارة من حيث المساحة وعدد السكّان وغناها المالي في نفس الوقت، فضلاً عن حداثة تاريخها وتجانس شعبها الصغير لغوياً ودينياً وطائفياً، وهي جميعاً عناصر استقرار سياسي واجتماعي واقتصادي، ممّا يجعلها مجالاً للتجريب والاختبار دون وجود مخاطر تعثّر أو انفجار أو اعتراض، وهو أمر لا تتوافر عليه أيّة دولة عربية أخرى، بما في ذلك سائر دول مجلس التعاون الخليجي، التي تتسم إمّا بتركيبة سكّانية تعدّدية طائفياً وعرقياً، أو بوجود معارضة قوّية قابلة للتطوّر والنمو للنظام القائم، وما يخلص إليه أن الاختيار الغربي والأمريكي تحديداً، للدوحة كان اختياراً مدروساً وناجحاً وإن زكّته الصدفة[12].

(12) عبد الوهّاب الأفندي، في الظاهرة القطرية مرّة أخرى، القدس العربي اللندنية، عدد 24 ـ 06 ـ 2013.

وقد تمكّنت السياسة الخارجية القطرية طيلة السنوات الأخيرة، من لعب أدوار اتّسمت بالكثير من الغموض والشبهة، وبما لا يتّفق مع وزنها وتاريخها الحقيقيين، ممّا جعلها محلّ دراسات وأبحاث لم تفض في الغالب إلى استنتاجات واضحة أو قاطعة، فقد برزت الدوحة في أدوارها الإقليمية منذ الغزو الأمريكي للعراق، بداية بالقضية الفلسطينية إذ كانت عرّاب المصالحة العربية الإسرائيلية، مروراً بالقضية السودانية والصومالية والأفغانية، وصولاً إلى حركة الربيع العربي وثوراتها المتعدّدة.

الاختيار الغربي والأمريكي تحديداً، للدوحة كان اختياراً مدروساً وناجحاً وإن زكّته الصدفة

وما هو ثابت بالنسبة لعلاقة قطر بالربيع العربي وفقاً لكثير من الدارسين المتخصّصين، أن الإعداد لهذه الحركة ربّما يعود في جذوره إلى تأسيس قناة الجزيرة نفسها سنة 1996، إذ ليس خافياً الدور الأساسي الذي لعبته هذه القناة خصوصاً في الثورات الأولى التونسية والمصرية والليبية واليمنية بوصفها صوتاً رسميا منحازاً للقوى الثورية، هذا قبل أن يتغيّر الموقف من أدائها، خصوصاً مع تفجّر الأزمة السورية، ممّا دعّم إلى حدّ ما مصداقية (نظرية المؤامرة) التي تتحدّث عن مخطّط غربي للتغيير السياسي في المنطقة، لم تكن الإمارة الصغيرة إلا إحدى أدوات تنفيذه، خصوصاً في ظل العلاقات المتنامية التي عرفتها علاقة الدوحة بالجماعات والحركات الإسلامية منذ أواخر التسعينيات، والدور القطري في الحوار الذي جرى بين واشنطن وعواصم غربية من جهة والإخوان المسلمين من جهة ثانية، والذي شكّلت الرعاية القطرية لهذه الجماعات الممثّلة لما عرف بّـــ(الإسلام السياسي) جزءاً أصيلاً منه[13].

نتوّجه شرقاً دون أن نغضب الغرب أو نتنصّل من إبداء الرغبة في الانتماء إليه

(13) فاروق يوسف، ماذا يحدث للإخوان المسلمين لو تخلّت عنهم قطر؟، العرب اللندنية، عدد 20 ـ 06 ـ 2013.

2 ـ تركيا الإردواغانية أو العثمانية الجديدة: وصل حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيّب أردوغان[14]، إلى السلطة في تركيا سنة 2002 وهو يرفع شعار (نتوّجه شرقاً دون أن نغضب الغرب أو نتنصّل من إبداء الرغبة في الانتماء إليه)، مستفيداً من الانتكاسات التي عرفتها تجارب الحكم التي خاضها الإسلام السياسي التركي بقيادة المؤسس نجم الدّين أربكان طيلة العقود الماضية، فضلاً عن تجارب أخرى كتلك التي قادها رئيس الوزراء الأسبق عدنان مندريس الذي شنقه العسكريون سنة 1962، والرئيس الأسبق تورغوت أوزال الذي قيل إنّه اغتيل بالسم سنة 1986.

(14) حسين نسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان.. قصّة زعيم، مركز نماء، بيروت 2012.

وقد اختارت الأوساط السياسية والإعلامية في تركيا توصيف الحركة الأردوغانية بـــ(العثمانية الجديدة)، والتي تجد تنظيراً عميقاً لها في كتاب وزير الخارجية التركية البرفسور أحمد داوود أغلو المترجم قبل سنوات إلى العربية بعنوان (العمق الاستراتيجي)[15]، والذي دعا فيه القيادي البارز في الحزب الإسلامي إلى ضرورة أن تقوم السياسات الخارجية والاستراتيجية لأنقرة، على اعتبار الفضاء العثماني القديم عمقاً استراتيجياً ومجالاً حيوياً للجمهورية التركية الجديدة، وأن تسعى اسطنبول إلى استعادة زعامتها الروحية وقيادتها السياسية للعالم الإسلامي السنّي، الذي طالما نظر للخليفة

(15) أحمد داوود أغلو، العمق الاستراتيجي.. موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: طارق عبد الجليل ومحمد جابر ثلجي، الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، بيروت 2010.

العثماني السابق بوصفه وليّ أمر المسلمين في العالم بأسره، كما لو أن الخلافة لم تذهب والباب العالي ما يزال قائماً.

ولم يكن لدى العرب فيما بدا طيلة العقد الذي سبقت الربيع العربي مانع في تقوية الروابط الاقتصادية والعلاقات الثنائية مع أنقرة، بل إن العديد من مستبدّي المنطقة لم يروا حرجاً في فتح المجال على مصراعيه أمام الاستثمارات الاقتصادية والتجارية التركية، ورحّبوا بالدور المتنامي لأنقرة في قضايا العالم الإسلامي الرئيسية، واستقبلوا أردوغان ورفيقه رئيس الجمهورية عبد الله غول في عواصم بلدان بكثير من الغبطة والترحيب والامتنان، حتّى أن العلاقات التركية السورية وصلت ذروتها على كافة الأصعدة في ظلّ حكومتي العدالة والتنمية والأسد، وعرفت من الودّ والتعاون والتبادل التجاري والسياحي كما لم تعرف من قبل منذ استقلال سوريا عن السلطنة عقب الثورة العربية الكبرى.

وقد فوجئت الأوساط السياسية والديبلوماسية والإعلامية العربية بالانقلاب الحدّي لحكومة أردوغان بعد أحداث الربيع العربي، إذ تدحرجت أنقرة تدريجياً إلى اتخاذ مواقف منحازة لصالح جماعات الإخوان المسلمين، سواء تلك التي وصلت إلى الحكم أو بقيت في المعارضة، كما لم تر مانعاً في التورّط في الحروب الأهلية والأزمات الداخلية، التي شقّت أكثر من بلد عربي، وبلغ استنكار المواقف التركية مبلغه حيال الأدوار شديدة الشبهة، التي ارتضى أردوغان القيام بها في القضيتين المصرية والسورية، إذ بدا في الأولى ضارباً بكل قواعد الديبلوماسية ضرب الحائط سافراً في تدخّله في شأن داخلي لبلد عربي كبير، فيما بدا في ثانية مستعدّاً لدعم تدخّل عسكري غربي مباشر في أراضي دولة عربية جارة.

لكنّ المتغّيرات النوعية التي شهدتها السياسات التركية في المنطقة العربية ما بعد الربيع العربي، قادت إلى متغيّرات داخلية أفصحت عن نفسها بجلاء في أحداث تقسيم الاحتجاجية، والتي طالب عن طريقها متظاهرون أتراك أوّل مرّة برحيل أردوغان، بل بلغت حدّة الاحتجاج درجة وصف معها أردوغان بـ«الطاغية»، في مؤشّر على قصر المدّة التي يمكن أن يقضيها في الحكم مستقبلا، قياساً بتلك التي قاد خلالها تركيا، وهي فترة الحكم الأطول نسبيا مقارنة بما قضاه أي حاكم تركي سابق منذ المؤسسين كمال أتاتورك وخليفته عصمت أنونو.

بلغت حدّة الاحتجاج درجة وصف معها أردوغان بـ«الطاغية»

اكتفت الرياض في الأشهر الأولى بدور المتابع أكثر من دور الفاعل، وقامت باحتضان أول الرؤساء المخلوعين

3 ـ السعودية وصراع الأجيال: لم تظهر المملكة العربية السعودية في بداية أحداث الربيع العربي لاعباً أساسياً، على الرغم من دورها التقليدي الذي طالما لعبته، كواحدة من أبرز وأقوى الدول العربية والإسلامية، وقد اكتفت الرياض في الأشهر الأولى بدور المتابع أكثر من دور الفاعل، وقامت باحتضان أول الرؤساء المخلوعين، وهو الرئيس التونسي زين العابدين بن علي، وتطلّعت إلى تكرار التجربة نفسها مع كلّ من الرئيسين المصري حسني مبارك واليمني علي عبد الله صالح، غير أنها تحمّست بشكل واضح لإسقاط نظام الزعيم الليبي معمر القذافي، ربّما للعداوة التاريخية القائمة بينهما[16].

(16) عبد الرحمن شلغم، أشخاص حول القذّافي، دار الفرجاني للنشر والتوزيع، طرابلس 2012.

غير أن الموقف السعودي بدأ يتغير تدريجياً نحو قدر أكبر من الفاعلية، وصلت حدّ التدخّل العسكري المباشر لقمع الثورة البحرينية، وتمادى هذا التغيير في التطوّر في الحالة السورية، إذ وقفت الرياض بكلّ ثقلها الاقتصادي والجيو ـ سياسي والدولي إلى جانب المعارضة السورية، التي تلقت دعماً مالياً وعسكرياً وبشرياً مباشراً، هو الأكثر سخاء قياساً بأي دعم إقليمي أو دولي آخر، وبدا إصرار السعوديين على إسقاط نظام الرئيس بشّار الأسد أكثر وضوحاً من أي طرف آخر معارض للنظام السوري، إلى درجة حاولت معها سلطات المملكة شراء ذمّة روسيا لرفع يدها عن القضية السورية، وقد فسّر الموقف السعودي، سواء في البحرين عن طريق دعم غير مشروط للنظام، أو في سوريا عن طريق دعم غير مشروط للمعارضة، بدوافع طائفية محضة، ترى في المعارضة البحرينية والنظام السوري حلفاء لإيران العدوّ الطائفي اللدود للمملكة السعودية.

إصرار السعوديين على إسقاط نظام الرئيس بشّار الأسد أكثر وضوحاً من أي طرف آخر معارض للنظام السوري

إلا أنّ باحثين في الشأن السعودي لا يكفّون على التأكيد على أن الموقف السعودي من حراك الربيع العربي، لا يمكن قراءته بمعزل عن معطيين أساسيين طالما أطّرا السياسة الخارجية للرياض، الأوّل تلك المعادلة التي أرساها مخططو السياسة الخارجية السعودية والقائمة على الإيمان بأن «المملكة ستكون في مأمن من الهزّات الداخلية متى ما كان محيطها الإقليمي مشتعلاً، ولهذا كان من الضروري دائما عمل أجهزتها الاستخبارية على إذكاء الحروب والصراعات في دول الجوار»، والثاني ذلك الصراع الخفّي المحتدم بين أبناء الجيل الثالث من أحفاد الملك المؤسس عبد العزيز آل

سعود، والذي دفع بعض الأمراء الطموحين مثل الأمير بندر بن سلطان إلى تسخير متغيّرات المحيط الإقليمي لإحداث متغيّرات إصلاحية في المحيط الداخلي، وهو ما ينطبق أيضاً على الأمير الوليد بن طلال الذي لا يقلّ طموحاً، ويحاول أن يلعب دوراً ما في قضايا الدول العربية الممحونة بانعكاسات تسونامي الربيع العربي.

ويراهن بعض أمراء الجيل الثالث السعودي، خصوصاً أولئك الذين اشتهروا بنزعاتهم الإصلاحية، على سقوط الحكومات الإخوانية بوصفها حليفاً ممكناً للأوساط السلفية الوهابيّة المحافظة داخل المملكة، وهو ما قد يفسّر الدعم السعودي السخيّ الذي وجده قادة القوّات المسلّحة المصرية عندما أطاحوا بحكم الرئيس محمد مرسي الإخوانية[17].

(17) إبراهيم درويش، السعودية عادت للممارسة دورها القيادي في المنطقة، القدس العربي اللندنية، عدد 14 ـ 06 ـ 2013.

ثالثاً: الحرب السورية ـ شكّلت سوريا جدار الصدّ الّذي تكسّرت عليه أمواج تسونامي الربيع العربي الآتية إليه من تونس مرورا بليبيا ومصر واليمن، ولم يكن غالبية المستشرفين يتوقّعون هذا الانقلاب الذي حصل لعاصفة التغيير الجارية في العالم العربي بعد وصولها إلى دمشق، إذ استعصى نظام بشّار الأسد عن السقوط، وتبدّل مزاج الشارع في غالبية البلدان العربية تدريجيا من متعاطف مع الثورات إلى متحفّظ حيالها ثمّ معترض عليها.

وتقف عوامل عدّة وراء هذا الانقلاب لعلّ من أهمّها تجربة الحكم الفاشلة والمريرة التي عاشتها بعض البلدان العربية كتونس ومصر، أين وصلت جماعات الإخوان المسلمين إلى السلطة، و وقوف أطراف دولية مكروهة أو مشبوهة في الأوساط الشعبية العربية وراء مشروع إسقاط النظام، وما ظهر من مؤشّرات على أن المستهدف من الحراك السوري ليس سوى ضرب تيّار المقاومة الوطنية والإسلامية لإسرائيل، فضلاً عن تحويل مسار الثورة من انتفاضة مدنية سلمية تنادي بالحرّية والديمقراطية، إلى حرب أهلية تستغلّها جماعات دينية متطرّفة لارتكاب أبشع الجرائم في حقّ الأبرياء والعزّل من المدنيين السوريين[18].

أن المستهدف من الحراك السوري ليس سوى ضرب تيّار المقاومة الوطنية والإسلامية لإسرائيل

(18) طارق الحميد، هل يقف الغرب مع القاعدة في سوريا؟، الشرق الأوسط اللندنية، عدد 29 ـ 08 ـ 2013.

وقد تسارعت الأحداث وتكثّفت على الساحة السورية والإقليمية والدولية على نحو بلور قناعة لدى كثير من المحلّلين والباحثين، من أن حكاية الربيع العربي قد استحالت إلى شتاء، وأن موجة التسونامي ارتدّت على أعقابها بعد

ارتطامها على حائط الممانعة السوري، لتعود على عقبيها فاسخة كل ما كتبته في السنتين السابقتين، وهو ما فسّر سقوط حكم الإخوان في مصر، وعودة علي عبد الله صالح إلى حكم اليمن من الشبّاك بعد خروجه من الباب، وعجز الإخوان عن الوصول إلى السلطة في ليبيا، واستمرار النظام الجزائري في الحكم، واستنجاد الإسلاميين في المغرب بأحضان الملكية، وقد بقيت للإسلاميين اليوم قلعة واحدة أخيرة هي تونس، لكنّهم يستعدّون لمغادرتها قريباً، بالنظر إلى الفشل والعزلة وأزمة الثقة المستفحلة بينهم وبين بقيّة مكوّنات المجتمع.

أن موجة التسونامي ارتدّت على أعقابها بعد ارتطامها على حائط الممانعة السوري

وقد بدت الأزمة السورية مستعصية على الحلّ في المدى المنظور، في ارتباط وثيقة بثلاثة مظاهر أساسية هي كالآتي:

- **الحرب العالمية الجديدة**: لم تّعد الحرب السورية مجرّد مواجهة بين نظام حكم ومعارضة، إذ تطوّرت وقائعها ليكون هذا البلد الذي تلتقي فيه تيّارات التاريخ والجغرافيا البشرية[19]، لتكون حرباً عالميةً حقيقية، تقف فيها تكتّلات دولية في معارضة بعضها البعض، ويصرّ فيها كل حلف دولي على الانتصار، فإلى جانب النظام السوري تقف دول كروسيا وإيران والصّين وتنظيمات كحزب الله، وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية وقوى يسارية وثورية وراديكالية في مختلف أنحاء العالم، أما إلى جانب المعارضة فقد اصطف إلى جانب الثالوث السنّي (قطر وتركيا والسعودية)، غالبية الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية واسرائيل.

(19) خالد شوكات، «سوريا.. سرّة العالم»، السياسة الكويتية، عدد 16 ـ 06 ـ 2013.

اصطف إلى جانب الثالوث السنّي (قطر وتركيا والسعودية)، غالبية الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتّحدة الأمريكية واسرائيل

وقد أدرك كلا التحالفين الدوليّين اللّذين انخرطا بكلّ قوة في المواجهة السورية، عدم استعداد أي منهما للتسليم للآخر، وهو ما سيقود هذه المواجهة مع الوقت إلى حالة شبيهة بتلك التي كانت قائمة أيام الحرب الباردة، إذ سيسعى كل طرف إلى تأمين بقاء حليفه محارباً إلى أطول فترة ممكنة، الأمر الذي سيقود سوريا إلى ما يشبه وضعية لبنان سنوات حربه الأهلية، وإلى حالة تكون معها عمليّاً مقسّمة إلى دويلات ومناطق نفوذ، من بينها واحدة ستظلّ خاضعة لهيمنة النظام طبعاً.

وأظهرت الاتفاقية الروسية الأمريكية الموقّعة في جنيف حول نزع السلاح

الكيمياوي الروسي[20]، عدم استعداد الطرف الغربي إلى حدّ الآن لخوض مغامرة عسكرية، لن تقود إلّا إلى إحداث مزيد من الفوضى في المنطقة، وإلى تثبيت موضع قدم للجماعات الإرهابية المتطرّفة، دون أن تنهي نظام الرئيس بشّار الأسد أو تضمن انتقالاً معقولاً ومقبولاً للسلطة القائمة.

(20) عبد الله النيباري، محنة سوريا.. لا ضوء في نهاية النفق، الطليعة الكويتية، عدد 18 ـ 09 ـ 2013.

- **المواجهة الطائفية**: خلافاً للشعارات التي رفعها الشباب الثائر في تونس ومصر واليمن، والتي عملت على منح ثورات الربيع العربي الأولى طبيعة مدنية ديمقراطية عن طريق التركيز على الأولويات الوطنية الجامعة كالحرّية والعمل والكرامة، فإن الأزمة السورية أعطت المواجهة بين النظام والمعارضة صبغة طائفية كريهة، تجاوزت الحدود السورية إلى الفضاء العربي والإسلامي، على نحو أضحت معه وكأنها مواجهة بين معسكرين أحدهما (سنّي) والآخر (شيعي).

أعطت المواجهة بين النظام والمعارضة صبغة طائفية كريهة، تجاوزت الحدود السورية إلى الفضاء العربي والإسلامي

وبالمقدور القول بأن عملية الشحن الطائفي وإحياء الخصومة التاريخية بين أتباع المذهبين السنّي والشيعي، بلغت درجة غير مسبوقة من حيث عدد الأطراف المنخرطة فيها والرقعة الجغرافية المعنية بها، وعمق الشرخ النفسي والدّيني الذي فجّرته، وفاقت في تأثيراتها السلبية وتداعياتها الخطيرة على مستقبل الأمة العربية والإسلامية تلك الناتجة عن المواجهات الطائفية التي يشهدها العراق على مرّ السنوات اللاحقة عن الغزو الأمريكي، إذ تشبّثت الأطراف العراقية الرئيسية في مجملها بالعملية السياسية وامتنعت عن الانسياق وراء الاقتتال الشامل كما هو دائر في بلاد الشام.

- الحرب الأهلية: تتوفّر سوريا جرّاء أزمتها الحالية الطاحنة، على جميع مقوّمات الحرب الأهلية طويلة المدى، إذ تحوّلت الحركة الاحتجاجية السلمية ضد النظام الأسدي إلى حركة عسكرية مسلّحة، وانقسمت البلاد عمليّاً إلى مجموعة أقاليم منفصلة متباعدة، تتقاسم قوّات النظام ومجموعات مسلّحة متعددّة السيطرة عليها، وظهرت على السطح كلّ التباينات الدينية والقومية والمذهبية والطائفية واللغوية والسياسية على نحو أضعف الخطاب الوطني الجامع والشامل، في مقابل خطابات انفصالية

وانعزالية وإقصائية مقسّمة ومغذّية للأحقاد والكراهية، ووفّرت القوى الإقليمية والدولية موارد الاقتتال الداخلي بين السوريين مدة طويلة، عن طريق تزويد الأطراف المتحاربة بالمال والوسائل العسكرية، وهو ما سيقيم تدريجياً ما يعرف باقتصاد الحرب الأهلية، إذ يتحوّل القتال إلى المهنة الرئيسة المتوافرة أمام كل قادر على حمل السلاح[21].

وفّرت القوى الإقليمية والدولية موارد الاقتتال الداخلي بين السوريين مدة طويلة

(21) مقال مجهول الكاتب، اقتصاديات بديلة تنبثق عن الحرب الأهلية في سوريا، الزمان اللندنية، عدد 11 ـ 12 ـ 2012.

الخلاصة:

لقد تنبأ عدد من خبراء الشؤون العربية مبكّراً، خصوصاً الروس منهم، بأن الربيع العربي سيتحوّل إلى شتاء قاس سيدفن كلّ الآمال الكبيرة التي علّقتها شعوب المنطقة عليها[22]، وإذا ما أجري التقويم على أساس الشعارات الثلاث المرفوعة إبّان الثورتين التونسية والمصرية، فإنه لابدّ من الوقوف عند الخلاصات الآتية:

(22) خالد شوكات، الربيع العربي.. أين ذهبت أزهاره، السياسة الكويتية، عدد 13 ـ 08 ـ 2012.

1 ـ لم تنجح عمليات الانتقال الديمقراطي، ولا مسارات العدالة الانتقالية، التي شهدتها البلدان العربية التي عاشت ثورات، في إرساء أنظمة ديمقراطية بدل تلك الاستبدادية التي كانت قائمة من قبل.

2 ـ لم تنجح الحكومات التي تسلّمت السلطة بعد انهيار الأنظمة العربية السابقة، في إعادة إطلاق مشاريع تنموية من شأنها منح شعور بالطمأنينة للشرائح الاجتماعية الفقيرة المتطلّعة إلى تشغيل العاطلين من أبنائها وتحسين دخلها، بل ما حدث كان مخالفاً للتوقّعات تماماً، إذ اضطربت الأنظمة الأمنية واختلّت المؤشرات الاقتصادية الرئيسة وشهدت معظم البلدان التي عرفت ثورة موجات غلاء وافتقاد للسلع الأساسية وارتباكات في عمل المرافق غير مسبوقة.

الربيع العربي سيتحوّل إلى شتاء قاس سيدفن كلّ الآمال الكبيرة التي علّقتها شعوب المنطقة عليها

3 ـ لم تنجِ الثورات العربية في خلق أنظمة قادرة على تأكيد الاستقلال والكرامة الوطنية، بل كان ما لاحظته الشعوب على حكوماتها الجديدة، مزيد من الخطوات لتكريس التبعية وفتح المجال أمام التدخّل العسكري والسياسي الأجنبي في شؤونها الداخلية.

4 ـ لم تنجِ حركة الربيع العربي في تقوية جرعة القيم المدنية والديمقراطية

في البلدان التي شملتها، بل قادت إلى صعود تيّارات دينية متطرّفة وفسحت المجال أمام جماعات سلفية متشدّدة، تسعى إلى فرض أفكارها على مجتمعاتها بالقوّة عن طريق تسخير أساليب عنيفة وإرهابية، فضلاً عن إشاعة أجواء الفتنة الدينية والمذهبية والطائفية، ودفع الدول إلى حافّة الفشل والانهيار.

5 ـ لم تنجِ حركة الربيع العربي في تقوية تيّار الممانعة والمقاومة، بل قادت إلى إلحاق الأذى بمنظومة الأمن القومي العربي، عن طريق إلهاء أهم دولتين عربيتين في مواجهة إسرائيل، في صراعات وفتن داخلية، وتعطيل قوّاتها المسلّحة وأجهزتها الاستخباراتية عن تطوير نفسها والاضطلاع بوظائفها.

لكنّ هذه النتائج والدلالات السلبية لا يجب أن تحجب عن الباحث مجموعة من المتغيّرات الإيجابية، التي لاشكّ أنّها ستلعب دوراً أساسياً في تقرير مصير المنطقة ومستقبل شعوبها، لعلّ أهمّها ما يلي:

ـ إنّه لا مستقبل للأنظمة الاستبدادية القائمة على تقديس رؤساء الدول واحتقار الشعوب.

ـ إنّه لا مستقبل للأنظمة الثيوقراطية التي تخلط بين الديني المقدّس والزمني النسبي.

ـ إنّه لا مستقبل للجماعات السلفية والإرهابية ولخطابات العنف والحقد والكراهية.

إنّ قراءة حركة الربيع العربي في أبعادها ودلالاتها ستظل تشغل حيزاً كبيراً في الأبحاث والدراسات المستقبلية في العالم العربي والإسلامي في السنوات بل العقود القادمة، إذ لا يجب أن ينسى أن المرحلة الراهنة هي مرحلة مفصلية وحاسمة في تاريخ الأمّة والمنطقة، وسيترتّب عن تداعياتها الكثير من التغييرات الجذرية والعميقة.

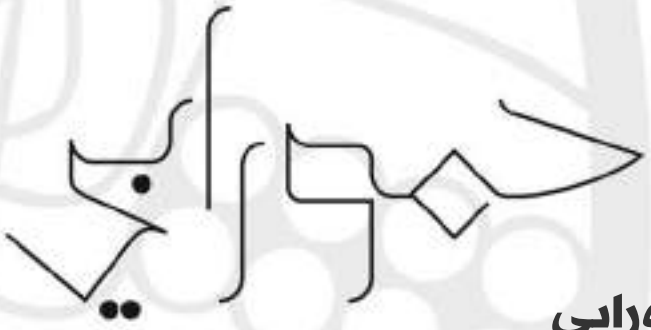

بحوث حمورابي

- **البنك المركزي العراقي وكلفة تثبيت سعر الصرف والتضخم**
  د. جواد كاظم البكري
- **الوقود الصخري الأميركي وسيلة جديدة لابتزاز دول النفط**
  بسمه ماجد حمزة
- **الاستراتيجية الأميركية وتصدير الارهاب المناطقي الجديد**
  د. محمد ياس خضير
- **المدارس الفكرية لإدارة الصراع عن بعد**
  د. حسين حافظ

البنك المركزي العراقي وكلفة تثبيت سعر الصرف والتضخم

د. جواد كاظم البكري(*)
أكاديمي وباحث من العراق

(*) استاذ مساعد ـ جامعة بابل ـ كلية الإدارة والاقتصاد.

مقدمة

تُعد السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية، فهي تُعنى بعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي من جهة، وما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي لأفراد المجتمع من جهة أخرى.

والسياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات إلتي تستخدمها السلطة النقدية العليا في البلد (متمثلةً بالبنك المركزي)، بغرض التأثير على العرض النقدي **(كمية النقود المتداولة داخل الاقتصاد)** بطريقة ما، للوصول إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، فهي تعبر عن مجموعة النصوص والقوانين والإجراءات، إلتي تتخذها السلطة النقدية للتأثير على المعروض النقدي بالتوسع أو الانكماش بغية تحقيق أهداف اقتصادية محددة.

ولا يخفى أن السياسات النقدية وخاصة في الدول النامية، مثل العراق، تكون أحد أهم أسباب الاختلال الاقتصادي الداخلي والخارجي، إلى جانب المتغيرات الاقتصادية الأخرى، وإذا كانت أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي نوعاً ما في ظل النمو المتوازن، فيعني هذا أن هناك ارتباط وثيق بين النشاط الاقتصادي والنقدي ويظهر ذلك من خلال ارتباط المشاكل الاقتصادية من بينها البطالة، التضخم، اختلال ميزان المدفوعات بالسياسات النقدية إلتي تقوم بها الحكومة.

أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي

ومن بين أهم أهداف السياسة النقدية هو: تحقيق مستوى مقبول من الاستقرار النقدي والاقتصادي، من خلال تجنب التغيرات المؤثرة في قيمة العملة الوطنية داخلياً وخارجياً، وإلتي تنشأ من خلال:

1 ـ التغيرات في المستوى العام للأسعار.

2 ـ المساهمة في تحقيق معدلات نمو اقتصادية مناسبة في القطاعات الاقتصادية المختلفة بما يحقق زيادة حجم الدخل القومي ونمو الناتج المحلي، عندما تنجح السياسة النقدية في تحقق الاستقرار الاقتصادي ودفع عجلة الإنتاج عند زيادة النقود في السوق في حالة الكساد، أو تقوم بخفض كمية النقود في السوق في حالة التضخم.

3 ـ وتحقيق الاستقرار في الأسعار عند مستوى معين، أي القضاء على معدل التضخم في الأسعار، وذلك للقضاء على النفقة الاقتصادية والاجتماعية للتضخم.

وللسياسة النقدية أدوات لتحقيق الاهداف المذكورة، يستخدمها عادةً البنك المركزي للتأثير في الوضع الاقتصادي وهي:

- **تغيير نسب الاحتياطي القانوني**: فمن المعروف أن نسبة الاحتياط القانوني هي تلك النسبة من النقود التي يجب على البنوك التجارية الاحتفاظ بها لدى البنك المركزي من حجم الودائع إلتي تصب في تلك البنوك، وبالتالي إذا أراد البنك المركزي زيادة عرض النقود من خلال زيادة قدرة البنوك التجارية على خلق النقود، فأن البنك في هذه الحالة يخفض نسبة الاحتياط القانوني مثلاً من (40%) إلى (20%)، فتزداد قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان وخلق النقود فيزداد المعروض النقدي والعكس صحيح، إذا أراد البنك المركزي تخفيض عرض النقود من خلال تخفيض قدرة البنوك التجارية على خلق النقود.

- **عمليات السوق المفتوحة**: يقصد بها قيام البنك المركزي بشراء أو بيع الأوراق المالية الحكومية للتحكم في القاعدة النقدية، فإذا كان الهدف هو زيادة عرض النقود، فأن البنك المركزي يقوم بعمليات شراء للأوراق المالية الحكومية من البنوك التجارية، ويدفع مقابل هذه الأوراق شيكات مسحوبة على البنك المركزي، وهذه الشيكات تودع في البنوك التجارية

وبالتالي يكون في امكان البنوك التجارية أن تتوسع في حجم الائتمان وخلق النقود من الودائع، وثم يزداد المعروض النقدي، أما إذا كان الهدف هو إنقاص عرض النقود، فأن البنك المركزي يقوم ببيع الأوراق المالية الحكومية .

- **تغيير سعر إعادة الخصم**: سعر إعادة الخصم هو ذلك الجزء من الفائدة الذي يتحصل عليه البنك المركزي، نتيجة خصم البنوك التجارية لما تملكه من أوراق تجارية سبق خصمها للعملاء، والآن تقوم بإعادة خصمها لدى البنك المركزي، ويطلق عليه أيضاً (سعر البنك)، فعندما يغير البنك المركزي سعر الخصم فأنه يغير من عرض النقود، فإذا كان الهدف هو التوسع في عرض النقود، فأن البنك المركزي يخفض سعر الخصم، وبذلك يشجع البنوك على الاقتراض منه وإذا تم ذلك فان القاعدة النقدية وعرض النقود يزيدان.

في العراق تم تطبيق أداة عمليات السوق المفتوحة من خلال مزادات بيع العملة الاجنبية

وفي العراق تم تطبيق أداة عمليات السوق المفتوحة من خلال مزادات بيع العملة الاجنبية من قبل البنك المركزي عندما صدر أمر سلطة الائتلاف المؤقتة في عام 2004، بموجبه يقوم البنك المركزي العراقي ببيع الدولار إلى السوق في ضوء تحقيق أهداف السياسة النقدية، إذ أن البنك المركزي يستخدم ادوات السياسة النقدية المتاحة له، وبشكل خاص توظيف سعر صرف الدينار العراقي كوسيلة للسيطرة على التضخم وكبح جماحه، ولهذا الغرض تدخل البنك المركزي في سوق الصرف هدفه رفع قيمة الدينار مقابل الدولار والدفاع عن هذه القيمة المرتفعة للدينار بتلبية كل الطلب على الدولار عند هذا السعر عبر عمليات بيع الدولار إلى المصارف وشركات التحويل المالي المرخصة في مزاد العملة الذي ينظمه البنك، وقد ظل الدينار العراقي محافظاً على قيمته أمام العملات الاخرى منذ تطبيق هذه الأداة وحتى شهر كانون الاول 2012، وقد أبعد بهذه السياسة، وبعض السياسات النقدية الأخرى، المواطن العراقي عن تداعيات مشكلة التضخم.

تدخل البنك المركزي في سوق الصرف هدفه رفع قيمة الدينار مقابل الدولار

ولكن ابتداءاً من شهر كانون الثاني 2013 بدأت معدلات التضخم بالازدياد تدريجياً، فقد سُجل في الشهر المذكور ارتفاع لأبمعدل (0,6%) مقارنه بشهر كانون الاول 2012،

وبدأت منذ ذلك الحين تتوإلى الزيادات في مؤشر الرقم القياسي لأسعار المستهلك بمعدلات (0,6%، 0,1%، 0,8%، 1,1%) لأشهر كانون الثاني، شباط، آذار، نيسان 2013 على التوالي .

وترجع زيادة مؤشرات الرقم القياسي لأسعار المستهلك تلك إلى ارتفاع اسعار بعض الاقسام السلعية من مثل (الاغذية، الملابس، السكن، الخضروات التبغ، الصحة، التعليم، المطاعم، النقل، والترفيه).

من خلال المعطيات السابقة نستنتج أن الاقتصاد العراقي يسير نحو التضخم، ولو بنسب متباطئة حالياً، إلا أن نسبة تضخم شهرية مقدارها (1% فقط) ستكون (12%) سنوياً، هذا اذا افترضنا أن التضخم سيظل عند مستوى (1%) شهرياً، وهو أمر مشكوك فيه في ظل تطورات السياسة النقدية في العراق، وفي ظل المؤثرات السياسية الإقليمية التي بدأت تلقي بظلالها على الوضع الاقتصادي في البلد.

فارتفاع معدلات التضخم عادةً ما تؤدي إلى انخفاض قيمة العملة الوطنية، وهذه النتيجة بدأت بالظهور مطلع العام 2013 متزامنةً بالطبع مع ارتفاع معدلات التضخم، فقد انخفضت قيمة الدينار العراقي من (1200) دينار لكل دولار في كانون الأول 2012، إلى (1300) دينار لكل دولار منذ مطلع عام 2013 .

وينبغي أن نتعرف أولاً على الأسباب إلتي تؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة المحلية أمام العملات الأجنبية المرجعية، فهناك مجموعة من الأسباب منها الاقتصادية ومنها السياسية، فالاقتصادية تنتج عن ارتفاع معدلات التضخم، وانخفاض القوه الشرائية للنقود، فضلاً عن تزايد العجز في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الخاص بالدولة، نتيجة ارتفاع الطلب على العملات الصعبة، وعدم وجود انتاج قومي يتم تصديره للخارج وزيادة الطلب على السلع والخامات من الدول الأجنبية، والسبب الثالث هو الاصدار النقدي الجديد الذي يؤدي إلى زيادة عرض النقد، إذا لم يصاحبه ارتفاع في الانتاجية، أما **الاسباب السياسية** فتتمثل بالحرب أو الحصار الاقتصادي أو جراء بعض السياسات إلتي تنتهجها الحكومات لخلق جو وهمي لإرضاء الشعوب أو سياسات الإغراق.

وفي العراق فقد تظافرت العديد من الاسباب إلتي أدت في النهاية، إلى انخفاض قيمة العملة العراقية من مطلع العام 2013، وحتى الوقت الحاضر من أهمها الآتي:

- السياسات النقدية إلتي انتهجها البنك المركزي العراقي، بتخفيض مزاد العملة بحجة وجود فساد في صفقات بيع العملة، وهنا نود أن نوضح نقطتين في غاية الاهمية، **الاولى**: إن وجود فساد في هذه الصفقات لا يمكن معالجته بالضرورة من خلال تقليل المعروض من الدولار في السوق المحلية، بل من خلال مكافحة الفساد نفسه، فالبنك المركزي عمد إلى خفض مزاد العملة وتضرر من جراء ذلك الاقتصاد العراقي بأكمله، من خلال انخفاض قيمة العملة العراقية، لغرض معالجة حالة الفساد إلتي تسبب بها بعض المنتفعين، واجزم هنا أن أغلب هؤلاء المنتفعين هم من ضمن العملية السياسية، وكما كان يحدث في زمن النظام السابق، **النقطة الثانية**: هي أن المحافظة على قيمة العملة العراقية بهذه الكيفية جعلت المواطن العراقي يستعيد الثقة بعملته الوطنية، إلتي عانت ما عانت على يد الدكتاتورية، هذه المحافظة لا تكون بالتأكيد بدون كلف، فالدولارات إلتي دُفعت إلى المزاد، أياً كان حجمها، تّعد كلفة منخفضة امام المحافظة على سعر العملة الوطنية لهذه السنوات.

أن أغلب هؤلاء المنتفعين هم من ضمن العملية السياسية

- إن فرض الحصار الاقتصادي على إيران والحرب الدائرة في سوريا، قد خفض الاحتياطيات الدولارية لهذين البلدين، فأتجه تجارهما إلى السوق العراقية لغرض الحصول على الدولار مستخدمين الكم الهائل من العملة العراقية المتوفرة لديهم، بسبب التبادل التجاري الاحادي الجانب بينهما وبين العراق، إذ يقوم العراق باستيراد كميات كبيرة من السلع من هذين البلدين دون تصدير شيء يُذكر.

فرض الحصار الاقتصادي على إيران والحرب الدائرة في سوريا، قد خفض الاحتياطيات الدولارية لهذين البلدين

- لقد ساهمت ظاهرة التوقعات (Expectations) في زيادة الطلب على الدولار مقابل الدينار، فالمواطن العراقي بعد كل هذه الانخفاضات في سعر العملة العراقية أمام الدولار الأميركي، بدأ يتوقع المزيد من الانخفاض، لذا بدأ بالتخلص من الدينار مقابل شراء الدولار، الأمر

الذي أدى إلى زيادة الطلب على الدولار، مع خفض البنك المركزي لمزاد الدولار من جهة، وزاد من المعرض من الدينار في السوق من جهة أخرى.

- أدت التدخلات الحكومية في سياسة البنك المركزي، الذي من المفترض أن يتمتع بالاستقلالية في كل دول العالم، دوراً سلبياً في تفاقم مشكلات قيمة العملة الوطنية، إذ أن هناك على الدوام علاقة عكسية بين تدخل الحكومة وقدرة البنك المركزي على استخدام أدواته النقدية لمعالجة المشكلات النقدية داخل الاقتصاد، فكلما ازداد تدخل الدولة كلما انخفضت قدرات البنك المركزي على الحد من المشكلات النقدية في الاقتصاد الوطني.

هناك على الدوام علاقة عكسية بين تدخل الحكومة وقدرة البنك المركزي على استخدام أدواته النقدية لمعالجة المشكلات النقدية داخل الاقتصاد

ومن الممكن أن تلقي هذه الظاهرة بأثار سلبية متعددة على الاقتصاد العراقي، إذا ما استمرت من دون معالجة علمية حقيقية، ومن هذه الأثار الآتي:

- ارتفاع اسعار السلع والخدمات المحلية، إذا ما أخذنا بنظر الاعتبار أن أكثر من (90%) من السلع في السوق العراقي هي سلع مستوردة من الخارج، وهي مقيّمة أصلاً بالدولار، وأن أي انخفاض لقيمة الدينار أمام الدولار يؤدي إلى دفع دنانير أكثر مقابل نفس السلعة مقارنة بالمدة قبل انخفاض قيمة الدينار.

أن أكثر من (90%) من السلع في السوق العراقي هي سلع مستوردة من الخارج

- تضرر الفئات التي تعتمد على الدينار سواء في مداخيلها أم في مدخراتها، إذ أن المدخرات الدينارية ستنخفض قيمتها مع انخفاض قيمة الدينار، فضلاً عن تضرر شريحة الموظفين، المتقاعدين، المقرضين بالدينار، المقترضين بالدولار، المتعاقدون مع الحكومة بالدينار وبخاصةً المقاولون، المؤجرون لعقاراتهم بالدينار، المستأجرون لعقارات بالدولار، والكسبة.

أما المعالجات المقترحة للحد من موضوع انخفاض قيمة العملة العراقية أمام الدولار الأميركي والعملات الأخرى، فمن الممكن تلخيصها بالآتي:

- العودة إلى ذات السياسة النقدية إلتي كان ينتهجها البنك المركزي العراقي خلال الاعوام الخمسة الماضية، وإلتي تعتمد على تلبية طلب السوق المحلي من الدولار مع سحب فائض الدينار العراقي منه، من خلال الاستمرار بمزاد العملة.

- تفعيل موضوع مكافحة عمليات غسيل الاموال، وتهريب العملة الصعبة خارج الاقتصاد العراقي بعيداً عن سياسات البنك المركزي ومن خلال الهيئات أو الدوائر ذات العلاقة.

- منح مزيد من الاستقلالية للبنك المركزي العراقي وعدم جره إلى مماحكات السياسة، إذ أن التدخل في عمل البنك المركزي له مساس مباشر بمستوى معيشة الفرد العراقي، الذي يعاني يومياً من الارهاب، وأن هذا التدخل سيضيف معاناة اخرى للمواطن وهي المعاناة الاقتصادية.

أن التدخل في عمل البنك المركزي له مساس مباشر بمستوى معيشة الفرد العراقي

- تعودنا في العراق، في ظل نظام المحاصصة، أن يتم الاستيزار على وفق الكتلة أو الحزب أو الطائفة بغض النظر عن الاختصاص، لذلك فمن الممكن الركون إلى رأي لجان استشارية متخصصة في الشأن الاقتصادي، عند اتخاذ أي قرار يختص بحياة المواطن العراقي لدراسة ايجابياته وسلبياته قبل اصداره.

وتبقى المعالجات المطروحة منوطة بمدى كفاءة السلطة النقدية وجديتها، في انتشال المواطن العراقي من براثن التضخم الذي ظل ينخر به ردحاً من الزمن، فاليوم يقف العراق على مفترق طرق في مجال وحدته الوطنية والهجمة البربرية إلتي تخلف يومياً انهاراً من الدم، فلا مجال لأضافه عبء جديد على كاهله من خلال الفشل في السياسة النقدية، إلتي من الممكن أن تصيب بمقتلاً هذا الشعب الصابر.

٤

نظم انتخاب
مجلس النواب العراقي بعد عام ٢٠٠٣

عبد العزيز عليوي العيساوي

مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ٢٠١٣
العلمية الجامعية

الوقود الصخري الأميركي وسيلة جديدة لابتزاز دول النفط

بسمة ماجد حمزة(*)
أكاديمية وباحثة من العراق

(*) عضو مركز حمورابي

مقدمة

بعد مشارفة مصدر الطاقة الأحفوري على النضوب في الولايات المتحدة الأميركية، وفقدانها نسبة عالية من انتاجها النفطي، ذهبت لتعويض ذلك التحدي الطاقوي، من خلال استكشاف النفط الصخري، والذي عدَّ كثورة علمية جديدة، وهي بامتياز ثورة أمريكية، شأنها شأن ثورة النفط الاحفوري في منتصف القرن التاسع عشر، كما ان صناعة النفط تعد هي الاخرى بحق صناعة امريكية، وعلى حد قول د. ليورنارد موكري(*)، (إن إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، يمكن أن ينمو من نحو (1,5) مليون برميل يومياً في نهاية 2012، إلى نحو خمسة ملايين برميل في 2017، وحين يقترن ذلك مع النفط التقليدي، فمن شأن ذلك أن يجعل إنتاج الخام الأمريكي قريباً من ذروته السابقة، البالغة (10,9) مليون برميل يومياً في (1970)، ومع هذه الثورة النفطية للولايات المتحدة يتزايد الانتاج النفطي لها، فما يمكن انتاجه من النفط الصخري بلغ (111,000) برميل يومياً في عام 2004، ووصل إلى (553,000) برميل يومياً في عام 2012، أي ما يعادل معدل نمو سنوي بمقدار (26%)، وبحسب تقديرات معلومات الطاقة الأميركية (EIA)، إن زيادة انتاج النفط الصخري سوف يرتفع ليصل إلى (1,2) مليون برميل يومياً، أي ما يعادل (12%) من الانتاج المتوقع للولايات المتحدة الأميركية خلال 2035، ونتيجة لذلك يتوقع انخفاض واردات النفط الامريكي لعام 2035، ليصل إلى أدنى مستوياتها منذ أكثر من (25) عاماً).

(*) ليوناردو موكري استاذ في كلية كينيدي بجامعة هارفرد، والرئيس السابق للاستراتيجية في شركة النفط الإيطالية إيني.

أولاً: ثورة الوقود الصخري

يعيش العالم اليوم حالة ترقب بعد الاكتشافات الأميركية للنفط الصخري،

يعيش العالم اليوم حالة ترقب بعد الاكتشافات الأميركية للنفط الصخري

وما خلفته من نتائج غير واضحة بسبب تضارب المعلومات، لاسيما فيما يخص تكاليف استخراج البرميل الواحد من هذا النوع من الوقود، والذي يزيد عن تكلفة نظيره (الاحفوري) التقليدي بنحو (75) دولاراً، كذلك تضارب الارقام حول حجم الاحتياطيات المتاحة منه، وضعف العمر الزمني له.

وفي ظل التنافس بين الدول الكبرى الصناعية، والدول الصاعدة اقتصادياً، على مصادر النفط والغاز التقليدي، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع اسعارهما، نظراً لتزايد الطلب المقترن

بالسعي نحو حفز معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، وبخاصة للدول التي تتوق إلى بلوغ حجم الناتج المحلي الأميركي، من مثل الصين وبدرجة أقل البلدان الأخرى، لاسيما في ظل توقعات قوية من قرب بلوغ مستوى الذروة لإنتاج النفط في العالم، وهو ما ينعكس بالحتم على تحفيز عالِ إلى أن تأخذ مستويات الاسعار منحى تصاعدي.

وهذا ما حفز الولايات المتحدة الأميركية من السعي الحثيث نحو استكشاف بدائل جديدة، وقد اجهدت نفسها كثيراً في ولوج مختلف جوانب الطاقة الأخرى، بغية تعويض النقص المتوقع في امدادات الطاقة، عند وصول حقول الدول المنتجة الرئيسة إلى مرحلة الشيخوخة.

أن الانتاج النفطي في العالم سينمو بنسبة (19%) عام 2035

وتشير التوقعات إلى أن الانتاج النفطي في العالم سينمو بنسبة (19%) عام 2035، وأن يرتفع سعر برميل النفط ليصل إلى (127) دولار، في ظل توقعات الطلب للعام نفسه (الجدول ـ 1).

(جدول ـ 1) توقعات الطلب العالمي على النفط للسنوات (2015 ـ 2035)

	2015	2020	2025	2030	2035
OECD	45,8	45,2	44,0	42,6	41,1
Developing countries	40,8	46,3	51,3	56,0	60,6
Eurasia	5,2	5,4	5,5	5,6	5,6
World	91,8	96,9	100,9	104,2	107,3

Source: EIA IEO 2011, OPEC Website, OPEC Annual Report 2009, 2004, PwC Analysis.

لذلك تحرص الولايات المتحدة لتحقيق أمنها الطاقوي من خلال السعي لإنتاج خمسة ملايين برميل من النفط الصخري يومياً بحلول عام 2017، والوصول إلى انتاج ما يصل إلى (16) مليون برميل يومياً من النفط (الصخر الزيتي، التقليدية، الغاز الطبيعي المسال، والوقود الحيوي)، بهذا يمكن أن تصبح أكبر منتج للنفط في العالم، في غضون بضع سنوات.

وتذهب الاحصاءات المتوافرة حالياً إلى أن الاحتياطيات النفطية الصخرية تقدر بـ (5) تريليونات برميل، كمخزون بالحالة الصلبة داخل مكنونات الصخور في العالم، منها قرابة (3,3) تريليون برميل (في أميركا وكندا فقط)، بينما يقدر احتياطي النفط (الاحفوري) في العالم بـ (1,370) تريليون برميل، وهو ما يعني أن النفط الصخري موجود بما يعادل ثلاثة أضعاف النفط التقليدي.

أن النفط الصخري موجود بما يعادل ثلاثة أضعاف النفط التقليدي

إن هذه الاحتياطيات تّعد أكثر من جميع الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام حالياً، بحسب أخر احصائيات لوكالة الطاقة الدولية والمعهد الأميركي للبترول، وأن تلك الطفرة غير المسبوقة في انتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، تّعد تحولاً استراتيجياً في موازين اسواق النفط العالمية للعقدين المقبلين.

وتتوقع المؤسسات المهتمة بالطاقة، إلى أن انتشار طفرة النفط والغاز الصخريين، قد غيرت سوق الطاقة الأميركية، اضافة إلى زيادة إنتاج الغاز الصخري إلى ثلاثة أمثال إنتاجه الحالي، في حين يتوقع حصول زيادة في إنتاج النفط الصخري إلى ستة أمثاله بحلول عام 2030، على الرغم من الصعوبات التي تكتنف استخراج النفط والغاز الصخريين، نتيجة العديد من المحددات، من مثل الحاجة إلى قطاع كبير لخدمات حقول النفط، وأسطول ضخم من منصات الحفر وأسواق مالية متقدمة، ونظام مالي متخصص وملكية خاصة للاحتياطيات، وهو ما لا يتوافر للعديد من الدول التي توجد بها احتياطيات هذا النوع من النفط والغاز.

ثانياً: إشكالية الدول النفطية في ظل الوقود الصخري

منذ أزمة عام 1973 النفطية، والولايات المتحدة والدول الغربية، تعمل بجد لإخضاع الدول النفطية وبخاصة التي تنضوي تحت لواء (أوبك)، لهذا

استحدثت وكالة الطاقة الدولية، لتؤدي دورها في افراغ نشوة التحفز الذي حاولت من خلاله دول النفط السعي لإقرار عادل لأسعار نفوطها، فقد جرى استخدام حزمة متنوعة من الاجراءات التي يراد منها كسر عضد ما سمي اقتصادياً احتكار القلة (oligopoly) كرمزية تعبيرية عن سياسة الاوبك في تحديد الانتاج والاسعار، بشكل يؤدي إلى الحفاظ على مستويات اسعار النفط، مرة بالتلويح بالضرائب التي فرضتها ومرة أخرى من خلال الترويج للمصادر البديلة وأيهام الدول المنتجة على التفلت من حصص الاوبك، وزيادة الانتاج بغية بلوغ العرض النفطي مستويات أكبر من الطلب الكلي، مما سينعكس ايجابياً لصالح أوضاع أمن الطاقة في البلدان الصناعية كافة.

جرى استخدام حزمة متنوعة من الاجراءات التي يراد منها كسر عضد ما سمي اقتصادياً احتكار القلة (oligopoly)

ولم تهدأ الولايات المتحدة والدول الغربية يوماً، بسبب القلق المستدام بسبب الطاقة، وبخاصة في ظل التنافس الدولي على مصادرها، لاسيما وأن الولايات المتحدة الأميركية تدرك جيداً بأفول نجمها في الميدان العالمي، على الأقل كدولة مهيمنة، وستذهب رويداً رويداً باتجاه القبول بالأعبين الجدد من مثل الصين وروسيا، كذلك لا بد من تحول الاستراتيجية الأميركية من التركيز على قيادة الولايات المتحدة للعالم إلى المشاركة في قيادته .

وأن الولايات المتحدة الأميركية تدرك جيداً بأفول نجمها في الميدان العالمي، على الاقل كدولة مهيمنة

هذا من شأنه أن دفع الولايات المتحدة للتخلص من عبء تأمين الطاقة، من خلال السعي الحثيث والمدعم بالتكنلوجيا والابحاث العلمية، لإيجاد بدائل حتى وأن كانت بتكلفة أعلى، إلا أن درجة الأمان عالية وخفض شديد لمخاطر انقطاع الامدادات، وهذا كله تبلور بالذهاب إلى انتاج الوقود الصخري عالِ التكلفة، وبتقنيات خاصة.

هذا الامر سيؤدي من دون شك إلى بلورة/ أو التأسيس لمرحلة جديدة، تتسم بالتلويح بالوقود الصخري كبديل مناسب للنفط الاحفوري الذي تنتجه دول اوبك، والدول الأخرى خارجها، ومن ثم امكانية اعتماد سياسة ابتزاز طاقوية من خلال خفض الواردات النفطية مقابل زيادة انتاجها من النفط الصخري، وهو ما يوصلها إلى الادعاء/ أو القدرة المؤقتة

امكانية اعتماد سياسة ابتزاز طاقوية من خلال خفض الواردات النفطية مقابل زيادة انتاجها من النفط الصخري

على الاكتفاء ذاتياً، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى خفض الطلب على نفوط الشرق الاوسط ودول الاوبك، وبخاصة لبعض دول الخليج العربي خاصة (السعودية).

إن الإنتاج الأميركي للنفط الصخري، يضع أمامنا نوعان من السيناريوهات للطلب على النفط الخام في اوبك مستقبلاً، بالاعتماد على أسعار النفط:

1. **السيناريو الأول**: هو السماح لدول اوبك للرد على الزيادات في انتاج النفط الصخري، ويترتب على ذلك انخفاض اسعار النفط عن طريق الحد من انتاجها الخاص، والمحافظة على متوسط سعر برميل يصل إلى (100$) للبرميل الواحد بالقيمة الحقيقية، أي فقدان اوبك بعض من الحصص في اسواقها، رغم أن دول الاعضاء في اوبك سوف تعمل على زيادة الانتاج الكلي، من حيث القيمة المطلقة لتلبية الطلب المتزايد (كما هو موضح في الشكل-1)، ويترتب على ذلك انخفاض الولايات المتحدة وارداتها النفطية إلى (25%) من الطلب، وسوف يأتي أغلبه من مصادر النفط في أمريكا الشمالية، أي العمل على انخفاض معدلات النمو الاقتصادي .

(الشكل ـ 1) توقعات انتاج اوبك مع زيادة الطلب على النفط الصخري

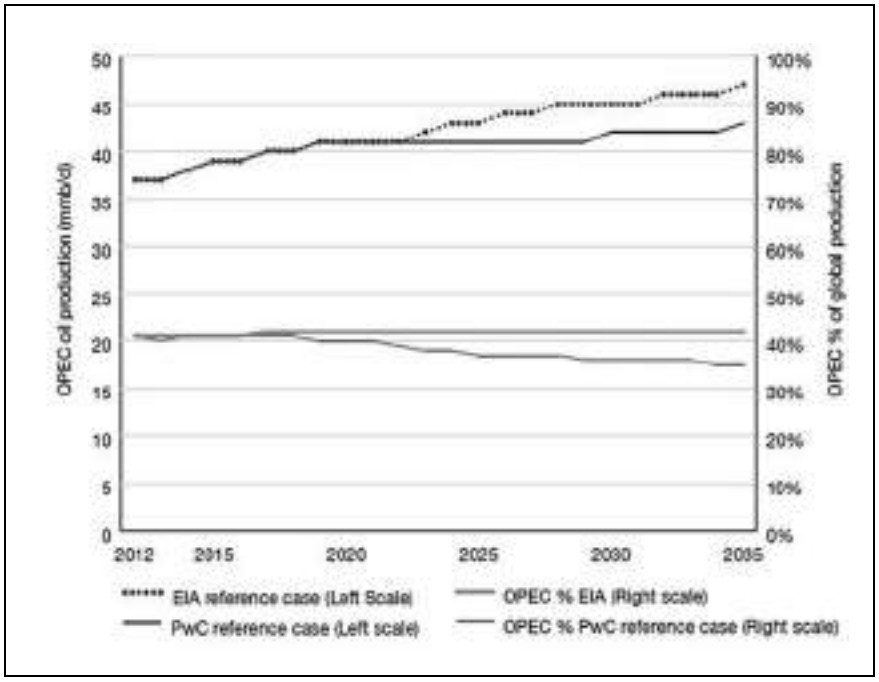

Source: EIA AEO 2012, PwC analysis

2. **السيناريو الثاني**: لا تستجيب الاوبك لأيّ زيادة أو تخفيض في كميات النفط المصدرة، ولا تتخذ أي اجراء لتقليص حصصها في اسواقها، ولا تعمل على زيادة انتاجها، وبالتالي تكون نتائج تأثير الامدادات النفط أكبر على اسعار النفط بحلول عام 2035، وبهذا يصبح سعر البرميل الواحد ($83) بالقيمة الحقيقية، مستفيداً من الرغبة الجامحة لبعض الدول الصاعدة من تعظيم معدلات النمو، كونها قاطرة الاقتصاد العالمي، ومن دونها وفي ظل تحول أكبر مستهلك للنفط بالعالم (الولايات المتحدة) يكون من الصعب الحفاظ على مستويات الاسعار .

على وفق هذا فأن سعر النفط الاسمي العالمي، سيكون أقل من توقعات منظمة الطاقة الأميركية (EIA) المقدر ($133) للبرميل الواحد بحلول عام 2035، أي بنسبة انخفاض قدرها (25%) (الشكل- 2)، بينما تقدر القيمة الحقيقية لسعر النفط بحوالي ($33-50) للبرميل الواحد بحلول عام 2035.

(الشكل ـ 2) توقعات اسعار النفط في حالة عدم استجابة اوبك لتأثيرات النفط الصخري

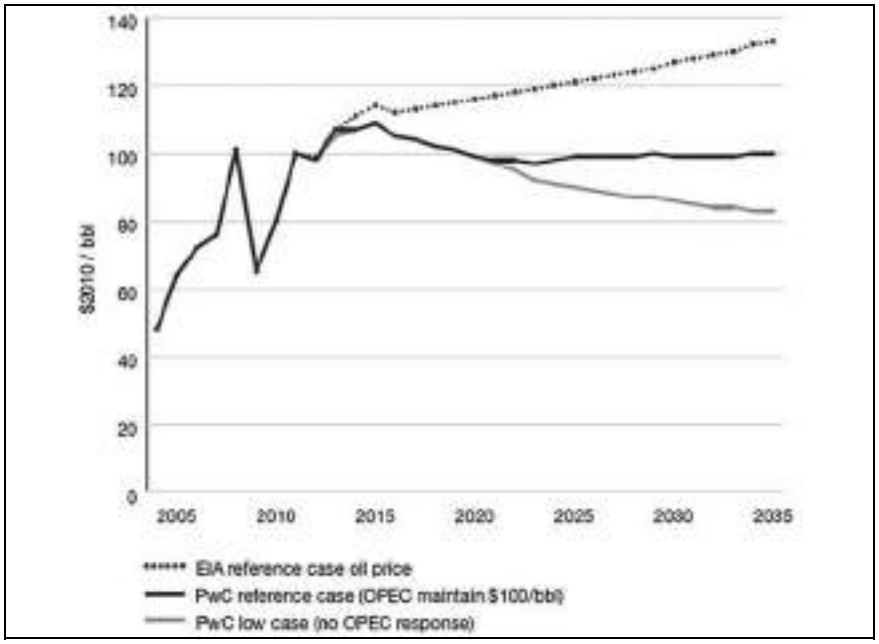

Source: EIA AEO 2012, PwC analysis

ومن السيناريوهات أعلاه، يمكن أن نستدل، إن سعر النفط يهبط بشكل متناسب مع توافر الكثير من الامدادات النفطية، وهذا يعكس حقيقة إن

الطلب على النفط غير حساس نسبياً لتغيرات الاسعار، بالاستناد على تقديرات مرونات السعر على المدى الطويل.

إن تخفيض اسعار النفط العالمية، يؤدي دوراً تبادلياً في التأثير على تطور الاقتصاد العالمي

إن تخفيض اسعار النفط العالمية، يؤدي دوراً تبادلياً في التأثير على تطور الاقتصاد العالمي، إذ تتركز الكثير من واردات الدول النفطية جغرافياً، مع الدول الصناعية، بحيث أن انخفاض اسعار النفط سينعكس سلباً على حجم الواردات منها، وهو ما يخلق تباطئ في اقتصاداتها، وهذا يمثل صدمة ارتدادية من شأنها أن تكون كابح للنمو في الاقتصادات الرئيسة.

إن ازدهار أنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة، قد تكون له عواقب من حيث أمن الطاقة الأميركية، لأنه سيؤثر على إنتاج النفط في دول أوبك، وعدة بلدان أفريقية (نيجيريا وأنغولا وليبيا والجزائر)، التي بدورها سوف تضطر إلى إيجاد فسحة لإنتاجها في أسواق التصدير الأخرى، وهذا سيخلق ضغوطاً إضافية داخل منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك)، التي ليست لديها القدرة على إدارة إنتاج النفط، لينمو بوتيرة أسرع بكثير من الطلب، وسوف تعتمد بشكل شبه حصري على إرادة المملكة العربية السعودية، لزيادة طاقتها الانتاجية غير المستغلة، خاصة مع وجود العقوبات الدولية ضد إيران، التي تعرقل قدرة البلاد على تصدير جزء كبير من احتياجاتها من النفط.

إن النفط الصخري لا يمكنه مقارعة النفط التقليدي، بسبب من انخفاض تكاليف استخراجه وسهولتها

لكن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها حتى الآن، إن النفط الصخري لا يمكنه مقارعة النفط التقليدي، بسبب من انخفاض تكاليف استخراجه وسهولتها، وهو الأقل ضرراً للبيئة من الوقود الصخري، والحال ينطبق على الغاز الذي سبق النفط في تطور صناعته ونتائجه، كما حدث في الولايات المتحدة التي شهدت تطوراً كبيراً، حيث أنها تنتج حالياً نحو مليون برميل يومياً من النفط الصخري، فيما تنتج كميات أكبر بكثير من الغاز الصخري، الأمر الذي انعكس على أسعار الغاز فيها، وانخفضت من (12) دولاراً لكل مليون وحدة حرارية بريطانية إلى (3,5) دولار فقط في الوقت الراهن.

ومن الضروري عدم الخلط بين الوقودين الصخريين (الغاز والنفط)، حيث

أن كلاهما موجود في صخور ملساء ذات مسامات ضيقة جداً أو شبه منعدمة، منها ما يحمل الغاز ومنها ما يحمل النفط، ويحتاج استخراج كل منهما عمليات معقدة، تترك وراءها الكثير من المخلفات، التي تّعد احدى المشاكل البيئية في استخراج هذا النوع من النفط، والذي يحتاج كل برميل منه إلى أربعة براميل مياه لأجراء عملية تعرف بتحسين النفط، حتى يكون قابلاً للتكرير والاستخدام، ومع صعوبة وتدني كمية الإنتاج، مقارنة بإنتاج النفوط التقليدية، ومن هنا يمكن الاستدلال على أهم ما يميز إنتاج النفط الصخري:

1. **قصر العمر الاقتصادي للبئر**: الذي لا يتجاوز ثلاث سنوات، ويتناقص انتاجها بنسبة (50%) تقريباً في أول سنة ثم (15%) لكل سنة، مما يتطلب استمرارية عملية التكسير من آبار جديدة، ناهيك عن تكلفته المرتفعة (60 ـ 90 دولار للبرميل) مقارنة بتكلفة النفط التقليدي (4 ـ 15 دولار للبرميل)، وكذلك اضراره البيئية، وهذا يجعلنا ننظر إلى النفط الصخري، بأنه مجرد فقاعة سوف تنفجر في أي لحظة عندما تنخفض اسعار النفط العالمية إلى مستوى (80) دولار.

النفط الصخري، بأنه مجرد فقاعة سوف تنفجر في أي لحظة عندما تنخفض اسعار النفط العالمية إلى مستوى (80) دولار

2. ضرورة حشد مئات من الحفارات، وعدد كبير من معدات ضخ التكسير الهيدروليكي المُكلفة في مناطق الإنتاج، إلى جانب القوى البشرية المدرَّبة التي تديرها، فعلى سبيل المثال، يقدر عدد آبار إنتاج النفط الصخري في أمريكا حالياً، بأكثر من عشرة آلاف بئر منتجة، لإنتاج ما يقارب مليونين و500 ألف برميل في اليوم فقط، وعدد الحفارات المساندة لا يقل عن الأربعمائة، مع ما يتبعها من معدات الضخ ووسائل النقل، ونود أن نضيف أن هناك آلاف من الآبار الإضافية، التي كان قد تم حفرها، وهي أما أنها غير منتِجة من الأصل، أو قد نضب محيطها أو استبدلت بآبار جديدة .

3. ندرة كمية المياه المطلوبة للاستخراج في الاماكن الصحراوية، ومشكلة التخلص من المياه الملوثة الكيماوية المستخدمة لإنتاج النفط الصخري، وتحديات نقص المياه الصالحة للشرب، ونقص القوى العاملة من ذوي الخبرة في هذا المجال.

أن موقف اوبك، تجاه انتاج النفط الصخري في أمريكا الشمالية لا يقلقها

وبالمقابل نجد أن موقف اوبك، تجاه انتاج النفط الصخري

في أمريكا الشمالية لا يقلقها، وأن انخفاض أسعار الخام سينال من الجدوى الاقتصادية للإمدادات الجديدة، حسب ما صرح به الامين العام للمنظمة **(عبد الله البدري)** خلال مؤتمر صحفي له في لندن **(إن أنتاج النفط الصخري قد يرتفع عن مستوياته الحالية، لكنه لا يمثل مشكلة)**، وأضاف **(إن انتاج النفط الصخري سيتجه للتراجع بداية عام 2018، بسبب تكلفة الإنتاج، لذا فأن أي انخفاض حاد في أسعار النفط سيقيد الإمدادات)**، ومن خلال (الجدول ـ 2) يمكن ملاحظة توقعات العرض العالمي المتزايد لأوبك خلال الاعوام التالية.

إن الطلب على نفط اوبك يبقى ثابت على المدى المتوسط، وأن توقعات النمو من خارج اوبك سوف تزداد بحلول عام 2016، ويرجع هذا بالأساس إلى أنتاج النفط الصخري للولايات المتحدة الأميركية، ومن أجل مواجهة ثورة النفط الصخري للولايات المتحدة، عمدت دول اوبك إلى الاستمرار في الاستثمار بكثافة في مجال التطوير والتنقيب والتكرير والنقل من أجل الحفاظ وتوسيع قدرات التوريد، وتتم عمليات الاستثمار في (116) مشروع نفطي حتى عام 2016، وبكلفة اجمالية تقدر ب (270) مليار دولار.

(جدول ـ 2) توقعات العرض العالمي للنفط للسنوات (2015 ـ 2025)

	2015	2020	2025	2030	2025
OECD	21,8	22,6	23,3	24,1	14,9
OPEC	17,8	19,2	19,3	19,1	19,3
Eurasia	13,9	14,3	14,7	15,1	15,5
Processing gains	2,4	2,6	2,7	2,9	3,0
Total non-OPEC	55,8	58,6	60,1	61,1	62,7
OPEC NGLS	6,2	7,2	8,0	8,9	9,4
OPEC GTLS	0,3	0,4	0,5	0,6	0,6
OPEC Crude	29,6	30,9	32,9	32,5	34,9

Source: OECD/IEA Energy Balances of OECD/non-OECD countries, 2012.

إن الزيادات المطردة من النفط الصخري في كل من الولايات المتحدة وكندا والبرازيل، لا تزال تنمو بقوة وبمعدل نمو يصل إلى (11%)، هذه التطورات تدفع اوبك إلى زيادة إمدادات النفط الخام أعلى ما كانت عليه سابقاً، سعياً

وراء الحفاظ على حصة اوبك من النفط الخام وعند مستوى (32%) للسنوات القابلة.

في حين ستشكل ثورة النفط الصخري قلقاً كبيراً للأوربيين بسبب الانكشاف الكبير في ميدان الطاقة، وبخاصة للغاز، فإذ ما تم ضخ كميات كبيرة من إمدادات الغاز المسال المتأتية من الصخور بحلول عام2020، سيشكل بجانب الغاز الطبيعي المسال، فرصة لأوربا للخروج من هواجس انقطاع امدادات الغاز الروسي ناهيك عن انخفاض الاسعار .

ستشكل ثورة النفط الصخري قلقاً كبيراً للأوربيين بسبب الانكشاف الكبير في ميدان الطاقة

كما أن الاكتفاء الذاتي الأميركي في مجال النفط، يعد أكبر مصدراً إضافياً للقلق الأوروبي، ويكمن الخطر في أن الولايات المتحدة لم تّعد لديها أي مصلحة مباشرة في ضمان تدفق الإمدادات من منطقة الخليج، ومن المناسب لأميركا أن تطالب باستثمار أوروبي أكبر في أمن الطاقة الخاص بها، وبعد الخيار الوحيد والمناسب للاتحاد الأوروبي هو تطوير وسائل نقل الغاز، كمصدر تحوط لأمن الطاقة فيها، وهو أن حدث فانه سيشكل ضغطاً سعرياً إضافياً على منتجي النفط في دول الاوبك.

المصادر

1 ـ سعد العنزي، النفط الصخري يهدد مستقبل أوبك، بحث منشور على شبكة الانترنت، وعلى الرابط التالي: http://www.alyaum.com

2 ـ خطة القرن الأمريكي الجديد، دراسة عن المخطط الأمريكي للسيطرة على العالم. أنترنيت: http://www.ifriqiyah.com

3 ـ U.s. Department of Energy, EIA, International Energy out look, 2012.

4 ـ Zdiyniew Brsienski, Out of control, Global trameilon of the twenty - first century (NY): Robert stwart book, Laa3.

5 ـ Paul schott steven, U. S Armed forces and Homeland Defense, The Lagal Frame work, Washington, DC, CSIS, 2011.

6 ـ محمد الشطي، صناعة الصخر الزيتي ـ النفط الصخري تنافس في تأمين الإمدادات المستقبلية للنفط، بحث منشور على الانترنت، وعلى الرابط التالي: www.al_derti.com http://www.al_derti.com

الاستراتيجية الأميركية والجيل الرابع من الحروب

د. محمد ياس خضير(*)
أكاديمي وباحث من العراق

(*) تدريسي ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين.

مقدمة

لم تحظى قوة بالبحث والتحليل من قبل الباحثين والمختصين كما حظيت الولايات المتحدة، ليس بحكم نموذجها الذي تروج له، ولكن بحكم انغماسها الخطير في شؤون وخصوصيات الدول، فهي صاغت استراتيجيات للتعامل مع جميع الاخطار التي تعترض مصالحها في جميع الاحوال والظروف، معتمدة على القوة الصلبة في كثير من الاحيان، وعلى القوة الناعمة في أحيان أخرى، وتارة تعتمد مبدأ عدم الاكتراث واللامبالاة، بانتظار ظهور طرف منتصر يمكنها الاعتماد عليه في تنفيذ استراتيجيتها.

يعتقد الكثيرون أن مسألة انتشار الارهاب في الكثير من الدول، قد أقترن بطبيعة الاستراتيجيات الأميركية المتبعة حيال هذه الدولة أو المنطقة، فمنذ مبدأ مونرو 1822، الذي فرضت بموجبه الولايات المتحدة الأميركية قيوداً سياسية وعسكرية واقتصادية، تحدد تحالفات دول أمريكا اللاتينية والكاريبي، ومنعها من الدخول في أي تحالفات تعارض مصالح الولايات المتحدة الأميركية، بغية فرض الهيمنة المطلقة على هذه المنطقة، ومروراً بالتعصب العنصري والديني في داخل المجتمع الأمريكي، سواء للهنود الحمر أو المواطنين السود، أو ما جاءت به عقيدة روزفلت علم 1904 وغيرها من الاستراتيجيات الأخرى، كانت سبباً في انتشار وتصدير العنف والارهاب لكثير من المناطق في

فالولايات المتحدة هي التي دعمت طالبان في افغانستان عندما تطلبت مصالحها الاستراتيجية اضعاف الاتحاد السوفيتي، ثم حولتها إلى أخطر منظمة تهدد أمنها القومي

العالم. فالولايات المتحدة هي التي دعمت طالبان في افغانستان عندما تطلبت مصالحها الاستراتيجية اضعاف الاتحاد السوفيتي، ثم حولتها إلى أخطر منظمة تهدد أمنها القومي.

وبعد انتهاء الحرب الباردة سعت الولايات المتحدة الأميركية إلى الحفاظ على هيمنتها والعمل على استمرارها، مخالفة بذلك منطق دورة التاريخ ومبدأ صعود انهيار الامبراطوريات السابقة، من خلال اعتمادها على استراتيجيات مختلفة، اسهمت وبشكل كبير إلى أحداث الفوضى الشاملة في الكثير من المناطق ومنها منطقة الشرق الاوسط.

وعليه فأن اوضاع منطقة العربية، تنذر بعلائم بدأت بالظهور، فمخرجات الاستراتيجية الأميركية المتبعة في المنطقة كالفوضى والارهاب والفساد، وعدم الاستقرار، تساهم بدفع دولها نحو التفكك أو بإنتاج دول فاشلة.

اولاً: مفهوم وتطور الاستراتيجية الأميركية

تعرف الاستراتيجية بالغالب بأنها خطة لتنفيذ أهداف السياسة، فليدل هارت وكلاوزفيتز قرنوها بدلالة الحرب، إذ عدها ليدل هارت بأنها السياسة التي تقود إلى الحرب[1]، بينما عرفها اندريه بوفر بعمق أكبر وبأنها أسلوب تفكير يسمح بدراسة الاحداث حسب أهميتها واختيار الوسائل الفعالة الملائمة لها، كما أنها ترتبط ارتباطاً وثيقاً بوضع تلك الدولة ومواردها المادية والمعنوية[2].

وبعبارة أخرى أنها الخطة التي يسعى من خلالها صانعوا القرار لتنفيذ الاهداف المحددة، وفي أطار زمني قادم، أي أن هذه الخطة تنفذ وفق آليات محددة وفي زمن قادم، معتمدة على الإمكانات الذاتية وغير الذاتية، فضلاً عن تأثير العوامل الأخرى ولاسيما الزمن، وتأثيرات البيئة المحيطة.

ولأن تحقيق الاهداف مرتبط بوجود استراتيجية (خطة)، فأن مسالة التخطيط لها والاعداد لها، اصبحت من الأولويات التي تتبعها الدول، فالتخطيط الاستراتيجي مهم لأن كل نشاط أو فعل يكون مقاداً من خلال القوانين، والمبادئ والطرائق[3].

لهذا اتبعت العديد من الدول خطط واستراتيجيات لتنفيذ الاهداف السياسية،

(1) ليدل هارت، نظرة جديدة إلى الحرب، ترجمة اكرم ديري (بغداد: الدار القومية للطباعة والنشر،1965) ص79. وللاستزادة ينظر: اكرم ديري والهيثم الايوبي، نحو استراتيجية عربية جديدة (بيروت: دار اليقظة العربية)

(2) عباس محمد الفتلاوي، الاستراتيجية والاستراتيجية العسكرية. مقاربة نظرية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد 23-24، 2011، ص 73.

(3) صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي (الدنمارك: الاكاديمية العربية المفتوحة،) ص 6.

فبعض هذه الدول صاغ مفاهيم جديدة للاستراتيجية تختلف عن غيرها، فالولايات المتحدة الأميركية عملت على صياغة استراتيجيات عده لتحقيق الاهداف المنشودة، فأتبعت استراتيجيات عديدة خلال مدة الحرب الباردة، لمواجهة الاتحاد السوفيتي ولتحقيق مصالحها في المنطقة، فالفكر الاستراتيجي الأمريكي أرتبط وتأثر في بادئ الأمر بالروح الانعزالية، التي كانت تهيمن على دور الولايات المتحدة الأميركية في العلاقات الدولية حتى الحرب العالمية الثانية[4]، ولكن بعد ذلك صاغت الولايات المتحدة الأميركية استراتيجيات عديدة منها الاحتواء، والانتقام الشامل، واستراتيجية الحرب المحدودة وغيرها.

(4) كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية (الموصل: جامعة الموصل،1972) ص171.

وبعد انتهاء الحرب الباردة ركزت الاستراتيجية الأميركية على مسائل الدفاع عن مصالحها الحيوية، وجعلت من العامل العسكري الوسيلة الرئيسة في حسم أي نزاع، أو صراع يهدد مصالحها الحيوية[5]، أي الاعتماد على عامل القوة في تنفيذ الاستراتيجية الأميركية وبشكل غير مسبوق، فأقترن ذلك بتدخلات أمريكية بدأت من كوسوفو والصومال وافغانستان والعراق عام 2003 وليبيا واحتمال سوريا.

(5) قارن مع: اليكس كالينيكوس، الاستراتيجية الكبرى للإمبراطورية الأميركية، مجلة انترناشونال سوشيالزم، العدد 97، شتاء 2002، متاح على الموقع:
http://www. isj. org. uk/docs/callinicos_strategy.pdf

فاعتمدت الولايات المتحدة على سياسات القوة لإرغام الخصوم، فهدف الاستراتيجية الأميركية هو الحفاظ على طريقة ونمط الحياة الأميركية والطبقة الوسطى والمجتمع المدني، لهذا عمل رجال الدولة الأميركية لإعادة تشكيل البيئة الدولية خارج حدودها، باتباعهم سياسات مبنية على القيم الليبرالية الأميركية، وايضاً بالاعتماد على سياسات القوة .

وعلى وفق هذا فأن الرقعة الاستراتيجية للولايات المتحدة الأميركية منذ بروزها كقوة عظمى، جمعت بين هدفين: الأول- الحفاظ على هيمنة الولايات المتحدة في أمريكا الشمالية، والثاني- منع هيمنة قوة معادية على أي من المناطق الثلاث خارج أميركا الشمالية ذات الاهمية الصناعية وموارد الطاقة وهي أوروبا، آسيا، وعلى الشرق الأوسط[6].

(6) Michael Lind, The American Way Of Strategy (New York: Oxford University press,2006) P. 151

أن الولايات المتحدة الأميركية كانت لديها النية في الهيمنة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية

أصبحت الولايات المتحدة الأميركية تمتلك سياسة القوة في تطبيق استراتيجيتها، بالاستفادة من التقنيات الحديثة لأسلحتها التدميرية، واشار الباحث الامريكي (ج. ل. جادسي)، إلى أن الولايات المتحدة الأميركية كانت لديها

النية في الهيمنة على الساحة الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، وأن صناع السياسة الأميركية سعوا لخلق عالم تقوده الولايات المتحدة، يقوم على تفوق القدرة السياسية والعسكرية والاقتصادية والقيم الأميركية[7]، مستندة بذلك إلى القدرات العسكرية والاقتصادية الكبيرة التي تمتلكها، فالانتشار العسكري الأمريكي الواسع في العالم، أسهم في زيادة الثقة بالنفس لدى صانع القرار الأمريكي.

(7) اناتولي اوتكين، الاستراتيجية الأميركية للقرن الحادي والعشرين، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2003، ص21.

ثانياً: الاستراتيجية الأميركية ومكافحة الارهاب

الولايات المتحدة الأميركية بعد احداث 11 ايلول 2001، تبنت استراتيجية أكثر توسع وعدوان، مقترنة بتوسيع دور القوة العسكرية فيها، فقد اشار الرئيس جورج بوش «يجب علينا أن ننقل الحرب إلى أرض العدو» وقال ايضاً يجب تعطيل خططه، ومواجهة اسوء التهديدات قبل ضهورها، وأن الطريق الوحيد لتحقيق الأمن هو طريق العمل[8]، فظهرت استراتيجيات تتعامل مع هذا الموقف الجديد، في أطار فكر المحافظين الجدد المتشدد، فأتبعت أدارة بوش استراتيجية الحرب الوقائية لمواجهة الاخطار المحتملة قبل ظهورها، والتي تقوم على مبدأ منع خطر محدق أن يتحقق، فضلاً عن اتباعها استراتيجية الحرب الاستباقية، التي من خلالها يتم ايقاف هجوم ينظر على أنه وشيك، أي استهداف خصوم الولايات المتحدة الأميركية الذين يمكن أن يشكلوا خطراً على أمنها القومي[9]. فتحت شعار الحرب على الارهاب بدأت الولايات المتحدة الأميركية حرباً كبيرة، فتدخلت في شؤون وخصوصيات الدول، مقسمةً العالم إلى عدو وصديق دول (محور الشر)، وأخرى تحت التحالف الدولي لمحاربة الارهاب.

Michael Lind, Op. Cit. P. 16 (8)

اشار الرئيس جورج بوش «يجب علينا أن ننقل الحرب إلى أرض العدو

(9) ريتشارد هاس، حرب الضرورة. حرب الاختيار: سيرة حربين على العراق، ترجمة نورما نابلسي (بيروت: دار الكتاب العربي، 2010) ص 40.

لقد صورت هذه الحرب باعتبارها حملة اخلاقية، فتفكير الولايات المتحدة الأميركية اتجاه ذلك يتسم بالمثالية، فكلام بوش عن محور الشر يشبه كلام رونالد ريغن عن (امبراطورية الشر)، فالولايات المتحدة وفق استراتيجيتها الكونية، تبغي تحويل العالم إلى صورة الحلم الأمريكي وتخليص العالم من الاعداء، وقد صورت الحرب على العراق باعتبارها انتصاراً في الحرب على الارهاب، الذي تعده نزاع عالمي واسع النطاق كالحرب الباردة، ومصمم بحيث ينشأ نظاماً جديداً، فقد اشار بوش في حزيران 2002 إلى «لن نترك

أمن أميركا وسلام العالم تحت رحمة حفنة من الارهابيين المجانين والطغاة». . . «سوف نرفع هذا التهديد المظلم عن بلدنا والعالم»[10].

(10) ماري كالدو، الحروب الجديدة والحروب القديمة: تنظيم العنف في حقبة الكونية، ترجمة حسني زينه (بيروت: دراسات عراقية، 2009) ص 217.

إن الحرب على الارهاب التي بدأت بأفغانستان والعراق، افضت إلى مخرجات أثرت وبشكل كبير على استقرار الأمن الاقليمي لمنطقة الشرق الاوسط، إذ يرى الكثير من المتخصصين أن ظاهرة عدم الاستقرار وانتشار الارهاب، كان من نتائج الاستراتيجية الأميركية المتبعة في حربها على الارهاب.

أن ظاهرة عدم الاستقرار وانتشار الارهاب، كان من نتائج الاستراتيجية الأميركية المتبعة في حربها على الارهاب

وهنا يتساءل الكثيرون حول طبيعة هذه الاستراتيجية الخاصة بالتعامل مع الحرب على الارهاب، فالأخطاء المرافقة لها اصبحت تتفاقم وتؤثر في مستقبل المنطقة، إذ ينبغي إعادة النظر من جديد بالحرب الأميركية اليوم ضد الارهاب، لمعرفة من صنع الارهاب أصلاً في المنطقة؟ ومن أذكاه؟ ومن قوى نفوذه؟[11].

(11) سيار الجميل، الاستراتيجية الأميركية تتحدى من يفهمها ،المرصد لحرية الاعرام، العدد 93 / 2007، متاح على الموقع :http:// www. freemediawatch. org/93-020707/50.htm

ثالثاً: الاستراتيجية الأميركية ونشر الارهاب

للولايات المتحدة الأميركية تاريخ طويل في التدخل في الصراعات غير النظامية، فخلال مدة الحرب الباردة، تبنت استراتيجية دعم «الانظمة الصديقة» ضد المنتمين للشيوعية، وبعد انتهاء الحرب الباردة وبالرغم من الاستراتيجية العسكرية الأميركية تركت موضوع مساعدة الانظمة الصديقة في محاربة التمردات الداخلية، إلا أنها تراجعت عنها بعد احداث 11 ايلول التي دفعت الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش وكبار مستشاريه، لإعادة تقييم البيئة الامنية العالمية وللاستراتيجية الأميركية، فأستندت هذه الاستراتيجية الجديدة على مبدأ أن تقوم الولايات المتحدة الأميركية بإزاحة انظمة سياسية دعمت الارهاب أو قدمت المساعدات لهم، ووفق هذه الاستراتيجية فأن الولايات المتحدة يمكن أن تساعد في محاربة أي تمرد أو صراع قد يؤدي في النهاية إلى التأثير على مصالحها[12].

(12) Steven Metz , Learning From Iraq: Counterinsurgency In American Strategy (Washington: Strategic Studies Institute, January 2007) P.V.

ينبغي إعادة النظر من جديد بالحرب الأميركية اليوم ضد الارهاب، لمعرفة من صنع الارهاب أصلاً في المنطقة؟

فالولايات المتحدة تاريخ في ذلك في فيتنام، كوريا، الصومال، كوسوفو، أفغانستان، العراق وغيرها، وقامت بإعمال الفوضى في إيران وفنزويلّا وكوبا وغيرها، وفي نفس الوقت أقامت وحافظت على أنظمة ديكتاتورية،

وأسقطت دولاً شرعية. إذ أن استراتيجيتها قائمة على بث الفوضى، فالسياسة الأميركية لا تعتمد على خطأ وصواب، بل تقوم على أن لها مصالح واحتياجات[13]. وإستندت الولايات المتحدة في نشر الفوضى والاضطراب في المنطقة، والذي تمخض عنه الارهاب من خلال استراتيجيات عدة ولعل أهمها :

(13) عادل محمد عايش الأسط، الولايات المتحدة، بين إدارة الأزمات وصناعة الإرهاب، وكالة الصحافة المستقلة، سبتمبر 26, 2013. متاح على الموقع: http://www.mustaqila.com/2013/09

الفوضى الخلاقة

فقد عملت الإدارة الأميركية لاسيما بعد أحداث 11 أيلول ـ سبتمبر 2001، على إحداث تغيير جذري في كيفية تعاملها مع البيئة الاستراتيجية للشرق الأوسط، ويتطلب هذا التغيير من صانعي الاستراتيجية الأميركية توظيف مفاهيم عديدة وإدخالها في برامج إصلاحية للمنطقة، كتعزيز الديمقراطية وحماية حقوق الانسان، وتكمن الفكرة الأساسية للفوضى الخلاقة في مسألة أساسية، وهي أن التعامل مع منطقة معقدة دينياً وطائفياً وقومياً، ذات أزمات وصراعات مستمرة، يكمن في توظيف هذه الأزمات واستغلالها ليمهد الطريق لتحقيق الهدف الرئيس، وهو تقسيم هذه المنطقة إلى دويلات دينية وطائفية وقومية، ويجب أن يسبق هذا التقسيم، حالة من عدم القبول الديني الطائفي القومي، الذي يقتل بدوره روح التمسك بالوحدة الوطنية للبلاد، والبحث عن الخلاص مهما كانت نتائجه، حتى وأن وصل للتقسيم والتجزئة، فالفوضى الخلاقة بهذا الوصف تعني بالنسبة للإدارة الأميركية (الهدم وإعادة البناء) أو (**التدمير البناء**)، وهذا الهدم الذي يقوم على تجزئة دول قائمة بذاتها تحوي على تنوع ديني وطائفي وقومي، لتخلق من هذه الدول ذات التنوع، دولاً جديدة مستقلة بذاتها دينياً وطائفياً وقومياً، تقوم أسسها على أنقاض الدولة الأم المشتملة على التنوعات السابقة[14]يعني هذا كله إشاعة الفوضى، وتدمير كل ما هو قائم، ومن ثم إعادة البناء حسب المخطط الذي يخدم مصالحها[15].

الهدف الرئيس، وهو تقسيم هذه المنطقة إلى دويلات دينية وطائفية وقومية

(14) نقلاً عن: علي بشار بكر، الفوضى الخلاقة العصف الرمزي لحرائق الشرق الاوسط، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد. بيروت، 2013.

(15) احمد الفراج، الفوضى الخلاقة، العربية نت، 25 يناير 2013. متاح على الموقع: http://www.alarabiya.net/ar/politics/2013/01/26/%D8%A7%D9%84% D9%81% D9%88% D8% B6%D9%89- %D8%A7% D9%84% D8%AE%D9%84% D8%A7%D9%82% D8%A9.html

الجيل الرابع من الحروب

إن هذا النموذج من هذا الجيل من الحروب، أسهم وبشكل كبير في نشر الارهاب المناطقي، وهذا النوع من الحروب يعد مكملاً لاستراتيجية

هذا الجيل من الحروب، أسهم وبشكل كبير في نشر الارهاب المناطقي

الفوضى الخلاقة. ففي الولايات المتحدة الأميركية توجد مدرسة فكرية مهمة تروج لهذه الاستراتيجية، ورائد هذه المدرسة هو البروفيسور ماكس ج. مانوارينج(*)، إذ يشير إلى أنه يجب الاعتماد على جيل جديد من الحروب غير المتماثلة وهو الجيل الرابع(16)، فالولايات المتحدة الأميركية مشاركة في هذا الجيل من الحروب، فالحرب هي الإكراه على قبول إرادة العدو، ففي السابق كانت الحروب بين دولتين أو تحالفين، ولكن في النهاية كانت هذه الحروب تحدث بين شعوب هذه الدول المتحاربة، إن الهدف من الجيل الرابع من الحرب غير المتماثلة، هو ليس تحطيم المؤسسة العسكرية لدولة ما بشكل كامل، أو القضاء على قدرة أي دولة من شن حرب أو تحقيق مواجهة عسكرية خارج حدودها، وإنما الهدف هو الانهاك والتأكل ببطء، لتحقيق الهدف الحقيقي، وهو أن ترغم العدو على تنفيذ ارادتك، وهذا النوع من الحروب هو ليس دموي كما حدث في حرب العراق عام 2003، أو غيرها من الحروب الأخرى التي خاضتها الولايات المتحدة.

(*) ماكس ج. مانوارينج، استاذ وباحث في الاستراتيجية العسكرية، عمل في المخابرات العسكرية وفي قيادة الجيش الأمريكي وهو محاضر في كلية الحرب في الجيش الامريكي.

(16) للاستزادة حول موضوع الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة ينظر كتاب ماكس ج. مانوارينج:
Max G. Manwaring ,Venezuela As An Exporter Of 4th Generation Warfare Instability (Washington: Strategic Studies Institute Monograph, 2012).

إن الهدف الاساسي هو التحكم أو الوصول إلى نقطة التأثير في «العدو»، والقاسم المشترك في ذلك هو ما يطلق عليه «زعزعة الاستقرار»، فلم يعد يرسل قوات نظامية عبر الحدود، أنما هذه الحروب تتطلب استخدام القدرات العقلية ـ القدرات الذكية، وهذه القدرات هي السلاح الرئيس في هذا الاطار، إذ تختلف هذه القدرات عن قوة النيران، والأهم في ذلك أن زعزعة الاستقرار في ذلك البلد يمكن أن ينفذها مواطنيه، والفكرة الاساسية من هذه الحرب هو خلق (الدولة الفاشلة)، وخلق دولة فاشلة يكون من خلال جعل اقليم أو منطقة من مناطقها خارج سيطرتها، أي لا تخضع لسلطة الدولة، وهذا الأمر هو خلاف لمبدأ أو مفهوم السيادة، التي تعني التحكم في الاقليم والناس في كيان سياسي معترف به، فإذا لم تتحكم الدولة في كامل اقليمها، فأن هناك مجموعات غير تابعة للدولة محاربة وعنيفة تتحكم في بعض الاجزاء، وبهذا تخلق الدولة الفاشلة، وحينها يمكن التحكم أو التدخل في هذه الدولة، وأن هذه الدولة لا تتلاشى بل ماتزال موجودة، ولكنها تحتاج إلى أن يرعاها طرف ما، ويذكر ايضاً أن الدولة الفاشلة ليست حدثاً عرضياً أو طبيعياً، إنما هي

أن زعزعة الاستقرار في ذلك البلد يمكن أن ينفذها مواطنيه، والفكرة الاساسية من هذه الحرب هو خلق (الدولة الفاشلة)

عملية تحدث بخطوات تنفذ ببطء وبهدوء تام، وباستخدام مواطني دولة العدو ليستيقظ عدوك ميتاً»[17].

أن الدولة الفاشلة ليست حدثاً عرضياً أو طبيعياً، إنما هي عملية تحدث بخطوات تنفذ ببطء وبهدوء تام

إن هذه الاستراتيجية اسهمت وبشكل كبير في نشر عدم الاستقرار والارهاب في كثير من الدول في منطقة الشرق الاوسط، ويعود تبني هذا النوع من الاستراتيجية إلى الاسباب الآتية:

ـ إن نتائج احتلال العراق عام 2003، أثرت وبشكل كبير على قوة ومكانة الولايات المتحدة الأميركية، وعلى طريقة التفكير لصانع القرار الأميركي، فنتائج هذا الاحتلال حجمت من توسع المشروع الأمريكي، فالخسائر كانت كبيرة، أذ أن أكثر من 4000 ألف جندي قتلوا في العراق، وأكثر من 58 ألف بين مصاب ومتأثر جراء هذه الحرب، فضلاً عن عودة أكثر من 100 ألف جندي يعانون من امراض نفسية وعقلية، فضلاً عن تكاليف الحرب التي قدرت بثلاث ترليون دولار[18].

ـ إن غالبية الشعوب العربية وشعوب المنطقة تنظر إلى الولايات المتحدة، على أنها تعمل على تحقيق مصالحها الخاصة، من دون الالتفات لمصاح شعوب هذه المنطقة، إذ كشف استطلاع لمعهد بروكنغز، أن معظم السكان في منطقة الشرق الاوسط يعتقد أن الولايات المتحدة موجودة في الشرق الأوسط لغرض النفط، بنسبة (76%)، ولحماية إسرائيل (68%)، للهيمنة على المنطقة (63%)، وتقويض العالم المسلم (59%)، وتعزيز الديمقراطية حقوق الإنسان (6%)[19].

لذلك فالولايات المتحدة الأميركية اعتمدت على هذه الاستراتيجية لتنفيذ خططها، بالاعتماد على تجنيد ودعم بعض الجماعات بصور غير مباشرة في بعض الدول غير المستقرة[20]، فهي اعتمدت في السابق على جماعات وقوات غير نظامية، لتنفيذ أهدافها في العراق وفي افغانستان، ففي مقال نشر في الواشنطن بوست في 2 آب 2009، ذكر في أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية تعاقدت سراً مع شركة بلاك ووتر للقيام بعمليات قتل واعتقال في العراق[21].

الخاتمة

إن القائمين على صياغة وصناعة الاستراتيجيات الأميركية يعملون على الدوام صياغة استراتيجيات من شأنها أن تعمل على استمرار الهيمنة

(17) ينظر محاضرة ماكس ج. مانوارينج على اليوتيوب: https:// www.youtube.com/ watch? v= fLGQGDLSJaU & feature= youtube_gdata_player

(18) لاستزادة حول الخسائر الأميركية في العراق ينظر: جوزيف ستيغلز و ليندا بيلمز، حرب الثلاثة ترليونات دولار: التكلفة الحقيقية لحرب العراق، ترجمة سامي الكعكي (بيروت: دار الكتاب العربي ومؤسسة محمد بن راشد ال مكتوم، 2009)

(19) Ibid, p.200

(20) شبكة النبأ، أمريكا والارهاب. . استراتيجية صناعة العدو، شبكة النبأ المعلوماتية- الثلاثاء 7/آيار/ 2013 متاح على الموقع: http://www.annabaa.org/ nbanews/2013/05/080.htm

(21) Joby Warrick and R. Jeffrey Smith , Washington post ,august 2009. Available at : http:// articles.washingtonpost.com/ 2009-08-20/news/ 36921813_1_secret-cia-program-cia-director-leon-panetta-baghdad-square

والسيطرة الأميركية لمدة أطول، ففي السابق كانت مسألة الحفاظ على الاستقرار في المناطق الحيوية للولايات المتحدة تمثل مصلحة حيوية أمريكية، ولكن بعد أن اقتربت معادلة التوازن الاستراتيجي بصعود قوى دولية جديدة، اصبحت الولايات المتحدة تفكر بطرق أخرى، وهو أحداث عدم الاستقرار في المنطقة، ليوفر لها حضور أقوى من قبل، فدول هذه المنطقة لاشك في أنهم سيستعينون بها ويلجؤون لها لحل هذه المشاكل.

إن عدم الاستقرار في منطقة الشرق الاوسط، أصبح أكثر وضوحاً، لاسيما بعد حدوث التغيرات في المنطقة العربية (الربيع العربي)، فأغلب الدول التي شملها التغيير ـ ليس دفاعاً عن الانظمة السابقة ـ تعاني من عدم استقرار، واصبح البعض منها يتجه نحو نموذج الدولة الفاشلة، فليبيا تعد من الأمثلة الحية في هذا الجانب، فبعد التغيير أصبحت الأطراف تتنازع فيما بينها، وظهرت مجموعات متطرفة تحاول أن تسير الأمور لصالحها في ظل عجز الدولة التام، بل وصل الحد سيطرة الكثير من الجماعات المسلحة على وزارات سيادية ومقرات حكومية مهمة ولفترة من الزمن، وبعض المطارات ايضاً، وعليه فأن نموذج الدولة الموجودة هو نموذج الدولة الفاشلة.

أن وكالة المخابرات المركزية الأميركية تعاقدت سراً مع شركة بلاك ووتر للقيام بعمليات قتل واعتقال في العراق

إما في حالة مصر فشبح عدم الاستقرار مازال مستمراً، فمنذ ثورة يناير الاوضاع فيها تتراوح بين مد وجزر، وتفاقم الأمر بعد سيطرة العسكر بالإطاحة بحكم الاخوان المسلمين، فظهرت جماعات مسلحة وظهرت بعض ملامح الارهاب، فضلاً عن خروج بعض المناطق عن سيطرة القوات المسلحة المصرية في سيناء وغيرها، وهنا ايضاً محاولة لأنشاء نموذج لدولة فاشلة.

إما في الحالة السورية، فالمسألة تبدو أكثر وضوحاً، فما يحدث فيها من اقتتال هو في حقيقته الجيل الرابع من الحروب غير المتماثلة، فكثير من الاقاليم في الدولة السورية خرجت عن السيطرة، واصبحت الدولة السورية في وضع خطير، استطاعت الولايات المتحدة استغلاله بشكل ملفت من خلال دعم بعض الجماعات المسلحة، أو الضغط الاعلامي، وصولاً إلى تحقيق الاهداف الاستراتيجية في المنطقة، ولحماية أمن ووجود اسرائيل، عن طريق تدمير الجيش السوري، ونزع اسلحته الاستراتيجية (الكيمياوي) والمعدة للتوازن مع العدو الصهيوني.

وعليه فإن الاستراتيجية الأميركية المتبعة في المنطقة، أدخلتها في دوامة عنف لا سابق له، التي تبدو للمراقب أن احتمالاتها مفتوحة، كما أن البعض يرى أنها خرجت عن استراتيجية الفوضى الخلاقة، التي يقترن فيها التدمير بالبناء، ووصلت الحالة إلى خلق نماذج للدولة الفاشلة الضعيفة، اقتصادياً وعسكرياً والمفككة اجتماعياً، وجعل الجماعات المسلحة وفوضى الارهاب حالة عامة، وصولاً إلى السيطرة التامة والمطلقة، مع العمل على استبعاد الاطراف الدولية الفاعلة، ولاسيما روسيا والصين من التدخل أو التأثير على صياغات وتفاعلات هذه الاستراتيجية .

كما أن احتمالات المستقبل لهذه الاستراتيجية، يمكن أن تتحدد إما بالتراجع عنها نتيجة فشلها، فالفشل مقترن بأن منطقة الشرق الاوسط الساحة الرئيسة لتنفيذ هذه الاستراتيجيات، اصبحت في ظلها على حافة الانفجار الشامل، فالكثير من المختصين بالشأن الأمريكي وفي الدوائر القريبة لصانع القرار الأمريكي، اشاروا إلى أنه أذا استمرت هذه الاستراتيجية المتبعة، فأن منطقة الشرق الاوسط وغيرها من المناطق الأخرى، ستخرج عن دائرة السيطرة الأميركية، وأنها على حافة انفجار عظيم، مما ينذر بفشل هذه الاستراتيجية. أو يمكن أن يكون لها احتمال مستقبلي أخر، وهو استمرار تطبيقها وصولاً إلى التفتيت وإعادة التشكيل لدول هذه المنطقة، فهنالك اتجاهات فكرية أشارت إلى أن الكثير من دول المنطقة، سوف تنقسم على نفسها إلى دول عدة.

المدارس الفكرية لإدارة الصراع الأمريكي عن بعد

د. حسين حافظ العكيلي(*)
أكاديمي وباحث من العراق

(*) رئيس قسم الدراسات الأوربية ـ مركز الاستراتيجية والدولية ـ جامعة بغداد.

مقدمة

أدت المدارس الفكرية المتعددة دوراً مهماً في أغناء الفكر الاستراتيجي الأمريكي، وكانت منهلاً يتزود به صناع القرار ما شاءوا خاصة في إدارة الصراعات، وأبرز تلك المدارس وحسب التقسيم الكلاسيكي، هما المدرستان المثالية والواقعية بشقيهما التقليدي والمعاصر، فضلاً عن مدرسة فكرية أكثر حداثوية أُطلق عليها مدرسة صراع الحضارات، التي سادت في نهاية القرن الماضي.

إن الواقع الدولي الذي ساد مرحلة الحرب الباردة، أدى إلى التحول عن المثالية إلى الواقعية، على أساس إن عنصر القوة أصبح المعيار الذي ينبغي الركون إليه كمقياس للتوازنات الدولية. إذ نشأت الواقعية بعد الحرب العالمية الثانية كرد فعل على المثالية، ومحاولة لفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقاتها مع بعضها البعض. كما يقدم رائد هذه المدرسة هانز مورغنثاو تصنيفاً للأحلاف، على أساس العلاقات بين مصالح الدول الأعضاء في الحلف الواحد، ويفترض افتراضات حول العلاقة بين الأحلاف والمصالح القومية.

لقد اعتمد مشايعي كلا المدرستين المثالية والواقعية، على إمكانات الدول في تحديد نتائج الصراع، وأولوا القوة بإشكالها المتعددة أهمية كبرى، ومع ذلك فأنهما لا يهملان ضرورة تحقيق السلام العالمي حتى ولو باستعمال القوة واللجوء إليها ضماناً لمستقبل آمن، والإشكالية المعرفية التي تحكم

هذا الموضوع: (أين يكمن التأثير الفكري في رسم الاستراتيجيات الأميركية، انطلاقاً من فرضية إن القوة قادرة على تحقيق المصلحة، حتى وأن كان استخدامها عن بعد؟)

لهذا فقد أنصبت هذه الورقة على أي من تلكم المدارس قادرة على التأقلم مع متطلبات التحول المستمر في البيئة الدولية؟.

أولاً: ماهية المدرسة الواقعية

تعتمد المدرسة الواقعية في تصديها لتحليل العلاقات الدولية على عدد من المسلمات الفكرية، التي تستند إلى فكرة إن الصراع الدولي هو ديدن المجتمعات السياسية، وهي تفترض إن البيئة الدولية لا تختلف كثيراً عن البيئة الطبيعية، التي تعيش فيها الكائنات الأخرى، فالكل يحاول الصراع من أجل البقاء، بمعنى إن البيئة الدولية في الغالب يسودها العداء والفوضى، وإن الظروف التي ألجأت الكائنات الإنسانية إلى العقد الاجتماعي، سبيلاً لتلافي الفوضى ما زالت قائمة، وإنها تتمظهر بإشكال وصور متعددة، أبرزها الافتقار إلى سلطة فوقية قادرة على فرض النظام على كل الوحدات السياسية، التي يتشكل بموجبها النظام الدولي.

إن الصراع الدولي هو ديدن المجتمعات السياسية

ونتيجة لذلك لابد أن تسعى الدول لزيادة قوتها، سبيلاً إلى تحقيق أمنها، وذلك لن يتحقق إلا بتعزيز مواردها الكلية، التي تتطلب في الكثير من الأحيان الصراع والتصادم مع غيرها من الدول، ومن هنا أيضاً تنشأ جدلية الصراع بين الدول، ضماناً لاستمرار بقائها، لذلك يمكن عد المدرسة الواقعية هي مدرسة القوة بامتياز.

ووفقاً لهذه المرتكزات ينبغي اقتفاء أثر هذه المدرسة الفكرية، عبر كتابات المفكرين الأوائل الذين أسسوا لإرساء دعائمها، وصولاً إلى التحولات اللاحقة فيها وكيفية تطويرها، من قبل صناع الاستراتيجية في الولايات المتحدة لإدارة الصراع عن بعد.

تماهت ثلاث حضارات إنسانية عريقة في القدم سعياً لذلك، أولها الحضارة الإغريقية والصينية والإسلامية

ففي سعيها لإرساء دعائم تأطير نظري عام لفهم الواقع الدولي، تماهت ثلاث حضارات إنسانية عريقة في القدم سعياً لذلك، أولها الحضارة الإغريقية والصينية والإسلامية

إلا إن أكثر الإضافات وضوحاً، ما أوردته المدرسة الايطالية في عام 1513، حين كتب **نيقولا ميكافيلي** للفكر السياسي كتابه الشهير «**الأمير**»، الذي وضع فيه اللبنة الأولى للتمييز بين السياسة والأخلاق، ثم تأتي بعد ذلك إضافات المدرستين البريطانية والفرنسية، في إسهامات مفكري العقد الاجتماعي **هوبز وجون لوك وجان جاك روسو و مونتيسيكيو** في محاولة إرسائهم لدعائم التحول في المجتمع الإنساني، على قاعدة التصور بأن الفوضى هي التي قادت إلى التنظيم، وهم بذلك أسسوا لصقل التصور الفكري للواقعيين التقليديين.

وربما كانت إسهامات المدرسة الألمانية متمثلة بالمستشار الألماني بسمارك (1815 ـ 1898)، هي الأكثر بروزاً في مجال التركيز على توازن القوى كسبيل إلى تحقيق السلم الدولي[1].

(1) جيمس دورني، روبرت بالستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت،1985، ص87.

إما الإسهامات الأميركية فقد جاءت متأخرة بسبب حداثة الدولة الأميركية، ويمكن إن يكون الاستراتيجيون الأوائل من أمثال **مونرو والفريد مارشال و سبيكمان**، الأبرز في مجال وضع قواعد للعلاقات الدولية، متمثلة لدى مونرو في العزلة، ولدى سبيكمان في السعي لزيادة القوة بالاعتماد على نظريات المجال الحيوي، التي حددت المناطق الإستراتيجية في العالم وضرورة السعي للسيطرة عليها.

ويشاطر **فردريك شومان** المفكران السابقان في رؤيته للنظام الدولي، على أنه يتكون من وحدات سياسية لا تقيم وزنا لسلطة أعلى منها، وهي تسعى على الدوام إلى الحفاظ على وجودها[2].

(2) محمد فريد وجدي، دائرة معارف القرن العشرين، بيروت، 1984. ص 315 ـ 316.

وهكذا تتواصل الإسهامات الفكرية في إرساء دعائم مدرسة فكرية متميزة، في نظرتها إلى النظام الدولي وتفاعلاته الداخلية على قواعد واقعية شديدة الوضوح.

إن ابرز تطور أصاب المدرسة الواقعية، والذي أصبح في ما بعد بمثابة التأسيس للفكر الواقعي الكلاسيكي، هو الإضافة النوعية **لهانس مورغنثاو** في كتابه المعنون (السياسة بين الأمم) 1948، وفيه يتوافق كثيراً مع ما ذهب إليه ميكيافلي، بالقول إن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة ليس ممكناً في ممارسة

إن تطبيق القيم الأخلاقية للدولة ليس ممكناً في ممارسة السياسة

السياسة، وأن طبقت تلك القيم فإنها محكومة بمعطيات تتعلق بسلوك الدول الأخرى، بإزاء الدولة المعنية[3].

(3) عبد الرحمن ساسي، الواقعية والواقعية الجديدة في العلاقات الدولية ـ دراسة مقارنة، الدراسة المنشورة على الرابط: www.aljazeera.net/ NR/exeres DF7D - 49123773 في 30 نوفمبر 2009.

كذلك فإنه يتفق مع رئيس الوزراء البريطاني الأسبق **ونستون تشرشل**، في مأثرته السياسية (ليست لدينا صداقات دائمة ـ بل لدينا مصالح دائمة ينبغي المحافظة عليها)، في القول إن متخذ القرار في مواجهته للبيئة الخارجية، يتصرف على الدوام وفقاً للمصلحة الوطنية، وليس وفقاً للأهواء الشخصية ولا وفقاً للأخلاقيات الدولية.

وإن دلالة المصلحة الوطنية عند السعي لتحقيقها، لا بد وأن ترتبط بالسعي لتحقيق قدر من القوة، لأن العالم يتشكل من دول يرتهن بقاؤها بالقوة على الدوام، ومن هنا تصبح القوة مطلباً للبقاء والاستمرار. لكن السؤال الذي يهم الاستراتيجية الأميركية، هو كيف تستخدم القوة عن بعد لإحداث تغير يخدم مصالحها؟

الذي يهم الاستراتيجية الأميركية، هو كيف تستخدم القوة عن بعد لإحداث تغير يخدم مصالحها؟

وهذا ما يحاول الإجابة عليه **صامؤيل هنتغون** عبر أفكاره، التي جاءت فيما بعد لإرساء نظرية صراع الحضارات في معايير التقييم للدول في إدارة صراعاتها، إذ يعتقد أنه لا ينبغي تقويم الدول لا على أساس البعد الاجتماعي ولا الثقافي، بل وفقاً لمعايير المصلحة الوطنية المتحققة، وفي تعاملها مع محيطها الخارجي ينبغي أن تلجأ الدولة إلى المحافظة على الوضع القائم، عندما تتأكد من إن إمكانياتها تكفل تجاوز الخطر الذي يهددها[4].

(4) المصدر السابق نفسه.

وينتهي مورغنثاو إلى حقيقة مقاربة لذلك، مفادها إن الطبيعة البشرية محكومة بالشر على الدوام، وما دامت هي في النهاية تمثل المحرك الأساس للعلاقات الدولية، فإنها ستبقى عصية على التحليل، والصعوبة هنا تكمن في إن الوصول إلى السلام، يرتبط بإمكانية تغيير أهداف الجماعة التي ستبقى على الدوام مختلفة ومتغيرة.

وطبقاً لتلك المعايير فقد جرى التحول من الواقعية التقليدية إلى الواقعية الجديدة، التي تأثر بها إلى حد بعيد مجموعة المحافظين الجدد، لاسيما الرئيس السابق جورج دبليو بوش.

أولاً: التحول من الواقعية التقليدية إلى الواقعية الجديدة

ظلت النظرية التقليدية مثار انتقاد شديد من قبل الكثير من رواد المدارس الفكرية الأخرى، وخاصة في مرحلة السبعينيات من القرن المنصرم، حين تعرضت السياسة الأميركية في كثير من الجوانب، إلى تراجع خطير مع ما رافق ذلك من تحولات في الوضع الدولي، استدعت إعادة النظر في بعض المفاهيم الفكرية، ولذلك تطلب الأمر تكييف تلك النظرية، لكي تواكب التطورات الحاصلة في البيئة الدولية، فكان هناك اتجاهان:

الاتجاه الأول: يرى ضرورة إعادة تكييف المفاهيم الفضفاضة، التي أوردتها المدرسة التقليدية، التي لم تكن تمتلك رؤية واضحة، لكيفية رسم سياسة كونية قادرة على احتواء الإخطار.

الاتجاه الثاني: فهو يرى ضرورة التحول عن تلك المفاهيم إلى ما عداها، انسجاماً مع متطلبات التغيير في البيئة الدولية.

إن الفوضى هي معطى دولي، لكنها أخضعتها لسلطة دولية وليست محلية

وتوافقاً مع ذلك حافظت الواقعية أو أبقت على الطرح التقليدي، الذي يرى إن الفوضى هي معطى دولي، لكنها أخضعتها لسلطة دولية وليست محلية، استناداً إلى مرجعيتها الدولية، حيث تظل الدولة تدور في الفلك الدولي المسؤول عن تلك الفوضى.

كما تنطلق الواقعية الجديدة من افتراض آخر، هو إن الدولة هي الفاعل الأساس في النظام الدولي، الذي تتشكل بموجبه السياسة الدولية، وهي الوحيدة التي تمتلك شرعية وسائل القوة التي تجعلها قادرة على الحفاظ على موقعها في النظام الدولي، أما سواها من التنظيمات الأخرى غير الدولية، فليست سوى شكلاً جديداً لتفاعل الدول بآليات جديدة[5].

(5) عادل زقاع، مقال: المدرسة الواقعية بين النظرية والتطبيق. المنشور على الرابط www. geocities. com/ adelzeggagh/ index. htm

فالواقعية الجديدة في افتراضها ذلك، أرادت التمييز في شرعية امتلاك القوة من قبل الدول فقط وليست المنظمات غير الدولية، في محاولة للتمييز بين الإرهاب عن من سواه. وكان استعمال البنيوية للمدرسة الواقعية، انطلاقاً من بعض المفاهيم الرياضية والفيزيائية، وفي لوغارتمية شديدة الوضوح، جرى فيها تشبيه الدول أو الوحدات السياسية بالذرات، التي تتشكل من حركة دورانية للبروتون والنيوترون، وهذه الحركة لا تمتلك فيها لا النواة ولا

النيوترون والبروتون أية إرادة، وعلى هذا الأساس فأن الدول في حركتها في النظام الفوضوي، محكومة بل ومرغمة على اتخاذ سلوك معين يحفظ لها أمنها ويتماشى مع الحركة الكونية، ولا يتقاطع معها، مادامت النواة محافظة على خصائص جاذبيتها، بمعنى أذا تغير كتلة النواة أو ضعفت يتغير مسار البروتون المتحكم فيه عن بعد[6].

الدول في حركتها في النظام الفوضوي، محكومة بل ومرغمة على اتخاذ سلوك معين يحفظ لها أمنها ويتماشى مع الحركة الكونية

(6) mahgoob: return idei of poosh, Policy forignali: September/October 2000 p. 34.

أول من حاول الإسهام في بناء هذا الصرح المفاهيمي هو **كينيث والتز**، الذي حاول تجاوز الطرح الفلسفي للاتجاه التقليدي وصياغة نظرية علمية عامة في العلاقات الدولية على شاكلة النظريات العلمية في العلوم الطبيعية. وفي معرض تفسير غايات القوة وأهدافها، تختلف الواقعية الجديدة عن التقليدية في إن الأخيرة ترى أن القوة غاية في حد ذاتها، ولها أهمية كبيرة ومركزية وهي الخالقة للتوازن والمحافظة على السلام.

في حين إن الواقعية الجديدة تنطلق من مسلمة أساسية، وهي أن هدف الدول هو المحافظة على البقاء، وعليه تبذل مجهودات داخلية (تقوية الأصدقاء بناء القوة العسكرية)، ويفضل تبعاً لذلك، خلق توازن قوى نوعي، من خلال انضمام الدول إلى الطرف الأضعف، لأن الانضمام إلى الطرف القوي سيخل بالتوازن الدولي، ويحقق ميلاد هيمنة دولية وسيطرة عالمية، وهو ما تحقق في العقد الأخير من القرن المنصرم.

الانضمام إلى الطرف القوي سيخل بالتوازن الدولي، ويحقق ميلاد هيمنة دولية وسيطرة عالمية

ثانياً: تأثير المدرسة الواقعية في عملية صنع الاستراتيجية الأميركية

مع زوال الاتحاد السوفيتي السابق، خسر النظام القانوني الدولي بعضاً من مكانته، لاسيما بعد انتهاك الولايات المتحدة ذاتها لمبدأي عدم التدخل في الشؤون الدولية وعدم اللجوء إلى استخدام القوة، وهو خير دليل على عدم إخفاء الولايات المتحدة رغبتها في زعزعة النظام العالمي، وتبني أفكار طارئة على المفاهيم الدولية كفكرة العولمة والتفرد الدولي، وما استتبعهما من أفكار حول الفوضى الخلاقة والحرب الاستباقية إلى غير ذلك، وهو ما شكل بالنسبة إلى كثيرين انعطافه أساسية في تاريخ العلاقات الدولية[7].

(7) احسان محمد الحسن، علم الاجتماع السياسي، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2008، الاردن عمان، ص40 ـ 48.

وشهدت الولايات المتحدة الأميركية تحولاً واضحاً في سياساتها الخارجية، ليس بسبب تسلم الجمهوريين للسلطة فحسب، بل نتيجة لهيمنة المحافظين

الجدد، وتصاعد نفوذهم في صنع سياسات الإدارة الجمهورية الجديدة حينذاك، وقد استحدث المحافظون الجدد شيئاً جديداً في نظام الحكم الأمريكي، فهم يشتركون جميعاً في ما أسماه «ستانلي هوفمان» بتأليه القوة أو ما يسمى فضيلة القوة، تعيد إلى الأذهان أصداء الفاشية الإيطالية، علاوة على رؤيتهم الانتقائية والتحريفية المشتركة حول الكيفية التي يجب بها استخدام القوة مهما كلف الثمن. وهو الاستخدام عن بعد، ولعل من الأهمية بمكان الوقوف عند المنطلقات الفلسفية والفكرية لليمين الأمريكي ومدى تأثير المدرسة الواقعية في التوجهات الأساسية، ورموز هذا التيار وأباءه المؤسسين يأتي في مقدمتهم **ليو شتراوس** وكذلك المفكر **هارفي مانسفيلد** وتلميذه **ايرفنغ كريستول.**

ما أسماه «ستانلي هوفمان» بتأليه القوة أو ما يسمى فضيلة القوة، تعيد إلى الأذهان أصداء الفاشية الإيطالية

ثانياً: تيار أو مدرسة صراع الحضارات

لم يكن مبدأ صراع الحضارات حديثاً كما يشاع في الأدبيات السياسية، أو مقترناً بمفكر غربي واحد دون سواه، بل هو قديم قدم الحضارات ذاتها، ويمكن الاستدلال عن ذلك بما ورد في الكتب المقدسة والتفسيرات اللاحقة لها، والتي كرست جزءً مهماً من نصوصها في الإشارة إلى الاغيار وكيفية التعامل معهم. ليس معنى ذلك التماهي مع فكرة الصراع، وإنما على سبيل التمييز في التقاطعات بين الثقافات والديانات الأخرى غير الإسلامية، كذلك فأن فكرة الصراع الاجتماعي، هي التي أسدت إلى علم الاجتماع وعلم السياسة قواعدهما المستنيرة في العقد الاجتماعي لدى هوبز ولوك ومونتسيكيو[8].

لكن الحديث في مبدأ الصراع الذي يتزعمه (هنتنغتون)، هو الانتقال بهذه الفكرة من التوظيف العلمي الوظيفي الهادف إلى التوظيف السياسي، الذي يراد به إدامة التهديد وقبول فكرة سرمدية الصراع بين المجتمعات والحضارات الإنسانية، فمثلاً يقول هنري كيسنجر «إن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأميركية، هو تهديد واضح معروف وإيديولوجية معادية، وأن قضى انتهاء الحرب الباردة بزوال الخطر السوفيتي، فأن المهمة الآن تتطلب إحياء التهديد، أو إعادة خلقه بالقوة ذاتها»[9].

يقول هنري كيسنجر «إن ما تحتاج إليه الولايات المتحدة الأميركية، هو تهديد واضح معروف وإيديولوجية معادية

(8) نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، المرجعية الفكرية للخطاب السياسي الأمريكي، مصدر سبق ذكره، ص40 ـ 41.

(9) Bernard lewis; the root of muslimrage; atlanticmonthly; 266 September 1990 p.60

سبق لبرنارد لويس الإشارة إلى الخطر الإسلامي قبل أن يطرحه هنتنغتون، إذ استنتج في مقال له (إن الغرب يواجه حالة وحركة تتخطى بكثير مستوى القضايا والسياسات والحكومات التي تتابعها، رد فعل تاريخي لتنافس قديم، ضد تراثنا اليهودي المسيحي وحاضرنا العلماني، وانتشار كل منهما على مستوى العالم، . . .)[10]. إلا إن الفرق بين هنتنغتون وسواه من المفكرين الآخرين، هو أنه أعطى للصراع الإسلامي الغربي بعده الحضاري، الذي لا يتردد في القول بحتميته، تلك الحتمية تتماهى تماماً مع ما أتى به كارل ماركس في نظريته الصراعية، التي توقفت عند الحدود النظرية، ولم يتحقق جزء كبير من النتائج المبهرة لتلك النظرية .

(10) نقلا عن صمؤيل هنتنغتون، صدام الحضارات: اعادة صنع النظام العالمي، مصدر سبق ذكره، ص344.

أولاً: محاور نظرية الصراع

إن المصدر الجوهري للصراعات في العالم، لن يكون بالدرجة الأساس صراعاً إيديولوجياً، كما كان حاصلاً بين الغرب والاتحاد السوفيتي، أو اقتصادياً كالصراع على مناطق الثروات الأساسية في العالم، بل هو ثقافي وتحديداً ديني حضاري[11].

(11) نقلاً عن: ناظم عبد الواحد الجاسور، مصدر سبق ذكره، ص36.

وكأنه ينزع بالقول للتخلص من الصراع، عن طريق التخلص من التنوع الديني قبل ذلك. وأن الصراعات الرئيسة ستحدث بين الدول والمجتمعات المنتمية لحضارات مختلفة، وستكون خطوط الصراع التي اسماها خطوط الصدع أو التشقق، هي خطوط معارك المستقبل. وما يثير القلق الآن في العالمين الإسلامي والعربي تحديداً هو صعود التيارات الدينية السياسية أو قبول صعودها في مقابل التراجع عن دعم النظم العلمانية، وكأنها محاولة لتهيئة الأجواء الصراعية لإعادة بناء معمارية عالمية جديدة بعد الانتهاء من أشكال العداء كافة.

فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك دائم

فالإسلام هو الحضارة الوحيدة التي جعلت بقاء الغرب موضع شك دائم[12]، ثم يتطرق إلى القول إن ضعف الدولة القومية وانتفاء الدول الإيديولوجية كمصدر للهوية، يدفع بالدين إلى الصدارة كهوية ذاتية عابرة للحدود السياسية والإيديولوجية، وعاملة على توحيد الحضارة، فالخيار الإسلامي بدلاً من القومية شهادة بقيمة الإسلام كأيديولوجية سياسية عابرة للحدود الجغرافية[13].

(12) المصدر نفسه، ص338 ـ 339.

(13) المصدر نفسه ص403.

لذلك لا غرابة وطبقاً لبيانات وزارة الدفاع الأميركية، من مشاركة الولايات المتحدة في 17 عملية عسكرية في الشرق الأوسط، كانت كلها موجهة ضد المسلمين، ولم تحدث أي عملية من هذا النمط ضد إي شعب من حضارة أخرى[14].

(14) المصدر نفسه ص351.

لقد أثبتت التجربة القصيرة لتعامل الولايات المتحدة وبعض الدول الغربية مع العالم الإسلامي، عن قلة تبصر تلك الدول وقصر نظرها. ففي العالم العربي وفي معظم الدول الإسلامية، تتشكل التصورات حول الولايات المتحدة، ليس من خلال نظريات فاقدة للصواب، كنظرية الصراع أو سواها، بل من ثلاثة عناوين واقعية رئيسة، الأول منها:

هو الدور الأمريكي الداعم لإسرائيل منذ نشأتها، وهو الذي أوقع السياسات الأميركية تحديداً في أخطاء فادحة يصعب تجاوزها في المدى المنظور[15]. ولا يوجد له تفسير إلا من زاوية الاستخفاف بالثوابت الأخلاقية والتاريخية للأمة الإسلامية، لا سيما وان (إسرائيل) لن تكف، عن البوح بأن كيانها يهودي ودولتها العبرية قائمة على العنصرية الدينية، المرتكزة على إنكار حقوق الآخرين ومقدساتهم الدينية، وهو تعبير واضح عن وقاحة المشروع الصهيوني.

(15) ادوارد ب و جيريجيان، مصدر سبق ذكره، ص301.

ثانياً: ركائز نظرية الصراع الحضاري

تعيد أطروحة هنتغنتون التأكيد على إن صدام الحضارات، هو التهديد الأكبر للسلام العالمي، ويقوم الضمان الأكيد للانتصار الغربي على هذا التهديد على ركيزتين .

الأولى: إن من الواجب الحفاظ على الحضارة الغربية، من خلال الآتي[16]:

(16) المصدر نفسه، ص504.

1. أن تحقق تكاملاً سياسياً واقتصادياً وعسكرياً اكبر، وتنسق بين سياساتها حتى تحول دون استغلال دول الحضارات الأخرى للاختلافات القائمة بينها.
2. تدمج دول أوربا الوسطى وأوربا الغربية في الاتحاد الأوربي والناتو، وجمهوريات البلطيق وسلوفينيا وكرواتيا.
3. تشجع تغريب أمريكا اللاتينية وانحيازها إلى الغرب بقدر المستطاع.
4. كبح القوة العسكرية التقليدية وغير التقليدية للدول الإسلامية والصينية .

5. أن تكون روسيا مركزاً للأرثوذوكسية وقوة إقليمية رئيسة ذات مصالح مشروعة في أمن حدودها الجنوبية.

أما الركيزة الثانية: إن رفض قانون الحضارة الغربية يعني نهاية الولايات المتحدة التي نعرفها، ويعني كذلك بالفعل نهاية الحضارة الغربية، كذلك يحذر الولايات المتحدة، من إنها لو تخلت عن أثر الغرب، فأنه سيتم اختزاله إلى أوربا، وقليل من دول الاستيطان الأوربي الصغيرة في ما وراء البحار، وبدون الولايات المتحدة يصبح الغرب جزءً صغيراً جداً ومنهاراً[17]. ومعنى ذلك إن الحضارة الغربية في خطر، لأنها ستدخل مع الحضارتين الإسلامية والكونفوشيوسية في صراع، وستكون الغلبة في النهاية للإسلام وللكونفوشيوسية.

بدون الولايات المتحدة يصبح الغرب جزءً صغيراً جداً ومنهاراً

(17) صمؤيل هنتنغتون، مصدر سبق ذكره، ص275.

ثالثاً: المدرسة الواقعية وتفسير صراع الحضارات

انطلق هنتنغتون من مفاهيم ومسائل لم تكن شائعة، من مثل مسألة التعددية والصراع، والعلاقة بين القوة والثقافة، وخطوط التقسيم الحضاري وحدود الإسلام الدموية وخطوط الصدع الحضارية، إلى غيرها من المفاهيم، وكأنها مسلمات علمية تنطلق من حقائق تاريخية، كي تتحول إلى تعميمات مستقبلية موضوعية.

فيتحدث عن استقطاب مجتمعي دولي مختلف، غير متأثر بالاختلاف الفلسفي الفكري، وإنما انتماءات روحية ووجدانية تستند إلى خلفيات دينية أحياناً واثنيه أحياناً أخرى.

فالمسلمين يلفهم إطار حضاري يتمظهر فيه الإسلام كقوة روحية جاذبة، بغض النظر عن الانتماءات التقليدية العرقية أو السياسية، والمسيحيون كذلك. الكونفوشيوسية مثلاً تمثل إطاراً فكرياً وحضارياً جامعاً في الصين واليابان. ويضع إطار مفاهيمي وميزان قوى جديد، جوهره يستند إلى القوة، ولكن ليست القوة التقليدية وإنما الحضارية، وأصبحت العلاقات فيه تأخذ منحيين تبعاً لطبيعة القربى والعداء. ففي الأول تتسم بالإيجابية والتعاون والقبول، وفي الثاني بالسلبية والاختلاف ومن ثم الرفض. وسمة الاختلاف فأطرافها يسودها الصراع، وتفصل بينها خطوط سميت بخطوط الصدع الحضاري، تنتهي بحدود دموية لبعض الحضارات ومنها الحدود (الدموية) للإسلام[18].

(18) حسين حافظ العكيلي، المرتكزات والتحولات الاساسية للاستراتيجية الأميركية في الشرق الاوسط، سلسلة دراسات استراتيجية، مركز الدراسات الدولية ـ جامعة بغداد، العدد 110، تشرين أول، 2011.

تسعى الولايات المتحدة لإضعاف الإسلام عبر صنع أزمات متكررة، يحركها وكلاء إقليميون، وتدار بقواعد غربية

ويسعى هنتنغتون لتهويل حجم ما يسمى في الغرب بالخطر الإسلامي، الذي تسعى الولايات المتحدة لإضعاف الإسلام عبر صنع أزمات متكررة، يحركها وكلاء إقليميون، وتدار بقواعد غربية من شأنها إضعاف وحدة الحضارة الإسلامية (المهددة)، وهذا الإضعاف يرتكز على قاعدتين:

الأولى: وجود دولة استقطاب مركزية متمثلة بالولايات المتحدة الأميركية المتفوقة عالمياً تكنولوجياً وعسكرياً واقتصادياً.

الثانية: صلة القربى التي تتوحد بموجبها الثقافات المشتركة بين أمريكا وأوربا من دين وثقافة وقيم فكرية مشتركة كالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان والليبرالية واقتصاد السوق إلى غير ذلك من المنطلقات الثقافية الموحدة .

إما الإسلام فأنه يمثل قوة ثقافية كبيرة جداً ومتفوقة على الغرب فكرياً (إذا جاز لنا الارتكاز على القواعد الفكرية التي أرسى دعائمها القرآن الكريم)، لكنه لحد الآن يفتقر إلى دولة المركز أو الدولة القائدة، فضلاً عنإلى تخلفه الاقتصادي والتنموي الذي يجعله في المرحلة الراهنة غير قادر على تجميع قوى المواجهة، وهو بالتالي بحاجة إلى التحالف مع حضارات أخرى، لا تلتقي معه بالضرورة على قاعدة صلة القربى، بل على قاعدة العداء المشترك، وهذه القوى لديها من إمكانيات قوة تجعلها قادرة على الصراع مع الحضارة الغربية وهي بالتحديد الحضارة الصينية اليابانية التي تتوحد بالكونفوشيوسية، والهندية التي تتوحد بالهندوسية.

الخاتمة

على الرغم من التحفظ على العديد من الأفكار الواردة في المدارس الفكرية المؤثرة على عملية صنع الاستراتيجيات الأميركية، إلا إن الإدارات الأميركية المتعاقبة من دون استثناء، كانت جميعاً تسترشد بالمنطلقات الفكرية لتلك المدارس، مع مراعات الفرق بين الجمهوريين والديمقراطيين. وهو الذي يحيلنا إلى الاعتقاد بأن الهوة لا زالت كبيرة بين الدول المتقدمة عن سواها، وهي بهذا الاسترشاد تبغي تسديداً للأهداف وتصويبا للأخطاء. خاصة في إدارة صراع عالمي أضحت السمة الغالبة فيه، هو نشاط الوكلاء لتحقيق هدف صراع الحضارات.

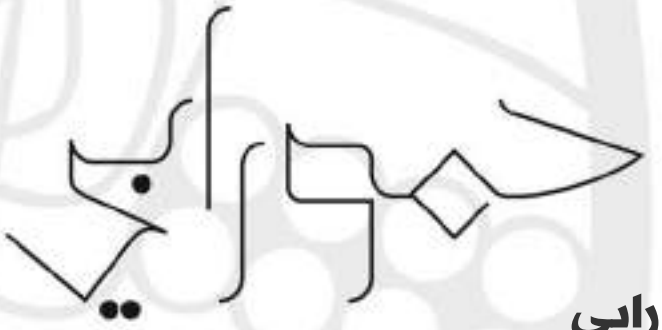

أوراق حمورابي

- **الحياة السياسية في العراق: من البعثنة إلى المكونة**

د. عامر حسن فياض

- **قراءة في اتجاهات العقيدة العسكرية (الإسرائيلية) الجديدة**

د. امين حطيط

- **فوضى التحكم بالمال العام في العراق**

د. ماجد الصوري

- **مستقبل ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال**

د. ليلى سيد مصطفى ارباب

العراق من دولة البعثّنة إلى دولة المَكونة

(قراءة في مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي)

د. عامر حسن فياض(*)
أكاديمي وباحث من العراق

(*) عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

مقدمة

تميز العراق بتركيبة سكانية متعددة القوميات والأديان والطوائف والمذاهب والعشائر، فضلاً عن هويات اجتماعية وثقافية أخرى. وهذا التنوع من شأنه أن يكون منسجماً وعامل نعمة لقاعدة صلبة في عراق موحد، إذا توافر نظام سياسي يقوم على مبادئ ومعايير عاقلة وتشريعات وسياسات ضامنة، لحق التنوع والاعتراف بالأخر، والمشاركة بإدارة الشأن العام على اساس المواطنة من دون تمييز، والمساواة التامة بإزاء القانون. وأن غياب هذه الضرورات كلاً أو جزءاً سيؤدي بهذا التنوع إلى عدم الانسجام، وسبباً من أسباب تقسيم العراق وعاملاً من عوامل اضعافه باستمرار.

ومنذ احتلال العراق عام 2003، تم وضع الوطن بين سندان الماضي الرديء (عراق البعثنة الدكتاتوري) ومطرقة الآتي الصعب التحقيق (عراق الديمقراطية المدنية)، وما بين هذا السندان وتلك المطرقة غرق العراق في خيارين الأول خيار نظام المحاصصة المكوناتي (الطائفي الأثني)، والثاني خيار الارهاب السلفي الاسود. وقد نسى أو تناسى هذا اللاوطني (المحتل والمحاصصي والارهابي)، بأن هناك خيار ثالث وطني يتمثل بإقامة دولة مدنية ديمقراطية، على قاعدة العدالة الاجتماعية، والتي ترفض المشاريع اللاوطنية (مشاريع المحتل والمحاصصي والارهابي).

دسترة المحاصصة في دولة المكونة

يسعى العراق الذي غادر دولة البعثنة وتخلص من المحتل، إلى دحر

الارهاب، لكنه ظل مبتلى ببلوى المحاصصة المغلفة دستورياً ببراقع شتى، ويتوهم البعض أنها براقع بريئة... ومنها برقع (المكونات) وهذه المفردة غير البريئة، وردت أربع مرات في الدستور العراقي لعام 2005، وهي:

يسعى العراق الذي غادر دولة البعثنة وتخلص من المحتل، إلى دحر الارهاب

المرة الأولى: تكرس مفردة (المكونات) مكونة الجيش العراقي، أي تكريس المحاصصة في جيش المكونات في العراق، وليس جيش أبناء شعب العراق (المادة: 9 أولاً- أ): تتكون في العراق القوات المسلحة العراقية والاجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي، بما يراعي توازنها وتماثلها دون تمييز أو اقصاء ...الخ).

المرة الثانية: تكرس مفردة (المكونات) شعار وعلم ونشيد عراق المكونات، أي تكريس المحاصصة في شعار وعلم ونشيد العراق (المادة: 12- أولاً): ينظم بقانون علم العراق وشعار ونشيده الوطني، بما يرمز إلى مكونات الشعب العراقي).

المرة الثالثة: تكرس مفردة (المكونات) مكونة الحقوق السياسية للقوميات، أي تكريس المحاصصة في الحقوق السياسية، بدلاً عن مواطنية الحقوق السياسية للأفراد، ضمن التنوعات بمختلف أشكالها وضروبها (المادة 125: يضمن هذا الدستور الحقوق الادارية (والسياسية) والثقافية والتعليمية للقوميات المختلفة كالتركمان والكلدان والاشوريين وسائر المكونات الأخرى، وينظم ذلك بقانون).

تكريس المحاصصة في الحقوق السياسية، بدلاً عن مواطنية الحقوق السياسية للأفراد

المرة الرابعة: تكرس مفردة (المكونات) مكونة تعديل الدستور أي المحاصصة، في تعديل الدستور (المادة: 142- أولاً): يشكل مجلس النواب بداية عمله لجنة من أعضائه، تكون ممثلة للمكونات الرئيسة في المجتمع العراقي، مهمتها تقديم تقرير إلى مجلس النواب خلال مدة لا تتجاوز أربعة أشهر، يتضمن توصية بالتعديلات الضرورية التي يمكن أجراؤها على الدستور، وتحل اللجنة بعد البت في مقترحاتها).

أن دسترة المحاصصة هذه نقلت العراق من (دولة البعثنة) إلى (دولة المكونة)، على غرار الموضة التي شاعت كالعدوى في المنطقة العربية، إلا وهي مودة (إخَّونة الدولة).

أن دسترة المحاصصة هذه نقلت العراق من (دولة البعثنة) إلى (دولة المكونة)

شرعنة المحاصصة في دولة المكونة

وبقدر ما حرص العراق على مغادرة (بعثنة الدولة) والابتعاد عن (أخونة الدولة)، فأنه غرق في (مكونة الدولة). فبدلاً من أن يقدم مجلس النواب المنتخب جرعات تشريعية تعزز الوطنية العراقية، نراه عملياً قد أهمل هذه الجرعات وانشغل بتقديم مقترحات قوانين تكرس هبوط المناعة الوطنية العراقية، وأخر ابداعاته في هذا المضمار تقديمه (مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي)، ب 57 مادة تكرس (مكونة الدولة) بمشتقاتها المقيتة (طوائفة الدولة، مذهبة الدولة، قومنة الدولة، عشرنة الدولة. . . الخ)، وأن مجمل هذه المواد في المقترح، جهلت أو تجاهلت عن قصد أو من دون قصد، المعايير التي اعتمدتها قوانين البلدان المتعافية التي تحترم حقوق الانسان وتحمي كرامته بوصفة فرداً مواطناً، فكل هذه البلدان تحتضن أفراد (مواطنين) أولاً، وجماعات أقليات تعيش وسط أكثريات ثانياً، وبقدر تعلق الأمر بالأقليات (وليس المكونات)، وهناك معايير أقرتها الشرعية الدولية واستساغتها قواعد المنطق والعقل الإنساني، تؤكد اليوم حقيقة مفادها أن قوة الاكثريات، تتأتى من تقويتها للأقليات التي تعيش وسطها من خلال:

أن قوة الاكثريات، تتأتى من تقويتها للأقليات التي تعيش وسطها

أولاً: اعتماد الأكثريات مبدأ المساواة بين المواطنين في الحقوق والواجبات من دون تمييز الايجابي لصالح الاقليات.

ثانياً: اعتماد الدولة سياسة تمكين الاقليات التي تعيش وسطها، من ممارسة وحماية حقوقهم الثقافية والادارية والاجتماعية والاقتصادية، مع الاقرار بحقوقهم السياسية كمواطنين وليس كأقليات.

لكن مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي الذي يصر مجلس النواب أن تقديمه، يراد منه تجذير وزرع ريح المحاصصة ليحصد العراق في حاضره ومستقبله زوابع هذه الريح العفنة، وعليه ينبغي لفت الانتباه والتحذير، مما يأتي:

كان على مجلس النواب أن يقترح قانوناً لتنظيم حقوق الاقليات (وليس المكونات)

اولاً: من باب التمييز الايجابي لحقوق الاقليات وتمكينها من حماية وممارسة حقوقها، كان على مجلس النواب أن

يقترح قانوناً لتنظيم حقوق الاقليات (وليس المكونات)، لا (مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي)، وهذا ما درجت عليه كل البلدان التي تحتضن أقليات وسط أكثرياتها، وأن يكون المقترح باسم (مقترح قانون تنظيم حقوق الجماعات التي لا تشكل أكثرية وسط الأغلبيات في المحافظات أو الاقضية أو النواحي.

ثانياً: أذا تم التبديل أنف الذكر، يفترض أن يتم ما يأتي:

1. رفع كلمة أو مكونات أينما وردت في المقترح.

2. تعريف (الاقلية) أو(الجماعات التي لا تشكل أكثرية)، بدلاً من تعريف (المكون أو المكونات)(م2).

3. لا علاقة للجماعات التي تشكل الأكثرية بهذا المقترح...، وهذا يعني ضرورة رفع الباب الذي يحمل عنوان (الحقوق الفردية للمنتمين إلى المكونات).

4. الابقاء على الابواب المتصلة بحقوق مكونات الاقليات أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية بما فيها بحقوق (الهوية ـ الثقافة ـ اللغة ـ استخدام اللغات الرسمية في الوحدات الادارية المحلية ومؤسساتها ـ استخدام اللغات الرسمية في التعليم ـ التعليم ـ الاعلام ـ الدين ـ الأمن ـ الفرص ـ الاقتصادية والاجتماعية) فقط.

5. إلغاء مواد الباب الذي يحمل عنوان (المشاركة في الحياة السياسية)، لأن ذلك يمثل حق وطني بامتياز لكل مواطن عراقي، من دون تميز أو استثناء، سواء أكان من الأكثرية أو من الأقلية أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية.

6. إلغاء مواد الباب الذي يحمل عنوان (المجالس الاستشارية المجتمعية)، ومواد الباب الذي يحمل عنوان (مجالس مكونات الشعب العراقي)، لأن العراق وفق الدستور والقوانين يحتضن مجالس تمثيلية منتخبة على مستوى اتحادي (مجالس النواب)، وعلى مستوى الاقاليم وعلى مستوى المحافظات والاقضية والنواحي (مجالس اقاليم ـ مجالس محافظات ـ مجالس اقضية ـ مجالس نواحي)، فلا حكمة ولا ضرورة من

فلا حكمة ولا ضرورة من مجالس مكونات تجنباً للتخمة في المؤسسات، وتلافياً لهدر المال العام وتحصناً من الفساد والافساد

مجالس مكونات تجنباً للتخمة في المؤسسات، وتلافياً لهدر المال العام وتحصناً من الفساد والافساد.

ثالثاً: إن الاسباب لهذا القانون المذكور في المقترح، تشير أكثر من مرة إلى مفردة (مكونات) بشكل عام، ولا تشير إلى تنظيم حقوق اقليات أو جماعات لا تشكل أكثرية، والمفهوم من المكونات لوحدها وفق القراءة لهذه الاسباب الموجبة، تفسر على أنها تخلط بين الأقلية والأكثرية، لأنها تشمل الاثنين معاً(الشيعة ـ السنة ـ العرب ـ الاكراد ـ التركمان ـ المسيحين ـ الايزيدين ـ الصابئة. . . الخ من المواطنين العراقيين)، الأمر الذي يتطلب تبديل صيغة الاسباب الموجبة هذه لإزاحة الصبغة التحررية (الانسانية)، التي أراد واضعي هذا المقترح أن يكون القانون بها.

وأن التبديل هنا لا بد أن يتضمن اسباب موجبة تنسجم والهدف من القانون ودواعيه، أي بهدف حماية وتنظيم حقوق الاقليات أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية في العراق.

رابعاً: إن ركاكه صياغة مقترح القانون، لا تخص اخطاء لغوية أو مطبعية، بل تخص الجوهر والمضمون وهي مخجلة جداً، ولا مجال لتسطيرها هنا واليكم بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

1. يعد جمهورية العراق بتنوعه القومي. . .(م4 ـ أولاً)!

2. تحظر جمهورية العراق (م5 ـ أولاً) والصحيح يحظر هذا القانون.

3. يحق للمواطن الذي ينتمي لأقلية أو قومية، إن يثبت ذلك في التعداد العام للسكان. . .(م7)، والصحيح في سياق حماية وتنظيم الحقوق والحريات العامة، أن تكتب وتقرأ هذه المادة بالشكل الآتي (يحق لأي مواطن بما في ذلك المواطن الذي ينتمي لأقلية عراقية أو قومية، أن يثبت ذلك في التعداد العام للسكان. . .).

4. تقوم جمهورية العراق بتهيئة الظروف المناسبة (م11 ـ ثانياً) والصحيح (تقوم الدولة بتهيئة الظروف المناسبة. . .).

5. تولى جمهورية العراق حماية الأفراد. . .(م12)، والصحيح (تتولى الدولة حماية الافراد. . .).

6. تقوم حكومة العراق. . . (م13 ـ أولاً) والصحيح (تقوم الدولة).

7. تضمن جمهورية العراق. . . (م13 ـ ثانياً) والصحيح (يضمن القانون أو تضمن الدولة).

8. تقوم جمهورية العراق بحماية التراث الثقافي. . . (م15)، والصحيح (تقوم الدولة بحماية التراث الثقافي. . .).

9. وسمات المكونات التقليدية (م31) والصحيح (والسمات التقليدية للأقليات أو الجماعات التي لا تشكل أكثرية) .

وباختصار شديد فأن مقترح قانون تنظيم حقوق مكونات الشعب العراقي هذا، يبدأ ثم ينتهي إلى اغتيال مبدأ المواطنة وفرض دولة المكونة !!!.

قراءة في اتجاهات العقيدة العسكرية (الاسرائيلية) الجديدة

العميد الركن د. أمين حطيط(*)
عسكري متقاعد وأكاديمي وباحث من لبنان

(*) باحث في الشؤون الاستراتيجية.

تمهيد

أرست اسرائيل كيانها منذ انشائها على أرض فلسطين التي اغتصبتها في العام 1948، على مبدأ «القوة الفاعلة» القادرة على تحقيق الاهداف الاستراتيجية والعملانية التي تعني الكيان الصهيوني، الذي وفي ظل انعدام مشروعيته بأي وجه من الوجوه القانونية، عمد إلى القوة لتشكل المرتكز لبقاء اسرائيل واستمرارها بتثبيت وجودها ثم التوسع والهيمنة على المحيط، متمسكاً بقاعدة «حق القوة»، في مواجهة مبدأ «قوة الحق» الذي تفتقر إليه.

وقد ترجمت اسرائيل خيارها هذا معتمدة استراتيجية بلورتها في عقيدة عسكرية، أنشئت عليها جيشها الذي ارادته قوياً قادراً على انجاز المهام المطلوبة منه، تثبيتاً للوجود في فلسطين كقاعدة انطلاق، وبسطاً للسيطرة والنفوذ، وصولاً إلى ما جعلته اسرائيل هدفاً استراتيجياً أعلى، وهو الهيمنة القيادية على كامل منطقة الشرق الاوسط، تحت عنوان ما اطلقه شمعون بيرس «الشرق الاوسط الجديد»، القائم على العقل والقرار الاسرائيلي من جهة، والمال والثروات واليد العاملة العربية من جهة أخرى.

الهيمنة القيادية على كامل منطقة الشرق الاوسط، تحت عنوان ما اطلقه شمعون بيرس «الشرق الاوسط الجديد»

وقد بدا لإسرائيل إن طموحها بهذا الشرق الاوسط قابل للتحقق، خاصة في أواخر الثمانينات بعد اتفاقية كامب دافيد، التي اخرجت مصر من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي وتصدي أميركا منفردة ـ راعية اسرائيل وحاضنتها ـ لقيادة العالم.

لكن هذا الحلم الاسرائيلي اصطدم بواقع فرض إعادة النظر به طبيعة وتوقيتا، صدمة انتجتها هزيمة اسرائيل في جنوب لبنان، حيث اضطر الجيش الاسرائيلي إلى اخلاء معظم مناطق احتلاله هناك، بنتيجة الضغط الذي مارسته المقاومة اللبنانية التي عملت لمدة 18 سنة، تمكنت في نهايتها من طرد المحتل، وصنع أول هزيمة تامة كاملة للجيش الاسرائيلي منذ قيام الكيان.

لم تستطع اسرائيل أن تبتلع هزيمتها في لبنان في العام 2000، وراحت تعمل بشكل دؤوب على أكثر من خط وسياسة، من أجل محاصرة المقاومة التي هزمتها، والتي تمثلت بصورة خاصة بالمقاومة الإسلامية التي نظمها وقادها حزب الله (اللبناني)، وكانت تهدف في سعيها هذا إلى شيطنة هذه المقاومة وعزلها واعتبارها منظمة ارهابية، يجب تعقبها ملاحقة ومعاقبة وصولاً إلى نزع سلاحها وتفكيكها، واجتثاث أصل فكرة المقاومة من النفوس، للحؤول دون انتشارها في المحيط وفي الامة، لما في هذا الانتشار من تعقيد لمهمة اسرائيل والغرب في سياساتهم الاستعارية في الشرق الاوسط.

ولكن ورغم كل ما بذل من جهود، فشلت المناورات السياسية الاجنبية بقيادة صهيو ـ أميركية، فشلت في تحقيق الغرض الاسرائيلي تجاه المقاومة الإسلامية رغم العمل الدؤوب لنيف وست سنوات، عندها قررت اسرائيل وبتوجيه أميركي تنفيذ عملية عسكرية واسعة، لتدمير المقاومة في لبنان والانتقام لهزيمة ال2000، وشنت الحرب في 12 تموز 2006 مستغلة بيئة سياسة لبنانية تلائم العدوان بعد أن كانت انتجت أثر قتل رفيق الحريري[1]، بيئة تميزت بتبعية الحكومة اللبنانية آنذاك للقرار الأميركي.

(1) رفيق الحريري هو نائب لبناني و رئيس حكومة لبنان السابق يحمل الجنسية السعودية إلى جانب الجنسية اللبنانية و يعتبر من اهم منفذي لسياسية الغربية و السعودية في لبنان.

دخلت اسرائيل الميدان فلم يستجب لحساباتها، ومرة أخرى تجرعت كاس الهزيمة على يد حزب الله، حيث فشل جيشها في حرب شاملة طيلة 33 يوماً، زجت فيها كل ما يمكن استعماله في الميدان اللبناني من سلاح وقدرات وقوى تقليدية وغير تقليدية، فشلت في تحقيق أهداف الحرب وتكبدت خسائر جسيمة في أكثر من وجه وعنوان، كان من أهمها تآكل هيبتها الردعية وتصدع العقيدة العسكرية الاسرائيلية، التي عمل الجيش الاسرائيلي بموجبها منذ العام 1948 أي تاريخ انشائه.

بعد حرب 2006 دخلت القيادة الاسرائيلية في دوامة مرهقة، سعياً لترميم العقيدة العسكرية وتطويرها، بما يناسب ما أستجد من متغيرات وما ظهر من أخطار جدية في حرب لبنان الثانية ـ كما اطلقت اسرائيل نفسها على عدوانها على لبنان في ذاك العام ـ، وانكبت اللجان العسكرية ومراكز الدراسات الاسرائيلية على البحث في هذا الشأن الذي أعطي الأهمية القصوى، باعتباره لصيقاً بمستقبل اسرائيل وبقائها، وقد تمكنت الدراسات تلك إلى مقاربة مركبة اعتمد بعضها وسمح بالإعلان عنه، وبقي البعض الأخر منها عرضة للأخذ والرد قبل الاقرار النهائي به، مع تسريب مقاربات معينة تعتمد فيها جزئيات من العقيدة الجديدة بشكل مؤقت يخضع للاختبار حتى تتشكل القناعة النهائية حوله.

أن عقيدة اسرائيل العسكرية الاساسية سقطت بمعظم عناصرها، بعد أن ظهر قصورها عن تحقيق ما تصبو إليه من جيشها

وعلى ضوء ذلك يمكن القول اليوم: أن عقيدة اسرائيل العسكرية الاساسية سقطت بمعظم عناصرها، بعد أن ظهر قصورها عن تحقيق ما تصبو إليه من جيشها، قصور تأكد في جبل عامل في لبنان، حيث حول مقاتلو المقاومة الإسلامية القوة الاسرائيلية من «القوة القادرة» إلى «القوة العاجزة»، الأمر الذي فرض عليها اعتماد عقيدة عسكرية جديدة، تتوخى منها أن تخرج تلك القوة من دائرة العجز وتعيدها إلى دائرة الفعل، فما هي تلك العقيدة الجديدة. هذا ما نحاول بحثه في هذه الدراسة.

أولاً: لماذا تمت مراجعة العقيدة العسكرية الاسرائيلية؟

1. الاسس العامة لتبني العقيدة العسكرية

قبل أن نخوض في تشريح العقيدة العسكرية التي اعتمدتها اسرائيل منذ انشائها وحتى سقوط العناصر الاساسية فيها في العام 2006، نرى من الفائدة بمكان أن نذكر بالأساسيات التي تبنى عليها العقيدة العسكرية ـ أي عقيدة عسكرية ـ لجيش ما. وفي هذا السياق وانطلاقاً مما استقر عليه العلم العسكري والاستراتيجي واعتمده المفكرون وفقهاء الموضوع هذا، فأننا نذكر بالركائز الخمسة التي تبنى عليها العقيدة العسكرية، وهي:

1) تحديد الخطر ومصدر التهديد الفعلي، الذي يواجه الوجود والمصالح.

2) اتخاذ القرار بالمواجهة أو عدمها وبلورة ارادة القتال أو التسليم والاذعان.

3) تحديد الهدف من المواجهة ـ أن اعتمدت ـ مع تحديد درجة التضحية المقبولة ومداها.

4) تحديد القوى العسكرية اللازمة في المواجهة المقررة من حيث الطبيعة والحجم ونوعية التدريب وأسلوب القتال.

5) تحديد الاحتياجات والوسائل والمادية واللوجستية اللازمة للقوى في مهامها.

ويكون على المعني بصياغة عقيدة عسكرية لجيش ما، أن يواجه هذه الأسس ويضع الاجابات العملية لكل سؤال تطرحه، ثم يكون عليه أن يجري تعديلاً لها، يبادر إليه في كل مرة يحدث فيها تغيير، أو تبدل لعنصر أو أكثر من العناصر الخمسة المذكورة، عملاً بالقاعدة الذهبية أن لكل دولة جيش سياستها، والجيش تحدد طبيعته أصلاً بعقيدته العسكرية التي تكون بمثابة الهوية له، لأن العقيدة كما اصبح واضحاً، هي مجمل المبادئ والمفاهيم والاساليب التي تحدد بموجبها طبيعة الجيش ووظيفته وطرق عمله، وحجم قدراته وامكاناته.

الجيش تحدد طبيعته أصلاً بعقيدته العسكرية التي تكون بمثابة الهوية له

2. العقيدة العسكرية الاسرائيلية الاساسية

انطلاقاً من المفاهيم المتقدمة الذكر، اعتمدت اسرائيل عقيدة عسكرية أرستها على اساس أنها كيان مهدد بخطر وجودي يمثله العرب المحيطين بها، وهم يعدون جيوشاً «لاقتلاعها ورميها في البحر»، وقررت مواجهة هذا الخطر بحشد اقصى ما يمكن من قوى عسكرية متطورة، مع العمل على مراقبة العدو والحؤول دون امتلاكه القوة العسكرية التي تحقق له تفوقاً أو توازناً عسكرياً واستراتيجياً معها، وقد عملت اسرائيل بفكرة الحرب الاستباقية أو الوقائية، التي تتيح لها معاجلة الخصم بحرب في كل مرة يظهر فيها تعاظماً في قوته، حرب تدمر قدراته وتعيده اشواط كثيرة إلى الخلف، وكان أجلى تنفيذ لنظريتها تلك في العام 1967، حيث دمرت معظم قدرات جيوش مصر والاردن وسورية، واحتلت في 6 ايام مساحات من الارض العربية في تلك البلدان، تزيد عن ثلاثة اضعاف المساحة التي تشغلها في فلسطين المحتلة.

لقد اعتنت اسرائيل بجيشها الذي نظمته تحت تسمية «جيش الدفاع الاسرائيلي» (تساحال)، وصاغت له عقيدة قتالية مبنية على اساس نظرية «الردع المتصاعد» أو «الردع التراكمي» التي ارساها دافيد بن غوريون[2]، والتي تترجم بامتلاك القوة الرادعة للعدو عن القيام بأي هجوم ضد اسرائيل، كما وتدفعه إلى الاستسلام والامتناع عن الدفاع الجدي في حال مبادرتها هي للهجوم، ليقينه بأنه خاسر لا محاله، وأن الأفضل له هو تقصير أمد المعركة، وتحديد الخسائر لأن نتيجة الحرب محسومة لصالح اسرائيل، التي تدفع إلى الميدان «جيشاً لا يقهر» كما دأب الإعلامالخاضع للصهيونية على تداوله، حتى وتناولته ايضاً وسائل الإعلامالعربية بشكل متفلت من البحث في مخاطر ترويج العبارة.

(2) رئيس وزراء اسرائيل الاول ولمدة 30 عام ويطلق عليه احينا اسم مؤسس اسرائيل وهو على الاقل احد المؤسسين لها .

عقيدة قتالية مبنية على اساس نظرية «الردع المتصاعد» أو «الردع التراكمي» التي ارساها دافيد بن غوريون

ومن أجل امتلاك قوة الردع هذه، التي هي الصلب والاساس في الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية، اعتمدت العقيدة العسكرية الاسرائيلية ونشئ الجيش الاسرائيلي على اساسها، وخاض حروبه بمقتضاها وحقق الانتصارات الباهرة بموجبها، إلى الحد الذي اتاح للمنظرين والباحثين أن يسلموا بالمقولة الاسرائيلية بأن «جيش الدفاع الاسرائيلي جيش لا يقهر»، عقيدة تقوم على العناصر الرئيسية التالية:

- المحافظة على التفوق العسكري والاستراتيجي الدائم على الخصم، واعداد وتجهيز القوة العسكرية الفائقة القدرة والتطور التكنولوجي.
- اعتماد الهجوم اساساً في المواجهة وتنفيذه وفقاً لأساليب قتال مرنة، تمكن من الانتقال السريع من نوع إلى أخر، مع التركيز الاساسي على أن الخصم في حقيقته، هو جيش تقليدي يقاتل بأساليب تقليدية.
- اعتماد مبدأ الحرب الاستباقية، والحرب الوقائية، وشن الحرب وفقاً لقرار اسرائيل المطمئنة لنتائج المواجهة والمحسومة لصالحها.
- اعتماد الذراع النارية الطويلة (الارتكاز على الطيران)، لتدمير قوى الخصم خارج ميدان المعركة، من أجل تسهيل عمل قوى البر.
- اعتماد المناورة العسكرية المركبة من الثقل الناري المدمر، والخرق البري السريع المتبوع بعمليات التطهير المتدرج والمترافق مع حرب نفسية، لنشر الرعب في صفوف العدو ومجتمعه.

- شن الحرب الخاطفة وتنفيذ الحسم السريع وبالتوقيت المناسب لإسرائيل.
- نقل المعركة إلى أرض الخصم بأسرع ما يمكن، حيث لا تكون الحرب إلا على أرضه، لإبقاء المجتمع الصهيوني في مأمن من النار وقادر على ممارسة حياته العادية.
- عدم القتال على جبهات متعددة وتركيز الجهد على جبهة واحدة، وتثبيت الجبهات الأخرى.
- الارتباط الاستراتيجي الوثيق بدولة عظمى، للاتكاء عليها عسكرياً وسياسياً من أجل منع وقوع اسرائيل في الهزيمة الميدانية التي تترجم وترسخ سياسياً.

3. سقوط بعض عناصر العقيدة الاسرائيلية الاساسية

كان التطبيق النموذجي للعقيدة العسكرية الاسرائيلية في حزيران العام 1967، حيث اتاحت الظروف لإسرائيل العمل بكل مندرجات هذه العقيدة والنجاح في كل وجوهها، وظهر تفوق عسكري اسرائيلي على جميع الجيوش العربية التي دخلت الحرب، ونفذت اسرائيل هجوماً مباغتاً في سياق الحرب الاستباقية، التي تحترفها وعمدت فيه إلى تدمير الطيران المصري في الساعات الأولى للحرب، ثم عملت على الجبهات المصرية والاردنية والسورية بشكل متتابع، تثبت جبهتين وتحسم على الجبهة الثالثة، وحسمت الحرب في ستة أيام دون أن يشعر مجتمع العدو بنار الميدان، حرب اتكأت فيها اسرائيل سياسياً ومعنوياً حتى وعسكرياً على الولايات المتحدة الأميركية اساساً، ومعها إلى حد ما بريطانيا.

لكن الأمر اختلف في العام 1973 إلى حد ما، حيث اهتزت بعض عناصر تلك العقيدة، أنما تمكنت اسرائيل من التعويض فيها ثم ترميمها واختبارها مجدداً في العام 1982، واطمأنت إلى نجاعتها، فعادت إلى التمسك بها إلى أن كانت حرب 2006، وهنا كانت الكارثة الاستراتيجية والعسكرية التي حلت بإسرائيل وبعقيدتها العسكرية، إلى الحد الذي إلزمها بإعادة النظر كلياً بها، ومراجعة العناصر الاساسية فيها، وصولاً إلى بلورة عقيدة عسكرية تكاد تكون جديدة في أكثر تلك العناصر. وقد كان الفشل متحققاً بصورة خاصة في النقاط التالية:

1) عجز الطيران عن تحقيق الاهداف العسكرية والاستراتيجية لعملياته، رغم أنه نفذ كل ما طلب منه ودمر، كل ما كان أعد في بنك الاهداف المحضر مسبقاً.

عجزت القوى الاسرائيلية عن المناورة المتدرجة، واخفقت في عمليات الخرق السريع والتطهير المتدرج

2) عجزت القوى الاسرائيلية عن المناورة المتدرجة، واخفقت في عمليات الخرق السريع والتطهير المتدرج، ما جعلها تتخبط في مستنقع ناري حوّله المقاومون إلى مناطق اشتباك دائمة ومنزلقة.

3) عجزت اسرائيل عن حسم الحرب في توقيتها، كما عجزت عن تحقيق أهداف الحرب اساساً.

4) عجزت اسرائيل عن منع دخول نار الحرب إلى الارض التي تغتصبها في فلسطين، وغطت نار المقاومة الثلث الشمالي منها.

5) رغم كل ما قامت به اسرائيل بذاتها أو بمساعدة خارجية من دول أو أمم متحدة، لم تستطع أن تمنع الخصم من امتلاك قدرات عسكرية، تهدم الفجوة إلى حد ما في الميدان التكنولوجي العسكري.

تآكل قوة الردع الاسرائيلية في مواجهة عدو أو تشكيلات عسكرية غير تقليدية

6) والأهم من كل ذلك هو سقوط الهيبة العسكرية، وتآكل قوة الردع الاسرائيلية في مواجهة عدو أو تشكيلات عسكرية غير تقليدية، إلى الحد الذي بات يوصف من قبل الاستراتيجيين، بأنه الخسارة الأخطر في كل الحرب.

على ضوء ما تقدم كانت مهمة مراكز الدراسات والبحوث العسكرية الاسرائيلية، مرتكزة على بلورة عقيدة جديدة، تعالج ما ظهر من وهن واخفاق في بعض جوانب العقيدة القديمة.

ثانياً: العناصر الجديدة في العقيدة العسكرية الاسرائيلية

4. ترميم الردع والتكيف مع المتغيرات بسد الثغرات.

تستمر اسرائيل بالتمسك بمبدأ «الردع المجدي» اساساً لعقيدتها العسكرية، وتعمل على ترميمه بعد التأكل الذي لحق به في مواجهاتها الأخيرة، وبعد المتغيرات التي حصلت في الميدان وعلى صعيد طبيعة الخصم وقدراته. وقد

لجأت اسرائيل حتى الآن إلى تدابير ملفتة يمكن التوقف عندها، كونها تنبئ بأن عناصر جديدة ادخلت على العقيدة العسكرية كالتالي:

1) تغيير في النظرة للعدو المحتمل وطبيعته... والاتجاه إلى اعتماد «**الجيش الخفيف الذكي**».

لم تعد الجيوش التقليدية هي العدو الذي تخشاه اسرائيل وتدرب جيشها على قتاله بشكل اساسي

لم تعد الجيوش التقليدية هي العدو الذي تخشاه اسرائيل وتدرب جيشها على قتاله بشكل اساسي، خاصة بعد أن فككت أو حيدت أو اشغلت الجيوش العربية التي دخلت معها في مواجهات منذ العام 1948. فالجيش المصري مقيد بمعاهدة السلام ولم يعد بعد إعادة تنظيمه وفقاً للمعاهدة يشكل خطراً استراتيجياً على اسرائيل، والأمر ذاته ينطبق على الجيش الاردني، إما الجيش العراقي فقد تم حله بشكل نهائي ولا تتوقع اسرائيل في المدى المنظور إعادة تنظيمه بشكل يهددها. ويبقى الجيش السوري المنشغل حاليا في حرب دفاعية تستنزف قدراته وهو بحاجة إلى وقت ليس بالقصير ـ حسب رأي اسرائيل ـ من أجل استعادة الطاقات التي تعيده مؤثراً في الميدان. وفي المعلن من اعدائها الجديين (ايران)، لا تتوقع استخدامها لجيش تقليدي لقتالها التي لا تحتمل اسرائيل حاضراً وصول جيش بري تقليدي منها لقتالها.

أن التهديد العسكري الجدي الذي تواجهه بات يتمثل بحركات المقاومة التي يمثل حزب الله في لبنان نموذجها المثالي

على ضوء ذلك ترى اسرائيل أن التهديد العسكري الجدي الذي تواجهه بات يتمثل بحركات المقاومة التي يمثل حزب الله في لبنان نموذجها المثالي، دون أن تسقط من الاعتبار بشكل كلي احتمال الحرب التقليدية مع جيش كالجيش السوري يمكن أن يتعافى ويعود إلى الميدان، أو الجيش المصري في حال حصول متغيرات دولية أو اقليمية تعيد هذا الجيش إلى الميدان.

من اجل ذلك تتجه اسرائيل إلى إعادة تنظيم جيشها على اسس جديدة تمكنه من القتال وفقاً لأي من الاحتمالين مع افضلية الاعداد لقتال «القوى غير التقليدية» وخوض الحروب اللا متماثلة. إما الصيغة الجديدة فهي «الجيش الخفيف الذكي». وهذا ما بدأت اسرائيل تلوح به وتعد نفسها لتنفيذه على اساس أنها لم تعد بحاجة إلى الحجم القائم حالياً من قوة الصدم والسلاح

المدرع والعتاد الثقيل، وحاجتها باتت أكبر إلى وحدات خاصة خفيفة سريعة الحركة، مدعومة بقدرات استخبارية ونارية عالية، ومنشأة على استعمال أعلى درجات التقنية الحديثة المتطورة، وقد بدأت بتنفيذ ذلك عبر زيادة عدد الافواج من الوحدات الخاصة العالية المستوى والتدريب.

2) التحول في وظيفة الطيران من «سلاح الحسم»، إلى «سلاح التدمير الاستباقي والانتقام العقابي المتواصل».

قد يكون ابلغ درس تلقته اسرائيل في حرب 2006 في مجال دور الاسلحة في الميدان، وبما نقض نتائج حرب 1967، هو ما تعلق بدور سلاح الجو، فقد كان الطيران الاسرائيلي سلاح الحسم وتحديد نتائج الحرب من الساعات الاولى، لكن تبين لإسرائيل أن هذا السلاح ومع عدو يعتمد اسلوب حرب العصابات ويتقن التخفي واستعمال الارض، هو سلاح محدود الأثر على نتائج الحرب.

وهنا كان نقاش بين المفكرين والمنظرين العسكريين الاسرائيليين، حول تحديد السلاح الأهم لحسم المعركة، وطرحت فكرة اسلحة المناورة في البر (المشاة والمدرعات)، وكادت الفكرة تتجه إلى التبني لولا العقبة التي واجهتها، انطلاقاً من خشية اسرائيل من حجم الخسائر في الارواح، وهو ثمن لا تستطيع احتماله. وعلى ضوء ذلك ومع صعوبة اعتماد المشاة اولاً، ومعها المدرعات أو المدرعات اولاً وتحميها المشاة، اضطر صاحب القرار إلى الابقاء على سلاح الجو سلاحاً متقدماً، وذو الافضلية الأولى مع تغيير في وظيفته المعول عليه، حيث تحول إلى وظيفة جديدة هي التدمير الاستباقي، وتقديم لهب النار المستمرة وممارسة سياسة الانتقام العقابي، دون أن ينتظر منه حسم المعركة.

2) تراجع الاهتمام بالعمل البري والاجتياح المباشر، والاتجاه إلى تكثيف العمل بالنار والعمليات الخاصة خلف الخطوط.

بعد أن كانت اسرائيل ترى في الحرب البرية «نزهة» تحقق فيها الانجاز المطلوب، حرب تخوضها بعد أن يكون الطيران «سحق مصادر قوة العدو» وقواعده النارية، بعد كل ذلك ومع تغير طبيعة العدو من جيش تقليدي يعمل على خطوط ووفقاً لاتجاهات جهد رئيسية وثانوية، إلى عدو غير تقليدي يعمل دون أن تعنيه الجغرافية أو تقيده الخطوط فيها، وقادر على المشاغلة

الدائمة والحركة المستمرة في الميدان بما يحول دون استقرار القوى المهاجمة في مناطق احتلالها التي تتحول إلى مناطق اشتباك دائم، ما يؤدي إلى استنزاف تلك القوى ويجعلها تدفع اثمان باهضة لاحتلالها في سياق سعي المقاومة دائماً إلى «رفع كلفة الاحتلال».

لأجل ذلك يبدو أن هناك تحول في العقيدة العسكرية الاسرائيلية، يسقط مبدأ الاحتلال والسيطرة على الارض بالمكوث المادي المباشر للقوى المسلحة عليها، والاتجاه إلى الاعتماد بشكل أكبر على القدرات النارية التدميرية والارض المحروقة، ولهذا أطلق المنظرون الاستراتيجيون والعسكريون الاسرائيليون «نظرية الضاحية»، قياساً على ما تم في الضاحية الجنوبية لبيروت في لبنان في العام 2006، من تدمير شبه كامل بقصد القضاء على منظومة القيادة والسيطرة لحزب الله، ومعاقبة البيئة الحاضنة له.

أطلق المنظرون الاستراتيجيون والعسكريون الاسرائيليون «نظرية الضاحية»، قياساً على ما تم في الضاحية الجنوبية لبيروت في لبنان في العام 2006

3) التحول في النظرة إلى ميدان المعركة وتنفيذها على أرض الخصم، والاتجاه إلى تأمين المظلة الدفاعية العملية الفاعلة لحماية الجبهة الداخلية.

في الحروب والمواجهات السابقة للعام 2006، كانت بعض القذائف والصواريخ التي تطلقها الجيوش العربية، تتجاوز أرض المعركة لتصل إلى نقطة هنا أو هناك في فلسطين المحتلة، ولكنها لم تكن لتحدث تهديداً جدياً لأمن المجتمع الصهيوني، خاصة وأن الطيران الاسرائيلي كان يسارع إلى معالجة مصادر النيران، بالسرعة القصوى التي يسقط فيها أصل التهديد، وعندما لجأت المقاومة الفلسطينية إلى استعمال صواريخ الغراد والكاتوشيا، ظلت هذه الصواريخ تحت سقف محدود الأثر خاصة، وأنها لم تكن ذات مدى يحملها إلا عمق الكيان.

لكن هذا الأمر تغير في العقد الأخير، ووجد ترجمة حسية له في حرب 2006 في لبنان ثم في مواجهات غزة خاصة في العام 2012، حيث أن المقاومة تمكنت من لبنان من الوصول بصواريخها الدقيقة الاصابة والمؤثرة على الهدف إلى مسافة تتجاوز ال 100 كلم، وفرضت على أكثر من مليون اسرائيلي التحرك خارج مكان اقامتهم في فلسطين المحتلة، كما أن صواريخ «الجهاد الإسلامي» بلغت من غزة مدينة تل ابيب.

ثم راكمت المقاومة ومحور المقاومة ما تملكه من قدرات صاروخية نارية، إلى الحد الذي حققت فيه تهديداً جدياً لكل بقعة ومنطقة في فلسطين المحتلة، مسقطة بذلك مقولة الحرب على أرض الخصم، لتنشئ مكانها معادلة جديدة «النار تطال كل الكيان».

وقد فرض هذا المتغير الجديد تحدياً جدياً يواجه اسرائيل، حملها على البحث عن حل له تحت عنوان «تحقيق مناعة المجتمع المدني»[3]، ما ألزم الجيش الاسرائيلي بالتحول إلى البحث عن وسائل حمائية، لم يكن بحاجة إليها اصلاً قبل المتغير الطارئ. وهو رغم كل ما قام به من تدابير الحماية السلبية، وتجهيز منظومات صاروخية معترضة للصواريخ من قبيل «القبة الفولاذية» و«مقلاع داوود» و«معطف الريح»، لم يتوصل إلى تحقيق الامان المطلوب، مما جعل قرار اسرائيل بالحرب مقيداً إلى حد بعيد، وهنا أمكن القول أن اسرائيل في الوضع الجديد وفي عقيدتها العسكرية الجديدة، خسرت حرية القرار بالحرب، أو فقدت عنصر الطمأنينة والامان في شن الحروب. وبهذا حدث التغيير التوصيفي للعقيدة الاسرائيلية ما جعلها تتزحزح عن التوصيف الهجومي باتجاه التوصيف الدفاعي.

أن اسرائيل في الوضع الجديد وفي عقيدتها العسكرية الجديدة، خسرت حرية القرار بالحرب

(3) يقصد منها تأمين الحماية والدفاع المباشر عن المجتمع، وتمكينه من العمل والانتاج في ظل الحرب والنار.

4) سقوط مقولة الحرب على جبهة واحدة، والتحول إلى فرضية «الحرب تشمل كل الكيان».

لقد تغيرت طبيعة مصادر التهديد وفقاً لما تراه اسرائيل، من تهديد على الخطوط والجبهات (الشمالية والجنوبية والوسطى إلى حد ما)، إلى تهديد خارج الخطوط وعابر للحدود لا يشمل بشكل جدي مباشر تهديداً باجتياح بري من قبل جيش تقليدي. والتهديد المستجد هو ذو طبيعة نارية، قادر على أن يزج في المواجهة والنار كامل الكيان الاسرائيلي[4]، هذا دون استبعاد عمليات التسلل بمجموعات قتالية مناسبة، للعمل خلف الخطوط سواء من قبل الوحدات الخاصة للجيوش المعادية، التي لم توقع دولها بعد اتفاقيات سلام، أو التي قد تتراجع عن تلك الاتفاقيات، أو من قبل خلايا المقاومة المعدة لمثل هذه المهمات. وفي كل الاحوال نجد أن اسرائيل باتت تدرك أنها فقدت التحكم بمسار المعركة مكاناً وزماناً، وهذا ما فرض التغيير في النهج والعقيدة القتالية.

أن اسرائيل باتت تدرك أنها فقدت التحكم بمسار المعركة مكاناً وزماناً

(4) يؤكد المسؤولون العسكريون الاسرائيليون أن لديهم من المعلومات، ما يجعلهم يعتقدون بأن اسرائيل يمكن أن تتعرض لقصف صاروخي يومي يشمل كل اراضيها بمعدل ألف صاروخ كل 24 ساعة تشارك فيه ايران وسورية وحزب الله في أطار حرب شاملة متعددة الجبهات. (مواقف تداولها الإعلامالاسرائيلي في ايلول 2013، نقلاً عن قيادات عسكرية اساسية منها قائد المنطقة الشمالية في اسرائيل).

5) سقوط مقولة الحرب الخاطفة والحاسمة، والاتجاه إلى «العملية القصيرة ما أمكن» دون حسم.

أدركت اسرائيل بأن التغير في طبيعة العدو الجديد واسلوب قتاله، حرمها من فرص تحقيق النصر الحاسم في الميدان، وبالتالي لم تعد قادرة على اقتياد العدو إلى الانهيار الميداني، بعد أن تدمر له مصادر قوته وتجهز على قواته القتالية الاساسية. ثم أنها باتت على يقين أن قتالاً مع عدو منشئ على اساس عقائدي غيبي، لا يمكن النيل منه بالحرب النفسية أو اقتياده إلى الانهيار الادراكي، الذي يجعله يستسلم من غير قتال أو بعد الساعات الأولى للحرب.

أن قتالاً مع عدو منشئ على اساس عقائدي غيبي، لا يمكن النيل منه بالحرب النفسية أو اقتياده إلى الانهيار الادراكي

وبات عليها أن تختار بين الحرب المفتوحة التي تستطيع أن تبدأها ولا تستطيع أن تنهيها، وبين العمليات العسكرية المحدودة والنوعية، القابلة للتنفيذ بمدى قصير لا يتجاوز الاسابيع الثلاثة.

هذا وكانت اسرائيل في البدء وفي معرض إعادة النظر بعقيدتها القتالية أثر حرب 2006، طرحت فكرة الحرب لفصل كامل من ثلاثة اشهر أو 12 اسبوعاً، بدل الحرب الخاطفة والتي لا تتجاوز سقف اقصاه خمسة اسابيع، ولكن يبدو أن النقاش حسم في السنة الأخيرة، لصالح فكرة العملية العسكرية القصيرة ذات القدرات التدميرية العالية، وبات هدف الحرب الآن مختلفا عما كان سابقاً. وتغير من هدف الاحتلال والاخضاع والسيطرة، إلى هدف التدمير والانهاك والشلل، وهي أمور ترى اسرائيل أن الممكن تحقيقها بمهل قصيرة محدودة، عبر تكثيف استعمال ما لديها من قدرات نارية متعددة جواً وبحراً وبراً.

ومن جهة أخرى ترى اسرائيل وفي ظل الاخفاق في تأمين «المناعة المجتمعية» حتى الآن، ترى أن مصلحتها تكمن في عمل عسكري نوعي قصير المدى، من أجل أن تمنع وقوع مجتمعها ولفترات طويلة تحت النار، ما يدفعه إلى المسارعة إلى الهجرة المعاكسة، وإفراغ اسرائيل من طاقاتها الديمغرافية اليهودية.

6) تراجع نظرية «الردع الاسرائيلي الفعال» والاتجاه إلى ارساء نظرية «توازن الردع».

كانت الفكرة المركزية في العقيدة الاسرائيلية منذ أن اطلقها بن غوريون في العام 1948، كانت قائمة على نظرية «الردع الفعال التصاعدي»، وقد لعبت هذه الفكرة دوراً مركزياً في مسار اسرائيل، حيث أن العرب لم يبادروا إلى هجوم عليها إلا مرة واحدة عام 1973، ولم يمارسوا الدفاع الفعال الذي يمنع العدوان الاسرائيلي المنفذ بذهنية هجومية من تحقيق اهدافه في أي من الحروب التي خاضوها ضدها.

أن العرب لم يبادروا إلى هجوم عليها إلا مرة واحدة عام 1973

لكن هذا الأمر تغير في العقدين الأخيرين مع تغير طبيعة القوى العسكرية التي تواجه اسرائيل، قوى امتلكت من القدرات العسكرية ما يجعل اسرائيل ذاتها تقيم حساباً للمواجهة، ولا تتعامل مع الامر باستخفاف أو عدم اكتراث، مع امتلاك العدو قدرة الايلام أولاً وقدرات التفلت من القبضة الاسرائيلية المسيطرة ثانياً. وباتت المواجهة المحتملة محكومة إلى حد ما بتوازن الردع على جانبي حدود الصراع، وهذا ما أفقد اسرائيل حرية القرار السهل بشن الحرب الواثقة من الانتصار فيها.

7) التركيز على نظرية الفصل والعزل و«الدفاع خلف الجدران». في دلالة إلى تراجع نظرية الاحتلال والتوسع البري.

منذ أن اغتصبت فلسطين لم تؤمن اسرائيل بالحدود والخطوط المقفلة التي تحاصرها، وكان سلوكها محكوماً في هذا الشأن بأمرين: الأول توراتي كما تدعي وتقول فيه «**حدودك يا اسرائيل من الفرات إلى النيل**» والثاني ميداني عسكري تقول فيه «حدودنا حيث تصل جنازير دبابتنا». إما اليوم ومع المتغيرات التي طالت طبيعة العدو وقدراته، فقد تغير الوضع إلى الحد الذي حمل اسرائيل على اقامة جدار الفصل العنصري، الذي يفصل الارض المحتلة في العام 1948، عما تبقى من أرض فلسطينية احتلت في العام 1967، مع التفكير ايضاً بإقامة جدار مماثل لفصل سيناء عن فلسطين المحتلة، وتحصين وتفعيل السياجات الالكترونية والكهربائية على ما تبقى من خطوط حدودية.

لقد بات واضحاً ظهور النزعة الاسرائيلية إلى الانكفاء الميداني الجغرافي، واغلاق المناطق التي تحتلها وعزلها عن الخارج، خلافاً لما كانت تعتمده

سابقاً من ميدان مفتوح، يمكنها من الانطلاق إلى أرض الخصم بشكل خاطف وسريع لاحتلالها.

8) تصاعد الاعتماد على «القوة الناعمة» والدفع إلى «الحرب البديلة».

9) قد يكون هذا العنصر العامل الأهم في الاستراتيجية الاسرائيلية الجديدة. نقول هذا رغم علمنا الأكيد بأن اسرائيل ومنذ قيامها، كانت ناشطة في مجال العمل الاستخباراتي لنشر الفتن والصراعات في المنطقة العربية والإسلامية، وتنفيذ عمليات امنية من اغتيالات وسواها عبر الحدود. ومع ذلك فأن سلوكها اليوم تطور بشكل كبير إلى الحد الذي جعلنا نقول وبكل موضوعية، بأنها باتت تعتمد على «القوة الناعمة» اعتماداً اساسياً يتقدم على «القوة الصلبة».

اسرائيل ومنذ قيامها، كانت ناشطة في مجال العمل الاستخباراتي لنشر الفتن والصراعات في المنطقة العربية والإسلامية

ويمكن أن نجد خير دليل تطبيقي لهذا الأمر في ما يجري في سورية، حيث تشن العصابات المسلحة المرتبطة بالمشروع الصهيو ـ أميركي، تشن الحرب على الدولة وتنفذ كل ما تشتيه اسرائيل وتريده من تدمير للقدرات العسكرية السورية، إلى الحد الذي بات ممكناً وصف الأمر بأنه «حرب بديلة»، عن حرب تشنها اسرائيل بقواتها وجيشها، والاحتفاظ بالسلاح النووي وسلاح الدمار الشامل كسلاح ردع استراتيجي اقصى، مع تحرك بسيط خارج دائرة الغموض البناء حول السلاح النووي.

رغم أن اسرائيل لم تصرح وضوحاً حتى الآن بأمتلاكها «سلاح الدمار الشامل» خاصة السلاح النووي، الذي تمتلك منه في تقدير الخبراء كمية تتراوح بين 80 رأساً كحد أدنى، وقد تصل إلى 250 رأساً نووياً كحد اقصى، وتمارس بصدده ما يسمى «سياسة الغموض البناء»، حيث لا تنفي حتى لا تطمئن العدو، ولا تؤكد امتلاكها لهذا السلاح حتى لا تتسبب لنفسها بأحراج مع المجتمع الدولي، إلا أن اسرائيل المحت مؤخراً بشكل غير مباشر خاصة على لسان رئيس وزرائها اولمرت وبعد هزيمتها في العام 2006، إلى وجود هذا السلاح كدرع ستلجأ إليه في حال وصل التهديد إلى الحجم الذي يضع وجودها في الميزان. وكانت بعض الوسائل الإعلامية سربت في العام 1973، أنها كانت بصدد اللجوء إلى القنبلة الذرية لو لم تستطع احتواء الهجوم البري الذي نفذه الجيشان المصري والسوري. وفي

كل حال يبقى السلاح النووي الاسرائيلي عنصراً لا يمكن اسقاطه أو اغفال دوره وأثره في العقيدة العسكرية الاسرائيلية قديمها وجديدها.

10) تزايد الاعتماد على قوة عظمى فاعلة لضمان الدعم العسكري والسياسي.

منذ قيامها كانت اسرائيل تتكئ وتستفيد من دعم دولة عظمى أو أكثر، ولكنها طورت الوضع اليوم حتى جعلت أمنها ومصيرها جزءاً من الأمن القومي الأميركي، ولهذا تجاهر الولايات المتحدة صباح مساء بمدى التزامها بأمن اسرائيل، وحرصها على استمرار التفوق الاسرائيلي عسكرياً واستراتيجياً على كل اعدائها.

الخلاصة

إن دراسة تحليلية موضوعية للعناصر الجديدة للعقيدة العسكرية الاسرائيلية، تقود إلى القول بأن هناك تغير جذري أصاب هذه العقيدة، وقاد إلى تحول فرضته متغيرات جدية وبنوية في البيئة الاقليمية والدولية وفرضت على اسرائيل العودة إلى التحدي الاساسي وهو تحدي وجودي، ما فرض عليها اعتماد عقيدة عسكرية ذات طبيعة دفاعية إلى حد بعيد، تتمايز عن العقيدة الأصلية التي كانت ذات طبيعة هجومية نوعية، ونستطيع القول بأن اسرائيل وللمرة الأولى منذ قيامها، باتت تتحدث عن الدفاع الحقيقي وتعمل له وتعني ما تقول، بأنه تدابير دفاعية بخلاف الحال الذي كان قائماً قبل العقد الفائت، حيث أنها كانت تدعي الخوف على الذات وحاجتها للدفاع عن الوجود، وكانت تعمل اصلاً وفي كل الوجوه بذهنية هجومية ليس من أجل حفظ هذا الوجود العدواني، بل من أجل توسيع الفضاء الاستراتيجي وبسط النفوذ على كامل المنطقة، كما نظّر يوماً للأمر شمعون بيرس صاحب نظرية الشرق الاوسط الجديد.

النظم السياسية والدستورية المعاصرة
أسسها وتطبيقاتها

أ.د. طه حميد العنبكي

مركز حمورابي 2013

فوضى التحكم بالمال العام في العراق

د. ماجد الصوري
باحث واكاديمي من العراق

مـــرَ العراق منذ بداية تأسيس الدولة العراقية الحديثة، بعد حقبة طويلة من الاحتلال العثماني، بمراحل من الهزات والموجات السياسية والاجتماعية والاقتصادية مختلفة التوجه، يسودها عدم الثبات والاضطراب وإلغاء الماضي، وعدم وضوح الرؤى للمستقبل، بما ينسجم مع واقع المجتمع العراقي.

ولم تستطع قيادات العراق من تحديد الهوية السياسية والاقتصادية، وغلبت المصالح الخاصة، والتأثيرات الإقليمية والدولية، على مسيرتها الاجتماعية والاقتصادية، فسادت القرارات الانفعالية والارتجالية غير المنسجمة وغير المترابطة، إلتي لا تصب في نهاية المطاف إلا في خلط الأمور، وعرقلة مسيرة التطور المنسجم مع الواقع العراقي، وفي بعض الأحيان إلى التدهور، ولم تهدف أيّ من هذه المراحل التي مرَ بها العراق إلى خدمة المواطن العراقي، بعيداً عن انتمائه السياسي والاجتماعي والطائفي والقومي، وبمعنى آخر غياب الديمقراطية ومحاولة إقصاء الآخر.

لم تهدف أيّ من هذه المراحل التي مرَ بها العراق إلى خدمة المواطن العراقي

وإذا ما حصل التفكير في خدمة المواطن في فترة معينة، إلا إن ذلك لم يكن مبنياً على نظرة واضحة، ذات أهداف محددة، ومرتبطة بجدول زمني، قابل للمتابعة والرقابة والمحاسبة والتغيير، من أجل تحقيق الهدف الأسمى خدمة المواطن، فدخل العراق في صراعات سياسية واجتماعية، أدت إلى الانقلابات العسكرية المتكررة، وسيطرة الأنظمة الشمولية والدكتاتورية، التي

قادت العراق إلى الحروب الإقليمية غير المبررة، والحصار الاقتصادي والاحتلال، كان نتيجتها إغراق العراق بالتخلف الاقتصادي والاجتماعي والفكري، وتحطيم بنيته السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك تخريب الجزء الأكبر من البنى بنيته التحتية والانشطة الصناعية والزراعية.

وبعد سقوط النظام، لم يكن لدى سلطة الاحتلال، أو القوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي، برنامجاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً واضحاً، من أجل التخلص من الإرث الثقيل الذي ورثه العراق من العهد السابق، وتحقيق التنمية المستدامة، وهذا ما أكده كولن باول بالنسبة لمجلس الحكم (إنهم غير مستعدين للفترة الأهم)، وساعدت الظروف الإقليمية والدولية بعد سقوط النظام، في الحصول على موارد إضافية كمنح من الدول المختلفة لإعادة الأعمار، بلغت حسب تقارير دولية مختلفة (74) مليار دولار، منها (60) مليار دولار من الولايات المتحدة الأميركية، ونتيجة للدعم الدولي والجهود المبذولة من الجانب العراقي، استطاع العراق من الحصول على تخفيضات كبيرة بالنسبة للديون الموروثة، فخفضت دول نادي باريس (80%) من ديونها على العراق، وقامت بعض الدول بإعفاء العراق كلياً من هذه الديون، واستطاع العراق أن يحصل على بعض الأموال المجمدة، وبعض متبقيات برنامج النفط مقابل الغذاء، وبعض الأموال المنهوبة من رجالات النظام السابق، كما قام العراق بالاستدانة من مصادر داخلية وخارجية بلغت ما يقارب (18) مليار دولار.

ما أكده كولن باول بالنسبة لمجلس الحكم (إنهم غير مستعدين للفترة الأهم

وتوجه العراق نحو زيادة إنتاج النفط والحصول على موارده، إلتي بلغت ما يعادل (488,5) مليار دولار من عام 2003 وحتى نهاية عام 2012، إضافة إلى الموارد الأخرى الناجمة عن الضرائب والرسوم وغيرها من موارد الموازنة، وفاقت المبالغ التي دخلت العراق الـ (600) مليار دولار، إلا أن العراق لم يستطع أن يعيد تطبيق التجربة التي مرت بها ألمانيا واليابان.

ولم تكن الشفافية واضحة عن حجم الموارد المالية التي دخلت العراق أو قنوات إنفاقها، فحتى الآن لم يتم تقديم الحسابات الختامية للموازنات السابقة بشكل متكامل، ولم يتم تقديم كشف التدفق النقدي، الذي على وفقه يمكن معرفة إجمالي المبالغ التي حصلت عليها الموازنة، وحجم الإنفاق

الفعلي، وحجم الفائض، وكيفية استخدامه، وحجم العجز وكيفية تغطيته، كما نص على ذلك الدستور وقانون إدارة المالية والدين العام، وكما أكدت على ذلك كل تقارير ديوان الرقابة المالية، وهي من الواجبات الأساسية للسلطتين التشريعية والتنفيذية.

ورافق كل هذه التطورات شراء الذمم، سواء من قبل الاحتلال أو القوى السياسية المتسلطة

ورافق كل هذه التطورات شراء الذمم، سواء من قبل الاحتلال أو القوى السياسية المتسلطة، بأشكال مختلفة بين الدفع النقدي أو الوعود بالمناصب والسلطة والمال معاً، فأستشرى الفساد الإداري، وسادت المحاصصة الطائفية والعرقية، وأصبح من الصعب بناء دولة قائمة على أسس مؤسساتية وسيادة القانون، مما أدى إلى غياب المهنية في التعامل مع الملفات الأساسية في إدارة شؤون الدولة، وتطبيق مبدأ الإدارة الرشيدة في الملفات المالية والاقتصادية، وتغييب بعض بنود الدستور المتفق عليها كلياً، وبعض القوانين الحاكمة، مثل قانون إدارة المالية والدين العام، وأدى كل ذلك إلى هدر كبير في المال العام، وانتشار الفساد المالي.

فرغم المبالغ الطائلة التي تسلمها العراق، ورغم حجم الموازنات الهائل التي بلغت ما يقارب (596) مليار دولار من عام 2003 وحتى نهاية عام 2013، ونحن في الأشهر الأخيرة منه، إلا أن العراق لم يستطع أن ينقذ الاقتصاد العراقي من التدهور المستمر، ومع ارتفاع مستوى النمو في الناتج المحلي الإجمالي حتى وصل إلى (9%) عام 2012، إلا أن عملية التنمية الاقتصادية، وخصوصاً في القطاعات الحقيقية لا تزال ضعيفة، ولا يزال القطاع النفطي مع القطاع التجاري والخدمي، يحتلان الجزء الأكبر منه، ولا زالت القطاعات الإنتاجية، وخصوصا الصناعية، في تدهور مستمر، ولم تبلغ نسبة هذا القطاع سوى (2,5%) من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في عام 2012.

لقد بدأ هدر المال العام بعد سقوط النظام مباشرة، سواء من قبل المسؤولين عن الإدارة المدنية في فترة الحاكم بريمر، أو من قبل المسؤولين العراقيين، ففي الفترة من أيار 2004 وحتى حزيران 2005، قامت الحكومة الأميركية بشحن (21) مليار من العملة الأميركية، وتم إنفاق هذا المبلغ دون رقابة مالية، . وعند التدقيق وجد المدققون مبلغ (774) ألف دولار قد سرقت دون

معرفة مصيرها، وذكر نفس التقرير إن تخصيص رواتب الموظفين العراقيين لحماية المنشئات تضمنت (74) ألف موظف، وعند قيام سلطات الحكم المدني بالتدقيق في إحدى الوزارات، تبين أن (602) من الحراس يمكن التأكد من وجودهم ضمن قائمة الرواتب التي تتضمن (8602) حارس، ولم يتم توثيق دفع مبالغ بمقدار (17) مليون دولار رواتب شهر شباط لعام 2004 فقط. وقامت رئاسة الجمهورية بشراء سيارات بمبلغ (6,155) مليار دينار دون تشكيل لجنة للشراء، ولم يتم التسجيل لدى دوائر المرور، ولا تزال هذه السيارات باسم المنتسبين.

وقامت رئاسة الجمهورية بشراء سيارات بمبلغ (٦,١٥٥) مليار دينار دون تشكيل لجنة للشراء، ولم يتم التسجيل لدى دوائر المرور، ولا تزال هذه السيارات باسم المنتسبين

وذكر نفس التقرير، إن إجمالي مقبوض صندوق تنمية العراق من 22 أيار 2004 وحتى 31 كانون أول 2004، بلغ (31,150) مليار دولار، منها (1,122) مليار دولار من الأرصدة المجمد، . وقامت قوات الاحتلال بدفع أكثر من (8,8) مليار دولار من أموال الصندوق إلى الوزارات العراقية، ولا يوجد ما يؤكد أن الأموال قد تم حسابها بصورة صحيحة أو تم استخدامها بصورة مناسبة، وقامت وزارة الداخلية بتسليم أعضاء المجلس الوطني المؤقت (364) قطعة سلاح و(10200) إطلاقه كلاشنكوف، ولم يتم تنظيم سند إدخال مخزني أصولي، باعتبارها من موجودات المجلس، ولم يتم استرجاعها، رغم انتهاء أعمال المجلس.

وفي نفس الوقت، تم زيادة عدد حراس أعضاء الجمعية الوطنية، بتاريخ 16 آذار 2005، مع دفع الفروق لأعضاء المجلس بأثر رجعي، بلغ مجموعها (1,1756) مليار دينار، إضافة إلى مخالفات كثيرة تتعلق بشراء سيارات تعود ملكيتها لأعضاء وموظفي المجلس، وتم تخصيصها لذات الأشخاص، وبقيت هذه السيارات لديهم بعد إحالتهم إلى التقاعد، إضافة إلى سلف بمبالغ كبيرة لغرض السفر ولم يتم تسويتها.

منح بعض أعضاء مجلس النواب مبلغ (280) ألف دولار لشراء سيارات مصفحة لهم، على الرغم من منحه كل عضو مبلغ (80) ألف دولار لشراء سيارة

وتضمن تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2008، أنه تم صرف مخصصات شهرية دائمة لرئيس الجمهورية ونوابه للسفر الداخلي منها (30) ألف دولار مخصصات ضيافة، و(15) ألف دولار مخصصات سفر داخلي، وتم منح بعض أعضاء مجلس النواب مبلغ (280) ألف دولار لشراء

سيارات مصفحة لهم، على الرغم من منحه كل عضو مبلغ (80) ألف دولار لشراء سيارة. وقامت رئاسة الجمهورية بتقديم منح ومساعدات إلى منظمات ومؤسسات مجتمع مدني داخلية وخارجية بلغت (6,871) مليون دولار دون ما يثبت تسلم هذه المؤسسات المبالغ الممنوحة.

في حين قام مكتب رئيس الوزراء بمنح (170) ألف دولار مكافئات لغير منتسبي الدائرة، وجرى صرف (380) ألف دولار لصيانة سيارات

في حين قام مكتب رئيس الوزراء بمنح (170) ألف دولار مكافئات لغير منتسبي الدائرة، وجرى صرف (380) ألف دولار لصيانة سيارات، مع عدم وجود صيانة لهذه السيارات، وتم شراء (25) محرك سيارة، في حين أن عدد السيارات المثبتة هو (4) سيارات فقط، وقد استمر هذا الهدر للمال العام، ففي ذكر تقرير الديوان لعام 2007، بأنه لم يتم اتخاذ أي إجراء لاستعادة (5) سيارات تعود ملكيتها إلى مجلس النواب، والمسلمة إلى أعضاء المجلس الوطني المؤقت، ولم يتم خصم المبلغ المحدد بمقدار(500) ألف دينار من المخصص الشهري لعضو مجلس النواب عن كل يوم غياب، وقد تم تعيين موظفين لأول مرة، وتسكينهم في درجات وظيفية أعلى من استحقاقاتهم، وعلى سبيل المثل، حاصل على شهادة إعدادية تم تعيينه بدرجة خبير درجة أولى، وهذه حالة مكررة وبكثرة في جميع دوائر الدولة.

ويذكر تقرير ديوان الرقابة المالية لعام 2009 أنه تم صرف العديد من المنح لبعض المنظمات بواسطة أعضاء مجلس النواب، دون ما يؤيد استلام المنظمات لهذه المبالغ، وتم تخصيص حمايات لأعضاء المجلس بواقع (30) شخص لكل عضو، وتم صرف مبالغ أجور الحمايات مع رواتب أعضاء البرلمان وليس لأفراد الحماية، مع عدم وجود سند قانوني يجيز ذلك أو تسلم أفراد الحماية لرواتبهم. وكذلك تم صرف أجور حمايات لبعض أعضاء المجلس، رغم تنسيب حماية لعضو المجلس من مكتب رئيس الوزراء ووزارتي الدفاع والداخلية، واستمرت تقارير ديوان الرقابة المالية للأعوام التالية، وحتى تقرير عام 2012 على التأكيد على استمرارية تثبيت الملاحظات نفسها، إضافة إلى ملاحظات تؤكد على نفس التوجهات ولكنها غير معززة بأرقام شاملة.

إن عدد الموظفين التابعين لمجلس النواب وحسب الموازنات المنشورة في

لكل نائب في البرلمان العراقي ما يقارب (٤,٥) موظف

الوقائع العراقية قد ارتفع من (493) موظفا عام 2008 إلى (1250) عام 2010 وإلى (1484) عام 2012، ومن المعلوم أن هذا العدد لا يعتبر نهائياً، فهناك عدد من الموظفين الذين يتم التعاقد معهم، والذين لا يظهرون في جدول الموازنة، مما يعني أن لكل نائب في البرلمان العراقي ما يقارب (4,5) موظف، أو ان عدد الموظفين اربعة اضعاف ونصف اعضاء عدد البرلمان، وهذا غير موجود في اي برلمان في العالم.

وفي نفس الوقت ارتفع تخصيص الموازنة لنفقات مجلس النواب من (129,5) مليار دينار عام 2008 إلى (267,4) مليار دينار عام 2010 وإلى من (282,9) مليار دينار عام 2012، وقد تمت مناقشة موازنة 2014 من قبل البرلمان، وإقرار التخصيص بمبلغ (528) مليار دينار وهو ما يعادل ضعف موازنة 2012 تقريباً.

حتى الآن لا توجد معلومات مؤكدة وموثقة منشورة، حتى في تقارير ديوان الرقابة المالية، عن رواتب الرئاسات الثلاث أو أعضاء البرلمان، ولكن حسب النقاشات التي دارت في بعض الفضائيات العراقية وبعض الصحف الأجنبية، فإن مجموع المبالغ التي يتسلمها النائب تتراوح بين 36 و46 مليون دينار شهرياً، تتضمن رواتبهم ومخصصات حمايتهم، إضافة المبالغ التي يتسلمها كل نائب عند تسلمه منصبه، وهي مخصصات شراء سيارة كانت (60) ألف دولار، أصبحت (50) ألف دولار، إضافة إلى(50) ألف دولار لتحسين المعيشة، وحسب عدد النواب للدورتين الأولى والثانية البالغ (600) نائب وسيصبح مجموعها (92,5) مليون دولار في الدورة الثالثة، هذا مع العلم أن رواتب ومخصصات رئيس البرلمان ونوابه غير معروفة، وهي مشابهة لرواتب ومخصصات الرئاسات الأخرى، وتفوق رواتب ومخصصات أعضاء البرلمان، ولم تؤخذ بنظر الاعتبار.

أن رواتب ومخصصات رئيس البرلمان ونوابه غير معروفة، وهي مشابهة لرواتب ومخصصات الرئاسات الأخرى، وتفوق رواتب ومخصصات أعضاء البرلمان

إن حساب رواتب ومخصصات النواب على أساس الحد الأدنى، الذي يتم تداوله وهو (36) مليون دينار، أي ما يعادل (30) ألف دولار، (10) آلاف راتب و(20) ألف دولار مخصصات، وأن ما يتسلمه النائب المتقاعد كراتب

(8000) دولار ومخصصات إضافية (10000) دولار، فأن إجمالي ما سيتم دفعه في نهاية الدورة الثالثة للبرلمان، من رواتب ومخصصات، ستبلغ (2088) مليون دولار، وفي نهاية الدورة الرابعة ستبلغ (3355,2) مليون دولار وفي نهاية الدورة الخامسة سيصل المبلغ الإجمالي إلى (4903,2) مليون دولار، منها التزامات تقاعدية خلال الدورة الخامسة فقط، مبلغ (1080) مليون دولار. وحسب الجدول التالي:

راتب ومخصصات	راتب تقاعدي	مخصصات تقاعدية	المجموع مليون دولار
الدورة الاولى	396	____	396,0
الدورة الثانية	468	237,6	705,6
الدورة الثالثة	468	518,4	986,4
الدورة الرابعة	468	799,2	1267,2
الدورة الخامسة	468	1080,0	1548,0
المجموع		4903,2	

وإذا ما أضفنا إلى كل هذا، المبالغ التي يتسلمها النواب خلال كل الفترة السابقة عن مخصصات السيارات وتحسين المعيشة البالغة (157,5) مليون دولار، فأن مجموع ما تم دفعه من الموازنة في نهاية الدورة الخامسة سيبلغ (5060,7) مليون دولار، هذه المبالغ تشمل فقط أعضاء البرلمان ولا تشمل رؤساء البرلمان ونوابه، وكذلك لا تشمل أعضاء مجالس المحافظات والمجالس البلدية وجميع الهيئات الأخرى المنتخبة، ولا تشمل جهاز رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء.

وعندما شنت الحملة الجماهيرية لإلغاء تقاعد البرلمانيين وجميع الهيئات المنتخبة، كان الجواب هو إصدار قانون التقاعد، الذي يتضمن وبشكل واضح تقنين دفع الرواتب التقاعدية إلى هذه الهيئات، دون ذكر الموقف من المخصصات الأخرى.

13

فصلية 2013

كراسة استراتيجية

العرب .. والعثمنة الجديدة

الدكتور سعد عبيد المعيدي

مركز حمورابي 2013

مستقبل ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال

د. ليلى سيد مصطفى ارباب(*)
أكاديمية وباحثة من السودان

(*) استاذ مساعد ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ جامعة امدرمان الإسلامية.

مقدمة

الدولة في السودان ظلت تعاني ضعفاً نسبياً نتيجة لما خلفته الحرب من أثار سلبية أحدثت اختلالات كبيرة علي المستويات كافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وهو ما أدى إلى عدم القدرة علي استغلال الموارد المتاحة، وخلقت حالة من عدم الاستقرار السياسي نتج عنها تغيرات مستمرة في أشكال ونظم الحكم. إن انفصال إقليم جنوب السودان عن الدولة الأم، قد كانت له انعكاساته على الأقاليم الأخرى من مثل جنوب كردفان والنيل الأزرق، من النواحي السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية..

فقد كانت ولاية جنوب كردفان، جزءاً من الصراع الدائر في جنوب السودان، حيث استمرت الحرب فيها لأكثر من ثمانية عشر عاماً. إلى أن جاءت اتفاقية السلام بين الجنوب والشمال، والتي 9 يناير عقدت سنة 2005 في نيفاشا بكينيا بين حكومة السودان والحركة الشعبية، والتي أوقفت الحرب التي ظلت مستمرة لعقود عدة، الا أن إنفاذ ما اتفق عليه على أرض الواقع يشكل تحدياً كبيراً للأطراف الموقِّعة على اتفاق السلام.

لذلك عولجت قضية جنوب كردفان ضمن معالجة قضية النيل الأزرق. بموجب الاتفاق الذي عقد بوساطة اللجنة التنفيذية التابعة للاتحاد الأفريقي، حيث نص الاتفاق على الشروع في محادثات وقف إطلاق النار، وإدماج مقاتلي الحركة الشعبية ـ قطاع الشمال في الجيش السوداني، وتذويب ولاية غرب كردفان في ولايتي شمال وجنوب كردفان. وصار بذلك وضع ولاية

جنوب كردفان مختلفاً تماماً عما كان عليه بعد تقسيم ولايات السودان في العام 1994، فالتوتر في ولاية جنوب كردفان، من شأنه أن يتطور إلى ما يشبه حالة دارفور، نظراً لوجود مسببات الصراع القاسي في دارفور.

الخلفية التاريخية لولاية جنوب كردفان

تقع ولاية جنوب كردفان في وسط السودان الغربي بين خطي طول 25و32 شرقاً وبين دائرتي عرض45 و90 شمال خط الاستواء، وهي مع ولاية شمال كردفان مجتمعة تمثل كردفان الكبرى. يحد الولاية من ناحية الجنوب ولايتا شمال بحر الغزال والوحدة، ومن الشمال ولاية شمال كردفان، ومن الشرق ولايتا أعالي النيل والنيل الأبيض، أما من جهة الغرب فتحدها ولاية جنوب دارفور[1].

(1) وزارة الحكومة المحلية، نبذة تعريفية عن مديرية جنوب كردفان،1974، ص8.

ويبلغ عدد سكان ولاية جنوب كردفان حسب الإحصاء السكاني للعام 2008، حوالي مليون وأربعمائة وستة آلاف نسمة. ويقطن حوالي 41,5% من هؤلاء السكان في الحضر، بينما الذين يعيشون في الريف تصل نسبتهم إلى 58,5%، وهؤلاء تغلب عليهم حياة البداوة وينتشرون في الجزء الشمالي من الولاية. أما المزاعون فيتمركزون في الجزء الجنوبي. هذا بجانب التنوع الاثني في التركيبة الاجتماعية، إذ توجد بهذه الولاية مجموعات عرقية تنحدر من أصول زنجية وعربية بمختلف فروعها، والعنصر الزنجي هو الغالب على سكان ولاية جنوب كردفان.

توجد بهذه الولاية مجموعات عرقية تنحدر من أصول زنجية وعربية بمختلف فروعها، والعنصر الزنجي هو الغالب على سكان ولاية جنوب كردفان

ومن الجدير بالذكر إن هذه المجموعات العرقية تمازجت مع بعضها البعض، ومع العناصر العربية التي جاءت إلى هذه المنطقة منذ مئات السنين، وانتجت خليطاً يتوزع الآن في أنحاء الولاية المختلفة وارتبط ثقافياً واجتماعياً[2]، مما جعل التعايش السلمي بين هذه المجموعات هو السمة الغالبة المميزة لها، رغم النزاعات التي تحدث أحياناً بين بعض القبائل بسبب الاحتكاكات بين الرعاة والمزارعين، والصراع الذي ربما يدور بين بعض المجموعات في المنطقة، لكن في الغالب يتوصل أطراف النزاع إلى تسويات مرضية تعود بعدها الأمور إلى طبيعتها..[3].

(2) محمد سليمان محمد، السودان حروب الموارد والهوية، دار عزة للنشر والتوزيع، الخرطوم، 2006، ص240.

(3) ولاية جنوب كردفان، تقرير الولاية للعام 2006، المقدم أمام مجلس الوزراء الاتحادي، 2007.

أهمية ولاية جنوب كردفان

تزخر ولاية جنوب كردفان بإمكانات اقتصادية هائلة ومتنوعة، وتتنوع مواردها الطبيعية، فمثلاً يوجد في السودان أحد عشر نوعاً من المعادن توجد منها بالولاية ثمانية أنواع، أبرزها البترول، اليورانيوم، الفوسفات[4] وتزخر بأراضٍ زراعية خصبة، منها ما يزيد من 2,5 مليون هكتار (6 ملايين فدان) من الأراضي الزراعية الخصبة، وما يقارب 10,5 مليون هكتار (25 مليون فدان) من الغابات، وأكثر من أربعة ملايين من الماشية. توجد بها كميات كبيرة من خام الحديد تقدر بحوالي 350 مليون طن. وتحتوي أراضيها على احتياط نفطي كبير، لم يتم تحديده بعد في الجزء الغربي من الولاية، وهي استراتيجياً تجاور مواقع النفط الجاري تشغيلها في المناطق الجنوبية الغربية (آبار هجليج والوحدة) والجنوبية الشرقية (آبار عداريل)، وفي غربها يقع حقلا أبو جابره وشارف[5].

(4) محمد سليمان محمد، السودان: حروب الموارد والهوية، مصدر سابق 2006، ص 209.

(5) اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ـ الجيش الشعبي لتحرير السودان، نيروبي، كينيا، 9 يناير 2005

انفصال جنوب السودان

تتمثل مشكلة جنوب السودان بطابع الاختلافات الطبيعية في الكيان الاجتماعي والثقافي والبيئة، التي شكلت موقعاً جغرافياً مميزاً، واستطاع الاستعمار أن يجعلها معضلة صعبة الحل وأدت إلي أكبر حدث سياسي في تاريخ السودان بعد الاستقلال، وهو الانفصال الكامل وقيام دولة جنوب السودان المستقلة سياسياً وسيادياً. ولم تتوقف الأطماع الخارجية الباحثة عن المصالح الخاصة عند هذا الانفصال، بل سعت لمد الشقاق والصراع بين الدولتين، حتى كانت قضية ترسيم الحدود.

انقسم السودان بذلك إلى دولتين منفصلتين الأولى عاصمتها (الخرطوم) والثانية عاصمتها (جوبا)

ويعد 9 ـ يوليو 2011، نقطة تحول كبيرة في مسيرة السودان كبلد واحد، بانفصال الإقليم الجنوبي عن الدولة الأم، وتشكله كدولة قائمة بذاتها اكتسبت العضوية رقم 153 في منظمة الأمم المتحدة. فقد انقسم السودان بذلك إلى دولتين منفصلتين الأولى عاصمتها (الخرطوم) والثانية عاصمتها) جوبا)، تحكمهما المواثيق الدولية التي تنظم العلاقات بين الدول المستقلة، بعد أن كانتا كياناً واحداً وموحداً. وبهذه الخطوة أخذت جمهورية السودان شكلاً جديداً مختلف كلية عما كانت عليه قبل التاسع من يوليو 2011[6].

(6) عبد الهادي الصديق، الحزام السوداني: جغرافيته وتاريخه الحضاري، مركز عبدالكريم ميرغنى الثقافي، الخرطوم، السودان، 2005، ص.11.

اثر انفصال جنوب السودان:

إن السودان فقد ما يقرب من ثلث مساحته بانفصال الجنوب، فمن حيث الجغرافيا والسكان. فقد تقلصت المساحة الجغرافية إلى 882،000 1كلم2، وصار عدد السكان 625، 419، 33 مليون نسمة. وبظهور الدولة الجديدة ألغى بالنتيجة الحدود الجنوبية القديمة، وأوجد حدوداً جنوبية جديدة، تمتد من أثيوبيا شرقاً وحتى أفريقيا الوسطى غرباً. وهي حدود يناهز طولها الألفي كلم. تغطي مساحة كبيرة مما يعرف بالحزام السوداني[7] الممتد حتى غرب أفريقيا، والذي تحول تلقائيا إلى جنوب جديد جغرافياً وسياسياً في جمهورية السودان الشمالي. تشمل هذه المنطقة ولايات النيل الأزرق، النيل الأبيض، سنار، جنوب كردفان وجنوب دارفور. وتحتوي هذه الأخيرة على أهم الموارد الطبيعية والثروة الحيوانية لدولة شمال السودان ويقابلها على الجانب الجنوبي ولايات أعالي النيل، الوحدة، واراب، شمال بحر الغزال وغرب بحر الغزال. ويتركز في هذه الولايات نصف سكان دولة الجنوب الوليدة، بينما يقدر سكان الولايات الشمالية المتاخمة لدولة الجنوب بحوالي 8 ملايين نسمة يمتهنون الزراعة والرعي بشكل أساسي. وتعتمد حركة الجماعات الرعوية في هذه المناطق على تبدل الفصول الجغرافية وتغير المناخ جنوباً وشمالاً على مدار العام، وتتخطى هذه الحركة الحدود السياسية الجديدة التي أوجدها واقع انفصال الجنوب[8].

(7) سليمان محمد سليمان، السودان، حروب الموارد والهوية مصدر سابق، ص204.

(8) عبدالغفار محمد احمد، السودان الوحدة في التنوع، دار جامعة الخرطوم للنشر، الخرطوم، 1992، ص53.

فقد السودان ثلثي عائداته من النفط، حيث إن معظم الحقول تقع في دولة الجنوب، كما ورث تركة ديون ثقيلة تتجاوز 37 مليار دولار، وما زال محاصراً بالعقوبات الأميركية، وهناك جبهة تمرد جديدة تشتعل نارها في جنوب كردفان. إن عدم التكافؤ في النمو الاقتصادي بين اقاليم السودان المختلفة والسياسات المتعاقبة خلق أنماطا من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية، وساعد في تشكيل الصراع في الواقع السوداني الماثل[9].

فقد السودان ثلثي عائداته من النفط، حيث إن معظم الحقول تقع في دولة الجنوب، كما ورث تركة ديون ثقيلة تتجاوز ٣٧ مليار دولار

(9) سليمان محمد سليمان، مصدر سابق، ص145.

موقف الحركة الشعبية في ولاية جنوب كردفان بعد الانفصال

كانت ولاية جنوب كردفان خاضعة لسيطرة الحركة الشعبية أثناء سنوات التمرد، وقد نجح قطاع الشمال بالحركة في الفوز بالانتخابات المحلية التي جرت في الولاية، تمثلت مطالب الحركة الشعبية والقيادات الجنوبية، التى

مالت إلى التطرف في مطالبها، والتي تراوحت بين فصل الجنوب أو فرض الهوية الإفريقية غير العربية على كل السودان، كشرط للوحدة حتي جاءت اتفاقية السلام الشامل لتجيب بوضوح تام عن كافة التساؤلات والشكوك، التي اعترت الساسة الجنوبيين، ومنحت الجنوب أكثر مما تمناه وهو حق تقرير المصير.

الحركة الشعبية، الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان، تمتلك فروعاً في دولة أخرى، وهو مشهد ليس له سابقة في العالم

ومع أن المنطق والقانون كانا يوجبان، أن تحل الحركة الشعبية قطاعها الشمالي بمجرد قيام دولة جنوب السودان، إلا أن ذلك لم يحدث، وباتت الحركة الشعبية، الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان، تمتلك فروعاً في دولة أخرى، وهو مشهد ليس له سابقة في العالم، ويشكل اختراقاً واضحاً لسيادة واستقلال السودان، خاصة أن كوادر الحركة في الولاية، أعلنوا تمرداً مسلحاً ضد الحكومة المركزية في الخرطوم، بدعم وتسليح من جانب حكومة الجنوب[10].

(10) منصور خالد، مصدر سابق، ص14.

وترتب على انفصال جنوب السودان أن زادت حدة الصراعات خاصة في اقليم دارفور وجنوب كردفان، فصعدت مستويات العنف، ويعد الخلاف الحدودي من تبعات الاختلافات الجوهرية، وكان ورقة ضغط سياسي لتحقيق غايات تسعى لها دولة الجنوب، لإخضاع دولة السودان، وله العديد من الدلالات والتحليلات السياسية التي قد تضعه موضع جدل ونقاش، واختصاراً نوردها كما الآتي[11]:

(11) جنوب السودان 2011، تقرير على موقع http://www.hrw.org/node/103842

- مشكلة الحدود حيث تم إدراجها في الخط الإداري لتقسيم الحدود في يناير1956، إلا أن دولة جنوب السودان لم ترضخ لذلك الأمر ببساطه، ورغم الاعتراف السلس لدولة السودان الأم بهذا الانفصال دون اعتراضات.
- عدم توافق حكومة جنوب السودان مع النظام الحاكم في دولة السودان، من حيث الأهداف والتحالفات والاختلافات الثقافية والعرقية والدينية، فضلاً عنإلي مساندة الحركات المتمردة أدي إلي سوء العلاقات بين الدولتين.
- الضغوط السياسية لتحقيق غايات تسعى لها دولة جنوب السودان، لتخضع لها دولة السودان، فتحققها عبر النزاع أو عبر اللجوء إلي الضغط، كدعم الحركات المسلحة في دار فور وكردفان.

الأثر الاقتصادي لانفصال جنوب السودان على ولاية جنوب كردفان[12]:

(12) المصدر السابق نفسه، المكان نفسه.

القى انفصال دولة الجنوب بأثارها على مختلف القطاعات الاقتصادية في ولاية جنوب كردفان، ولعل القطاع الرعوى الذى يشمل 30% من سكان هذه الولاية حوإلى 25% من الثروة الحيوانية القومية هو أكثرها تأثراً. فقد تحول هؤلاء السكان من مواطنين يتحركون بماشيتهم حركة طبيعية داخل دولتهم، إلى سكان في منطقة حدودية مع دولة مجاورة، يتوجب عليهم الالتزام بكل شروط التنقل بين الدول منها وإليها، من مثل الأوراق الثبوتية وتأشيرات العبور والالتزامات المالية وما إلى ذلك.

وقبل 9 ـ يوليو 2011، كانت هذه الجماعات الرعوية تتنقل شمالاً وجنوباً عبر مسارات مقننة معروفة، تمتد من شمال كردفان إلى أعماق الجنوب، بحسب الحركة الفصلية للمناخ. وتقلصت هذه المسارات من ثلاثة عشر إلى أقل من النصف خلال حرب ما قبل نيفاشا، بسبب العمليات العسكرية والألغام، وأيضاً بسبب الزحف الصحراوي الذى قلص مساحة الغطاء النباتي.

هذا الحال أوجد سبباً جديداً للنزاع بين الجماعات القبلية الرعوية بعضها البعض من جهة، بينها وبين أصحاب المزارع التقليدية من جهة أخرى. فقد شهدت فترة تطبيق اتفاقيه نيفاشا (2005-2011) على مسرح جنوب كردفان عدة صدامات من مثل الصدام بين الرزيقات والمسيرية على منطقة الميرم، وأولاد سليم ضد أبو جنوك بالقرب من لقاوة، ومن جهة ثانية فإن هذه الثروة الحيوانية يتهددها خطر النفوق، لعدم توفر الكميات اللازمة من المياه بالولاية عند موسم الصيف فضلاً عن المرعى[13]، هذا الوضع له أثر مباشر على الاقتصاد المحلى لولاية جنوب كردفان، وكذلك الاقتصاد القومي. ولاحقاً سوف يتعرض30% من السكان للفقر بصورة مباشرة، فيما تتعرض مجموعات أخرى إلى فقدان مصدر الرزق من الأعمال التجارية أو الصناعات التحويلية المرتبطة بالثروة الحيوانية.

(13) بريمة محمد آدم، جنوب كردفان: القبائل العربية والنوبة أصدقاء أم فرقاء، مقال منشور في منتدى الجامعات السودانية، 2/9/ 2004.

أما على الصعيد القومي فسوف تتأثر حركة الصادرات بالأوضاع المستجدة على الثروة الحيوانية في جنوب كردفان، وتتأثر أسعار اللحوم في السوق المحلى أيضاً. ومن ناحية المحاصيل الزراعية فقد تحولت الولاية بكاملها من داعم للمخزون الإستراتيجى والسوق القومي، إلى منطقة تحتاج للعون والإغاثة.

إن الأثر الاقتصادي لا يتوقف عند حد التأثير على القطاعين الرعوى والزراعي، بل يتعداهما ليشمل حركة التبادل التجارى والنقل والنفط. كل ذلك سوف يزيد من معدلات البطالة والفقر المتزايدة أصلاً، ويساعد على ارتفاع معدل الجريمة والنزاعات القبلية المسلحة والفوضى.

امكانية التصالح السلمي بولاية جنوب كردفان

إن مسألة التعايش السلمي وتوطين ثقافة السلام لاسيما بين أبناء الولاية أنفسهم، هي التحدي الأهم. وهناك أهمية قصوى تستدعي قيادة حراك مكثف لإحياء المواثيق في التعايش السلمي، الذي كان سائداً قبل الحرب بهدف إحداث الاستقرار السياسي في الولاية.

مسألة التعايش السلمي بين أبناء الإقليم مسألة ذات أهمية قصوى، لا يمكن للإقليم أن يستقر بدونها

أن بحث مسألة التعايش السلمي بين أبناء الإقليم مسألة ذات أهمية قصوى، لا يمكن للإقليم أن يستقر بدونها، وينبغي النظر إلى توسيع سلام نيفاشا، ليكون سلاماً حقيقياً على مستوى الريف ويشمل القبائل والأسر التي مستها الحرب.

إن الانزلاق إلى حرب شاملة بين دولتي السودان، ومع توافر العوامل التي يمكن أن تقود إلى ذلك، بتداعيات غير مسيطر عليها، يبقى احتمالاً محدوداً، فالطرفان يدركان أن كلفة التورط في حرب شاملة أكبر من قدرتهما على احتمالهما، كما أن الأوضاع الاقتصادية المتردية للطرفين تجعلها خياراً انتحارياً، في وقت لا يجد هذا الاحتمال تشجيعاً داخلياً، ولا خارجياً من قوى إقليمية أو دولية مستعدة لتحمل كلفتها.

يظل التوازن بين دولتي السودان هشاً وقابلاً للانفجار في أية لحظة

لهذا يظل التوازن بين دولتي السودان هشاً وقابلاً للانفجار في أية لحظة، لكن هناك عدة عوامل ترجح إما التعاون بينهما، أو منع المواجهة العسكرية من الاتساع، فكل من النظامين يسعى في الوقت الراهن إلى ترسيخ سلطته داخلياً، وهما يحتاجان للتعاون للحصول على الكفاية من مدخلات النفط. والقوى الكبرى الرئيسية المعنية، وهما الصين وأمريكا، تريد كل منهما دفع الطرفين للتعاون لأسباب مختلفة، فالصين من أجل الحفاظ على مصالحها النفطية، والولايات المتحدة من أجل حماية النظام الوليد بدولة السودان الجنوبية.

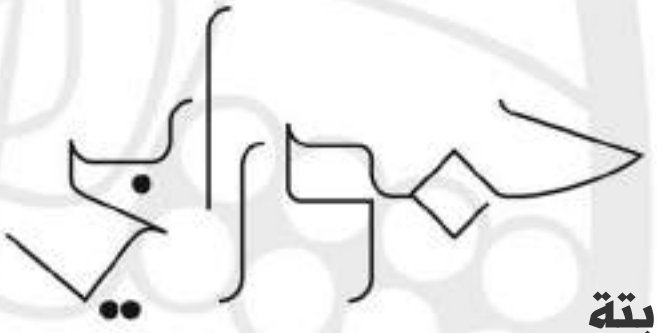

الابواب الثابتة

- البحث المترجم: أزمة سوريا في التحول — عبد السليم مجيد
- متابعة: بصمات الفوضى: إرث الإحتلال الأميركي في العراق — عطارد عوض الشريفي
- الرسائل والاطاريح الجامعيـــة — د. فايق الشـجيري
- عرض الكتب: العربيـــة — بسمة ماجد حمزة
  الانكليزية — د. ســـناء حمودي

أزمة سوريا في التحول

الباحث: شستر كروكر
ترجمة: عبد السليم مجيد(*)

(*) وحدة الترجمة ـ مركز حمورابي

تمثل المشكلة السورية أحدى تحديات السياسة، إلتي تظهر عندما تواجه أنظمة ما أزمات سياسية وتحولات عنيفة تحت ضغوط المعارضة، وسوريا ليست هي الحالة الأولى ولن تكون الأخيرة في هذا المجال، من المفيد أن نستذكر سيناريوهات مماثلة تم تناولها ومعالجتها في الماضي، لكي نستخلص الدروس من أجل أزمة سوريا وأزمات اخرى في المستقبل.

يمكن أن نتصور النتائج في سوريا، ومعظمها تنطوي على مخاطر بالنسبة للولايات المتحدة واوروبا وروسيا ودول الجوار السوري، لكن السوريين هم من يدفع ثمن هذا التحول العنيف، ويشكلون مساره في نهاية المطاف، إلا أن ما تفعله الولايات المتحدة وما لم تقرر عمله بعد له أثر كبير، في وقت لم تزل فيه عجينة التغيير السياسي رطبة، ولم يتم صبها في قالبها بعد، وعليه من المفيد النظر إلى بعض أدوات التأثير المتاحة والاعتبارات إلتي ترشد من يستخدمها، وتمثل نقطة الانطلاق بتفحص النتائج المحتملة لمثل هذه الحالات، ويمكن تحديد سبع حالات على الأقل، وهي تتضمن:

1 ـ (ثورة)، **يكتسح** فيها النظام الجديد إلى حد ما، النظام القديم نتيجة حدوث صراع عنيف (اثيوبيا 1974، اوغندا 1986، روسيا 1917).

2 ـ (ثورة ناعمة)، **ينهار** فيها النظام، وسط مزيج من قوى الشارع والضغوط الخارجية، وانشقاق في القيادة (الفلبين 1986، مصر وتونس 2011، الاتحاد السوفيتي 1991).

3 ـ **تغيير دموي**، يقـــــصم ظهر النظام بعد حرب مطولة ينشق فيها بعض عناصر النظام، ويأخذ القادة في التفكير بترتيب أمور خروجهم او يقتلون على يد الثوار (اليمن 2011، ليبيا 2011، اثيوبيا 1991).

4 ـ **قمع ناجح**، تستخدم فيه ادوات واساليب دموية كي تهزم المعارضة (بيروت 1992، سيرلانكا 2009، زمبابوي 2000).

5 ـ **جمود سياسي**، يعقبه (ثورة متفاوض عليها) (جنوب افريقيا 1992 ـ 1994، بورما 2010).

6 ـ **حرب دموية**، طويلة الأمد تستدعي تدخلاً خارجياً قاهراً وعملية سلام مفروض (البوسنة 1995).

7 ـ **حرب طويلة الأمد**، تستدعي مفاوضات تقودها وتدعمها أطراف خارجية قوية، تؤدي إلى تحول وأجراء انتخابات تحت أشراف دولي (ناميبيا 1988، 1991، ليبيريا 2003، 2005، موزمبيق 1990، 1994، والسلفادور 1992، 1994).

قد تكون هذه النتائج، عملية تحول طويلة فهي لا تخبرنا عما سيحصل من أحداث في المستقبل، وأن الجمود المستديم قد يتطور كواقع مفروض إلى تقسيم الدولة إلى معاقل أثنية واقليمية وطائفية، عندما تبدأ الدولة بتسليح الموالين لها، وتفقد الحكومة المركزية سيطرتها على كثير من أراضي الوطن، إن المثال المصري يؤكد أن الثورات الناعمة قد تتخذ اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها لبعض الوقت، بينما التغيير الدموي في ليبيا، اعقبه تفكك غامض يشوبه بعض الآمال، وقد ينتج عن نجاح المفاوضات ترتيبات لنيل الاستقلال أو الحكم الذاتي، الذي ينزع جزء من مركزية السلطة، في وقت تبقى فيه السلطة متماسكة في المناطق الأخرى.

المثال المصري يؤكد أن الثورات الناعمة قد تتخذ اتجاهات لا يمكن التنبؤ بها لبعض الوقت

واذا سعت الدول الخارجية إلى تجميد علاقات السلطة أو خندقة الجماعات السياسية والعسكرية، في بنى مفتوحة لتقاسم السلطة، فأنها بذلك تبذر بذور النزاع في المستقبل، وتعطل فرص حصول تنمية سياسية عضوية، إن الأطراف المحلية القوية (**حملة السلاح**)، سيحاولون في أغلب الأحوال إلى اللعب بالترتيبات، إلتي تتدفق من اتفاقيات السلام المبرمة عبر المفاوضات، ويستخدمون أفخاخ أو حيل الديمقراطية، للإمساك بزمام السلطة.

ولذلك يكون الاعتماد الأكبر ليس فقط على موازين القوى المحلية، بل على التوقيت المناسب وأولويات القوى الخارجية عندما يتم ابرام الاتفاقيات، إن منهج (سلام بأي ثمن) قد يستجيب لضرورات انسانية مباشرة، لكنه يخندق الأطراف الخاطئة، ويطيل من أمد مشاكل المجتمع ولا يحسمها، وأن تأثير التدخل الخارجي، عسكرياً وسياسياً، سيعتمد على مستوى الالتزام الذي تتعهد به الأطراف الخارجية في مرحلة التنفيذ بعد حصول التحول مباشرة.

إن منهج (سلام بأي ثمن) قد يستجيب لضرورات انسانية مباشرة، لكنه يخندق الأطراف الخاطئة

ومن خلال ما تقدم، يمكن تقديم مسار الأحداث في سوريا بالمقارنة مع السيناريوهات المختلفة الأنفة الذكر:

أولاً: يبدو أن القمع الناجح من قبل نظام الأسد قد فشل.

ثانياً: إن سيناريو الأمر الواقع في تقسيم البلد سيفاقم الاضطراب الذي تواجهه المنطقة، ولن يجد له قبولاً لدى تركيا وايران والعراق.

ثالثاً: من غير المحتمل جداً أن تحرز قوى المعارضة انتصاراً صريحاً على النظام، على الرغم من الحاق الأذى به بشكل فعال.

رابعاً: عدم وجود فرصة لتدخل قتالي خارجي حاسم باسم المعارضة أو بالنيابة عنها، فمن غير المحتمل أن تشجع الفوضى السورية على تكرار عمل الناتو/ الأمم المتحدة العسكري.

إن أحد مضامين هذه الملاحظات، هو أن أفضل فرصة لسوريا تكمن في تحول يتم بمفاوضات تقودها أطراف دولية، ويكون تحت مراقبة خارجية أو منظمات حفظ السلام/ الأمم المتحدة أو الجامعة العربية، وأن المفتاح لهذه النتيجة سيتركز على المفاوضات الأميركية الروسية، بمساعدة المبعوث الخاص للأمم المتحدة والجامعة العربية (الأخضر الأبراهيمي)، من المؤكد أنه ليست أي من تلك الملاحظات تناسب سوريا تماماً، قد يكون أفضل أمل يكمن في الملاحظة إلتي تقارب السيناريو السابع، لكن الأمل لوحده لا يمكن عّده استراتيجية، حتى الإعلان بكل بساطة عن أن الأسد يجب أن يرحل لا يمكن اعتبارها خطة أو سياسة ناجحة.

أن الأسد يجب أن يرحل لا يمكن اعتبارها خطة أو سياسة ناجحة

وأن ربط الأدوات وجمع المصادر لدعم قضية معينة كالسيناريو السابع يتطلب مواجهة خيارات أساسية، أحد التحديات المركزية يكمن في مدى كفاية أدوات الدولة السورية لتخدم كقاعدة مؤسساتية للتحول والحكم في المستقبل، وثمة قضية أخرى مهمة ايضاً، وهي تتعلق بمصير الناس الذين ارتبطوا بالحكومة خلال عقود عديدة من حكم الأسد، إما التحدي الأخر فيتمثل بالارتباط الوثيق بين الولايات المتحدة وروسيا، الذي بدونه لا يمكن تصور حصول تحول عبر المفاوضات نحو سوريا جديدة، المهمة هنا تتمثل بربط المسعى الأمريكي للتغيير الصحيح كلما أمكن ذلك بالمسعى الروسي لاتخاذ اجراء بحماية المصالح الروسية، ومع تصاعد الضغوط على النظام، فأن نفاذ الصبر الروسي من اجل القيام بنوع من الترتيبات سوف يتعاظم ايضاً.

ومع زيادة الخسائر البشرية وارتفاع خطر المعاناة الإنسانية، تزداد الضغوط على قادة الولايات المتحدة والدول الغربية من أجل أتخاذ المزيد من الخطوات الفعالة، وبينما سورية ليست ناضجة من أجل المفاوضات اليوم، لكن سيناريو مفيد قد ينضج في وقت ما، ولكن هناك خطر من عدم نضوج سوريا للحل ابداً، بل تبقى تتعفن هكذا.

إن اختبار مؤهلات الدولة في مثل هذه التحولات العنيفة، هو أن يتم تحديد أقل النتائج سوءاً، واختيار مزيج من الأدوات الديبلوماسية والاقتصادية والقسرية الملائمة لحالة محددة، وهذا يتطلب تقيم دقيق جداً للأطراف الإقليمية والمحلية.

إن ديبلوماسية التحول تتطلب رافعة، والرافعة تأتي من السلطة بشكل أو بآخر، قد يكون التدخل العسكري المباشر الخيار الأقل مرونة في مثل هذه الأوضاع لأسباب عديدة، **أولاً**: لإعادة صياغة ما قاله **(كولن باول)** في السياق العراقي، إذا قمنا بتجزئته فأننا قد ننتهي إلى نتائج، وهذه تّعد مشكلة كبيرة بالنسبة للولايات المتحدة بسبب موارد قوتها الضخمة، ويقدم ريتشارد بيت حجة مقنعة بتحليله لقضايا التسعينات (هايتي ـ البوسنة ـ الصومال ـ ورواندا)، بأن التدخل **(غير المتحيز)** هو وخداع، وأذا أرادت أن تتدخل عسكرياً في دولة عليك أن تقرر من يحكمها، وهو واقع في كلتا الحالتين،

إن ديبلوماسية التحول تتطلب رافعة، والرافعة تأتي من السلطة بشكل أو بآخر

عندما ندخل تلك الدولة وعندما نخرج منها، ولكن عدم التدخل يسلم الشعب إلى الطرف الذي يمتلك سلاحاً وتنظيما أقوى، بمعنى آخر، هي طريقة أخرى لتقرير من يحكم، لقد رأينا المبدأ الأول في العمل في افغانستان منذ 2001، والمبدأ الثاني في البحيرات الكبرى في افريقيا منذ 1994، كلا المثالين لا يمنحان الثقة، بأن الوسائل العسكرية يمكن أن تكون فعالة عندما توظف بمعزل عن الأدوات السياسية الأخرى.

من الواضح أنه لم تتوفر رغبة لتدخل عسكري مباشر على الأرض في سوريا، لسبب واحد هو أن الحرب منهكة، وسبب آخر هو أن صناع القرار في الولايات المتحدة، ليسوا متأكدين من هوية من يتعهد بدعم هذا التدخل، إن قادة الولايات المتحدة كانوا يتحفظون من تبني المسؤولية عن تغيير نظام آخر في العالم العربي، وأن التدخل العسكري القتالي المباشر للولايات المتحدة، لا يرتبط كثيراً بـ (النجاح) في حالات التحول إلتي جرت سابقاً.

وأن التدخل العسكري القتالي المباشر للولايات المتحدة، لا يرتبط كثيراً بـ (النجاح) في حالات التحول إلتي جرت سابقاً

بيدَ أن الولايات المتحدة وحلفاءها يمتلكون ويمسكون بأدوات أخرى للرافعة والتأثير، إحداها هي العقوبات الاقتصادية إلتي تصمم لقهر وعزل النظام المستهدف، لكنها تّعد أداة كليلة للغاية لأنها تلحق الأذى بالمدنيين، وثمة أداة أخرى مهمة تتمثل بالمساعدات الإنسانية والمساعدات الحربية، من خلال تزويد قوى المعارضة بأسلحة ثقيلة بشكل مباشر أو عن طريق وكلاء، هذه المساعدات ترمي إلى تحقيق هدفين: إرسال أشاره إلى داعمي النظام، والمساعدة في تمهيد وتهيئة الساحة، مع مرور الوقت، تصبح هذه الأدوات جزءاً من استراتيجية (أنضاج) النزاع من خلال استنزاف النظام.

لكن هذه الأدوات بحد ذاتها غير قادرة أن تعطي نتائج ناجحة ومرضية، لذلك الجواب يكمن في استعارة الرافعة والمصداقية، وهكذا تّعد دول الجوار والقوى الإقليمية والقوى الرئيسة المشتركة مع النظام، هي أوضح المصادر للرافعة المطلوبة، وتأتي بعدها المنظمات والتحالفات الإقليمية والأمم المتحدة، واليكم بعض الأمثلة لتوضيح هذه المسألة:

كمبوديا، وجد مفاوضو الولايات المتحدة لهم رافعة من خلال الارتباط مع داعمي كل الفصائل في الديبلوماسية الكمبودية المعقدة في أوائل التسعينات،

وقد نجحت العملية نتيجة لوجود ديناميكيات جيوسياسية واسعة النطاق، وقدرة على استغلال الخروج في العواصم (الراعية).

في ليبيريا، أقدم المسؤولون الأمريكان على استحضار وجود عسكري بالحد الأدنى، الذي يمكن احتماله(على الشواطئ اساساً)، لكن العمل الرئيسي كان هو تحفيز وتسريع الدعم العسكري والديبلوماسي لنيجيريا وغانا ودول المجموعة الاقتصادية لغرب افريقيا (ومن ثم سكرتارية الأمم المتحدة)، لصياغة خطة انتقال لسنتين أزيح بموجبها الرئيس الليبيري، تشارلز تايلور عن منصبه، ونصبت نظاماً انتقالياً ومهدت الطريق لأجراء انتخابات عامة.

لقد وفرت مصداقية الأمم المتحدة ومهارتها المحترفة، الخلفية لجهود أمريكية متواصلة، إلتي نجحت في نهاية المطاف في ابرام اتفاقية 1988، لأنهاء النظام الاستعماري في ناميبيا والوجود العسكري الكوبي في انغولا، بمساعدة رافعة تمت استعارتها من دول الجوار والحلفاء الكوبيون والسوفييت.

في فرنسا، وقوات الأمم المتحدة مع دعم الاتحاد الأفريقي، مكنوا واشنطن لعب دوراً هادئاً وحاسم في الوقت نفسه لإزالة طاغية عنيد في ساحل العاج عام 2011.

إما في سوريا، ركزت ديبلوماسية الولايات المتحدة على تعبئة ما يقارب (100) دولة في مجموعة أصدقاء سوريا، إلتي تلتقي دورياً خارج نطاق الأمم المتحدة تجنباً للفيتو الروسي والصيني، وفي موازاة ذلك استطاعت الولايات المتحدة أن تحصل على مساعدة الدول العربية، لأنشاء التحالف الوطني السوري بأمل توحيد قوى المعارضة المتشظية، وإمكانية حصول اعتراف دولي واسع النطاق لها، لأن توحيد مخيم المعارضة أمر أساسي للإمساك بالمبادرة الاستراتيجية، وهذا هو نوع من الرافعة.

لكن موسكو تبقى هي المصدر الأهم والحاسم لأي رافعة ممكنة، تسعى واشنطن إلى تحقيق هذا الهدف من خلال توحيد المعارضة والاعتراف بها، والانخراط في مسار الأمم المتحدة إلتي توفر لموسكو وأخرين كثر ما ينقذ ماء الوجه، ودعم عقوبات اقتصادية واسعة ضد نظام الأسد وكذلك توفيرها للمعارضة، مساعدة خالية من الأسلحة المميتة القاتلة، والعمل من وراء

الكواليس لعرض وتمرير مساعدة أسلحة قتالية عبر طرف ثالث، واذا فهمت هذه الجهود بشكل مناسب، فأنها تخدم في استنزاف وكيل موسكو بينما تعرض على موسكو مخرجاً ما، وهذا يتضمن سحب القابس عن الأسد.

واذا طُلِب من موسكوا أن تساهم في استيلاد (سوريا جديدة)، فهي سوف تريد أن تعرف نوع الوليد الذي يتم تصوره في الأذهان.

بينما يلعبون دوراً رئيساً في صياغة المرحلة القادمة من التحول، تصادق عليها الجامعة العربية والأمم المتحدة، فأن واشنطن ستكون بحاجة إلى واقعية جديدة لإنجاز شيئاً من هذا القبيل، واذا طُلِب من موسكوا أن تساهم في استيلاد (سوريا جديدة)، فهي سوف تريد أن تعرف نوع الوليد الذي يتم تصوره في الأذهان.

واستعارة الرافعة هي جوهر الديبلوماسية الجيدة، لكنها ليست الأداة الديبلوماسية الوحيدة المتوفرة فإذا كان النظام المضطرب صديق مقرب بمستوى ما، فأن واشنطن لها خيار سحب دعمها أو تخفيضه عن ذلك النظام، واذا كان رئيس النظام من أمراء الحرب المارقين، فأن الديبلوماسية الأميركية تقوم بتسهيل عملية نفي رئيس النظام بحديثها مع من يقبلون به، كما فعلت ذلك واشنطن بنجاح في ليبيريا عام 2003، ومثال أخر لامع وغير معلن هو ترتيب الهبوط الناعم الذي حدث في اثيوبيا عام 1991.

وثمة تحدي أخر في ديبلوماسية التحول، هو أن توجد في علاقة مع حركات المعارضة المسلحة وتلك التي يقودها مدنيين، ويتعين على واشنطن أن تحدد

فإذا كان النظام المضطرب صديق مقرب بمستوى ما، فأن واشنطن لها خيار سحب دعمها أو تخفيضه عن ذلك النظام

اهدافها ودوافعها في تواصلها مع المجموعات السورية، أو ترفض أو تبحث ضمها جميعاً في اجتماعات وتقدم لها مساعدات ملموسة، هل نحن نحاول أن نساعدهم لكي ينتصروا، وتحذيرهم ضد نوع معين من السلوك، والتملق لهم في حال وصلوا إلى القمة، ونرسل رسالة إلى داعمي النظام، أو ببساطة الحصول على كرسي على طاولة، والاستمرار في بقاء الخيارات بينما تتطور الأحداث؟ هل نحن نستهدف انهيار النظام ام تسويق التحول؟ ماهي الدروس التي تعلمناها من الأمثلة السابقة التي قد يكون لها علاقة بما يحدث اليوم؟

وفي الوقت الذي توجد فيه سوابق تؤكد الإجابة على هكذا اسئلة، إلا أنه يوجد ايضاً نقصاً في الوضوح المفاهيمي في صناعة القرار الأمريكي والتعليق

العام، وأهم الخيارات هي عندما نصل إلى أحزاب المعارضة المحلية، بينما تبدأ المشاكل بالتأثير على النظام والاستحواذ عليه، وكيفية التواصل مع الأطراف المسلحة في المعارضة، بما فيهم الجماعات المتورطة بالإرهاب أو نشاطات ارهابية، وماهي الأدوار إلتي يسمح لحركات المعارضة المسلحة أن تلعبه في التفاوض على التحول والانتقال.

يتمتع السياق السياسي بدور كبير في صياغة الجواب، في حالة النظام السياسي الذي يجد نفسه منزلقاً باتجاه الأزمة السياسية، فأن القيام بالتواصل مع جماعات المعارضة سيبعث بشكل حتمي رسالة قوية تعبر عن النأي بالنفس أو التحوط، وهذا في الواقع هو الغرض الأول والأساسي، وربما يتبع ذلك تقديم الدعم الديبلوماسي والمساعدة في بناء المؤسسات، وحتى مع التصميم أو التخطيط السلمي نسبياً حيث يكون الهدف هو توسيع الاتصالات في المجتمع، فأن التواصل مع جماعات المعارضة يجب أن لا ينظر إليه بأنه منة تقدم إليهم، لأن التواصل من هذا النوع هو مجرد اختبار يفتح باباً واسعاً، لخارطة طريق محتملة من أجل اقامة علاقات معها، ويمكن أتخاذها ايضاً من أجل حماية العدالة، وتجنب الاغتراب عن القيادة في المستقبل، في أيّ حدث يجب أن يتم ذلك في وقت مبكر من العملية السياسية، وبشكل مثالي قبل أن ينضج النزاع ويستفحل ليتحول إلى ازمة.

والصورة تصبح معقدة أكثر عندما تواجه الأزمة صديقاً سابقاً يعبر الخط باتجاه العنف، أحد الأسباب هو أن مؤسسات الدولة والشعب إلتي يديرها قد يكونوا في حالة خطر، من الضروري تقييم ايجابيات وسلبيات العمل باتجاه الهبوط الناعم نسبياً مقابل اكتساح النظام القديم، وبينما تعمل وحشية النظام على تحويل المتظاهرين إلى متمردين، ويتعين علينا أن نعرف الجماعات المسلحة إلتي تظهر على أرض الواقع، ربما تكون تلك الجماعات تحت أمرة رجال وطنيون أو امراء حرب، وقد تكون قياداتها برجماتية أو متزمتة ايديولوجياً، ومنشأ اجندة تلك القيادة ربما يكون من البلد نفسه، أو تصاغ الأجندة من قبل الذين يسلحون تلك القيادة ويمولوها، وقد تساق تلك الأجندة بمبدأ أو بسعي بسيط نحو السلطة، ربما تكون تلك المعارضة المسلحة متماسكة في المستقبل، أو تواجه مصيراً صعباً يتمثل بالحرب الداخلية عندما يتصدع النظام، وربما تحترم تلك الجماعات المسلحة حقوق المدنيين الأبرياء أو تتنكر لها.

إن الارتباط والتواصل مع المجموعات المسلحة ينطوي على مخاطر ويتطلب الوضوح في الأهداف، وأن المجموعات إلتي نالت قوائم الكيانات المحظورة من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، بسبب الأعمال الإرهابية تثير مشاكل خاصة، قد يردع المسؤولون بسبب جدل محتمل في المستقبل أو يحظر عليهم قانونياً التواصل مع المجموعات، في حالة عدم توفر تنازلات خاصة، التطور الأخير عقَد بشكل شديد صنع السلام في مناطق النزاع، منذ قرار المحكمة العليا في حزيران 2010، أصبحت المنظمات غير الرسمية مقيدة جداً في تعاملاتها مع المجموعات المسلحة المدرجة في لوائح الإرهاب الأميركية، وهذا الحظر يمكن أن يُفسّر بأنه تجريم مجرد التدريب، أو الاستشارة حول الحلول السياسية أو المساعدات الإنسانية والتشريع الأمريكي، وقرارات المحكمة والقوانين التنفيذية إلتي تقوض بشدة التواصل الديبلوماسي الأمريكي، ويمثل شكلاً من أشكال نزع السلاح الديبلوماسي من طرف واحد، وأن النتيجة الصافية تتطلب أجراء اتصالات عبر وسيط خاص غير أمريكي، ينجم عنه اعتماد مفرط على قنوات مخابراتية، أو طرف ثالث صديق خالي من كوابح الهزيمة الذاتية.

الكيانات المحظورة من قبل الولايات المتحدة والأمم المتحدة والاتحاد الأوربي، بسبب الأعمال الإرهابية تثير مشاكل خاصة

إن التطورات القانونية والتشريعية الأخيرة قد ساهمت في تعقيد بيئة، هي معقدة اصلاً لأشراك الأطراف المسلحة، وأن أجراء الاتصالات مع الجماعات المسلحة، إلتي تعمل في دول صديقة من قبيل اسبانيا وكولومبيا والفلبين واليمن أو ايرلندا الشمالية، يّعد أمراً غاية في الحساسية على الصعيد السياسي، وتتم عمليات التواصل المتبادلة الرئيسة بسرية كبيرة، وغالباً ما تقوم بها هيئات غير رسمية، المهم هو أن صناع السياسة والمواطنين يستعيدون مرونة التعاطي مع أطراف تنشأ في المستقبل خلال التحولات العنيفة، وكلما حصل ذلك مبكراً كلما كان ذلك أفضل، ومع هذا فأن بلدان كإسبانيا وجنوب افريقيا والسلفادور وكشمير والأراضي الفلسطينية والنيبال وافغانستان، يصعب التصور كيف استطاعت الولايات المتحدة وقوى خارجية أخرى، أن تمارس نفوذها من أجل تغيير بناء البلد من دون اشراك حَملة السلاح.

ربما يوجد الكثير من أمثال هؤلاء يعملون في سوريا، لذلك حري بمسؤولي

الولايات المتحدة، أن يستذكروا الأغراض أو الأهداف الجوهرية من أشراك الأطراف المسلحة:

أولهما: هو دعم الأصوات المعتدلة وكبح المتطرفين الراديكاليين وأمراء الحروب الجشعين. **الثاني**: يتمثل بتوضيح حدود ما يمكن أنجازه بالسلاح والتشجيع على العودة إلى السياسة، ومن خلال المناقشة والتداول في تجارب بلدان أخرى وطرح اسئلة وقضايا مربكة، من الممكن أن تتفتح بذلك عيون المقاتلين ضيقي الأفق، أداة كلاسيكية لديبلوماسية جيدة.

ثالثهما: يتمثل بأحداث شرخ في القيادة أو حثها على التفكير والتصرف بشكل سياسي، لكي تتاح الفرصة للتحول عبر المفاوضات.

ليس بمقدور الإرهاب والصراع المسلح أن يجعلك تحصل عل ما تريده في تصريحاتك، لكن السياسة قادرة على ذلك

أهم رسالة أساسية هي (ليس بمقدور الإرهاب والصراع المسلح أن يجعلك تحصل على ما تريده في تصريحاتك، لكن السياسة قادرة على ذلك)، وهذه المنهجية هي إلتي سادت مؤخراً عندما تمكنت الحكومات البريطانية المتعاقبة والوسطاء الدوليين من استيعاب الاضطراب في ايرلندا الشمالية، وهي ذات المنهجية إلتي تابعتها بشكل خفي أطراف ثالثة، نجحت في دفع جماعة ايتا المسلحة التخلي عن النهج العنيف للتطلعات القومية لمنظمة الباسك.

وهذا المنطق ينطبق تماماً على تحولات عنيفة تهدد انظمة أخرى، وأن التخطيط لبلدان مثل كمبوديا وزمبابوي وبورما وانغولا والسودان وكوسوفو، كان يتطلب حسابات مماثلة حول كمية ونوع الدعم المزمع تقديمه لجماعات المعارضة، في كمبوديا وانغولا لم يكن لدى المسؤولين الأمريكان سوى تصورات قليلة، حول طبيعة وسلوك الخمير الحمر ومنظمة يونيتا، ولم يحبذوا فكرة انجازهم نصراً عسكرياً صريحاً وكاملاً، حيث واجهوا هناك مجموعات مسلحة وأخرى سلمية، كما هو الأمر في كوسوفو، حيث بذلت جهود من أجل المشي على حبل رفيع، مدركين الدور المهم والدقيق الذي لعبته الجماعات المسلحة في الوقت نفسه، والذي كانت تتخذ فيه خطوات لضم اولئك الذين يوظفون الطرق والوسائل السلمية وغير العنيفة، وهنا بالذات نتعلم دروساً مهمة من أجل سوريا، في الواقع أن محاولة تجنب إقامة علاقات مع المسلحين يهمشنا أكثر منهم، وهي نقطة تنطبق حتى على أكثر العناصر راديكالية في أية حركة من حركات المعارضة.

من ناحية أخرى، من المهم معرفة الأدوار إلتي يسمح للجماعات المسلحة، إن تلعبها في عملية المفاوضات النهائية، واذا لم يتم هزيمتها وتهميشها من قبل القيادة المدنية، فأن الجماعات المسلحة سوف تؤكد على حقها في طاولة المفاوضات على قضايا، تؤثر على الأمن ووقف ـطلاق النار والمراقبة العسكرية الخارجية وتشكيل القوات في المستقبل وقضية نزع السلاح، وهذه كلها مواضيع تمتلك فيها الجماعات المسلحة حصة مهنية، وإلتي بات شراءها لأشراكها أمر أساسي، وعلاوة على ذلك، من غير المحتمل أن تتعاون تلك المجاميع مالم تحصل على اجوبة موثوقة، عن أولوية قلقها الأمني، ومن سيضمن الاتفاق ويؤكد على أن الأخرين يحترمون التزاماتهم؟ ماهي طرق المعالجة المتوفرة لفصيل واحد، إذا مارست الفصائل الأخرى خداعها؟ ليبيا توضح ما يمكن أن يحدث عندما لم يكن هناك تفاهم موثوق وملزم، حول العملية غير المباشرة التي يحقق بها النظام الآتي احتكاره في استخدام القوة المسلحة.

وبأدراكها لدورها في المفاوضات على القضايا الأمنية، يجب أن لا يسمح للجماعات المسلحة أن تهيمن على بنود في اجندة مفاوضات التحول، فالقضايا المتعلقة بمراقبة الانتخابات، وعودة اللاجئين وحرية التجمع والتعبير وإعادة البناء الاقتصادي وادارة القضاء والعدالة، تّعد كلها قضايا من اختصاص العاملين في المجتمع المدني والأحزاب السياسية في طاولة التفاوض، والحديث في هذا الأمر أسهل من العمل به، طالما المسلحين في الجماعات المتنافسة يرهب بعضهم البعض الآخر ويحاول اخضاعه.

يجب أن لا يسمح للجماعات المسلحة أن تهيمن على بنود في اجندة مفاوضات التحول

النقطة المهمة هي أن المفاوضات عبارة عن عملية يتعين أن تكون فيها القضايا خاضعة لتسلسل، وأن إعطاء المجموعات العسكرية، وبالأخص تلك المجموعات المنظمة على طول الخطوط الإقليمية والطائفية، دوراً مباشراً في صياغة شروط التغيير السياسي وكتابة دستور جديد يّعد امراً خطيراً، وهذا يشجع الأطراف المسلحة أن تتخندق في مراكزها بشكل مستمر وتمنع نشوء نظام مدني، في تجربة البوسنة أوضحت اتفاقية دايتون أخطاء منح ضمانات للمقاتلين القوميين أو الطائفيين قاعدة للسلطة إلتي من خلالها يفرضون مطالبهم، الدرس المحصل هنا هو يجب فصل ترتيبات التحول المباشر، إلتي تّعد مشاركة السلطة فيها حتمية، عن المرحلة القادمة

إلتي تُحدَّد فيهل الأدوار دستورياً، لذلك يجب أن تكون مفاوضات السلام في سوريا متميزة عن مفاوضات الدستور الأول في مرحلة ما بعد الأسد.

وكما أكد ديرك فاندويل في مجلة الفورن افيرز (**الشؤون الخارجية**)، إن النخب الجديدة في ليبيا تستفيد من قيام معمر القذافي بتدمير كل المؤسسات إلتي ورثها ولم يبن أيّ منها لتورث بعد مقتله، لكن الأمر يختلف مع سوريا، فهي تمتلك مؤسسات مجتمع مدني مهمة ومتنوعة، بما في ذلك اجهزتها الإدارية مع (دولتها العميقة)، وكادرها الذي يديرها، ستكون هذه مواضيع مهمة في المفاوضات القادمة، ينتقد بعض المراقبين سياسة ضبط النفس، إلتي تمارسها الولايات المتحدة في دعم المعارضة المسلحة، تخيل سيناريو يحرز فيه الثوار نصراً صريحاً ويجعلون النظام ينهار بالكامل، في ظل هذا النمط من التفكير، ينبغي أن لا ينتزع انتصار المعارضة من قبل أيّ شكل من أشكال التدخل الديبلوماسي.

لقد شهد السوريين انفسهم ما حل بالعراق في أعقاب الغزو الأمريكي له

ولكن هناك فرق بين النجاح في ميدان المعركة وبين خلق تحول إيجابي لمرحلة ما بعد الأسد، لقد شهد السوريين انفسهم ما حل بالعراق في أعقاب الغزو الأمريكي له، ومن المحتمل أنهم لا يريدون أن تتحول هزيمة الأسد إلى فراغ فوضوي بين ميليشيات الفصائل المتنافسة.

والأمر يعود إلى القيادة السورية الناشئة لتقرر الوكالات والمؤسسات، إلتي يجب الحفاظ عليها، وأن تستمر في عملها لتأكيد استمرارية الحكم ونوع عملية التطهير، إلتي يجب أن تؤسس لمعالجة كوادر عهد الأسد، واذا كان لابد أن نتجنب حدوث فراغ فوضوي وتصدع صريح في البلد، يجب مناقشة هذه القضايا مع ممثلي الدولة، وهكذا فأن دور الديبلوماسية الخارجية هو استغلال نافذة للفرص يخلقها التوازن العسكري المتغير ودعم تحول عبر المفاوضات، يجب على الديبلوماسية والسلطة أو القوة العسكرية، إن تعملا يداً بيد، لأنهما ليسا ضدين أو بديلين عن بعضهما.

سوف يهزم الأسد ويغادر المسرح السياسي، بإقامة جبرية أو نفي، والأخضر الأبراهيمي على حق عندما يوضح أن مساهمة الأسد في تحقيق السلام، لابد أن يكون عن طريق مغادرته للمسرح السياسي، وسبب ذلك هو أن الأسد وكل الذين من خلالهم يشن الحرب على شعبه، قد فقدوا حقهم

بالسلطة، وأن كان معدلاً أو محدوداً، في الواقع سيحالفهم الحظ، أذا تجنبوا مصير القذافي أو محاكمة في محكمة الجنايات الدولية، مثل هذه السيناريوهات أو أخرى مماثلة لها.

عندما هيكلة هروب الحكام توضح جزءاً من طيف تحولات النظام، ونجد في الطرف الآخر في العديد من الدول، تم شن حرباً استباقية من قبل قادة بعيدي النظر قادرين على التفاوض بشأن التغيير وادارته، من المحتمل آن الأوان قد فات على مرادف سوري ل ـ ذاين شين، إن يتقدم ويصل قوات المعارضة، كما أنه ليس هناك ديكليرك قادر على رؤية المصالح الطويلة الأمد لمكونة القومي.

في ضوء هذا، لا تكون تسوية التحول عبر المفاوضات بديلاً عن الانتصار في ميدان المعركة، إنها (**طريقة لاستغلال ومتابعة النجاح العسكري وخلق معارضة سياسية متماسكة**)، من المؤكد أن المفاوضات لا تنجح دائماً، وأن نجحت فنجاحاتها تكون غالباً قصيرة الأجل، ومن الصعب جداً أن تمزج الجوار السوري المتنوع وعملية الجامعة العربية والأمم المتحدة والمسار الروسي الأميركي، في أطار يدعم المحادثات بين قادة الائتلاف السوري الوطني وعناصر من أدارة الدولة، من المؤمل ابتكار ضمانات خارجية موثوقة ومراقبين سلام لضمان حدوث التحول.

ومن الصعب جداً أن تمزج الجوار السوري المتنوع وعملية الجامعة العربية والأمم المتحدة والمسار الروسي الأميركي

في هذا الوقت ما قبل المفاوضات ووقت أنضاج الوضع ديبلوماسياً، من خلال المساعدات وضغوط العقوبات، عن طريق معرفتنا بالأحزاب والمحافظة على أطار عمل ممكن للمفاوضات عندما يحين وقتها، النظام والمعارضة يعانيان من مشاكل خطيرة، وكلاهما غير قادرين على توجيه ضربة قاضية للآخر، لكن الأمور قد تتغير على نحو مفاجئ، وأن أيجاد اللحظة المناسبة لقبول أو طلب الدعم الروسي، من أجل سلسلة إجراءات كاملة للتحول تستدعي الدعوة إلى كفاءة ومهارة سياسية كبيرة، لكن التجربة أو الخبرة الديبلوماسية تؤكد أن هذه الطريقة من التفكير تتمتع بواقعية أكبر من البدائل، بالمعنى الأفضل للكلمة: **وهو إتاحة المجال أمام الطبيعة لتأخذ مسارها أو محاولة التقاط منتصر ما من الخليط الطائفي وتمني الأفضل.**

حوارات
حمورابي
نحو نظام انتخابي
عراقي جديد
مركز حمورابي
2013
1

متابعات

احتفال مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بأطلاق كتاب بصمات الفوضى إرث الاحتلال الأميركي في العراق

عرض: عطارد عوض الشريفي(*)
أكاديمية وباحثة من العراق

(*) تدريسية ـ كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين ـ عضو مركز حمورابي

أحتفل مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، يوم السبت المصادف 4 أيار 2013، على قاعة صلاح الدين في فندق فلسطين ـ مرديان، بإطلاق منجزة بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي في العراق، تحت شعار (بعد جبروت تسلط.. وفوضى احتلال...حتماً سينمو.. ويورق أمل)، وبحضور الأستاذ هادي العامري ـ وزير النقل، والدكتورة بشرى الزويني ـ وزيرة الدولة، والدكتور طلال الزوبعي ـ النائب عن القائمة العراقية، وعمداء كليات وأساتذة جامعات من مختلف الجامعات العراقية والعربية، والمثقفين والإعلاميين.

افتتاح الحفل: بدأ الحفل بعزف السلام الوطني العراقي، ومن ثم تلاوة من الذكر الحكيم للحافظ قاسم السراي، ووقوف الحضور لقراءة سورة الفاتحة ترحماً على أرواح شهداء العراق، ثم ألقى رئيس المركز الأستاذ الدكتور عبد علي كاظم المعموري كلمة المركز رحب فيها بالحضور الكريم من السادة الوزراء وأعضاء مجلس النواب والسادة رؤساء الجامعات والمدراء العامين وعمداء الكليات والمستشارين والضيوف العرب من الاكاديميين والباحثين والاساتذة التدريسيين والإعلاميين، مشيراً إلى أننا نقف اليوم بإزاء منجز علمي تولى مركز حمورابي سبر غوره، وهو مشروع متعدد لتوثيق مرحلة تاريخية مهمة من التاريخ المعاصر للعراق، إلا وهي مرحلة احتلاله من قبل الولايات المتحدة الأميركية، وفي هذا نحاول أنعاش الذاكرة

العراقية عما فعلته آلة الحرب وما رافقها من عنف، وما خلفت من شواهد في كل زاويةٍ من زوايا بلدنا العزيز، ونحن إذ نقدم مفتتح نتاجنا العلمي المخصص لهذه المرحلة، سنلحقه قريباً بموسوعة الاحتلال الأميركي في العراق، وهي سفر مكمل لبصمات الفوضى، وستكون خواتيم هذا المشروع هو الاستراتيجية الأميركية في العراق بعد الهزيمة، ومع تواصل أداء وعمل الفرق البحثية للمركز باتساق تام، فأننا قد أطلينا بقوة على موضوعة بناء الدولة المدنية الحديثة في العراق، وهو مشروع علمي كبير يتضمن الرؤى والكيفية والآليات لبناء الدولة العراقية الجديدة، التي حاول المحتل بناءها وتقييدها على وفق مصالحه واهدافه، الضيوف الكرام في هذا المركز العلمي يسعى العاملون فيه جميعاً، من باحثيه واصدقاءه وادارته بجهود استثنائية، قاسمها المشترك هو الحقيقة العلمية والموضوعية والالتزام الوطني، هاجسنا جميعاً أن يكون هذا المركز مثابة علمية وخزان تفكير، مركز حمورابي بحضوره المحلي والعربي والاقليمي، استطاع أن يحظى بمكانه نراها تكبر وتتسع رويداً رويداً، فالمركز يتمتع بعضوية كاملة في الهيئات التنفيذية للمجوعة العربية لرصد الاعلام، والمجموعة العربية اللاعنفية، والتجمع العربي الإسلامي لدعم خيار المقاومة، كما يرتبط المركز بشبكة علاقات مرموقة مع مراكز أبحاث عربية واقليمية، ونتطلع في القريب العاجل وبجهود الخيرين إلى توقيع أول اتفاقية مع أحدى المؤسسات العلمية والبحثية العالمية، في ختام كلمتي هذه اقف بامتنان لمشاركتكم وإسنادكم وتعضيدكم لجهود هذا المركز والسلام عليكم.

نحاول أنعاش الذاكرة العراقية عما فعلته آلة الحرب وما رافقها من عنف

ثم كلمة الاستاذ هادي العامري معالي وزير النقل، والذي أكد بها على أهمية مراكز الدراسات والبحوث في العراق، فالقضية البحثية في العراق لم ينالها الاهتمام إلى هذا اليوم، فعند الاطلاع على الكثير من بلدان العالم التي تقدمت، نرى أن مراكز البحوث تحتل أهمية خاصة فيها، حتى يقال أن الميزانية في اليابان نسبة كبيرة منها تذهب إلى مراكز الابحاث والدراسات، إذ أن البحوث والدراسات عبارة عن تشخيص للمرض من خلالها في أي مجال من المجالات، وطرح أمور عديدة أمام الباحثين منها، أولاً في الجانب السياسي، فالعراق خرج من نظام شمولي إلى نظام ديمقراطي اتحادي، وهو ما

فالقضية البحثية في العراق لم ينالها الاهتمام إلى هذا اليوم

يتطلب رؤيا وبناء وتنوير جديد لأفكار الشعب العراقي، فعملية التحول التي جرت من نظام شمولي وبوساطة انقلاب عسكري إلى التبادل السلمي للسلطة فيصلها صناديق الانتخابات.

وأصبح الرأي الشعبي العراقي هو مصدر السلطات الذي يقرر شكل ونوع النظام والحاكم، هذه معادلة جديدة وهي التي أسست وبنت الاستقرار في العالم، فأوربا كانت تعمها الفوضى والحروب الداخلية، لم تستقر إلا بالمعادلة الجديدة، وهي أن يكون الشعب هو صاحب القرار، عليه يجب أن تنصب مهمة الباحثين في كيفية تنوير الشعب العراقي، فنسبة المشاركة بالانتخابات كانت قليلة، فيجب أن نوليها اهتمام ودراسة لمعرفة الاسباب، ونبحث عن زيادة هذه النسبة بالتدريج، وأما ثانياً فالجانب الاقتصادي، فعملية التحول من النظام الشمولي إلى الاقتصاد الحر، يحتاج إلى جهد وعمل متواصل لبناء الاقتصاد العراقي، ورسم خارطة طريق متكاملة ومتماسكة ومتناسقة، وثالثاً ركز على البنية الادارية من خلال بناء الكادر الاداري القوي لمعالجة أرث الاحتلال الأميركي، وأخير روح المواطنة وكيفية توثيقها من خلال بناء الثقة بين مكونات الشعب العراقي.

أما كلمة السلطة التشريعية فكانت للدكتور طلال الزوبعي عضو مجلس النواب العراقي، الذي أكد فيها على أمكانية قياس سلوك السلطة واعتقد نحن امام عنوان فيه إعادة بعد جبروت السلطة، فأن المتخصصين في العلوم السياسية والاستراتيجية قبل الاحتلال، لم يكن لهم دور في دراسة السلوك السياسي الخارجي للدولة الذي أفضى إلى ما أفضى عليه اليوم، ولكن نحن اليوم أمام فوضى الاحتلال، أم أمام نظرية الفوضى التي أتى بها الاحتلال، أذا هي نظرية مخصصة من المحتل ومن عاونه لكي يجعل العراق اليوم واهناً بهذا المستوى هذا جانب، وجانب أخر هناك اطار أكاديمياً للعلوم السياسية والاستراتيجية، على السلطة السياسية أن تقاس في هذا الاطار، فإذا ما مارست سلوكاً سياسياً على المستوى الداخلي والخارجي يختلف مع الاطار النظري، فهذا معناه أنها لا تمارس علم السياسة أو الحد الأدنى منه في إدارة شؤون البلاد، وأرى أن نظيف موضوعة أخرى وهي بناء السلطة في مرحلة ما بعد الاحتلال، وأن أساتذة العلوم السياسية والمختصين بالدراسات الاستراتيجية في مراكز البحوث العلمية، قادرين على رسم

في مراكز البحوث العلمية، قادرين على رسم الاستراتيجية الحقيقية للسياسة الداخلية والخارجية

الاستراتيجية الحقيقية للسياسة الداخلية والخارجية، وعلى بناء عراق يمكن أن يكون مهاباً في الاقليم والمنطقة العربية والعالم، ولكن لازلنا لم نجسر العلاقة مع المؤسسات العلمية ومراكز الابحاث، حتى تستطيع أن نبني عراق تصان فيه الحقوق والحريات، وبالتالي تكون السلطة والدولة مهيوبة، وبالتالي الفرد العراقي مهيوب في الداخل والخارج. وطالب الاكاديميين بحكم مهنيتهم السياسية الاكاديمية والاستراتيجية، برسم خطاً واضحاً يفصل بين الفوضى في بناء الدولة والاطار الصحيح والاكاديمي في البناء السياسي، لكي نجعل من عراقنا عراق بمعنى الكلمة، يكون قائداً لمنطقته ومؤثراً في العالم.

بعدها تم عرض فلماً وثائقياً أعده وأنتجه مركز حمورابي، الذي استعرض ما حدث في العراق من دمار وخراب خلال مدة عشر سنوات من الاحتلال الأميركي. من ثم تقدم الدكتور كامل القيّم (عضو مجلس ادارة المركز) بعرض موجز لبصمات الفوضى، مشيراً إلى أن هذا المنجز بلغت عدد صفحاته 443 صفحة، واشتركت فيه (13) جامعة عراقية و(3) جامعات عربية وعدد من الوزارات، وقسم أصلاً على أساس أن هناك (60) محور، وبالتالي سيكون لدينا كم هائل من القطاعات، ولكن تم ضغط المحاور لتوزع على (14) قطاع. وعمل ضمن هذا الكتاب (60) باحثاً وخبير، فيما أنصبت أهداف التقرير على أنعاش الذاكرة العراقية بالجرائم والانتهاكات التي لحقت ليس فقط في الشعب العراقي، وإنما هناك تراكم يومي لما خلفة الاحتلال من ورعب على البعد النفسي والاجتماعي،

واشار د كامل القيم في معرض تقديمه إلى أننا في مركز حمورابي نسعى إلى أن نؤسس إلى بلورة أرشيف وطني عراقي، سواء على مستوى وثيقة المكتوبة أو حتى الماديات من الاسلحة التي ارتعب منها العراقيون، أو التي استخدمها المقاومون لإخراج المحتل مهزوماً، في أطار متحف يذكر الاجيال القابلة بأن الشعب العراقي له الفضل في توفير الكثير من الكلف الاجتماعية والاقتصادية على الشعوب الأخرى، وسرع بالهزيمة التاريخية للإمبراطورية الأميركية.

مؤكداً أن كل ورقة في هذا المنجز قد عرضت على ثلاثة خبراء، يمتازون بالحصافة والخبرة العلمية العالية، وطريقة الكتابة توسمت بالصرامة العلمية

والبعد الميداني، وتعززت بالوثيقة وبالحقيقة عبر معطيين أساسيين، هما الوثائق المنشورة في المؤسسات الرسمية، فضلاً عنإلى نتاجات البحث العلمي التي قام بها أساتذتنا في الجامعات.

ومن ثم تمت دعوة كل من **المفكر الاستاذ الدكتور عبد الحسين شعبان**، الذي قدم الشكر إلى مركز حمورابي على إقامة هذه الاحتفالية بمناسبة مرور عشر سنوات على الاحتلال الأميركي للعراق، خصوصاً بجمع هذه النخبة المتميزة، والكوكبة الامعة من خيرة المثقفين والاكاديميين العراقيين والدارسين والباحثين في المجالات المختلفة، ولعلها فرصة مناسبة أن نتبادل الحديث وأن نستأنس بآراء بعضنا البعض، ونتجادل ونتحاور ونختلف ونتفق، في الأسس والحيثيات، تحت شعار أن الحوار لا يفسد في الود قضية، وأن ما قام به مركز حمورابي خلال هذه السنوات كان عملاً كبيراً، لأنه مارس شكلاً من أشكال المقاومة المدنية السلمية الحضارية العلمية ضد الاحتلال، وهذا الجهد يشكر له خصوصاً ما قام به من عمليات توثيق لأثار الاحتلال وبصمات الاحتلال ساعياً في إعلاء البحث العلمي الأكاديمي،

ما قام به مركز حمورابي خلال هذه السنوات كان عملاً كبيراً، لأنه مارس شكلاً من أشكال المقاومة المدنية السلمية الحضارية العلمية ضد الاحتلال

واشار إلى أنه لا يمكن لدولة أن تتقدم بدون رافعتين أساسيتين، رافعة البحث العلمي الاكاديمي والاهتمام بالجامعات ودور العلم، ورافعة سيادة القانون لا سيّما استقلال القضاء، فعندما دخل شارل ديغول فرنسا بعد تحريرها سأل عن قضيتين، بعد التدمير والخراب الذي حل بفرنسا، هل الجامعات الفرنسية العريقة بخير، قيل لهُ بخير وتمارس دورها وتمارس البحث العلمي التوثيقي. وسأل عن القضاء، فيل لهُ بخير فقال، أذاً فرنسا بخير، وفعلاً فرنسا كانت بخير، بعد زمن وجيز وقياسي، تجاوزت أزمة الاحتلال الالماني النازي، وهذا الأمر لعمري ينطبق إلى حدود كبيرة على بلدنا وعلى البلدان التي تعرضت إلى الاحتلال.

أتفق تماماً مع ما ذهب إليه الاستاذ هادي العامري، في ضرورة التمسك والاعتماد على البحث العلمي وتطويره والاصغاء إلى مراكز الابحاث، والأمر يتطلب ارادة سياسية، والتي لم تتوفر بعد، فهناك فجوة بين الأكاديميين والمثقفين من جهة وبين السلطة السياسية، أن لم يتم تجسير

الفجوة وردم الهوة بين المثقفين والاكاديميين، هذه العقول المفكرة الباحثة الساعية إلى انتاج الافكار، لا يمكن لهذا البلد أن يتقدم ويستعيد عافيته، خصوصاً في ظل الاحترابات والصراعات غير المبدئية التي تجري هنا وهناك، يمكن أن نقرأ الاحتلال خلال هذه العشر سنوات والمؤشرات كثيرة، ولكن نتائج الاحتلال لم تنتهي بعد، هناك الكثير من البصمات لاتزال قائمة هناك اتفاقية الاطار الاستراتيجي وما تبعها، والالتزامات التي ترتبت على العراق وتنازله عن حقوقه في المطالبة بالتعويض جراء ما سببه الاحتلال، وهذه المسائل قائمة وستظل لبعد حين، وقد يعتبر البعض إن التاريخ ماكر أو مراوغ على حد تعبير هيكل، ولكن قراءة التاريخ تفترض ترسيخ الذاكرة ما حصل لهذا الجيل والاجيال القائمة.

يعتبر البعض إن التاريخ ماكر أو مراوغ على حد تعبير هيكل، ولكن قراءة التاريخ تفترض ترسيخ الذاكرة ما حصل لهذا الجيل والاجيال القائمة

هذا الامر هو الذي يدعونا إلى التمسك بالحقوق، فكل عراقي هو شاهد ميدانياً ثقافياً سيسيولوجياً اقتصادياً، خصوصاً بالقرارات الجائرة التي اتخذتها سلطات الاحتلال منذ اليوم الأول، بتهديم اركان الدولة العراقية لم تقصد النظام السابق وارتكاباته وآثامه، وإنما امتدت يدها إلى الدولة العراقية لتخريب ونهب هذه المؤسسات، وهذا الخطر الكبير الذي تعرض لهُ المجتمع العراقي، لا سيما بتكريس المحاصصة المذهبية والطائفية، وقلت منذ اليوم الاول للاحتلال.. أن الاحتلال صائر إلى زوال لا محال، ولكن تأثير الطائفية والخطر الذي سببته بتدمير المجتمع العراقي ستبقى إلى حين، أن لم تبذل مساعي لترسيخ دولة المواطنة دولة الحق والمساواة والشراكة الحقيقية والعدالة الاجتماعية، ولا يمكن الحديث عن المواطنة مع الفقر، فالمواطنة ستكون ناقصة ومبتورة باستمرار الفقر، نحن أغنى بلد ربما في العالم ولكن لأفقر شعب، لابّد من العمل على تخفيض التفاوت الطبقي والاجتماعي وتحقيق مديات مهمة من العدالة الاجتماعية، والتي يجب أن توضع في خطط الدولة المستقبلية للعشر سنوات القادمة، كل الذي سمعناه وشاهدناه في الفلم يذكرني بالقول الشهير لمحمد بن عبد الجبار النفري: **أني احدثك لترى.. فأن رأيت.. فلا حديثُ**.

ثم تناول الحديث **الاستاذ الدكتور محسن صالح، استاذ الاجتماع السياسي في الجامعة اللبنانية وعضو مركز الدراسات والتوثيق**، كان هناك شيء يسمى تجريف العقل، إلا ما ندر، فأتى تجريف الجغرافية من أجل أن يترافق

الحكام الصور هم المسؤولون عن الاحتلال وهي ما يسمونها بالاحتلال المقنع، فكان هناك عملاء ووكلاء

تجريف الثقافة مع الجغرافية ونتقاتل، فاحتلوا المنطقة وقسموها وزرعوا فيها كل الفتن، وكل الفساد والافساد، واحتلوا العراق ولبنان وفلسطين احتلالاً جاثم، وابقوا حكاماً صور، وهذه الحكام الصور هم المسؤولون عن الاحتلال وهي ما يسمونها بالاحتلال المقنع، فكان هناك عملاء ووكلاء.

إلى أن أتى الدور من أجل القضاء على العملاء والوكلاء، وبالتالي تنصيب أوصياء أو ولات، فأما عقدوا اتفاقات مع بعض الدول بإعلامها وبجيوشها وبترو دولارها لكي تكون بيدهم، واكملوا احتلال بعض الدول التي ارادت أن لا تنصاع إلى أمرهم لخلاف بين أميركا وهؤلاء الحكام، ليس لعدم طواعية هؤلاء الحكام في تنفيذ بعض ما يريد الأمريكان، اختلفوا على الحصص، وبالتالي وصلوا إلى ما وصلوا إليه من إفراغ المنطقة من كل ما يمكن أن تقاوم به، سوى أيضاً من رحم ربه، المقاومة في معظم الدول العربية لم تصمد ونقلونا إلى مرحلة جديدة من احزاب وثقافات وما إلى ذلك، وانتزعوا تراث الامة وتاريخها كي لا تستطيع ان تقاوم،

قامت مقاومات في لبنان وفي فلسطين وفي العراق، من أجل أن تعيد تشكيل عقل الامة مع فعل مقاوم في الميدان

ولكن على الرغم من كل هذه الامور قامت مقاومات في لبنان وفي فلسطين وفي العراق، من أجل أن تعيد تشكيل عقل الامة مع فعل مقاوم في الميدان، لكي نخرج بتحرر وتحرير، وهذا لا ينسجم إلا مع ثقافة الامة، التي يمكن أن تشكل الإطار العام لمستقبل هذه الامة، من هنا أنا باعتقادي هذا النشاط الذي يقوم به مركز حمورابي، كما بعض المراكز العربية التي يجب أن تتعامل، وبالتالي توثق لما يمكن أن يكون قد جره الاحتلال على هذه المنطقة في التاريخ.

ويجب أن لا ننسى ان هذا التوثيق والبصمات، الآن ما يسمونه فوضى هدامة أو فوضى خلاقة، وكوندليزا رايس قالت في عام 2003، أنها تريد أن نرجع العرب إلى قبائل كما كانوا، واذا بنا نسمع عن تجمعات العشائر وأنا لا أهاجم العشائر، ولا الثقافية الجيدة في العشائر، ولكن أن تتحول العشائر، إذا كان في لبنان أو في العراق أو في سوريا، سكينة لنحر الاوطان ونحر الأمة، فهذا غير مسموح.

الآن في هذه التوثيقات كما اشار الدكتور عبد الحسين شعبان، يجب أن نرى

ونفكر من أجل أن تكون هذه الفوضى، إعادة تشكيل الامة بشكل صحيح، هناك مجازر واستغلال لكل ثروات الامة، والكثير من المشكلات التي خلفها الاستعمار، وليس فقط هذا الاستعمار، فهناك قبل مئة سنة اقفال للعقل، ولم ينتج عنه ما يوطد اركان الوحدة، الآن ربما مراكز الدراسات والمهتمين ينظرون فعلياً إلى كيفية تعميق قنوات الوحدة ما بين شعوب المنطقة، فلا تستقيم الامور لا بالأقاليم ولا بالمناطق ولا بالتقسيم ولا بأي شيء من هذا القبيل، بل تستقيم بالحوار ومعرفة مصالح الشعب والدول من أجل المواجهة، الاقاليم لا تصنع حضارات، الدول والأمم تصنع حضارات، فهل نحن ذاهبون إلى صنع حضارات أم إلى صناعة انسان أو مجرد انسان، أي انسان مشكل من ثقافات ومن طرق متعددة، مركز حمورابي أحسنتم في هذا التوثيق وفي هذا العمل.

وأخيراً، تحدث **الدكتور محمد حمدان، وهو أستاذ جامعي في الجامعة اللبنانية** ـ قسم الاذاعة والتلفزيون، رئيس قسم في مجموعة الاتحاد للاتصالات والاعلام، مستعرضاً ثلاث بصمات للإرث الأميركي، **البصمة الأولى**: كانت إلغاء وشطب الدور القيادي للعراق، شكلا ًومضموناً من حيث العملية السياسية، أو من حيث نتائج العملية السياسية، على المستوى الدور الايجابي والفاعل في المنطقة، على سبيل المثال لا الحصر، يراد دائماً للعراق أن يكون شوكة في الخاصرة الايرانية مثلاً، بدلاً من أن يكون لاعباً دولياً على مستوى إدارة المصالح العربية، ولا يراد لهُ أن يكون مركز استقطاب ودولة قوية في مواجهة التحديات المستقبلية، ومنها تحدي الاحتلال الصهيوني لفلسطين المحتلة، انهُ دور يرسم ويخطط لهُ في دوائر القرار الغربية.

البصمة الثانية: عبثية الفرد المسؤول، سواء في داخل الحكومة أو خارجها، عن أداء الواجب والقيام بالتزاماته التي تقوم على أساس خدمة المجتمع، لقد عمل على أطلاق العنان لإشباع الامور الفردية، التي شكلت المعبر الأساس بين الفرد المحلي والمحتل الأميركي، الذي يريد أن يعمل وفق الأجندة الأميركية، أن عملية التدمير الذاتي للفرد المسؤول، سواء كان داخل السلطة أو خارجها يأتي من إشباع الرغبات وما يصاحبه من كي للوعي الفردي، كمرحلة أولى، وهنا تبرز أهمية دور مراكز

أن عملية التدمير الذاتي للفرد المسؤول، سواء كان داخل السلطة أو خارجها يأتي من إشباع الرغبات وما يصاحبه من كي للوعي الفردي

الدراسات في إعادة تظهير هذا الوعي في الاطار الايجابي، والمرحلة الثانية، هي مرحلة استثمار هذا الاداء ضمن مشروع تحقيق الأجندة الأميركية.

البصمة الثالثة: الصراع المذهبي، أن التنوع المذهبي نعمة، ويصبح نقمة عندما تدار العملية من خلال نقاط الضعف، وليس من خلال القوة، الأميركي يبدع، وابدع في ادارة الخلافات التي لم نتعلم من التاريخ دروساً في الوحدة، عندما يهددنا خطر خارجي.

أذا كانت هذه هي البصمات الاميركية، فأن إزالة هذه البصمات يتطلب استبدالها بالبصمات التالي:

البصمة الأولى: بصمة صناعة الفرد.

البصمة الثانية: بصمة صناعة القوة والعزة والكرامة.

البصمة الثالثة: بصمة خدمة المجتمع والتخفيف من معاناته.

البصمة الرابعة: بصمة الوحدة الداخلية لمواجهة التحديات والاخطار الخارجية.

البصمة الخامسة: بصمة التفكير الاستراتيجي وليس التخطيط الاستراتيجي.

وفي خواتيم هذه الاحتفالية جرى تسليم بصمات الفوضى... إرث الاحتلال الأميركي في العراق...التي قام بها اطفال من أبناء شهداء العراق، وختاماً قدم الدكتور جواد البكري البيان الختامي لاحتفالية بصمات الفوضى للاحتلال الاميركي للعراق، هي الآتي:

أولاً: تؤكد هذه النخبة من أكاديمي ومثقفي العراق، على ان بصمات الفوضى جراء الاحتلال الاميركي للعراق لمدة عشر سنوات، هي أكبر من أن يؤرخها أو يسجلها منجز واحد أو إصدار واحد، لكون الاحتلال عبث في كل زاوية من زوايا هذا الوطن، لذا يدعو مركز حمورابي وباسم هذه النخبة الخيرة المتواجدة هذا اليوم، جميع الباحثين إلى الآتي:

1. الاستمرار بالبحث والتحليل لكل الظواهر السلبية التي خلفها الاحتلال على مجمل الجوانب الحياتية للشعب العراقي.

2. أن الخطوات القادمة ستكون أكثر تفصيلاً من خلال رصد الظواهر

السلبية التي تركها الاحتلال، ودراسة أثارها المستقبلية على المجتمع العراقي، وكيفية الحد من تلك الاثار لغرض التأسيس لبناء دولة مدنية تتسع لكل أبناء هذا الوطن دون استثناء.

ثانياً: أن المؤامرة الطائفية التي يتعرض لها العراق اليوم تدور عجلتها نحو الهدف الذي رسمه الاحتلال الاميركي، ولا تخرج عن واحدة من أهم بصماته التي تركها على المجتمع العراقي، لذا باسم هذه النخبة من الأكاديميين والمثقفين ندعو إلى الآتي:

1. ممارسة دور فعال في كشف العابثين في أمن البلاد ومن ورائهم تلك الاطراف، التي تدعمهم سواء بالكلمة أو المال.

2. كما يؤمل من المثقف العراقي أن يبشر بمستقبل أفضل، وأن يسد ابواب التشاؤم والانكسار والصورة السوداوية التي رسمتها هذه الاطراف.

3. إن لا يتخذ المثقف العراقي دور المتفرج، بل المساهمة الفعلية في درء الفتنة الطائفية، سواء باللقاءات المباشرة عن طريق الندوات التي تنظمها أو تدعمها منظمات المجتمع المدني العراقية، التي ينتظر منها الكثير، أو عن طريق وسائل الإعلامالمتاحة للمواطن العراقي.

4. نشر قيم التسامح والسلم الأهلي واحترام المغايرة الثقافية والرأي والرأي الآخر والمسؤولية الجماعية واحترام القانون.

5. بإمكان طبقة المثقفين مساعدة المجتمع بفائتة المتعددة من خلال تنظيم نفسها، وتشكل جماعات ضغط سلمية على الجهات السياسية المختلفة، لغرض توجيه عملية الديمقراطية بوجهتها الصحيحة وتوعيتها بمسؤوليتها، والواجبات التي تقع على عاتقها تجاه هذا المجتمع.

واخيراً ندعو إلى إقامة متحف يوثق جرائم الاحتلال، سواء أكانت وثائق أم موجودات أم صور تكشف للعراقيين حجم الجريمة والانتهاكات بحق وطنهم.

وختمت الاحتفالية بالسلام الوطني العراقي، وتوجه الحضور نحو معرض الكتاب المقام في أروقة القاعة.

الرسائل والاطاريح الجامعية

عرض: د. فايق حسن الشجيري(*)
أكاديمي وباحث من العراق

(*) معاون عميد كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

أثر المبادئ الجيوبوليتيكية على الإدراك للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة

الطالب: عادل عبد الحمزة البديري

أطروحة دكتوراه ــ جامعة بغداد ــ كلية العلوم السياسية ـ 2012

تُعدّ دراسة العلاقة الجدلية بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي للدول من المواضيع الحديثة جدا، والتي لم تتناولها الكثير من الدراسات والبحوث في علم السياسة عموماً والدراسات الاستراتيجية خصوصاً، نظراً لحداثة المفهومين من جهة، ولكونها تتضمن عمقاً تحليلياً واسعاً من حيث هذا الترابط بين هذين المتغيرين من جهة أخرى، وإذا كانت هذه العلاقة غير واضحة بالنسبة إلى الدول الصغرى، أو الإقليمية للحدود الواضحة في القيود على تفكيرها الاستراتيجي، فإنها تبدو عالية الوضوح بالنسبة للدول العظمى والكبرى، لاسّيما لدولة أخذت اليوم تحتل المركز الأول في النظام الدولي، والقطب المهيمن عليه.

ومن هنا تنبع أهمية العلاقة بين الإدراك الاستراتيجي والمبادئ الجيوبوليتيكية إلتي تنتهجها الولايات المتحدة في بناء فروضها الاستراتيجية وخططها التصورية في تقويماتها العالمية، ومن ثم في توجهاتها السياسية الخارجية، لذلك يمكن القول بان المبادئ الجيوبوليتيكية العالمية قد بدأت عندما أصبح في إمكان دولة أو مجموعة دول ذات إمكانات وقدرات كبيرة أن تنظر إلى الشؤون السياسية في العالم ككل، وإنها تستطيع أن تعمل على مستوى الكرة

الأرضية كلها، واضحي في مقدور صناع القرار سواء السياسيين منهم أو العسكريين أن يفكروا جغرافياً ويعملوا جغرافيا على المستوى العالمي أيضاً.

لتقترن المبادئ الجيوبوليتيكية ببروز النظرة الشمولية للعالم كساحة تفاعلات واحدة تهتم بها القوى الموجهة للنظام الدولي، فضلاً عن بروز العلاقات ذات البعد العالمي فيما بين الدول بشكل عام لتعبر عن التداخل المصلحي للأهداف والوسائل، غير أنه لا يمكن الوصول إلى هذا التقويم المنطقي والعقلاني للأهداف والمصالح، إلا من خلال الفهم والتنظيم العقلاني للوسائل والأهداف بقدر كبير من الإدراك الواقعي، أي من خلال الإدراك الاستراتيجي.

وضمن هذا الإطار فإن الإدراك الاستراتيجي للمحفزات فضلاً عن الأهداف والمصالح والتقويم المنطقي لهما لا يتم في فراغ، إنما هو عملية تحليلية منهجية لطبيعة العلاقات والمعطيات السائدة في كل من البيئتين الداخلية والخارجية المحيطة بالدولة وصناع قرارها، والتي تدفعها أما لاستثمار الفرص الموجودة في هذه البيئة، وتنمية المحفزات المسوغة للانطلاق بها إلى آفاق أوسع، أو لتقويض التهديدات والتحديات كافة التي يمكن إن تفرضها هذه البيئة على أهداف الدولة ومصالحها، أي انه يشير إلى وجود العملية العقلانية الرشيدة التي نصبح بها واعين للبيئة المحيطة. من هنا تنبع أهمية الأطروحة التي عالجت قضية غاية بالأهمية: وهي الكيفية التي يتم بها التقويم الواعي والسليم للقدرات والأهداف إلتي تحدد مستوى المبادئ الجيوبوليتيكية من محلية وإقليمية وعالمية التي ستتبعها الدولة في توجهاتها واستراتيجياتها الخارجية ومن ثم في فهمها لدورها ومكانتها الدولية، ومن ثم تأثير هذا الإدراك على الفروض السياسية ـ الجغرافية التي تحملها الدولة في تقويمها للمناطق الحيوية من العالم.

معتمدة في ذلك على تحليل الإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة بعد الحرب الباردة التي عملت على إعادة ترتيب وضع الخريطة العالمية بما ينسجم ومصالحها وأهدافها الخاصة، وعلى وفق معادلة الانسجام بين متطلبات الانتشار الجيوبوليتيكي وإمكانية تحقيق ذلك بما يتوفر من قدرات، ويتسق ويتوافق وواقع القوة العظمى الوحيدة في بنية النظام الدولي. وقد جاءت الأطروحة متضمنة أربعة فصول بحثت في الأطر الفكرية والتطبيقات

الحديثة لجدلية العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية. حيث توصلت إلى جملة من الاستنتاجات ومنها انعكاس هذه العلاقة بين المبادئ الجيوبوليتيكية والإدراك الاستراتيجي من خلال التأثير الذي مارسته المدارس الفكرية والنظرية على الإدراك الاستراتيجي الأميركي كمحفزات للتفسير والفهم والتأويل للنظام الدولي، ومن ثم انعكاسها على صياغة المبادئ الجيوبوليتيكية من خلال فرضياتها الاستراتيجية وخطط تصورها العالمية.

وقد تجسدت هذه الأفكار في المدرستين الليبرالية والواقعية وباتجاهيها التقليدي والجديد، وكان أول هذه المبادئ والفرضيات، هو النظام الدولي الجديد الذي أطلقه الرئيس الأميركي جورج بوش منذ أول التسعينيات من القرن الماضي، إذ جاءت تأكيدات جورج بوش المستمرة على عدة مبادئ تحمل في طياتها أبعاد مثالية ـ قيمية وتروج للأفكار الليبرالية، كالديموقراطية، واقتصاد السوق، وحقوق الإنسان، أما ثاني المبادئ الجيوبوليتيكية التي اتبعتها الولايات المتحدة في عهد بيل كلينتون هو توسيع حلف شمال الأطلسي الناتو سواء بصورة عمودية أو أفقية، وثالث هذه المبادئ والإجراءات التي اتبعت أيضاً في عهد كلينتون هي استراتيجية الاحتواء المزدوج.

ويعود هذا الأمر بسبب إدراك الولايات المتحدة للعراق وإيران كتهديدين- حافز ـ مماثلين، وبأنه يمكن مواجهتهما بردود فعل مماثلة، أما رابع هذه الإجراءات والفرضيات الاستراتيجية التي أُتبعت في عهد ووكر بوش، فهي استراتيجية الضربة الوقائية وإلتي انتهجتها الولايات المتحدة بعد إحداث أيلول 2001، إذ وجد الرئيس الأميركي ووكر بوش بان أعظم التزام أخلاقي تجاه الولايات المتحدة هو تعزيز قوتها، وهذا لا يكون إلا من خلال استخدام هذه القوة في الزمان والمكان الذي تختاره الولايات المتحدة ضد الأخطار المنتشرة في العالم والتي تهدد الأهداف والمصالح الأميركية. وكان خامس هذه الإجراءات هو الإعلان عن مشروع الدفاع الصاروخي القومي إذ جاء الإدراك الاستراتيجي الأميركي بفكره مفادها إن ثمة خلل كبير في الميزان الاستراتيجي العالمي لصالح الولايات المتحدة، ولاسّيما في مجالي القوة العسكرية وتقنية المعلومات والاتصالات، وأنه ينبغي على الولايات المتحدة اغتنام الفرصة لإقامة نظام أمني عالمي جديد بإشرافها،

يؤسس لقرن أميركي جديد يتخلى عن استراتيجية الردع المتبادل، ويؤمن السيادة المطلقة على مسارح العمليات، من خلال الإفادة من التغيرات في مجالي تقنية المعلومات والاتصالات.

إما آخر هذه الاستراتيجيات فهي استراتيجية القوة الذكية التي حاول أتباعها الرئيس الأميركي باراك اوباما منذ تسلمه للسلطة عام 2009، ولهذا انطلق اوباما من أدراك مفاده: إن فائض القوة العسكرية الأميركية هو معطى ثابت لا يخضع للمناقشة أو المساءلة، ويرى إن مكمن الخلل في تعثر الأنموذج الأميركي يعود إلى الاستخدام المفرط والأحادي للقوة العسكرية الأميركية من قبل سلفه، ويدعو إلى ضرورة إقلاع الولايات المتحدة عن استخدام (القوة الصلبة)، المهيمنة بصورة منفردة على المسرح الدولي لتنفيذ استراتيجيتها العالمية، ويطالب باعتماد «القوة الذكية» من خلال المزج الخلاق بين (القوة الصلبة) و(القوة الناعمة)، لإيجاد التوظيف الفعال لعناصر القوة الأميركية لخدمة أهداف الأمن القومي.

* *

الدور الإقليمي لتركيا
بين محددات الناتو والتطلع القومي

الطالبة: نضال جهاد حميد العبيدي

رسالة ماجستير ـ جامعة النهرين ــ كلية العلوم السياسية ــ 2013

تقدم تركيا اليوم أنموذجاً جيداً للعمل الاستراتيجي، الذي يتخذ من الإسلام وسيلة ثقافيةً، وتحاول أن يتعايش مع العصر عبر الآليات الديمقراطية، وبناء هياكل سياسية تعمل على إيجاد حلول للمشكلات التي تعاني منها تركيا. كما تعمل على تعديل جوهري في المشهدين الإقليمي والدولي، من خلال إدارة خلافاتها مع دول جوارها الإقليمي وتنمية علاقاتها البينية بشكل شمولي واستراتيجي، ويتمحور مرتكز الاستراتيجية التركية في الرؤية المؤسِّسة لدور تركيا في محيطها الإقليمي، وهي فكرة (**العمق الاستراتيجي**) إلتي صاغها وزير خارجية تركيا أحمد داود أوغلوا، والتي تقضي بالابتعاد النسبي عن المحاور، المقترن باقتراب محسوب من قضايا الجوار، وتنويع التحالفات الإقليمية والدولية، بما يمكّن تركيا من الاستخدام الأمثل لعمقها الاستراتيجي في التأثير في الفاعلين الإقليميين والدوليين، بعد أن وجدت أن

تحالفها مع الناتو، يمكن تصريفه ذاتياً وحسب ممكنات القدرة الاستراتيجية التركية التي ينبغي بلورتها مجتمعياً.

لقد أدركت تركيا إمكانياتها الإقليمية والظروف الموضوعية المحيطة بها وقدراتها المختزنة، والشرط الإقليمي والدولي الموائم لها كي تلعب دورها الإقليمي باقتدار، وباتت تشكل قوة مهمة ذات تأثير يصعب تجاهله في وسط آسيا والعالمين العربي والإسلامي ومنطقة القفقاز المجاورة لها ومن ثمّ في السياسة الدولية.

ومن هنا تنبع أهمية هذه الرسالة في تحليل الإدراك التركي لدورها الإقليمي: الذي يقوم أساسًا على إدراك المصالح والسعي لتحقيقها، والتعاون والاعتماد المتبادل لإنجاز ما يمكن إنجازه بتكاليف وأوقات وجهود أقل، كما يقوم على حراك طبيعي واجتماعي ترعاه الحكومات بالتشريعات والتسهيلات الممكنة، ضمن شروط جغرافية وجيوسياسية وتاريخية وإستراتيجية، وهو أمر لا يتحقق بالأماني السياسية والضغوط الآنية وردود الأفعال والهبّات العاطفية والإملاءات الخارجية، ولا بالقوة والقهر بطبيعة الحال، وتلك هي قراءة الحس الذاتي ـ الإستراتيجي لتركيا، على الأقل لذاتها ومكانتها الإقليمية.

لقد أشرت ظروف ما بعد عام 2002، حقيقة استراتيجية مهمة، تلك هي صعود الدور الإقليمي التركي على مسرح الشرق الأوسط، فواقع اليوم ينبئ عن دور ريادي سوف تكون محوره تركيا وأطرافه الدول التي تريد بناء علاقات إقليمية ذات طبيعة سلمية قائمة على تبادل المصالح، حيث كسبت تركيا عمقا استراتيجيا في المنطقة العربية والإقليمية ولا سيّما بين بعض الأنظمة العربية، وأصبحت الآن على أتم الاستعداد للتحول إلى قوة إقليمية تتمحور حولها السياسة وتدور في فلكها المصالح الخاصة بالدول الكبرى لتجعل منها شريكاً أساسياً في عملية التحول الايجابي نحو بناء علاقات مع الدول الإقليمية ليس في الشرق الأوسط فحسب بل في الساحات الإقليمية الأخرى أيضاً.

ويبدو أن السياسات التركية منذ تسلم حزب)**العدالة والتنمية**(لمقاليد الحكم عام 2002، لا يمكن اعتبارها خطوات أو توجهات عفوية مرتبطة بأمزجة شخصية للقيادة، بقدر ما هي خطوات عملية تنطلق من استراتيجية جديدة،

عناوينها الرئيسة تتمثل في ممارسة سياسة مستقلة، بعيدًا عن الالتحاق الكامل بالغرب والولايات المتحدة الأميركية تحديدًا، تجاه المستجدات السياسية الدولية، وانتهاج سياسة متوازنة في المنطقة هدفها تحقيق التقارب مع العالم العربي ومع دول الجوار بشكل خاص، والابتعاد شكليا عن التحالف مع إسرائيل في محاولة لإعادة الوجه التاريخي لتركيا، بوصفها إحدى الدول الأساسية في المنطقة، غير أن دورها الإقليمي أضحى محددا بعضوية الناتو وهذا ما حاولت الرسالة إثبات صحته عبر فرضيتها الأساس التي أثبتتها مؤكدة على صحتها عبر جملة من الاستنتاجات :

- يمكن للسياسة الإقليمية التركية أن تحقق الكثير من الميزات لدول المنطقة جميعا ولقضاياها الأساسية. صحيح أن الدول الغربية تضع في وجه تركيا العقبات، ولكنها استطاعت حتى الآن أن تستخدم لغة «المصالح» في تجاوز هذه العقبات. ففي نطاق العلاقات الحالية مع الولايات المتحدة مثلا، تدرك الولايات الأميركية حاجتها إلى تركيا بموقعها المتميز شمال العراق، وفي نطاق العلاقات مع الدول الأوروبية، تدرك الأخيرة أهمية الموقع التركي في تخفيف الارتباط الطاغي بمصدر الغاز الروسي وما تتعرض أنابيب نقله إلى الأراضي الأوروبية من أزمات متتابعة، كما أن الحكومة الإسرائيلية نفسها تدرك مدى خطورة أن يتحول الخلاف المتنامي مع تركيا، إلى قطيعة كاملة، بعد أن كانت تعتمد على العلاقات بالحكومات التركية السابقة في تنفيذ كثير من مخططات الهيمنة الإقليمية بدعم أمريكي وأوروبي.

ويمكن للسياسة الإقليمية التركية أن تحقق الميزات لدول المنطقة، وقد بدأ بعض ذلك بالظهور للعيان في دول الجوار، سورية والعراق وإيران، أما العقبات الأخطر على تلك السياسة فتأتي من التشبث بسياسات التبعية تجاه الدول الغربية.

هذا ما يعطي السياسة التركية الحالية أهمية مضاعفة، ويجعلها (**فرصة تاريخية**) وليس تحدياً إقليمياً كما يصورها البعض، بسبب منطلقات قديمة أكل الدهر عليها وشرب، أو حرصاً على بقاء الأوضاع الراهنة على ما هي عليه، وهي أوضاع التدهور المتواصل.

- وتعدّ تركيا من الدول التي تتمتع بوفرة الخيارات الاستراتيجية بسبب

امتداد عمقها الاستراتيجي في العديد من الأقاليم المجاورة، الأمر الذي يفرض عليها أن تكون عضواً فاعلاً في العديد من النظم الإقليمية، وتمتلك تركيا المؤهلات التاريخية والجغرافية والسياسية والاقتصادية اللازمة كي تنجح في لعب ما يسميه البعض بدور (المرجعية الإقليمية) في الشرق الأوسط، فهي تقدم أفضل إنموذج سياسي للتناوب على السلطة في المنطقة، وهي أكبر اقتصاد بين دول الشرق الأوسط، إذ تحتل المركز السادس عشر بين أكبر اقتصاديات العالم قبل المملكة العربية السعودية وإيران النفطيتين، في منطقة لا تخلو من الضغوط الدولية والأزمات الداخلية والصراعات المتواصلة.

- وفي ضوء ما سبق يمكننا القول، أن تركيا تنتهج استراتيجية ملتزمة ومسؤولة فهي لا يمكنها انّ تتخلى تماما عن الغرب مثلما لا يمكنها التخلي عن الشرق، فعلى الرغم من أن تركيا دولة علمانية، فإنّها في الوقت نفسه دولة إسلامية، وقدْ تعددت خيارات تركيا الإقليمية فمن ناحية هي عضو في حلف الناتو، ومن ناحية أخرى قامت تركيا بمحاولات لتسويق تطلعها القومي، ومن ناحية أخرى عملت على توسيع المبادلة الاستراتيجية الملتزمة والمسؤولة.

الفوضى الخلاقة

العصف الرمزي
لحرائق الشرق الأوسط

علي بشار بكر أغوان

مركز حمورابي 2013

عرض الكتب العربية

بسمة ماجد حمزة(*)
أكاديمية وباحثة من العراق

(*) عضو مركز حمورابي

الثقافة في عصر العوالم الثلاثة

تأليف: مايكل دينينغ

ترجمة: أسامة الغزولي

الناشر: عالم المعرفة، 2013

بمجرد أن اندلعت الحرب الباردة، قفزت الثقافة من الظلال العميقة التي حاول الماركسيون دفنها منذ القرن التاسع عشر، باعتبارها من البنى التحتية، إلى نقطة المركز في دائرة الصراعات السياسية والفكرية.

حاول الكاتب في كتابة (الثقافة في عصر العوالم الثلاثة)، إن يسلط الضوء على التحول الذي يعد من أهم ملامح (نصف القرن القصير) من 1945 إلى 1989، عندما كان العالم منقسماً إلى عوالم ثلاثة: رأسمالي أول، وشيوعي ثانٌ، وعالم ثالث خارج من بين أنقاض النظام الكولونيالي.

ويسعى الكاتب عبر محاولته أعادة صوغ موروثات الدراسات الأدبية البريطانية والتقاليد الراديكالية لحركة الدراسات الأميركية في سياق عولمي، إلى استكناه حقيقة ما دار في المعارك إلتي أشعلها الخلاف حول دلالات الثقافة، ويعالج نشوء (أيديولوجية أمريكية) مائزة، ويتتبع مسارات الثقافات العولمية الطالعة من وراء أطلال عوالم ثلاثة تداعت لتخلي مكاناً لعالم واحد.

ففي الجزء الأول من الكتاب، يعرض المؤلف لخروج الثقافة في مختلف بلدان العالم، من السرديات الوطنية إلى السرديات الكونية، خصوصاً (سرديات العوالم الثلاثة)، وهنا يظهر تركيز المؤلف على العالم الأكاديمي ليعالج ظهور الدراسات الثقافية، إلتي كانت مهمتها المعلنة هي معالجة النقص الناشئ عن إهمال الثقافة، في كثير من التحليلات، خصوصاً نظريات التبعية.

وفي خواتيم الكتاب يعود الكاتب إلى بيان العلاقة بين العمل والثقافة، وخصوصاً بالدراسات الثقافية ويرسم الحدود لدور الدراسات الثقافية في ظهور الصناعات الثقافية، ويبين أن الدراسات الثقافية ناهضت وجهتي النظر المهمشتين للثقافة، تلك إلتي سعت إلى تكريسها كتعبير عن ذائقة جمالية نخبوية، يتعين إلا تتلوث بتأثيرات من الكتل الجماهيرية، ويعرب الكاتب في هذا الجزء عن خيبه أمله في انجراف الدراسات الثقافية وراء فوكو، إلى منطقة تكون الثقافة فيها منظومة سيطرة كاملة تساعد الدولة على السيطرة والرصد والضبط والعقاب.

ثم يرحل الكاتب صوب الدراسات الأميركية، ليعالج من منظور نقدي وعمالي، (تأثير البيوريتاني في الثقافة الأميركية، والرواية العاطفية، وخرافة المناطق الحدودية، والثقافة الاستهلاكية)، باعتبارها الموضوعات الرئيسة الأربعة في الدراسات الأميركية.

ويخلص المؤلف، إلى إن مشكلة هذا العالم ومشكلة هذا الجيل، تتمثل في غياب حركة جمهورية واسعة مناهضة للحروب، مثل تلك إلتي تخلقت استجابة للحروب الأميركية في الهند الصينية، خصوصاً في فيتنام، ولكن ما يتطلع إليه مؤلف هذا الكتاب، لا يتلخص في مجموعة من القضايا وفي متتالية من الحملات، بقدر ما يتجسد في ثقافة طويلة المدى، تتلون اقليمياً بألوان (الدين ـ العرق ـ الأثنية)، لتشمل المهاجرين الأسيويين واللاتينيين ولتشمل الأمريكيين.

الموساد: أكبر مهام جهاز المخابرات الإسرائيلية

تأليف: ميخائيل بار زوهار ونسيم ميشعال

ترجمة: زينة إدريس

الناشر: الدار العربية للعلوم ناشرون 2012

لم يشذِ المؤلفان ميخائيل بار زوهار ونسيم ميشعال، في كتابهما هذا عن القاعدة الأساسية غير المكتوبة والمتعارف عليها بالنسبة إلى دولة الكيان الإسرائيلي: إلا وهي تمجيد أعمال الموساد القذرة وإظهار الجرائم إلتي يرتكبها ضد العالم، كما لو أنها أعمال نبيلة تهدف إلى حماية حق هذه الدولة الغاصبة بالوجود.

إلا أن نشر هذا الكتاب باللغة العربية يهدف إلى تسليط الضوء على عدوانية هذا الجهاز، تجاه العرب خصوصاً والعالم عموماً، ففيه عرض لبعض الأفكار والأساليب الجهنمية إلتي مارسها قادته عبر التاريخ، ولأهم عمليات تصفية الحسابات بين الإسرائيليين وفلول النازية من أمثال أدولف ايخمان وهربرتز كوكورز.

في هذا الكتاب يتم تسليط الضوء على أكبر مهام الموساد وخاصة في الدول العربية، وضد قادة ومجاهدين وثوريين عرب يصفهم الموساد وفقاً لأديباته بـ (الإرهابيين)، ويتباهى بالأفعال الإجرامية التي نفذها عملاءه، وعرضه محاولات الموساد المستمرة لإعاقة البرنامج النووي الإيراني عبر اغتيال ماجد شهرياري الرئيس العلمي للمشروع النووي الإيراني 2010، وداريوش رضائي نجاد 2011، وهو الشخصية الرئيسة في البرنامج النووي الإيراني، والدكتور اردشير حسين بور الخبير في الكهرومغناطيسية، فضلاً عن عمليات أخرى تهدف إلى إرسال مواد معيبة تعيق العمل في المفاعلات، عن طريق شركات وهمية أنشاها الموساد لتحقيق هذه الغاية.

يعرض الكتاب في فصوله العديدة تفاصيل بعض المحاولات المستمرة لتصفية قادة المقاومة الفلسطينية، من محاولة اغتيال رئيس المكتب السياسي

في حركة حماس (خالد مشعل)، إلى اغتيال (فتحي الشقاقي)، مؤسس حركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وصولاً إلى اغتيال (محمود المبحوح) القيادي في كتائب عز الدين القسام وذلك في دبي، فضلاً عن قصة تصفية (باسل الكبيسي) و(علي حسن سلامة).

إما على الجبهة السورية، فيعرض الكتاب، لتصفية العميد (محمد سليمان) المستشار المقرب من الرئيس الأسد للشؤون الأمنية والعسكرية، ويتطرق الكتاب إلى محاولة اغتيال القائد العسكري لحزب الله (عماد مغنية)، الفاشلة إلتي أودت بحياة شقيقه، قبل التمكن منه في دمشق في 12 فبراير 2008، وكان عماد مغنية من ألد أعداء إسرائيل، وكان أيضاً على لائحة المطلوبين لدى مكتب التحقيقات الفيدرالية (اف بي أي)، فهو الرأس المدبر والمنفذ للعملية إلتي راح ضحيتها (241)، عنصراً من مشاة البحرية الأميركية (المارينز) في بيروت، وأدت أعماله إلى مقتل مئات من الأمريكيين والإسرائيليين.

**

توازن الرعب:
القوى العسكرية العالمية

تأليف: هادي زعرور

الناشر: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2013

بدأ **الكتاب**، بفكرة مؤداها لا يقتصر التفوق العسكري إلى طغيان الدول الكبرى على الدول الصغرى، فالتهديد باستعمال القوة هو ايضاً طغيان والحرب النفسية ليست أقل ضرراً من الحرب الحقيقة، والحرب الإعلامية تهيئ الظروف للحرب العسكرية.

وفي ظل الهيمنة الأميركية على العالم باعتبارها الدولة الأولى على الصعيد العسكري والاقتصادي والسياسي وحتى الاعلامي، إن مكانة أمريكا هذه جعلت كثيراً من الدول تسير في ركابها، نتيجة تعرضها للضغط، للرشى إلتي

تعتمدها مؤسسات الغربية لبسط نفوذها على كافة الدول، والشيء الذي يدعو للأسف هو أن حكام عالمنا العربي يشاركون بهذه المأساة حفاظاً على كراسيهم، وكذلك شعوب المنطقة التي لا تعي لحد الآن خطورة المخطط الأمريكي عليها.

ويبين الكاتب إلى جانب هذه القوى، ثمة قوى أخرى تبحث لها عن موطئ قدم في هذا العالم، ومكان تحتله يكون جديراً بها وبتاريخها الضارب في القدم، وبعقيداتها الراسخة في اعماق وجدانها، وليس أدل على ذلك من الجمهورية الإسلامية الايرانية، إلتي تتكئ على تراث اسلامي مليء بالتضحية، وكذلك حزب الله في لبنان، فالاثنان ينهلان من المنهل نفسه، ويعتنقان العقيدة ذاتها، ويخوضان حرباً عسيرة ضد قوة متسلطة باغية، تتمثل بالولايات المتحدة وحلفائها الغربيين وصولاً إلى رأس الحربة في المنطقة الكيان الصهيوني.

عّمد الكاتب في (توازن الرعب)، إلى تقديم نظره تحليلية للصراعات إلتي تهدد العالم، فّعد هذا الكتاب بمثابة موسوعة عسكرية شاملة ودقيقة، للتعرف على قدرات وإمكانات هذه الدول إلتي تسيطر على الساحة الدولية، ومن خلال معرفه آليات عملها وتكتيكاتها وبيان قوتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية وحتى الإعلامية.

فقد قام الكاتب في البحث عن المقدرات العسكرية لكل من امريكا وروسيا وايران والكيان الصهيوني وحزب الله وكوريا الشمالية، وبحث في أسس الفكر العسكري واتخاذ القرارات الاستراتيجية، ليضع احتمالات الربح والخسارة بالاستناد إلى تشريح المواقف والمواقع والامكانات والتوازنات الناشئة، وإلتي يتوقع أن تنشأ مع اندلاع الحرب تقدم معلومات عسكرية دقيقة عن مدى تأثير القنبلة النووية واساليب الاحتماء منها.

قدم الكاتب في فصول كتابه، المعطيات إلتي تمكن الشخص غير المتمرس بالأمور العسكرية، من تقدير الأمور وفهم طبيعة الحرب والصراع، وفهم قدرات الدول من عدة نواحٍ، ليضع القارئ أمامه سيناريوهات الصراع العالمي الجديد، وباستخدام لغة حوار شفافة كانت أقرب ما تكون إلى السلاسة.

تفتيت الشرق الأوسط
تاريخ الاضطرابات التي يثيرها الغرب في العالم العربي

تأليف: د. جيرمي سولت

ترجمة: د. نبيل صبحي الطويل

الناشر : دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع

2011

يبدأ الكتاب، بعرض الخلفية التاريخية للمنطقة العربية، وينتقل بعدها إلى عرض التدخل الغربي الدموي فيها، ابتداءاً من غزو فرنسا للجزائر سنة 1930، واحتلال بريطانيا لمصر، مروراً للحرب العالمية الاولى وخداع الغرب شريف حسين وتجزئة البلاد العربية، ثم تورط الولايات المتحدة في المنطقة، وغرس اسرائيل فيها، ودعم الغرب المستمر لها.

كل ذلك للحفاظ على المصالح الغربية، بل مصالح فئة من الرأسماليين الجشعين، باسم جلب المدنية والديمقراطية والحرية للمنطقة، مستهينين بالخسائر البشرية التي دفعتها وتدفعها شعوب المنطقة، وبالتدمير والابادة الشاملة لشعوب المنطقة جنسانياً وثقافياً واقتصادياً.

اعتمد الكاتب، على الوثائق التي استطاع الوصول إليها في **(ارشيفات)** الدول الغربية، وعلى رأسها بريطانيا والولايات المتحدة، ما مكنها من فضح ما قرره الساسة وراء الابواب المغلقة، وفي الغرف المقفلة، وهو يغطي احداث المنطقة إلتي حرفوا اسمها، فأسموها (الشرق الاوسط)، حتى تاريخ تدمير البرجين في نيويورك، وحروب**(البوشين)** الهمجية.

ركز الكاتب، على بيان الاثار والنتائج في الشرق الأوسط للقرارات المتخذة في مراكز القوى العالمية، وتقنيات السيطرة والضبط التي استعملتها الحكومات البعيدة، وتتراوح هذه التقنيات بين الغزو والاحتلال والاساليب السرية الأخرى، لممارسة التسلط عن طريق الاتفاقيات، والشيء الأحدث هو عن طريق خلق الاعتماد الاتكالي لتلك الدول، على المعونة الخارجية والمساعدات.

والكتاب من أربعة فصول، يعرض **الأول** المشهد على مسرح الاحداث، من خلال الاطلال على اصل (الحضارة)، وتشكيل ما سماه صموئيل هينغتون (حدود الإسلام الدموية)، إما **الفصل الثاني** استعراض الحروب إلتي دارت في هذه المنطقة، ابتداءاً من احتلال الجزائر مروراً بالاستعمار المزدوج لفلسطين، وانتهاءاً بحرب العراق، فيما بدأ في **الفصل الثالث** باستعراض انخراط الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الاوسط، منذ عهد الرئيس الأمريكي ايزنهاور وأرسال المارينز إلى لبنان، **وأخر فصل من الكتاب (الحملة الطويلة)**، وهي عودة إلى العراق وفلسطين لبيان أثار قرنين من التورط الغربي في الشرق الاوسط.

عرض الكتب الاجنبية

د. سناء حمودي(*)
أكاديمية وباحثة من فلسطين
(*) تدريسية ـ جامعة بيروت العربية.

Is there a Middle East?
The evolution of a Geopolitical Concept
Edited by: Michael E. Bonine, Abbas Amanat, and Michael Ezekiel Gasper
California: Stanford University Press, 2012

يضم الكتاب مجموعة من المقالات إلتي تبحث في أصل مصطلح (الشرق الأوسط)، وتناقشه من مختلف الزوايا كالتاريخ والجغرافيا والسياسة والاقتصاد، ويشير مصطلح الشرق الأوسط إلى منطقة معقدة وغير ثابتة، بل عرضة للتغيير وفق التأثيرات المختلفة.

تاريخياً، قبل الحرب العالمية الأولى ارتبطت المنطقة بالمسألة الشرقية وتعقيداتها مع وجود الإمبراطورية العثمانية، أما بعد الحرب العالمية الأولى فقد حل مصطلحا الشرق الأدنى والشرق الأوسط مكان المسألة الشرقية في الاستخدام الأوروبي، وتناسب هذان المصطلحان مع المفهوم الاستعماري الذي ساد المنطقة في تلك الحقبة التاريخية، وبدا أنهما مقنعان في تصوير العلاقة بين أوروبا وشرقها.

ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، حل مصطلح (الشرق الأوسط)، نهائياً مكان مصطلح (الشرق الأدنى) بالنسبة لأوروبا والولايات المتحدة

الأميركية، وبدأت المؤسسات الأميركية تستخدم هذا المصطلح بعد دخولها القوي إلى المنطقة مع بداية الحرب الباردة، ومع ظهور النفط في عدد من دول المنطقة، تزايد الاهتمام الأوروبي والأميركي بها، وأصبح الشرق الأوسط بالنسبة لهاتين القوتين يعني أيضاً البترول والثروة النفطية في منطقة الخليج، وتحوّلت هذه الدول إلى مراكز استقطاب للشركات العالمية.

بيد أن واضعي الخرائط رسموا أكثر من خريطة لهذه المنطقة، وهنا برز التساؤل: هل (الشرق الأوسط) منطقة وهمية غير محددة؟ إذ أن بعض الجغرافيين اعتبر أن الشرق الأوسط هو العالم العربي وإيران وتركيا وإسرائيل، فيما أصر البعض الآخر على حذف دول المغرب والجزائر وتونس وليبيا عن خريطة المنطقة، ووجد آخرون أن بعض الدول التي كانت تابعة للاتحاد السوفييتي سابقاً، يجب أن تكون ضمن الشرق الأوسط، ففي التسعينيات أضافت الحكومة الأميركية أفغانستان وباكستان وخمس مناطق هي كازاخستان وقيرغيزستان وطاجكستان وتركمنستان وأوزبكستان إلى الشرق الأوسط الكبير، وبعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001، أضيفت أفغانستان وباكستان إلى دول المنطقة، من هنا اعتبر علماء الجغرافية أن الغموض الجغرافي لهذه المنطقة، يشير بوضوح إلى عدم وجود إجماع على تحديد الخطوط العامة للشرق الأوسط.

لكن الفكرة تصبح أكثر وضوحاً عندما يتدخل العامل الجيوبوليتيكي، حيث تتشابك عوامل الجغرافيا والسياسة ومصالح الدول الكبرى، في هذا الإطار أصبحت منطقة الشرق الأوسط أكثر أهمية في ما بعد الحرب العالمية الثانية، فدخل إليها عامل الصراع العربي ـ الإسرائيلي، لهذا دأبت السياسة الأميركية منذ الحرب الباردة، وحتى الآن على اعتبار منطقة الشرق الأوسط أهم منطقة استراتيجية في العالم، بل يمكن القول أنها القلب التاريخي للإسلام، ولهذا كثيراً ما يتم الربط بين الشرق الأوسط والإسلام.

في المحصلة، الغرب هو من أطلق مصطلح (الشرق الأوسط)، ولهذا يبدو من السهل وضع سيناريوهات تؤدي إلى تفتيت الشرق الأوسط كوحدة جغرافية وسياسية إلى وحدات أصغر، طالما أنها تضم تنوعاً إثنياً وتاريخياً وحضارياً وطائفياً وسياسياً، فالتوقعات من خلال التاريخ الطويل للدول الكبرى من ناحية سوء استخدام مصطلح الشرق الأوسط خلال القرن العشرين، لا تبدو مشجعة في القرن الواحد والعشرين.

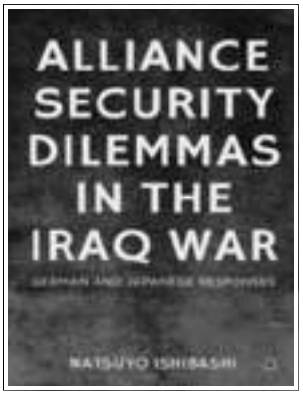

Natsuyo Ishibashi

Alliance Security Dilemmas in The Iraq War
German and Japanese Responses
PALGRAVE MACMILLAN, New York, 2012

الكتاب في الأصل أطروحة دكتوراه قدمها الكاتب في جامعة إنديانا في الولايات المتحدة الأميركية، ويتناول الباحث مسألة التحالفات الأمنية بين الولايات المتحدة ودولتين لهما وزن إقليمي هما اليابان وألمانيا، وموقفهما من احتلال العراق عام 2003، إذ عارضت ألمانيا هذه الحرب، فيما دعمتها اليابان وهنا تكمن الإشكالية بالنسبة للباحث.

وتاريخ العلاقات بين الدولتين بالولايات المتحدة الأميركية يعود إلى نتائج الحرب العالمية الثانية وهزيمة الدولتين ثم ارتباطهما بالمحور الأميركي، فالتحالف الأميركي ـ الألماني تم عبر حلف الناتو، بينما ارتبطت اليابان بمعاهدة تحالف أمني مشترك مع الولايات المتحدة.

ويرتكز مفهوم التحالف الأمني على مساندة الدولة الحليفة في نزاعاتها العسكرية ضد دول أخرى، على الرغم من رغبة الدولتين تطوير ثقافة ضد التسلح وتجنّب استخدام القوة العسكرية في تسوية النزاعات الدولية، ما يجعلهما تفضلان عدم الانخراط في أيّ نزاع عسكري مستقبلاً.

تبدو الولايات المتحدة بحاجة إلى تأييد هاتين الدولتين اللتين تحتلان موقعاً إقليمياً مميزاً، خاصة من الناحية الاقتصادية، ففي العام 2010 احتلت اليابان وألمانيا المركزين الثالث والرابع في الاقتصاد العالمي، ومن حيث الميزانية الدفاعية احتلتا المركز السادس والسابع، ما يدل على مستوى المساهمات التي تستطيع كل منهما تقديمها للولايات المتحدة لتنفيذ سياستها الخارجية في قارتي آسيا وأوروبا.

ألمانيا: اختبرت ألمانيا التفرّد الأميركي خلال تجربة حرب كوسوفو عام 1999، والعملية العسكرية ضد صربيا، كما أن القادة الألمان لم يقتنعوا بالطريقة التي أعلنت فيها الولايات المتحدة حربها على الإرهاب بشكل

منفرد من دون حلف الناتو، لهذا كان من الصعب على الحكومة الألمانية، دعم وتأييد الغزو الأميركي للعراق، خشية التورط بحرب دولية هي في غنى عنها.

في حين بدا الأمر مختلفاً لليابان، فطبيعة البيئة الإقليمية في منطقة شرق آسيا، بجانب المعاهدة الأمنية مع الولايات المتحدة، التي تعد ضمانة لليابان في مواجهة الخطر الكوري الشمالي، وبهذا لم يكن لدى اليابان مخاوف جدية من التورط في أي نزاع عسكري إقليمي.

من وجهة نظر الكاتب، تبدو اليابان أكثر حرية في عملية أتخاذ القرار بالنسبة لتأييد الحرب الأميركية على العراق للأسباب التالية:

ـ عدم الخوف من حدوث توترات أو نزاعات إقليمية في منطقة شرق آسيا.

ـ بغض النظر عن معارضة أو تأييد اليابان للحرب على العراق، فقد ساهم صعود القوة الصينية في إعطاء مزيد من الأهمية الاستراتيجية لليابان بالنسبة للولايات المتحدة.

ـ المعاهدة المشتركة بين البلدين، لا تلزم اليابان المساهمة عسكرياً في عمليات تقودها الولايات المتحدة في الخارج.

في المحصلة، يظهر أن مستوى الخوف من التورط في الحرب، لدى اليابان كان أقل من مستوى الخوف الألماني، وبحسب الكاتب، فإن الخوف من التورط يعتبر عنصراً مهماً لشرح سلوك الدول الحليفة، خاصة تلك التي تمتاز بقوة إقليمية وتمارس ثقافة عدم التسلح كاليابان وألمانيا، التي ترتبط بتحالفات مع قوة عالمية كالولايات المتحدة الأميركية، ولهذا فإن موقف اليابان المؤيد للولايات المتحدة في احتلالها للعراق، يبدو مجاملاً، فيما موقف ألمانيا كان موقفاً (رافضاً)، مع الإشارة إلى أن الرأي العام في كلا الدولتين كان معارضاً للحرب.

ويرى الباحث أن تفهّم الاختلاف في موقف الدولتين، سيجعل صانعي السياسة الأميركيين أكثر قدرة على تحديد كيفية الحصول على الدعم والتعاون من هذه الدول الحليفة، في حال حدوث نزاعات أو توترات أمنية مستقبلاً.

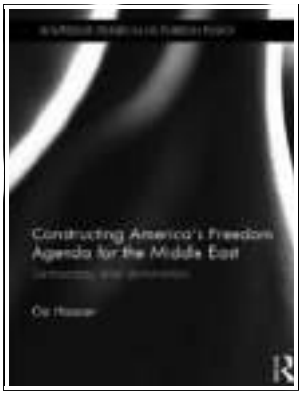

Constructing America's Freedom

Agenda for the Middle East: Democracy and Domination

Oz Hassan

Edited by: Inderjeet Parmar, University of Manchester and John Dumbrell, University of Durham

London: Routledge, 2013

يستكشف هذا الكتاب (أجندة الحرية)، إلتي وضعتها إدارة الرئيس الأميركي السابق جورج بوش تحت شعار نشر الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط، وقد لعبت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 دوراً كبيراً في فتح الباب أمام مزيد من التدخل الأميركي في هذه المنطقة تحت ذرائع شتى.

و**يعطي الكاتب**، لمحة عن تاريخ الاهتمام الأميركي بمنطقة الشرق الأوسط، حيث شكل ظهور النفط فيها العامل الأبرز الذي شد الاهتمام الأوروبي والأميركي خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، هذا مع عدم إغفال أهمية الموقع الجغرافي للمنطقة بالنسبة للاستراتيجية الأميركية، وتأتي أهمية القواعد العسكرية الأميركية المنتشرة في الشرق الأوسط، التي توفر للأميركيين إمكانية التدخل في أي نزاعات محتملة في المنطقة، كما تتيح لهم ضرب الصين من الغرب، ومراقبة إيران، وبهذا فإن الشرق الأوسط يعّد جزءاً من قوس الأزمات الذي يشكل بطريقة أو بأخرى تهديداً للمصالح الأميركية.

بعد العام 2006، وعلى خلفية احداث المنطقة(هزيمة اسرائيل في لبنان ـ فوز حماس في الانتخابات)، عمدت الإدارة الأميركية إلى إجراء تقويم لما أنجزته (أجندة الحرية) في الشرق الأوسط، خاصة بعد فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية، وأقرت إجراء تعديلات فيها، في حين جاء ما يسمى ب (الربيع العربي) ليفتح الباب واسعاً أمام إعادة الحساب هذا، فبدءاً من ثورة تونس في 2010 مروراً بمصر عام 2011 إلى اليمن وليبيا وسوريا، بدأت إدارة الرئيس أوباما تطرح التساؤلات حول مستقبل المنطقة، فأي

شكل من الجيوبوليتيك سيظهر في الشرق الأوسط في العقود القادمة؟ وهل سيؤدي سقوط الأنظمة الديكتاتورية، إلى تحوّل كبير نحو الديمقراطية، أم سيؤدي إلى ظهور أشكال جديدة من الديكتاتورية الجديدة؟

الإجابة على هذا السؤال تستوجب سؤالاً أخر: هل من مصلحة الولايات المتحدة نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط؟ وهل بالإمكان التوفيق بين (أجندة الحرية) ومصالح الولايات المتحدة الاستراتيجية في هذه المنطقة؟

إذ عد أنصار الرئيس بوش إلى تبرير التدخل الأميركي في المنطقة، حتى أن بول وولفويتز أحد كبار المحافظين الجدد، أكد في تصريح له انتصار «أجندة الحرية» مقارناً بين تنحي الرئيس حسني مبارك وسقوط جدار برلين، أما زميله، دونالد رامسفيلد فاعتبر أن (الربيع العربي) أثبت أن المحافظين الجدد على حق في رؤيتهم. فيما يعتبر فلينت ليفيريت، أحد المسؤولين البارزين في إدارة بوش أن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط فكرة سيئة، رغم أن المصالح الأميركية في الشرق الأوسط معقدة ومتعددة الوجوه، لكن المصالح الأهم في هذه المنطقة الحساسة تتمثل بثلاث هي:

ـ تدفق النفط مجاناً من الخليج الفارسي.

ـ أمن ورفاهية دولة إسرائيل.

ـ عدم حدوث هجمات إرهابية كبيرة كتلك التي حدثت في 11 أيلول/سبتمبر.

وبناء عليه يجد المسؤول الأميركي أن نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط لا يعيق مصالح الولايات المتحدة فقط، بل هو في الواقع يهدد هذه المصالح، ويرى مسؤول آخر أن المشكلة في نشر الديمقراطية في العالم العربي، لا تعني أن العرب لا يحبون الديمقراطية، بل لأن واشنطن قد لا تعجبها الحكومات الناتجة عن الديمقراطية العربية، إلا أن عملية الدمقرطة في العالم العربي ستنتج سياسات خارجية أكثر عداء للولايات المتحدة.

في النتيجة يعتبر الكاتب أنه على إدارة الرئيس أوباما، بناء مفهوم جديد للعلاقات الأميركية مع الشرق الأوسط، والتعامل مع الوقائع التي حدثت منذ العام 2010 وحتى الآن، ويرى أن (أجندة الحرية) الأميركية، ستبقى في مأزق تتأرجح بين أهداف هذه الأجندة فيما يتعلق بالحرية والديمقراطية في

الشرق الأوسط، وبين سياسة الهيمنة على المنطقة لضمان المصالح الاستراتيجية الأميركية، وهذا يعني وجود تناقض كبير بين مفهومي (الديمقراطية) و(الهيمنة) بالنسبة لسياسة الولايات المتحدة الأميركية في الشرق الأوسط.

* *

Council on Foreign relations

Independent Task Force Report No. 69

U.S. - Turkey Relations
A New Partnership

Madeleine K. Albright and Stephen J.Hadley, Chairs

Steven A. Cook, Project Director

2012

هذا الكتاب عبارة عن تقرير أعده مجلس العلاقات الخارجية الأميركي حول موضوع العلاقات بين الولايات المتحدة الأميركية وتركيا، ويتضمن التقرير توصيات عن كيفية الوصول إلى علاقات أفضل مع تركيا.

يعرض التقرير، بداية لتاريخ العلاقات الأميركية ـ التركية منذ الحرب الباردة، مشيراً أن الاعتبارات السياسية والعسكرية المتعلقة بأوروبا، هي التي كانت تحكم العلاقات بين الدولتين في الفترات السابقة خاصة، وبخاصة فيما يتعلق بمواجهة التحدي الاستراتيجي السوفياتي ومشكلة المثلث التركي ـ اليوناني ـ القبرصي المعقدة، ثم يركز التقرير على هذه العلاقات مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا.

ويفرد التقرير مساحة لاستعراض ما حققته تركيا من إنجازات وإصلاحات سياسية واقتصادية منذ العام 2002 حتى الآن، وأبرزها الآتي:

ـ تعتبر تركيا لاعباً مؤثراً في منطقتي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إضافة إلى دورها الهام في أفغانستان وباكستان، ولها حضور في القوقاز ووسط آسيا وكذلك في أفريقيا وأميركا اللاتينية.

ـ شهدت تركيا نمواً اقتصادياً لافتاً فتضاعف الناتج القومي ثلاث مرات، ما جعل تركيا تحتل مركزاً من بين أهم عشرين اقتصاداً في العالم.

وبهدف الوصول إلى مستوى أفضل من العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا، يوصي التقرير الإدارة الأميركية بما يلي:

1. التعامل مع تركيا كشريك استراتيجي قوي، بحيث تكون العلاقات أقرب إلى مستوى العلاقات مع الحلفاء الأقوياء كاليابان وكوريا الجنوبية.

2. تطوير العلاقة وصولاً إلى العلاقة الاستراتيجية والتعاون في قضايا تتعلق بأوروبا وشرق المتوسط والشرق الأوسط وأفريقيا.

3. بإمكان الرئيس أوباما استخدام علاقته الطيبة بأردوغان لإقناع الأتراك بضرورة الانفتاح على الأكراد، واستخدام نفوذه لدى القيادة الكردية في إربيل، لممارسة الضغط على حزب العمال الكردستاني كي يتخلى عن استخدام السلام ضد تركيا.

إما بالنسبة للعلاقة مع إسرائيل، فيرى التقرير أن هذه العلاقة كانت النقطة الأولى التي ركزت عليها السياسة الخارجية التركية في الشرق الأوسط، وهو ما شكل نقطة التقاء بين المؤسسات العسكرية التركية والأميركية والإسرائيلية، خاصة بعدما وقعت تركيا اتفاقية تدريب عسكري مع الجيش الإسرائيلي، كما أن الدولتين من ناحية ثانية تعتبران أن سوريا وإيران تشكلان الخطر الأول الذي يتهدد أمنهما القومي.

ويتطرق التقرير إلى أن الأتراك هنا ليسوا اللاعبين الإقليميين الوحيدين في المنطقة، فهناك أيضاً القطريون والسعوديون والمصريون، هؤلاء كلهم يرغبون بلعب دور إقليمي، ولهذا سيكون على الأتراك مواجهة عدد من التحديات، بما فيها عدم ثقة العرب بالأتراك الذي يعود إلى عهد الامبراطورية العثمانية، ولهذا ينصح فريق العمل الذي أعد التقرير الإدارة الأميركية، بزيادة دعمها لتركيا وإدراك أهمية الدور الذي تستطيع القيام به، مؤكداً أن تركيا لديها كل الإمكانيات إلتي تساعدها لأن تصبح قوة إقليمية كبيرة.

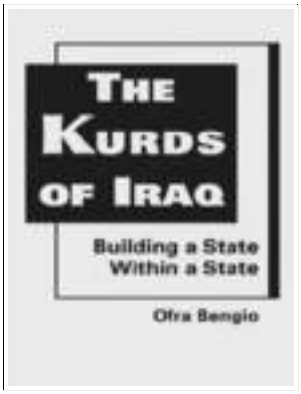

Ofra Bengio

The Kurds of Iraq

Building a State within a State

London: Lyne Rienner Publisheres, 2012

يناقش الكتاب مشكلة الأكراد في العراق، حيث تشرح الكاتبة من خلال مراحل تاريخية، التحوّل الكبير في مسار المشكلة الكردية، فالأكراد الذين وصفوا بأكبر الخاسرين في القرن العشرين، تحوّلوا في بداية القرن الواحد والعشرين إلى أكبر المنتصرين.

ويبدو أن الكاتبة تحاول طرح مشكلة الأقليات في المنطقة والتطورات التي من شأنها مساعدة هذه الأقليات في تحقيق مطالبها. ونشير هنا إلى أن الكاتبة محاضرة في قسم دراسات الشرق الأوسط في جامعة تل أبيب، وباحثة في مركز دايان للدراسات الأفريقية والشرق أوسطية.

من هنا لا يبدو مستغرباً، مقاربة الكاتبة بين التجربة الكردية في العراق والحالة اليهودية في أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية، إذ ترى أن نهوض الأكراد بعد حرب الإبادة التي تعرضوا لها بين عامي 1988 ـ 1989، يشبه إلى حد بعيد ما حققه اليهود بعد تعرضهم للمحرقة في أوروبا.

أن الإشارة الأولى (للأكراد) وردت في إحدى الوثائق التي ذكرت كلمة (الأكراد) كمجموعة ظهرت في بداية العصر الإسلامي، في رسائل متبادلة بين الإمام علي بن أبي طالب وحاكم البصرة. ثم أصبح المصطلح أكثر انتشاراً في القرن العاشر بين المؤرخين الإسلاميين، ومنهم الطبري والمسعودي. أما «كردستان» فذكرها السلاجقة مع بداية القرن الثاني عشر، وكان المقصود بها المنطقة الممتدة من أذربيجان إلى لوريستان.

إما في التاريخ الحديث فتركز الكاتبة على مسار المشكلة الكردية منذ تولي حزب البعث الحكم في العراق، حيث تفرد صفحات لشرح تاريخ الحركة الوطنية الكردية والمجموعات الكردية المقاتلة، فنجد أن حركة البارازاني

كانت بمثابة العمود الفقري للمقاومة الكردية، وكان رجالها من مقاتلي البشمركة المدربين، فضلاً عنإلى مجموعة الطالباني ذات الأهواء الماركسية، وكانت على عداء مع حركة البارازاني.

في عام 1970 تم التوصل إلى ما أطلق عليه (بيان آذار)، وهو عبارة عن وثيقة رسمية تضمنت اعتراف النظام العراقي بحق الأكراد بحكم ذاتي، وفيما حرص النظام العراقي على استخدام عبارة «بيان» كي يعطي الانطباع بأن البيان هو مبادرة فردية من قبله، أصر الأكراد على استخدام عبارة «اتفاقية»، لأنها تشير إلى مفاوضات بين طرفين متساويين.

وتشرح الكاتبة مراحل الضعف والقوة التي واجهت الحركة الكردية في طريقها إلى تحقيق مطلبها. فكلما كان النظام في العراق قوياً، كلما ضعفت في المقابل الحركة الكردية، والعكس صحيح، فإذا بدا النظام العراقي ضعيفاً، استفاد الأكراد من ذلك.

ومع أفول الحرب الباردة وقيام النظام العالمي الجديد بدأت الأمور تتحول إلى نقاط قوة في صالح الأكراد، وكانت أولى البوادر مع غزو العراق للكويت وحرب الخليج الثانية، ثم العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة على العراق، وكانت الفرصة الأكبر مع انهيار نظام حزب البعث عام 2003 نتيجة الغزو الأميركي للعراق، استفاد الأكراد من ذلك وأصبح لهم لأول مرة كيان مستقل، هو إقليم كردستان، الذي تحوّل بعد الحرب الأميركية على العراق إلى شبه دولة.

تعبّر الكاتبة اليهودية عن إعجابها الكبير بأكراد العراق فهي تراهم كطائر الفينيق، قاموا من بين أنقاض الحروب والنزاعات الأهلية، ليؤسسوا شبه دولة في إقليم كردستان، وهو أمر لم يتوقعه المراقبون والمحللون، ولم يصدق حدوثه الأكراد أنفسهم. وترى الكاتبة أن ما حققه الأكراد في العراق شكل حافزاً ونموذجاً للأكراد في الدول الأخرى، والأقليات في المنطقة بشكل عام.

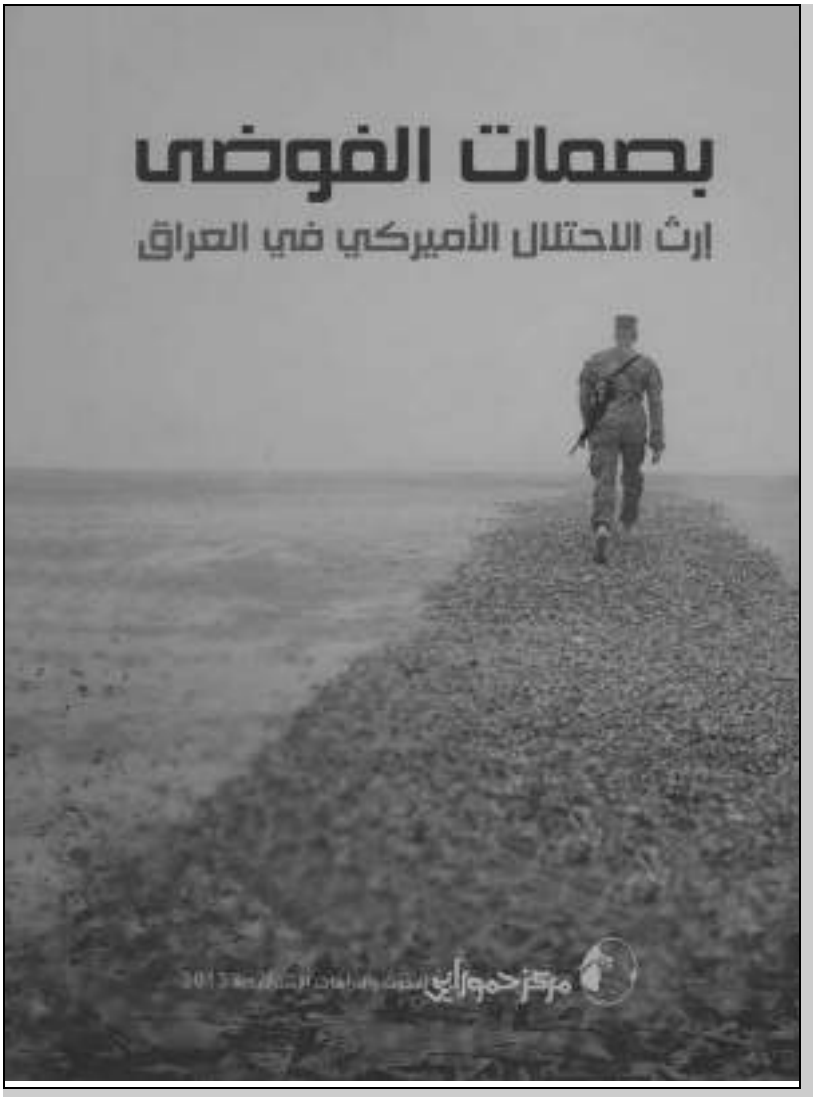
بصمات الفوضى
إرث الاحتلال الأميركي في العراق
مركز حمورابي

Articles

The New Political Reality In Iraq : From Baathification to communal representation
Dr. Amer Hassen Fayadh 158

Assessing the New Israeli Military Doctrine
Dr. Ameen Hteit 164

The Guandry over Control of Public Funds in Iraq
Dr. Majed Alsoury 180

The Future of South Kurdivan after Secession
Dr. Layla Sayed Mustafa Arbab 188

Fixed Chapters

Translated Research: Syria's Crisis of Transition
Abdul Salim Majid 196

Responses: The Fingerprints of Choas : The Legacy of American Occupation in Iraq
Atared Awadh Al Shourayfi 210

Thesis: Dr. Fayek Hassen Al shujayri 220

Book Reviews: Besma Majed Hemza - Dr . Sana'a Hamoudy 228

Contents

AL Jazeera... A symbolic Violent Attack and Exporting Soft Power
Dr. kamel Alkayem 4

Focus: Movements in the Second Phase of Arab Street Uprisings... A New Course

The Problem of change in the Arab World and the Search for a Way Out
Abo Bakr AL Dousooki 32

Why Did Islamists Fail in Government?
The Case of The Muslim Brotherhood in Egypt
Azmi Ashour 48

Does the Legitimacy of Elections Necessitate the Legitimacy of Achievement? About The Difficulties of Democratization in Transitional Societies
Dr. Mohammed AL Maliki 66

Intelligensia and the Question of Change... Freedom , Insight and Rights
Dr. Abdul Hussein Sha'ban 80

The New Middle East: Assessing the Underlying Meaning of the Arab (Spring)
Dr. Kahled Showkat 102

Essays

The Iraqi Central Bank and the Cost of Fixed Exchange and Inflation
Dr. Jawad Kadhim Al- Bakri 118

American Fossil Fuel; A new Means to Blackmail Oil Producing Countries
Besma Majed Hemza 126

The American Strategy and Exporting New regional Terrorism
Dr. Mohammed Yass khodeir 136

Schools of Thought for Remote Conflict Management
Dr. Hussein Hafez Okaily 146

HAMMURABI CENTER
For Researches & Strategic Studies

Hammurabi Journal
Quarterly journal concerned with political and strategic affairs
Issued by
Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

Editor in chief: Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri

6th Issue - 2nd year - July 2013

Editorial Board

Prof Dr. Mohsen Saleh
Asset-Prof Dr. Jawad Kadhim Al-Bakri
Asset-Prof Dr. Kamil Al-Qayim
Asset -Prof Dr. Hasan Latef Alzobadee
Dr. Fayeq jasem Al-Shajery
Editor Secretariat: Basma Majed - Ghofran Abd Ali
Linguistic Correction:
Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi
Design and Layout: Hussak Computer Press
Printing: Sobh Press - Beirut
Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - Political Sciences - Morocco
Prof Dr. Norhan AL-Sheik - Political Sciences - Egypt
Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - International law - Sudan
Prof Dr. Said M. Dahdouh - Political Sciences - Iraq
Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - Philosophy - Egypt
Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - International law - Iraq
Prof Dr. Arous Zoubir - Sociology - Algeria
Prof Dr. Kamel Wazne - Economics - Lebanon

Hammurabi Journal

A quarterly journal concerned with political and strategic affairs for the region and the world, and put in priority the scientific sobriety, it does not imply a political stance in advance, but belongs to the interests of the peoples of the region in the construction and development, sovereignty and independence, and calls for researchers and Arab writers in various fields of intellectual and political, to supplying their studies to the magazine.

The research and studies will Apply the terms of scientific research and the academic Instructions, according to the following conditions:

1 - The search may not have been published previously.

2 - The language of magazine is Arabic, with clarity and integrity of the text.

3 - documentation of books: the author's name - title of the book - Publisher - Place of Publication - year of publication - the page number.

4 - Documentation Research: Author - Title - the name of the magazine - place of publication, date of publication, page number.

5 - Search does not exceed 15 pages A4.

6 - The Editorial Board may ask to amendments in part or entirely on the research before publication.

7 - The Editorial Board shall notify the researcher to accept his research or study within one month, and the magazine will not return the researches that can not be published.

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227-5312

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $
FOR INSTITUTIONS: 50 $
FOR ABROAD: 80 $